

الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد قلمسان
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية

■ مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
فرع تحليل اقتصادي

أثر
الدولار والأورو على
التجارة الخارجية الجزائرية

رشيقة حواخ

من إعداد الطالبة:

لجنة المناقشة

رئيسا

تشوار خير الدين

مضروفا

شريفه شكيب أنوار

ممتحن

شعيب بغداد

ممتحن

طاولي مصطفى

2007-2006

**** خطة البحث ****

الإهداء والتفويض

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

خطة البحث

01.....مقدمة

الفصل الأول : النقود والتجارة الخارجية

02 المبحث الأول: ماهية النقود وتطورها التاريخي

02..... المطلب الأول: تعريف النقود وخصائصها

02..... الفرع الأول: تعريف النقود

02..... الفرع الثاني: خصائصها

03..... المطلب الثاني: نشأة النقود وتطورها التاريخي

03..... الفرع الأول: مرحلة المبادلة

03..... الفرع الثاني: مرحلة المقايضة

04..... الفرع الثالث: مرحلة المبادلة النقدية

06..... المطلب الثالث: أنواع النقود ووظائفها

06.....الفرع الأول: أنواع النقود

08.....الفرع الثاني: وظائفها

10.....المبحث الثاني: التجارة الخارجية

10.....المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأنواعها

10.....الفرع الأول: تعريف و أنواع التجارة الخارجية

12.....الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

13.....الفرع الثالث: أهمية التجارة الخارجية

14.....المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

14.....الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

17.....الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

19.....الفرع الثالث: النظرية الحديثة

22.....المطلب الثالث: السياسات التجارية بين التحرير والتقييد

22.....الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية

23.....الفرع الثاني: أنواع السياسات التجارية

24.....الفرع الثالث: وسائل وأساليب السياسات التجارية

27.....المبحث الثالث: النقود لتسوية المدفوعات الدولية

27.....المطلب الأول: معالم التطورات الطارئة على النظام النقدي الدولي

الفرع الأول: تعريفه وخصائص النظام النقدي الدولي. 27

الفرع الثاني: التطور التاريخي للنظام النقدي الدولي. 28

الفرع الثالث: النظام النقدي الدولي الحالي..... 40

المطلب الثاني: :النظم المختلفة لأسعار الصرف الأجنبي..... 44

الفرع الأول: تعريفه سعر الصرف و خصائصه..... 44

الفرع الثاني: أنواع أنظمة أسعار الصرف..... 45

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار صرف

العملات..... 47

المطلب الثالث: : السهولة اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية..... 49

الفرع الأول: العملات الإرتكازية..... 49

الفرع الثاني: حقوق السحب الخاصة..... 50

مقدمة

الفصل الثاني : الدولار والأورو وطبيعة العلاقة

بينهما

مقدمة

المبحث الأول: الدولار...ماضيه...وحاضره..... 52

المطلب الأول: ماهية الدولار و تطوره التاريخي..... 52

الفرع الأول: التطور التاريخي للدولار..... 52

55.....الفرع الثاني: الدولار شكله ومنتجاته

56.....المطلب الثاني: الإستخدام العالمي للدولار

56.....الفرع الأول: عوامل نجاح الدولار

58.....الفرع الثاني: هيمنة الدولار

60.....الفرع الثالث: الاستخدام الدولي للدولار

61.....المطلب الثالث: الوضع الحالي للعملة الأمريكية "الدولار"

62.....الفرع الأول: الوضع الراهن للإقتصاد الأمريكي

67.....الفرع الثاني: الوضع الراهن للدولار

70.....المبحث الثاني: الأورو...ماضيه...وحاضره

70.....المطلب الأول: ماهية الأورو و تطوره التاريخي

70.....الفرع الأول: التطور التاريخي للأورو

78.....الفرع الثاني: الأورو شكله ومنتجاته

79.....المطلب الثاني: الإستخدام العالمي للأورو

79.....الفرع الأول: عوامل نجاح الأورو

81.....الفرع الثاني: الإستخدام العالمي للأورو

82.....المطلب الثالث: الوضع الحالي للعملة الأوروبية الموحدة " الأورو"

الفرع الأول: الوضع الراهن الإقتصادي للدول

82.....الأوروبية

84.....الفرع الثاني: الوضع الراهن للأورو

88.....المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين الدولار والأورو

88.....المطلب الأول: تأثير الأورو والدولار على الإقتصاد العالمي

88.....الفرع الأول: تأثير الدولار على الإقتصاد العالمي

90.....الفرع الثاني: تأثير الأورو على الإقتصاد العالمي

96.....المطلب الثاني: طبيعة العلاقة القائم بين الدولار والأورو

96.....الفرع الأول: التحدي الذي يمثله الأورو

97.....الفرع الثاني: صراع الدولار والأورو

99.....المطلب الثالث: الدولار والأورو وسوق النفط

99.....الفرع الأول: النفط والدولار

100.....الفرع الثاني: إمكانية التسعير بغير الدولار

خاتمة

الفصل الثالث: أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية

مقدمة

103.....المبحث الأول: التجارة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: واقع الإقتصاد الجزائري الجزائري.....103

الفرع الأول: خصائص الإقتصاد الجزائري.....103

الفرع الثاني: الوضع الراهن للإقتصاد الجزائري.....101

المطلب الثاني: إمتاح الجزائر على الإقتصاد العالمي.....126

الفرع الأول: عقد إتفاقية الشراكة الأوروبيةمتوسطة مع

الإتحاد لأوروبي.....127

الفرع الثاني: إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية

للتجارة.....133

الفرع الثالث: برنامج الإنعاش الإقتصادي.....138

المطلب الثالث: واقع التجارة الخارجية الجزائرية.....140

الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية والسياسات التجارية

الجزائرية.....140

الفرع الثاني: واقع الصادرات خارج المحروقات.....150

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات

الجزائرية.....154

المبحث الثاني: أثر الدولار على التجارة الخارجية الجزائرية.....161

المطلب الأول: أثر الدولار على المديونية.....161

المطلب الثاني: أثر الدولار على العملة الجزائرية وإحتياطي الصرف.....164

الفرع الأول: أثر الدولار على العملة الجزائرية.....164

الفرع الثاني: أثر الدولار على إحتياطي الصرف.....164

المطلب الثالث: أثر الدولار على التجارة الخارجية الجزائرية.....165

الفرض الأول: المرحلة الأولى: قبل أزمة 1986.....165

الفرض الثاني: المرحلة الثانية: بعد أزمة 1986..... 168

المبحث الثالث: أثر الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية.....176

المطلب الأول: أثر الأورو على المديونية..... 176

المطلب الثاني: أثر الأورو على العملة الجزائرية وإحتياطي الصرف... 178

الفرض الأول: أثر الأورو على العملة الجزائرية.....178

الفرض الثاني: أثر الأورو على إحتياطي الصرف.....178

المطلب الثالث: أثر الأورو على التجارة الخارجية.....179

الفرض الأول: تحليل العلاقات التجارية مع الإتحاد الأوروبي... 179

الفرض الثاني: عوامل الإرتباط التجاري مع الإتحاد الأوروبي 183

الفرض الثالث: الأورو و أثره على التجارة الخارجية

الجزائرية.....184

خاتمة

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

**** قائمة الجداول ****

الصفحة	العنوان	الرقم
* 06 *	يبين بعض السلع التي استخدمت كمنقود	(01)
* 55 *	يبين فئات العملة الأمريكية	(02)
* 60 *	يبين نسبة مساهمة الدولار الأمريكي في الإقتصاد العالمي لسنة 2000	(03)
* 64 *	يبين تطور الديون الأمريكية	(04)
* 65 *	الميزان التجاري الأمريكي خلال الفترة (2004 - حتى نهاية 2006)	(05)
* 65 *	يبين الناتج القومي الأمريكي والنسبة المئوية للثلاثة قطاعات المهمة المكونة للإقتصاد الأمريكي (2003-2005)	(06)
* 74 *	موقف دول الاتحاد الأوروبي من استيفاء شروط الانضمام الى الأورو ومشاركتها في آلية سعر الصرف الأوروبي (1998).	(07)
* 77 *	يبين قيم العملات مقابل الأورو	(08)
* 84 *	أثر الأورو على الإقتصاديات الأوروبية	(09)
* 84 *	معدل النمو ، البطالة ، التضخم للدول الأوروبية	(10)
* 85 *	يبين قيمة الأورو مقابل العملات الأخرى خلال الفترة (2003-2004)	(11)
* 103 *	تطور الصادرات الجزائرية (95-2002)	(12)

* 105 *	تطور مؤشر المديونية الخارجية	(13)
* 108 *	الإتفاقيات الثنائية الخاصة بإعادة جدولة الديون العمومية مع نادي باريس	(14)
* 108 *	تطور المديونية خلال فترة إعادة الجدولة	(15)
* 113 *	تطور المنتوجات الملاحية	(16)
* 119 *	تطور الدينار الجزائري خلال الفترة (1992-2006)	(17)
* 120 *	سعر الصرف الجزائري مقارنة بأهم العملات الدولية	(18)
* 120 *	تطور احتياطي الصرف	(19)
* 123 *	يبين التسديدات المسبقة للديون التي قامت بها الجزائر منذ ماي 2006	(20)
* 124 *	تطور معدل التضخم خلال الفترة (1991-2006)	(21)
* 126 *	تطور معدل البطالة والنمو في الجزائر خلال الفترة (98-2006)	(22)
* 130 *	يوضح الإعانات الممنوحة في إطار برنامج دعم الشراكة الأورو-متوسطة للدول المغاربية	(23)
* 134 *	يبين أهم المفاوضات التي قامت بها والتي كانت آخرها بمراكش أين تم الإعلان عن إنشاء GATT OMC	(24)
* 139 *	يبين طريقة تقسيم أموال برنامج الإنعاش الإقتصادي	(25)
* 142 *	يبين تطور الصادرات، الواردات، والميزان التجاري خلال (1963-69).	(26)
* 143 *	يبين تطور الصادرات، الواردات، والميزان التجاري (1970-1989).	(27)

* 146 *	يبين تطور الصادرات، الواردات، والميزان التجاري خلال (1999-1990)	(28)
* 147 *	يبين تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال المرحلة (2000-1999) أشهر من 2006.	(29)
* 148 *	يبين التركيبة الساعية للصادرات والواردات خلال الفترة (2006-2000)	(30)
* 152 *	جدول يبين قيمة الصادرات خارج المعروقات خلال الفترة (1993-1986)	(31)
* 153 *	جدول يبين قيمة الصادرات خارج المعروقات خلال الفترة (1999-1995)	(32)
* 156 *	التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات (1988-1980)	(33)
* 158 *	التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات (1999-1994)	(34)
* 159 *	التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات (2006-2000)	(35)
* 162 *	نسبة المديونية من العملات خلال الفترة (1996-1994)	(36)
* 163 *	نسبة المديونية من العملات خلال الفترة (1999-1997)	(37)
* 163 *	نسبة المديونية من العملات خلال الفترة (2004-2000)	(38)
* 167 *	تطور أسعار النفط (1985-1970)	(39)
* 168 *	جدول تطور الإيرادات النفطية (1979-1970)	(40)
* 171 *	تطور المعدل السنوي لسعر البترول الجزائري خلال الفترة (2003-1999).	(41)
* 173 *	يبين تطور الواردات خلال الفترة (1999-1990)	(42)
* 175 *	تطور متوسط سعر النفط الجزائري (2006-2004)	(43)

* 180 *	الموردين الرئيسيين للجزائر سنة 1999 و 2000 وللحجم يبين الصادرات والواردات من أوروبا خلال الفترة (2001-9 أشهر من سنة 2006)	(44)
---------	---	------

**** قائمة الأشغال والمنجزات ****

الصفحة	العنوان	الرقم
* 109 *	يعبر عن تطور المديونية خلال فترة التسعينات.	(01)
	يوضح نسبة إحتياطات الجزائر من النفط	(02)
* 114 *	يوضح هيكل الجمارك المصرفي الجزائري لسنة 2004	(03)
* 147 *	يبين تطور الصادرات، الواردات، الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2006)	(04)
* 148 *	يبين التركيبة الساعية للواردات	(05)
* 154 *	يبين تطور الصادرات خارج المبروقات خلال الفترة (2000-2006)	(06)
* 159 *	يبين أهم المصدرين للجزائر خلال الفترة (2000-2005)	(07)
* 160 *	يبين أهم المستوردين من الجزائر خلال الفترة (2000-2005)	(08)
* 176 *	هيكل المديونية الخارجية حسب العملات لسنة 2003	(09)
* 181 *	يبين ترتيب المتعاملين الإقتصاديين مع الجزائر على حسب المبادلات التجارية لسنة 2001	(10)

المقدمة العامة

المقدمة العامة

**** المقدمة العامة ****

شهد نهاية القرن العشرين العديد من التغيرات على الساحة السياسية و الاقتصادية العالميتين، إذ الاندماج و التكتل الاقتصادي بات من أهم السمات التي تهدف دول العالم بمختلف مستوياتها إلى تحقيقهما، كما انتشرت أفكار النفتح بقوة، تحت تسمية حديثة هي العولمة، وشاع هذا المفهوم "العولمة" ليعبر عن نظام دولي جديد، يركز أساس على تحرير التجارة الدولية بمختلف جوانبها، السلعية، والخدمية، وحقوق الملكية الفكرية، وحتى الاستثمار هذا النظام يقود سياسته النقدية "صندوق النقد الدولي"، و يتحكم في سياسته التجارية الدولية "المنظمة العالمية للتجارة".

و إن الاتجاهات العالمية المتسارعة نحو تكوين تكتلات اقتصادية و نقدية أثرت بشكل أو بآخر على سير دواليب النظام النقدي الدولي، و لعل أهمها إنشاء الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي و استحداث العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" و ذلك بعد الأزمة التي تعرض لها نظام بريتن وودز و الصدمة التي ألحقت بالدولار الأمريكي و عدم الاستقرار الذي هز الاقتصاد العالمي من جهة، ضف إلى ذلك أن الدور المحوري الذي لعبه الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي- بوصفه عملة دولية، و كوحدة حساب و كأداة للمعاملات التجارية و وحدة احتياطي رئيسية- نجم عنه تكاليف باهضة، إذ حال هذا الدور المهيمن للدولار الأمريكي دون ظهور عملات دولية أخرى تساهم في دعم استقرار النظام النقدي الدولي، مما يعني الانعكاس المباشر لأي صعوبات يعاني منها الدولار و الاقتصاد الأمريكي على النظام بأكمله.

و من تم يمكن اعتبار ظهور الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي، متوجاً بالعملية الأوروبية الموحدة "الأورو" منعدجا حاسما و هاما في مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية ، إذ أن ظهور "الأورو" كعملة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي، و كعملة دولية جديدة أثار العديد من التساؤلات، و فتح النقاش و اسعا على مستوى العالم كله، حول الآثار التي يمكن أن تحدثها هذه العملة الدولية الجديدة على مستوى الاقتصاد الأوروبي ذاته و الاقتصاد العالمي ككل. بإعتبار أن ظهور "الأورو" كعملة دولية جديدة يمثل تغيرا رئيسيا على صعيد النظام النقدي الدولي، بالنظر إلى الفوضى و الأزمات

النقدية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال الفترات السابقة . وكذا على مدى قدرة العملة الأوروبية الموحدة بأن تكون بجانب الدولار الأمريكي، وربما تتمكن من أن تزيحه من مكانته وهيمنته في المستقبل القريب، و بالتالي تحجز موقعا قويا على صعيد التعاملات الدولية. هذا ما يؤدي بنا إلى القول بأن ميلاد العملة الأوروبية فتح الصراع على مصريه بينها وبين الدولار، خاصة وأن هذا الوافد الجديد والمتمثل في الأورو يعكس صورة إقتصاديات مجموعة من الدول الأوروبية لها وزن إقتصادي مهم في الإقتصاد العالمي.

وفي ظل هذه المستجدات العالمية ، يبق الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يركز بصفة شبه كلية في مداخله على عائدات صادرات المحروقات ، هذه الأخيرة تتأثر بمتغيرات إقتصادية خارجية عالمية ، يصعب التحكم فيها أو حتى التكهن لها، والتي من بينها تغيرات أسعار صرف العملة الأمريكية ، هذه الأخيرة يتم على أساسها تسعير المادة الأولية البترول ، فنقل إستخدامها في التجارة الخارجية و المديونية نتيجة تلقائية لنوعية الصادرات وسياسة المديونية المنتهجة، أما الحدث البارز والمتمثل في إستحداث العملة الأوروبية الموحدة فيعتبر دعوة لتتنوع إحتياطات الجزائر وإعطاء الأورو الحجم المناسب إستجابة لطبيعة وحجم المعاملات التجارية والمالية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي خاصة الإستيراد ، وما زاد من حدته هو عقد إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ إبتداء من الفاتح من سبتمبر 2005، هذا كله يؤدي بنا إلى القول أن الجزائر إيراداتها ممثلة بالدولار في المقابل نفقاتها تقوتر بالأورو، إذن وإنطلاقا مما سبق يمكن أن نستخلص بأن هناك حضور قوي لكل من الدولار والأورو في التجارة الخارجية الجزائرية ، لهذا يمكن صياغة السؤال الرئيسي لهذا البحث كما يلي:

**** الإشكالية ****

كيف تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بتغيرات كل من الدولار والأورو.

وبصياغة أخرى

ما أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية؟

ويمكن تجزئة هذا السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية كمايلي:

1. ما مدى تبعية الإقتصاد الجزائري للدولار الأمريكي، وهل يشكل الأورو بديلا له بحكم العلاقات التجارية والمالية القائمة والمستقبلية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.
2. ما أثر الدولار على التجارة الخارجية بإعتباره العملة الممثلة للمداخيل الجزائر من الصادرات النفطية ، هذه الأخيرة تمثل المصدر الشبه الكلي لإيرادات الجزائر.
3. ما أثر الأورو على التجارة الخارجية بإعتباره العملة الممثلة للنفقات الجزائر نظرا للحجم الكبير للواردات اللآتية من الإتحاد الأوروبي خاصة بعد دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ.

**** أهداف البحث ****

الأهداف التي يرمي إليها هذا البحث يمكن إيجازها في مايلي:

- * دراسة مدى تبعية و إرتباط الإقتصاد الجزائري بالعملتين الأكثر أهمية على مستوى الإقتصاد العالمي وهما الدولار والأورو.
- * معرفة مدى تأثر التجارة الخارجية الجزائرية بالمتغيرات الإقتصادية الخارجية والمتمثلة في تغيرات أسعار النفط، تغيرات أسعار صرف العملات ،خاصة وأن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية عن مداخيل النفط.

**** أهمية البحث ****

تتجلى أهمية الموضوع الذي اخترناه للدراسة في كون إطلاق اثني عشر دولة من أحسن الدول الأوروبية ضمن المجموعة من حيث الأداء الإقتصادي لعملة موحدة ليس بالشيء العادي، بل يشكل حدثا هاما وصفحة جديدة من صفحات النظام النقدي الدولي و المبادلات التجارية الدولية التمس شهدت هيمنة دولارية دامت عقود وعقود، ولهذا وجدنا ما يدفعنا لهذا الموضوع هو الإهتمام الإعلامي الكبير من قبل مختصين وغير مختصين في المجال الإقتصادي بهذا المولود الجديد الذي فتح الصراع على مصرعيه بينه وبين الدولار، وبتعدد وإختلاف التوقعات حول مستقبل هذا الصراع ، الذي سيأهل إحدى العملتين لتكون العملة العالمية المهيمنة والمؤثرة على الإقتصاد العالمي ككل.

**** أسباب إختيار موضوع البحث ****

في الحقيقة هناك عدة أسباب جعلتني أبحث في هذا الموضوع ، فبالإضافة إلى الدوافع الشخصية و المتمثلة في رغبتني الذاتية في دراسة المواضيع المتعلقة بأسعار الصرف والعملات، وكذا ميولي للبحث في موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية وفضولي الزائد على التعرف على المستجدات التي طرأت على الاقتصاد العالمي خاصة في الربع الأخير من القرن، هناك دوافع موضوعية منها:

- * حداثة الموضوع في حد ذاته ، و محاولة إثراء المكتبة الجامعية بدراسة موضوع جديد.
- * يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة، والتي تدور حولها نقاشات باستمرار.

**** منهجية البحث ****

كما هو معلوم، فإن لكل دراسة أسلوبها و منهجها الخاص، و تماشيا وطبيعة الموضوع الذي يأخذ في شقه النظري سرد الأحداث، فلقد اعتمدنا فيه على المنهج التاريخي لسرد أهم الأحداث التاريخية التي عرفها تطور النقود النظام النقدي الدولي ، الدولار والأورو ، و تطرقنا أيضا إلى المراحل التي مر بها الإتحاد الأوروبي و النظام النقدي الأوروبي، و ذلك بغية فهم الحاضر.

أما في الشق التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لغرض تقييم و تحليل طبيعة الصراع القائم بين الدولار والأورو، وأيضا في عرضنا لواقع الإقتصاد الجزائري ومدى تأثيره بالدولار والأورو. حيث كان العمل من خلال الأخذ بالمعطيات والأرقام الدالة والتي تعتبر محصلة لمجموعة من الأنشطة والسياسات والقرارات ، زيادة لكونها نتاج لتأثر الكبير بالدولار والأورو.

**** الدراسات السابقة ****

ارتكزت الدراسات السابقة على دراسة الدولار على حدة ، أو الأورو على حدة أخرى، و لقد تعددت الموضوعات الخاصة بنشأة وظهور العملة الأوروبية الموحدة وأثرها على النظام النقدي الدولي، على الدول العربية بما في ذلك النفط العربي ...، وهناك دراسة حول أثر الأورو على الجهاز المصرفي الجزائري ، أما عن الدولار فهناك دراسات نادرة حول هذا الموضوع تناولت إحداها أثر الدولار على الإقتصاد الجزائري، في المقابل تعددت الدراسات وتنوعت حول موضوع الإقتصاد الجزائري ماضيه واقعه وحاضره ،وكذا المواضيع الخاصة بأثر إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وإتفاقية الجزائر مع صندوق النقد الدولي و ما نتج عن هذه الإصلاحات والسياسات على المستوى الإقتصادي وحتى الإجتماعي.

**** محاور الدراسة ****

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: نقوم بسرد الأحداث المتعلقة بالتطور التاريخي للنقود، التجارة الدولية ونظرياتها، وللنظام النقدي الدولي بالوقوف على تفاعل الأحداث التي جرت على خلفية تطور التجارة الدولية و بالتالي أنظمة أسعار الصرف التي تم العمل بها بتحديد العوامل التي تؤثر في أسعار صرف العملات .
الفصل الثاني: أما الفصل الثاني فتم فيه سرد التطور التاريخي والوضع الراهن، الإستخدام العالمي للدولار والأورو ،وتحديد طبيعة الصراع بينهما.

الفصل الثالث: نتناول فيه واقع التجارة الخارجية الجزائرية بما في إعطاء نظرة ولو وجيزة عن الواقع الراهن للإقتصاد الجزائري وتحديد مدى إنفتاحه على العالم الخارجي ،وتحديد تأثير الدولار والأورو على التجارة الخارجية.

أما الخاتمة فقد عرضنا من خلالها أهم النتائج و التوصيات المتوصل إليها من الدراسة و هذا بعد اختبار صحة أو خطأ الفرضيات.

**** صعوبات البحث ****

إن الصعوبات التي تلقيناها أثناء إنجاز هذا البحث، لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- نقص فادح في المراجع باللغة العربية.
- انعدام المراجع الحديثة المتعلقة بالموضوع في المكتبات الجامعية.
- إهدار وقت كبير في عمليات الترجمة.
- موضوع يتطلب أن يكون هناك تتبع دائم للتطورات الجارية على المستوى العالمي ككل، سواء تعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية أو السياسية، خاصة وأن السياسة وسيلة من الوسائل المستعملة لتحقيق أغراض وأهداف اقتصادية.

الفصل الأول :

النقود والتجارة الدولية

المبحث الأول: ماهية النقود و تطورها التاريخي

المطلب الأول: تعريف النقود وخصائصها

المطلب الثاني: نشأة النقود وتطورها التاريخي

المطلب الثالث: أنواع النقود ووظائفها

المبحث الثاني: التجارة الخارجية

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأنواعها

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

المطلب الثالث: السياسات التجارية بين التحرير والتقييد.

المبحث الثالث: النقود لتسوية المدفوعات الدولية

المطلب الأول: معالم التطورات الطارئة على النظام النقدي

الدولي

المطلب الثاني: النظام المختلفة لأسعار الصرف الأجنبي

المطلب الثالث: السهولة اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية

تمهيد

يلعب التبادل التجاري دورا رئيسيا في الحياة الإقتصادية، فهو مقرون بالإنتاج وإن ظهر متأخرا عنه، فمن الناحية التاريخية إقترن الإنتاج بالوجود الإجتماعي للإنسان، بينما إقترن التبادل التجاري بوجود الإنتاج وبتنوع حاجات الإنسان ونموها وإرتبط هدف الإنتاج بتطوير الطبيعة إلى شكل أفضل بالنسبة لحاجات الإنتاج، بينما إرتبط هدف التبادل بنقل المنتجات إلى حيث يتم إشباع حاجات الإنسان منها، فالإنتاج والتبادل مكملان لبعضهما البعض بل هما فرعان لأصل واحد. ويعتبر وجود النقود في التداول شرطا ومهما لتسهيل وتفعيل التبادل الداخلي أو الخارجي، وعلى هذا الأساس إتخذت الحكومات في دول العالم مسؤولية القيام بتحديد عرض النقود وإصدارها . وكما هو الحال على الصعيد المحلي فإن وجود النظام المالي والنقدي الكفؤ من شأنه تسهيل مهمة التبادل، إلا أنه على خلاف ما هو عليه في الإقتصاد الوطني، إذ لا توجد في العالم حكومة مركزية تمتلك السيطرة على تنظيم عرض النقود أو تغيير النظام المالي من أجل تعظيم السعادة المالية دوليا. رغم أن وجود نظام مالي دولي كفؤ يعتبر مهما في الإقتصاد الدولي لتحقيق الكفاءة في التبادل الدولي، تماما مثلما يؤدي وجود نظام مالي كفؤ في الدولة الواحدة إلى رفع كفاءة الإقتصاد الوطني. وعلى ذلك يهتم الإقتصاديون والسياسيون بدراسة مشاكل النظام النقدي الدولي.

إن الظروف الفنية بخصوص التجارة والمال في حالة تغير مستمر بسبب التغيرات في حجم السكان، الدخل، ونظرا لتطور التخصص الدولي. وكل هذه التغيرات تتطلب من النظام النقدي الدولي أن يكون قادرا على المواكبة والتعامل بكفاءة مع المشاكل المختلفة.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل ماهية كل من النقود والتجارة الخارجية مرورا بتطورهما التاريخي، لنتناول في الأخير أهمية النقود - وجود عملات إرتكازية - والنظام النقدي الدولي في تفعيل وتسهيل التبادل الدولي بالتطرق إلى مختلف أنظمة الصرف التي وشهدتها الإقتصاد الدولي.

المبحث الأول: ماهية النقود وتطورها التاريخي

النقود كظاهرة إقتصادية تعتبر إبتكارا إنسانيا أملتة ظروف التقدم الإقتصادي والذي عجزت المقايضة بأن تواجه لوحدها مقتضياته بعدما تشبعت ميادين تقسيم العمل وإتسع نطاق التبادل.

المطلب الأول: تعريف النقود وخصائصها.

لقد تمكنت النقود من تسهيل وتفعيل وتغطية مختلف المبادلات التجارية الدولية بشكل كبير، نظرا لما تتصف به من خصائص ومميزات وفي مايلي نقدم تعريف وخصائص النقود.

أ- تعريف النقود:

يمكن تعريف النقود على أنها هيئة تميز إقتصاد التبادل، كما يمكن تقديم النقود بالتركيز على وظائفها الخاصة أو على خصائصها، تاريخيا هي قطعة معدنية تستعمل كوسيلة دفع في عمليات التبادل ثم كوسيلة دفع عامة. يبقى أن النقد هو مجموع وسائل الدفع التي تمكن كل مدين من التحرر من ديونه تجاه دائنيه .

النقود هي وسيلة التبادل تمكن من الشراء الفوري للسلع، السندات والخدمات دون تكلفة التبادل والبحث وتمكن الحفاظ على القيمة في التبادل. وهي ظاهرة إجتماعية لأنها تستند على ثقة المجتمع في النظام الذي يخلقها.¹ وبشكل أدق يمكن أن نقول أن النقود وسيطة في التبادل تمكن التبادل بدون شرط لأنها وسيلة دفع غير محدودة، عامة وورقة ويقول CLOWER المرور بالنقود شئ ضروري لأن النقود تشتري السلع، السلع تشتري النقود لكن السلع لا تشتري السلع في أي سوق منظم.²

ب- خصائص النقود:

تعتبر النقود ظاهرة إجتماعية، إذ أنها ترتبط بظاهرة التبادل النقدي، وهي تفرض وجود جماعة فمن غير المتصور إستعمال النقود بعيدا عن علاقات المبادلة بين الأفراد والجماعات وإن هناك مجموعة من المعايير والخصائص التي يلزم توافرها في النقود إذ ما أريد لها أن تقوم بوظائفها على أحسن نحو ممكن، ويمكن إجمال هذه الخصائص في مايلي:

- 1- أنها تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه، أي يكون لها صفة العمومية.
- 2- أن تكون قابلة للدوام أي أن تكون قابلة للبقاء بصورة نسبية دون تلف نتيجة لتداولها من يد إلى أخرى أو بمجرد مرور الوقت عليها.

¹ - بخرار يعنل فريدة "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي" ديوان المطبوعات الجامعية طبعة الثانية 2000 ص34

² - Michelle de Mourgues "La Monnaie, Système Financier et Théorie monétaire " 3 ème édition. Composé par Economica .paris .PP40.

- 3- أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها ، وهذا نتيجة طبيعة إرتباط المعاملات بعنصر الزمن، بإعتبار أن النقود مخزن للقيمة وأداة للمدفوعات الآجلة ، ويؤدي عدم الثبات إلى فقدان الثقة، مما يترتب عليه اضطراب في المعاملات .
- 4- أن تكون نادرة ، ففي البداية كان إختيار شكل النقود في صورة معادن نفيسة ذهب أو فضة مؤسسا على ما يتمتع به من ندرة نسبية في الطبيعة.
- 5- أن تكون وحداتها متماثلة تماما ، أي تشبه كل وحدة تماما الوحدات الأخرى المساوية لها في القيمة، حتى لا يعطي المتعاملون لبعض وحدات النقود قيمة مختلفة عن الوحدات الأخرى.
- 6- أن تكون قابلة للإنقسام دون ضياع لقيمتها، أي أن تكون وحدتها الأساسية قابلة لأن تنقسم إلى عدد من الوحدات الصغيرة القيمة، لتتناسب مع حاجة التعامل في عمليات المبادلة التي يكون محلها أشياء ضئيلة القيمة.
- 7- وهناك خصائص أخرى ذات الأهمية العملية منها ضرورة التوحيد والتصنيف للوحدات النقدية وسهولة التعرف على وحداتها وقابليتها للشكيل، وكلها صفات الهدف منها تأدية النقود لوظائفها بكفاءة أمثل.

المطلب الثاني : نشأة النقود وتطورها التاريخي

تولدت النقود من خلال تطور العلاقات الإقتصادية - إنتاج وتوزيع - من مرحلة الإنتاج الذاتي المقترن بظاهرة الإشباع الذاتي للجماعات الإنسانية الأولى، إلى مرحلة الإنتاج المتخصص المقترن بالحاجة إلى المبادلة وهي في مسيرتها، إرتبطت منهجيا وتاريخيا بمراحل:

أ- المرحلة الأولى (مرحلة الإقتصاد المغلق وإقتصاد اللامبادلة):

لقد وصل الإنسان للتعامل بالمقايضة بعد أن عاش مرحلة مهمة ألا وهي مرحلة الإقتصاد المغلق أي إقتصاد الإكتفاء الذاتي و اللامبادلة. ففي هذه المرحلة تكلفت كل جماعة بإنتاج مجموعة السلع والخدمات الكافية نسبيا لإشباع حاجاتها ، ولم تكن هناك ضرورة للدخول في علاقات مع الجماعات الأخرى، أما التوزيع فقد كان يتم تلقائيا وداخليا طبق للأنظمة الإجتماعية السائدة وليس معنى هذا غياب للتبادل كلية، فالحقيقة أن التبادل وجد في هذه الجماعات منذ القدم ، ولكن هذا التبادل كان يتم بشكل عرضي وفي أوقات منقطعة كما كان يحدث في المناسبات الدينية ، أي التبادل يرتبط بالمناسبات التي تفرض على أفراد الجماعة أن يجتمعوا في مكان واحد ولفترة طويلة نسبيا.

ب- المرحلة الثانية (المبادلات على أساس المقايضة):

مع تقدم الفنون الإنتاجية تمكن الإنسان من الانتقال الى مرحلة جديدة، أصبح فيها إنتاج الفرد أكبر من ذلك القدر اللازم لسد حاجاته، هي مرحلة المقايضة، والتي يمكن أن نعرفها بأنها مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة دون استخدام للنقود، أي بشكل مباشر وبدون وساطة. وعندما تم التعامل بنظام المقايضة ظهرت فكرة ضرورة استعمال وسيط نقدي نظرا لما تتميز به المقايضة من عيوب وتمثل هذه العيوب في :

1- صعوبة معرفة نسب التبادل : إذ فرضنا وجود سلعتين وتوافرت الرغبة لدى صاحبي السلعتين، للتبادل، يتبادر أمامنا مشكل تحديد نسب التبادل في السلع بعضها لبعض. فبافتراض وجود 5 سلع أ، ب، ج، د، هـ فإن نسب التبادل = $\frac{(1-4)}{2}$. حيث ع تمثل عدد السلع المعروضة في السوق، العملية سهلة عندما يكون عدد السلع قليل بينما عندما تكون عدد السلع المعروضة كبير، مثلاً يفوق 100 فالعملية تصبح معقدة للغاية.

2- صعوبة توافق الرغبات : عملية المبادلة في نظام المقايضة تلزم بأن يكون كل فرد راغباً في الحصول على سلعة أخرى في نفس الوقت لديه ما يساويها من نسب السلع التي يعرضها، بالإضافة إلى توفر شرط رئيسي وهو توافق الرغبات من حيث الحدد والنوع والجودة والشروط المتعلقة بالمكان والزمان.

3- عدم وجود سلعة قابلة للتخزين : لا شك أن الطريقة الوحيدة لاختران القوة الشرائية في ظل نظام المقايضة هي احتفاظ الأفراد بثرواتهم على شكل سلع، لكن لهذا الأسلوب مساوئ كثيرة من بينها :
* قد تكون تكاليف التخزين مرتفعة أو تتعرض السلعة للتلف في مدة وجيزة.
* احتمال تغير قيمة السلعة بفعل التخزين.

4- عدم قابلية بعض السلع للتجزئة : تتمثل هذه الصعوبة في اختلاف السلع من ناحية قابليتها للتجزئة من حيث حجمها وطبيعتها والوقت الذي استغرقته لإنتاجها، فبعض السلع تنقسم بصغر حجم وحداتها ولهذا يسهل تجزئتها، ومع ذلك نجد أن بعض السلع الأخرى كالمنازل تنقسم بكم كبير حجمها وبالتالي عدم قابليتها للتجزئة.¹
ج- المرحلة الثالثة (المبادلة النقدية):

نظراً للإعتبارات السابقة الذكر، أصبح من المعتاد بقاء نظام المقايضة في المبادلات والتي دعت إلى ضرورة البحث عن وسيلة أخرى للتغلب على تلك المعوقات، وكننتيجة لكثرة السلع أدى إلى ضرورة إدخال وسيط ترد إليه قيم الأشياء المتبادلة، وهكذا أخذت تستخدم عدة مواد وسيطية مثل الحيوانات والشاي والملح والسك...والى غير ذلك من مواد مختلفة باختلاف الأوضاع الطبيعية والبيئات الاجتماعية، وقبل الوصول إلى استعمال النقد الورقي إهتدى الإنسان في بداية الأمر إلى استعمال المعادن النفيسة باعتبارها أحسن وسائل المبادلات على الإطلاق لما تتميز به من خصائص هي :

- 1- عدم قابليتها للتلف وندرتها النسبية وارتفاع ثمنها يجعلها أحسن مستودع للقيمة.
- 2- سهولة نقلها والثبات النسبي لقيمتها وإمكانية التحقق من عيارها.²
- 3- يمكن مبادلة جزء صغير منها بكمية كبيرة من السلع والخدمات.

¹ - PHILIPPE Narassiguin « MONNAIE banques centrales dans la zone euro » édition de boeck. 2004. Pp (14-17).

² - رمزي زكي "التاريخ النقدي للتخلف. دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث" عالم المعرفة 1987، ص 10.

كل هذه المميزات جعلت مختلف الدول تستقر عن استعمال الفضة أو الذهب كعملة، إلا أن هذه الأخيرة اختفت بقانون كريشام الذي يقول أن "العملة الرديئة تطرد العملة الجديدة من التداول" أي أن العملة الجيدة توجه إلى استعمالات أخرى تكون أكثر نفعاً من لو أنها تركت للاستعمالات النقدية، فمثلاً إذا كان هناك بلدين :

البلد " أ " لديه 1 وحدة من الذهب = 16 وحدة من الفضة .

البلد " ب " لديه 1 وحدة من الذهب = 20 وحدة من الفضة.

هذا يؤدي بالأفراد إلى شراء العملة من البلد "أ" وبيعها في البلد "ب" ، وهذا يؤدي إلى الربح السريع ويساهم في أن تكون القيمة السلعية أكبر من القيمة النقدية وبالتالي التعامل بالفضة أكثر من الذهب. ونظراً لوجود عدة أسباب كان الأفراد يضعون ودائعهم لدى الصيارفة الذين يصدرون شهادات الإيداع لأصحاب الودائع تثبت عملية الإيداع بين المودع والصراف دون أن يتقاضى للمودع كما هو الشأن اليوم معدل الفائدة بل كان ملزم بدفع أجره الصراف مقابل احتفاظ هذا الأخير بالوديعة، وبدأ الأفراد يتداولون هذه الإيصالات ويستعملونها لسداد استلزاماتهم للأسباب التالية :

* قابليتها للإيداع بنقود معدنية عند طلبها.

* تمتعها بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات.

* الثقة بالجهة المودعة لديها وتنتقل ملكية العملة المعدنية بانتقال هذه الإيصالات من يد إلى أخرى، وإن سحب مبلغ معين من العملة المعدنية من التداول من أجل الإيداع كان يقابله إصدار إيصالات إيداع بنفس المبلغ. ومع مرور الزمن تغيرت طبيعة هذه الأوراق تغيراً جوهرياً وأصبحت نقداً بحد ذاتها، حيث أقدمت بعض البنوك على دمج عمليتين منفصلتين في عملية واحدة هما : إصدار الأوراق المصرفية وخصم الأوراق التجارية، وكانت البنوك تخصص الأوراق التجارية وتقدمها نقوداً لأصحابها تم تسترد هذه النقود عند الاستحقاق. الجديد في عمل البنوك هو تقديم الأوراق المصرفية والتي تتضمن تعهداً في البنك بأن يدفع لحاملها منذ الطلب المبلغ المجل عليها نقداً معدنياً. وما زاد التأكيد أكثر على استعمال النقود الورقية إعلان الحرب العالمية الأولى، حيث انتشرت وفرض تداول العملة الورقية بقوة بعدما تمت عملية سحب العملة الذهبية عن التداول بغرض استخدامها في إحدى الوظائف الأساسية والمتمثلة في تثبيت قيمة النقد في الخارج. وبالتالي أصبحت النقود ذات الشكل الورقي التي لا تملك أي قيمة سلعية وسيلة تداول وتبادل لمختلف المعاملات الدولية. ¹ تطور النقود الكتابية أصغر حديثاً عن ظهور النقود الإلكترونية، التي تعرف بمجموع التقنيات الإلكترونية واللاسلكية التي تمكن تبادل الأموال دون أداة ورقية فتؤدي إلى علاقة ثلاثية بين البنوك والتجار والمستهلكين. وتدخل هذه النقود ضمن الإطار العام لجعل العلاقات المالية في سيرورة الإعلام الآلي، وهي الوسيلة الأخيرة لتداول النقود الكتابية تجمع الصفات الثلاث التي طالما بحث عنها المتعاملون الإقتصاديون وهي الأمان، الإقتصاد في التكاليف وسهولة العمل والإستعمال تطبيقياً.

والخلاصة: من خلال دراسة التطور التاريخي للنقود نستخلص أنها أصبحت اليوم تقريباً غير مادية، صفة تتجلى في نقطتين هما :

¹ نفس المرجع السابق ص 10.

* وسائل الدفع المستعملة حالياً ليست لها قيمة ذاتية.

* وسائل الدفع الحديثة يمكن أن تكون دون أي تمثيل مادي ملموس، هذه الوسائل تستخدم للدفع دون حركة نقدية

أي هي تسوية كتابية.¹

المطلب الثالث: أنواع النقود ووظائفها

تعدد أنواع النقود وأشكالها، ساعد على أن تقوم النقود ووظائفها كاملة محققة بذلك الأهداف التي ظهرت النقود من أجل تحقيقها .

أ- أنواع أو أشكال النقود:

من خلال عرضنا للتطور التاريخي للنقود يمكن أن نقول أن النقود خلال تطورها عرفت عدة أشكال سيأتي ذكرها في مايلي:

أولاً: النقود السلعية

هي استعمال سلعة معينة في التبادل كنقود تقوم بمهمة الوسيط في المبادلات، إذ إختار كل مجتمع كوسيط في المبادلات أو كنقود تلك السلعة التي تنال فيه أهمية خاصة وتتمتع بقيمة عالية وتحوز على أكبر تقدير من كل الأفراد و يكون لديها أهمية وسط المجتمع، وقد جاءت فكرة النقود السلعية عندما أعاقت عيوب المقايضة سهولة وسرعة التبادل، فلجأ الأفراد إلى استخدام إحدى السلع الواسعة الإنتشار.

الجدول رقم (01): يبين بعض السلع التي استخدمت كنقود

الصلصال	الماعز	الخزف	الأواني	أسنان الحوت
العبيد	السفن	الصوف	القطيع	الأرز
الأحجار	الجلود	الخنازير	الشاي	الحديد
الحصان	الأغنام	الرصاص	النحاس	البرنز

بعدها تطورت الأمور إلى استخدام فقط المعادن النفيسة- الذهب والفضة- في التبادل²، إذ إعتبرها أحسن وسائل المبادلات على الإطلاق لعدة أسباب نذكر منها:

* سهولة نقلها نظراً لخفة وزنها بالمقارنة مع الوسائل الأخرى.

* إستحالة تأكلها وبلاها بسبب مفعول التقادم، ذلك أن المعادن النفيسة لا تتأثر عبر الزمن والمكان بعوامل النقل أو تغير الأجواء .

* صعوبة تزييفها ذلك أن الذهب والفضة لها خصائص لا تمكن من أن يغير لونها أو صلابتها أو وزنها.

¹- يعدل بخرار فريدة مرجع سبق ذكره ص39.

²- ضياء مجيد المرساوي " الإقتصاد النقدي-المؤسسات النقدية. البنوك التجارية. البنوك المركزية-مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ص24.

- * قابليتها للتجزئة أي ان هذان المعدنين صالحان للتجزئة بسهولة دون أن تؤدي هذه التجزئة الى ضياع بعض الأطراف، كما أنه يمكن ضم الأطراف بعضها بعضا بدون أن تفقد من وزنها أو قيمتها.
- * ندرتها الطبيعية وهو الشيء الذي جعل المجتمعات تتعلق بها وتستعملها كوسائل للزينة وللإكتناز.

ثانيا: النقود الورقية

هي عبارة عن أوراق تستخدم في التبادل، تصدرها البنوك المركزية، ويمكن أن تتخذ أنظمة إصدار النقود الورقية الأشكال التالية:

- * نظام الغطاء الذهبي الكامل: وفيه يتم تغطية الأوراق برصيد ذهبي بنسبة 100%، وفي هذه الحالة تصبح الأوراق النقدية أوراقا نائبة عن الذهب.
- * نظام الإصدار الوثيق: يصدر هنا البنك المركزي بالإضافة الى الأوراق النقدية المغطاة بالذهب 100%، نقودا أخرى مغطاة بسندات حكومية.
- * نظام الغطاء النسبي: في هذه الحالة تحدد نسبة بين مقادير الأوراق الصادرة والرصيد المعدني، بحيث تغطي الكميات النقدية المتاحة بنسبة معينة من الذهب ولتكن مثلا 40%.
- * نظام الحد الأقصى للإصدار: في هذه الحالة يحدد سقف لإصدار النقود الورقية دون الأخذ بنظر الإعتبار حجم الرصيد الذهبي، حيث لا يتم إستخدام الذهب كغطاء للعملة وعادة ما يرفع هذا السقف كلما كانت البلاد بحاجة الى المزيد من النقود.
- * نظام الإصدار الحر: في هذه الحالة يرتبط حجم الإصدار النقدي بمستوى النشاط الإقتصادي، حيث تقوم السلطات النقدية بإصدار الكمية الضرورية للأزمة لتغطية حاجة الإقتصاد الوطني من النقود. 1

ثالثا: نقود الودائع

هي أرصدة حسابات الأفراد لدى البنوك التجارية، تتكون عن طريق فتح حسابات جارية والتي تنتقل ملكيتها من فرد لأخر عن طريق السحب عليها بإستعمال الشيكات، وقد زاد الإعتقاد على إستعمال نقود الودائع تحت ضغط تزايد المعاملات التجارية وقد أدى إنتشار إستعمال نقود الودائع الى توفير وسائل مبادلات جديدة. في الوقت الحاضر الشيك وسيلة دفع مهمة، إذ أصبحت الشيكات تستعمل على نطاق واسع والشيك لا يعتبر نقدا في حد ذاته، وإنما وسيلة لتحويل المبلغ من ودائع العملاء لدى البنوك، والوديعة هي النقود، علما أنه لا تقتصر الودائع المصرفية على قيام الأفراد بإيداع أموالهم في البنوك وإنما تنشأ أيضا نتيجة تقديم البنوك التجارية قروضا للأفراد. 2

رابعا: النقود الإلكترونية

1- ضياء مجيد المرساوي "الإصلاح النقدي" دار الفكر مكتبة الإعلام والنشر والتوزيع الجزائر طبعة 1993 ص.17

2- محمد دويدار "الاقتصاد النقدي" دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 1998 ص.54.

للقود التقليدية التي إعتدنا تداولها، ولكي يكون نظام النقود الإلكترونية المعتمد بالكامل على البرمجيات فعالاً وناجحاً لابد من وجود ثلاث أطراف فيه هي:

* الزبون أو العميل * المتجر البائع * البنك الذي يعمل إلكترونياً عبر الأنترنت.
وللقود الإلكترونية عدة مزايا أهمها مايلي:

- تكلفة تداولها زهيدة.
- لا تخضع للحدود، بسيطة وسهلة الإستخدام.
- تشجع عمليات الدفع الآمنة.
- تسرع عمليات الدفع.1

ب- وظائف النقود:

تقيس النقود القيمة إنها معيار السعر، إنها وسيلة تداول للدفع والاكنتاز، وإنها مجموع هذه الوظائف.

1- النقود مقياس القيمة : يفسر هذه الوظيفة ماركس بقوله أن ليست النقود هي التي تجعل البضائع مشتركة المقياس، على العكس ذلك لأن البضائع بمقدار ما هي قيم هي عمل متجسد - جعل الشيء مادي- وبالتالي مشتركة المقياس بين بعضها البعض، وإنها تستطيع أن تقيس جميع قيمها في بضاعة معينة وتحول هذه الأخيرة إلى نقود أي أن تضع منها قياسها المشترك.

2- النقود معيار الأسعار : بدل أن ترجع مختلف وحدات البضائع إلى كمية متغيرة من الذهب سنتعود أن نسدّد وحدة البضائع إلى مقياس معين من الذهب. وهكذا نقول " أ " = " س " أوقية ذهب، تصبح كمية معينة من الذهب معيار لأسعار البضائع، لأن سعر البضاعة يمكن أن يعبر عن قيمتها بالسعر الذي هو مضاعف أو مجزأ لأقية من الذهب وبفضل معيار الأسعار تعبر البضائع عن أسعارها النسبية (نسبية الواحدة للأخرى).

3- النقود وسيلة تداول : إن محيط التداول هو المكان الذي يتم فيه تبادل البضائع بواسطة النقود. في النظام الرأسمالي يتم التوزيع الاقتصادي بواسطة التداول، هذا يعني أن تجديد إنتاج عناصر عملية الإنتاج (وسائل الإنتاج وقوة العمل) تتجمع بواسطة التداول، بالتبادل النقدي - فالعملة إذن وسيلة للتداول كوسيلة للتبادل، تعمل النقود بالطبع كمعيار للسعر ويجب أن نسجل مجموعة من الملاحظات هي :

- يمكن أن يحل محل النقود البضاعة كوسيلة للتبادل أي البضاعة تحل محل النقود وهكذا ظهرت ورقة النقد.
- في التداول، النقود في حركة دائمة أي أن لها سرعة تداول.

- كمية النقود الضرورية هي متناسبة طرداً مع حجم المعاملات ومتناسبة عكسياً مع سرعة التداول.

4- النقود وسيلة اكتناز : عندما يصبح الذهب عملة يكتسب قيمة استعمال خاصة اجتماعية وهي أنه يصبح معادل عام، ومن هنا يمكن تحويله مباشرة إلى أي بضاعة أخرى. فالنقود هي وسيلة اكتناز، ولكونها وسيلة اكتناز تلعب

1- منير محمد الجنيبي وأ. ممدوح محمد الجنيبي " النقود الإلكترونية " دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2005 ص.10.

4- النقود وسيلة اكتتاز : عندما يصبح الذهب عملة يكتسب قيمة استعمال خاصة اجتماعية وهي أنه يصبح معادل عام، ومن هنا يمكن تحويله مباشرة إلى أي بضاعة أخرى. فالنقود هي وسيلة اكتتاز، ولكونها وسيلة اكتتاز تلعب دورا مكملا لوسيلة التداول، فبواسطة الاكتتاز يمكن إبعاد المقدار الزائد من النقود أو تعويض عدم كفاية كمية النقود.

5- النقود وسيلة دفع : لفهم هذه الوظيفة نأخذ مثال. ليكن لدينا 3 رأسماليين في علاقة متبادلة يبيع "أ" لـ"ب" دون أن يطالب بالدفع الذي يتم في وقت لاحق ويحدد شكل مشترك ويبيع "ب" بنفس الطريقة إلى "ج"... إلخ، إذا تلاقى أ، ب في الوقت المتفق عليه ستمر النقود من ب إلى "أ" وتشكل بذلك وسيلة الدفع، أي وسيلة التسوية وسيدفع "ج" أيضا "ب" المبلغ المتفق عليه، لكن "ب" يمكن أن يعرض على "أ" أن يدفع له بواسطة "ج" يمكن بأن يعطيه مثلا السند الذي يثبت أن "ج" مدين له. وبشكل السند نقد الاعتماد تولد نقود الاعتماد أولا في التبادل التجاري بين الرأسماليين. هذه النقود المكونة بواسطة أدوات الاعتماد تتحول بعد ذلك بواسطة المصارف التي تحسم السندات وتخلف العملة المصرفية. يظهر تدخل المصارف في منطق وظائف النقود كوسيلة دفع وتداول. ويفترض الخلق النقدي التداول. 1

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات إقتصادية متشعبة عرفها العالم منذ زمن بعيد، تنشأ بمناسبة التبادل الدولي للسلع والخدمات.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

سنتناول في هذا المطلب تعريف وأنواع التجارة الخارجية وكذا أهمية وأسباب قيام التجارة الدولية.

أ- تعريف وأنواع التجارة الخارجية:

1- تعريف للتجارة الخارجية:

التجارة الخارجية هي التي تتم بين الدول من خلال عمليات التصدير والإستيراد، حيث يتم إنقزال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية ومالية.¹ البيع والشراء، المقايضة والاستثمار ومختلف المعاملات للوصول إلى مبادلة قيم بين طرفين، فالتجارة هي عملية تداول السلع والخدمات ما بين أفراد المجتمع سواء في بلد واحد وتسمى بالتجارة الداخلية، أو بين الدول وتسمى بالتجارة الخارجية.

2- أنواع التجارة الخارجية

لقد أدى التطور التاريخي إلى نشأة الدولة القومية بحدودها السياسية، ولذا يعد مبدأ إختيار الحدود السياسية للدولة على درجة كبيرة من الأهمية لفهم طبيعة التجارة الدولية، وتنقسم التجارة الخارجية إلى فرعين هما:

التجارة الداخلية:

تتمثل في العمليات التجارية التي تتم داخل الإقليم في بلد معين ولها حرية تميزها عن غيرها لكنها تمثل للقوانين. ويمثل هذا النوع من التجارة، الشق الأكبر للتبادل التجاري، وسميت التجارة الداخلية كذلك لأنها تتم داخل نطاق القطر الواحد. وعادة ما تتم التجارة الداخلية من خلال قناتين هما تجارة الجملة وتجارة التجزئة. فمن خلال تجارة الجملة يتم تداول المواد والسلع بكميات كبيرة، أما تجارة التجزئة فيتم من خلالها تبادل السلع بكميات أصغر.

التجارة الخارجية:

يقصد بها تلك التجارة التي تمارس خارج حدود السياسة للدول، بما أن العالم في حاجة دائمة إلى تبادل السلع والتكنولوجيا ورؤوس الأموال. وتقوم على أساس نقل البضائع خارج حدود القطر وتدعى بالصادرات، وإدخال البضائع من الخارج وتسمى الواردات. إذن التجارة الخارجية هي التي تتم بين الدول من خلال عمليات التصدير والاستيراد حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية ومالية محددة. ويمكن أن تتحول التجارة الداخلية إلى تجارة دولية، فمثلا التجارة بين ولايات الهند قبل عام 1945 ونشأة دولة باكستان كانت تجارة داخلية بحتة، ثم تحولت وأصبحت تجارة دولية بعد إنشاء دولة باكستان، وقد يحدث العكس وتتحول التجارة الدولية إلى تجارة داخلية مثلما سيحدث عند تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية بعد سنوات قليلة.

¹ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان "التبادل التجاري- الأسس العولمة والتجارة الإلكترونية" دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2004، ص 10.

وعندها ستتحول التجارة الدولية التي كانت تقوم بين دول الإتحاد الأوروبي إلى تجارة داخلية¹. إلا أنه وفي السنوات الأخيرة شهدت المبادلات التجارية نمطا آخر، إذ إكتسب مصطلح التجارة الإلكترونية رواجاً واسعاً لدرجة أنه أصبحت رمز اللغة الخاصة بالثقافة المعلوماتية التي تعتبر مصدر الثروة التي حدثت في الألفية الثالثة، ونظراً للتطور السريع الذي طرأ على مفهوم التجارة الإلكترونية، ظهر العديد من التعريفات كل تعريف ينظر إليها من منظور معين. ويمكن أن نقول أن مصطلح التجارة الإلكترونية يعبر عن استخدام الحاسوب وتكنولوجيا الإتصالات في تبادل السلع والخدمات والمعلومات، إذ يتم من خلال هذه التكنولوجيا الربط الفاعل بين البائعين والمشتريين وتبادل المنتجات والمعلومات وتحويل الأموال². وتضم التجارة الإلكترونية كل أشكال التعاملات التجارية التي تتم إلكترونياً عبر شبكة الأنترنت، وتتم سواء بين المؤسسات بعضها مع البعض، أو بين المؤسسة وعمالها وزبائنها، حيث تكون الشبكة عاملاً أو أسلوباً لزيادة القيمة أو خلقها وتلعب طبيعة الخدمة أو نوعية السلعة الدور الأكبر في تحديد النمط الأمثل لعملياتها الرقمية، وتهدف إلى:

- تحقيق الفعالية والسرعة، وذلك بتوسيع نطاق السوق وتلبية إحتياجات العملاء.
- رفع الكفاءة بتخفيض التكاليف، وإنتهاج طريق جديد للتجارة.
- تحسين نوعية المنتج بتقاسم المعارف وإكتساب الخبرات للوصول إلى الإبتكار.

لا تختلف التجارة الدولية عن الداخلية، من حيث، أن قيامها بين الأقاليم المختلفة في الدولة الواحدة، أو بين الأشخاص في المدينة الواحدة هو نتيجة طبيعية للتخصص وتقسيم العمل، وقيام التبادل الدولي هو نتيجة للتخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي. فهل يعني هذا أن نفس المزايا التي تتوافر في الاقتصاد الداخلي هي نفسها المتوفرة في الاقتصاد الدولي؟ بعبارة أخرى هل النظرية التي تفسر قيام التجارة الداخلية صالحة لكي تفسر لنا أسباب قيام التجارة الدولية؟

بالنسبة لأدام سميث، فقد اعتبر أن التجارة الدولية هي امتداد للتجارة الداخلية فكلاهما قائم على تبادل فوائض الإنتاج. أما فيما يخص " دافيد ريكاردو" فقد اعتبر أن الفارق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية يكمن في إمكانية عوامل الإنتاج من التنقل، فبالنسبة له عوامل الإنتاج لها القدرة على التنقل داخلياً. بينما تجد صعوبة في التنقل على المستوى الخارجي. وهذا يعني أن هناك ميزات تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية، والتي يمكن إجمالها في الآتي:

1. الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية:

يعتبر الاختلاف في طبيعة الأسواق بين البلدان المختلفة، من العوامل التي تؤثر تأثيراً واضحاً على طبيعة التبادل التجاري الدولي وبالتالي يعطي مبرراً لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص³.

1- رشاد العصار، حسام داود، عليان الشريف، مصطفى سليمان " التجارة الخارجية " دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة. الطبعة الأولى. 2000. ص12.

2- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان مرجع سبق ذكره ص196.

3- عادل أحمد حشيش / د. أسامة محمد الفولي / د. محمود شهاب " الاقتصاد الدولي: جوانب اقتصاد الدولي المعاصر، العلاقات الاقتصادية الدولية العربية"، دار الجامعة الجديدة سنة 1990 ص07.

2. صعوبة تنقل العمال ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى: من الواضح أن مقدرة العمال ورؤوس الأموال على التنقل داخل الدولة أوفر من مقدرتهم على التنقل من دولة إلى أخرى، حيث يتعرض إنتقال العمال من دولة إلى أخرى عقبات منيعة لا تقارن بما يعترض تنقلهم داخل الدولة من صعوبات.
3. وجود عملات وطنية مختلفة: لكل دولة عملتها الخاصة، كما أن لها نظامها النقدي الخاص، وهكذا على حين يستعمل الناس عملة واحدة في المعاملات الداخلية يستخدم العالم عددا كبيرا من العملات التي لا تستعمل الواحدة منها في قياس القيم ولا تتمتع بقبول عام في الوفاء بالإلتزامات خارج حدود دولتها.¹
4. إختلاف النظم النقدية والمصرفية: بالإضافة إلى إختلاف وحدات النقود بين البلدان المختلفة هناك أيضا الإختلاف في النظام المصرفي سواء كان بالنسبة لعملية الإصدار أو بالنسبة لعملية الودائع أو منح الإئتمان ولعل إختلاف شروط منح الإئتمان من دولة إلى أخرى تشكل العامل المهم في التفرقة بين التجارة على المستوى الدولي وبين التجارة على المستوى المحلي. فالبنوك عادة لا تشدد كثيرا في منح القروض لتمويل عمليات التبادل على المستوى المحلي في حين أن تمويل التجارة الخارجية يتطلب إجراءات أكثر تعقيدا.
5. تباين وإختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول: تقوم للتجارة الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم لسياسة واحدة وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة، لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
6. تنوع السياسات الوطنية والنزاعات القومية: لكل دولة من الدول سياستها الاقتصادية التي تتبعها، والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق بعض الأهداف القومية، ولعل من أهم الأهداف التي تصبوا إليها الحكومات تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرهم، وبالتالي فإن الحكومات تحرص على عدم التفرقة بين أشخاص يتمتعون بجنسية الدولة في حين تعمل على معاملة الأجانب بأسلوب مغاير لذلك الذي تعامل به مواطنيها، كذلك الأمر بالنسبة للأفراد فهم دائما حريصين على تحقيق المصلحة الوطنية وذلك بدافع من ولائهم للوطن الأم وشعورهم بالانتماء.²

ب- أسباب قيام التجارة الخارجية:

- أما عن تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول ،فقد لخص العديد من الإقتصاديين أهم أسباب قيام التبادل الدولي للسلع والخدمات في النقاط التالية:
- 1- عدم مقدرة الدول في تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات المنتجة محليا.
 - 2- وجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي يتطلب البحث عن سوق لتصدير الفائض إليه أو إستيراد العجز منه.
 - 3- تفاوت أسعار السلع والخدمات بين الدول نتيجة لتفاوت أسعار عوامل الإنتاج.
 - 4- إختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لإخرى وما يتبع ذلك من حسن إستخدام للموارد الاقتصادية.
 - 5- إختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.

¹ - محمد زكي الشافعي " مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية " دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت . ص 06.

² - عادل أحمد حشيش / د. أسامة محمد الفولي / د. محمود شهاب " أساسيات الاقتصاد الدولي " دار الجامعة الجديدة سنة 1998 . ص 14.

6- السعي لرفع مستوى المعيشة محليا وزيادة الدخل القومي اعتمادا على مكاسب التجارة الخارجية.

7- السعي لتحقيق المكاسب السياسية والإستراتيجية من خلال النذرة في بعض السلع.¹

ج- أهمية التجارة الخارجية :

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (إقتصاد) من المجتمعات سواء كان ذلك متقدما أو ناميا. فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجالات الإستهلاك والإستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال إعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي. وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الإستيراد، وإعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري. كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية. فالتنمية الإقتصادية وما ينتج عنها من إرتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية. كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، والإتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت فالتنمية الإقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج. أما أثر التجارة الدولية على إقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى، وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الإقتصادي لأسباب تاريخية، ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا، فيقل بالتالي مستوى الإستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم، وتتنخفض الإنتاجية وتقل الإستثمارات، فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تنور دائرة الفقر من جديد. وإذا لم تتكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف، ولن تحدث تنمية حقيقية. ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الإستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الإقتصادية.²

المطلب الثاني : نظريات التجارة الخارجية

سنحاول في هذا المطلب أن نعرض النظريات المفسرة للتجارة الدولية، والغرض من ذلك أن نحدد أسس التجارة ومزايا أو منافع التجارة وأشكال هذه التجارة أي السلع والمنتجات التي يتعامل بها إستيرادا أو تصديرا من خلال ثلاث نظريات رئيسية.

أ- النظرية الكلاسيكية:

¹ - عبد العزيز عبد الرحيم سليمان مرجع سبق ذكره ص 43.

² - رشاد العصار، حسام داود، عليان الشريف، مصطفى سليمان مرجع سبق ذكره ص 13.

سنحاول في هذا المطلب أن نعرض النظريات المفسرة للتجارة الدولية، والغرض من ذلك أن نحدد أسس التجارة ومزايا أو منافع التجارة وأشكال هذه التجارة أي السلع والمنتجات التي يتعامل بها إستيراداً أو تصديراً من خلال ثلاث نظريات رئيسية.

أ- النظرية الكلاسيكية:

قبل أن نتطرق إلى أهم الأفكار والنتائج التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية، سنتطرق وفي عجلة إلى أهم المذاهب الفكرية التي جاءت قبل ظهور النظرية الكلاسيكية، وإهتمت بالتجارة الخارجية.

1- المذاهب الفكرية الإقتصادية التي جاءت قبل النظرية الكلاسيكية:

في ظل التطورات التي ميزت الرأسمالية التجارية الممتدة من القرن الخامس عشر إلى منتصف الثامن عشر تبلور المذهب الميركنتيلي ثم حل محله المذهب الطبيعي الفيزيوقراطي، بالإضافة إلى إنتشار أفكار إقتصادية مستقلة لبعض المفكرين الإقتصاديين آنذاك أمثال " دافيد هيوم"، "جيمس ستوارت" وغيرهم. ولقد نتج الفكر التجاري في ظل تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، وخضوع التجارة الخارجية لشتى العقبات الحمائية بوتلخص آراء التجاريون في أن ثروة الدولة تقاس كما تقاس ثروات الأفراد بما لديها من نقود من ذهب وفضة. والوسيلة الرئيسية للحصول على هذه المعادن النفيسة للدولة التي لا تمتلك مناجم ذهب أو فضة هي التجارة الخارجية ولا يأتي ذلك إلا إذا تحقق فائضا في الصادرات عن الواردات والذي هو هدف السياسة الإقتصادية للدولة من تجارتها الخارجية، وقد إنطوت آراء التجاريون على مختلف القيود والعقبات في وجه التجارة الخارجية وكانت دعوتهم إلى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وبالذات في مجال التجارة الخارجية من أجل تحقيق فائض في هذه التجارة يسمح بتدفق الذهب والفضة وزيادة ثروة الدولة وبالتالي زيادة قوتها في مواجهة الدول الأخرى. ومع مشارف القرن الثامن عشر، أخذ المذهب التجاري يؤول إلى الزوال نتيجة الأحوال الإقتصادية التي سادت في تلك الحقبة، وبالنظر كذلك إلى الثغرات الهائلة التي إتصف بها، هذا ما أدى إلى ظهور مبدأ جديد ألا وهو الفكر الفيزيوقراطي الذي أسسه الطبيعيون في النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث أنكب من رواده "فرنسو كميني" و"تورجو" و"ميرابوا" وغيرهم على الإهتمام بالتجارة الداخلية والأنشطة الإنتاجية خاصة الزراعية منها، والتي تخدم الإقتصاد المحلي عوض التركيز على التجارة الخارجية كما فعل التجاريون. ولقد بدأ تحليلهم التجاري من فكرة أن فرض قيود على تصدير المواد الغذائية كما كان يفعل التجاريون سيؤدي إلى إنخفاض أثمانها، ومن ثم إنخفاض مستويات الأجور، وما قد ينشأ منه من إنخفاض في نفقة الإنتاج الصناعي وتشجيع الصادرات الصناعية. ومن هذا التحليل المنطقي إهتدى الطبيعيون إلى أن قيود التصدير كانت هي السبب الرئيسي في إنخفاض أثمان الحاصلات الزراعية. أما "دافيد هيوم" تدور نظريته على فكرة أساسية مفادها أن المعدن النفيس يتوزع تلقائياً على البلاد المشاركة في التبادل الدولي دون اللجوء إلى التدخل من طرف الدولة كما صرح به التجاريون. فكل زيادة تحدث للدولة من المعدن النفيس عن القدر الذي يناسب نشاطها الإقتصادي هذه الزيادة السابقة ستؤدي إلى زيادة أثمان السلع في تلك الدولة بالنسبة لأثمان السلع في البلاد الأخرى مما يعجل في حدوث تناقص في صادراتها وزيادة وارداتها، وهذا ما يؤدي إلى حدوث رصيد تجاري سالب الذي ينجر عليه خروج الذهب إلى بقية العالم. وقد إستهل جيمس ستوارت أفكاره بإنتقاد نظرية دافيد هيوم

من منطلق عدم وجود ارتباط بين كمية النقود ومستوى الأسعار. ومن ثم فإن من مصلحة الدولة حسبه تقييد التجارة الخارجية حتى تحصل على رصيد إيجابي في ميزانها التجاري ، وهذه هي نفس الفكرة التي وصل إليها التجاريون. كما ساهم جيمس ستوارت في التمييز بين ثلاث مراحل للتجارة وهي:

- المرحلة الأولى (مرحلة التجارة الناشئة): حيث يقتصر فيها نشاط الدولة على التبادل الداخلي.
- المرحلة الثانية (مرحلة التجارة الخارجية): تنطلق سلبية في الأول لكن سرعان ما تصبح إيجابية إذا ما توافرت السياسة الاقتصادية الرشيدة.

- المرحلة الثالثة (مرحلة التجارة الداخلية): تتجسد في آخر المطاف إذ أن المنافسة الشرسة بين الدول سينتج عنها إنكماش للأسواق الخارجية. ولذلك قد تتم البطالة إلا إذا لجأت الدولة إلى تشجيع الهجرة.¹
- 2- النظرية الكلاسيكية:**

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري، ظهرت منذ القرن التاسع عشر أي في ذلك الوقت الذي شهد مولد الثورة الصناعية والمجتمع الصناعي، حيث أصبح هذا المجتمع الصناعي يقوم على التجارة الدولية ولا يستطيع أن يعيش بغير التبادل الدولي،² وتعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة إنطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية إذ أن الكلاسيكيون هاجموا آراء التجاريون وسياساتهم وأخذوا على عاتقهم بيان فوائد التبادل التجاري بين الدول وتوافرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية على تفسير ثلاثة أمور:

- 1- الأمر الأول يتعلق بتحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية، أي التعرف على أسباب التجارة الدولية.
- 2- تحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي ستنقر في التجارة الدولية أي تحديد النفع العائد من التجارة الدولية بالنسبة لكل دولة.
- 3- كيفية تحديد التوازن في العلاقات الدولية إذا طرأ ما يخل به.³

ومن أهم رواد هذه النظرية نجد المفكرين الاقتصاديين الآتي ذكرهم في مايلي:

*** نظرية النفقات المطلقة أم سميت (1723-1790):** يفسر نظرية التجارة الدولية بالمزايا الاقتصادية التي يمكن أن تكتسبها أي دولة تمارس التجارة الدولية أو الخارجية وذلك عندما تتمتع بالمزايا المطلقة في إنتاج بعض السلع بالنسبة للدول الأخرى وإذا غابت تلك المكاسب أو المزايا فإن التجارة الدولية تتوقف. ولكن كيف نقرر أن علاقة تجارية خارجية معينة (تصديرًا أو إستيرادًا) مفيدة للإقتصاد أو ضارة به؟ المعيار الأساسي لوجود هذه المزايا أو عدمه هي القدرة على تقديم هذه السلعة في السوق الدولية بأثمان منافسة أي بنفقات إنتاجية أقل وبصورة مطلقة وهذه القدرة ترتبط غالبًا بالفروق في الموارد الطبيعية لأطراف العلاقة وهذه الفروق ترتبط بالوفرة أو الندرة وبالظروف الجغرافية وبمستوى التكنولوجيا والمعرفة المتاحة والجهد والمهارات الإنسانية وغالبًا ما تؤدي هذه

1- محمد عبد العزيز عجيبة، مدحت محمد العقاد " النقود، والبنوك، والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية بيروت، 1997، ص 269.

2- عادل أحمد حشيش مجدى محمود شهاب " أساسيات الاقتصاد الدولي " مرجع سابق ص 111

3- زينب عوض الله " العلاقات الاقتصادية الدولية " المكتبة الاقتصادية، دار الجامعية، ص 11

الظروف إلى إختلاف القدرات الإنتاجية الكمية أو الكيفية وينعكس هذا الإختلاف في القدرات إلى إختلاف في مستويات التكاليف و الأثمان من دولة إلى أخرى وهذا الإختلاف هو الذي يخلق المزايا أو التكاليف.1

* نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو): في القرن التاسع عشر قام الإقتصادي الكبير الإنجليزي دافيد ريكاردو بنفس النظرية السابقة وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية عام 1817 (الإقتصاد السياسي والضرائب)، والذي أعلن فيه عن قانون الميزة النسبية المشهورة. وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس كل الدول تستطيع أن يكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها وذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفؤة أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للإستفادة من الوفرة في التكاليف، كما هو الحال في الدول المتقدمة إقتصاديا. لهذا بين ريكاردو أن شرط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية، بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه ريكاردو بالميزة النسبية في إحدى أو في بعض السلع التي تنتجها، وبالتالي فإن قيام التجارة المربحة يعتمد على إختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة. وصفوة القول أن هذه النظرية وصلت إلى نتائج أساسية، متمثلة في أن البلاد يتخصص كليا في المنتج الذي لديه فيه ميزة نسبية، وهذا الأخير ناتج عن الأسعار قبل التبادل، والتي بدورها محددة بالإنتاجية النسبية للعمل في مختلف الصناعات، كذلك نموذج "ريكاردو" يبين أن سياسة أحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية؛ إن نتيجة التخصص الكلي عادة ما يؤدي إلى وجود رد فعل سلبي للتبادل الدولي، حيث اختفاء كل الصناعات لبلاد معين ماعدا الصناعة التي يجب أن يتخصص فيها البلد، قد يؤدي إلى إضعاف الإقتصاد وإلى إضعاف تطورها.2

* نظرية القيم الدولية (جون ستوارت ميل 1806-1873): كان لجون ستوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية (معدل التبادل الدولي) فوفقا لهذه النظرية لذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية، وقد قام ميل بتحليله لاعلى أساس الأثمان النقدية للسلعتين والقيم النقدية للكميات المتبادلة منهما وإنما على أساس ثمن كل سلعة مقوما في شكل وحدات من الأخرى فالقيم الكلية للسلع المتبادلة متساوي ثمنا عندما يكون:

عرض السلعة (أ) يساوي ثمن السلعة (ب) معبرا عنه بالسلعة (أ)

عرض السلعة (ب)

عرض السلعة (ب) يساوي ثمن السلعة (أ) معبرا عنه بالسلعة (ب)

عرض السلعة (أ)

1- مصطفى رشدي شبيحة " الأسواق الدولية : المفاهيم والنظريات والسياسات " دار الجامعة الجديدة. 2004. ص61

2- رشاد العصار، حسام داود، عليان الشريف، مصطفى سليمان مرجع سبق ذكره ص25.

وعلى ذلك فمعدل التبادل التجاري بين سلعتين هو الكمية التي يجب إمداد السوق بها من كل سلعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من السلعة الأخرى ولهذا فهو المعدل الذي يتم عنده تبادل كل السلعتين بالأخرى أو هو سعر إحدى السلع مقدرًا بوحدات من السلعة الأخرى.

ب- النظرية النيوكلاسيكية:

ظلت النظرية الكلاسيكية قائمة حتى الحرب العالمية الأولى حيث قلبت منوال التجارة الخارجية رأساً عن عقب وعلى الرغم من كتابات العديد من الاقتصاديين المحدثين أمثال هابرلر أو ليونتييف، فقد ظلت النظرية الكلاسيكية في مجموعها كما هي إلى أن جاء أولين وعمم مبادئ هيكشر وساهم في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية والكسب الناتج منها وكيف يمكن الوصول إلى حالة التوازن وفي مايلي نستعرض بإيجاز كل من نظرية هابرلر ونظرية هيكشر أولين¹.

1- النظرية الحديثة للميزة النسبية- نظرية نفقة الاستبدال:-

يعتمد هابرلر على فكرة نفقة الاستبدال في تفسير التبادل الدولي، وهو ينقل هذه الفكرة من ميدان التبادل الداخلي إلى ميدان التبادل الدولي ويرى أنها صالحة في الميدانين على السواء.

نفقة الاستبدال: أو نفقة الاختيار ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح وإنما هي فكرة تعبر عن الاختيار بين سلعتين يمكن إنتاج أيهما باستخدام عامل معين من عوامل الإنتاج وإنما لا يمكن إنتاجهما معا في وقت واحد وعلى هذا يمكن القول بأن نفقة الاختيار أو الاستبدال ليست نفقة وإنما هي النفقة التي ضحى بها من أجل إنتاج سلعة من السلع.

نفقة الاستبدال بين الدول: لقد رأى هابرلر أن نفقة الاستبدال بالمعنى السابق تصلح أساساً لتفسير التبادل الدولي، فالبلد المعين يتمتع بعوامل إنتاج عديدة وهو يستخدمها جميعاً وإذن يجب التخلي عن فكرة ريكاردو القائلة بأن العمل هو عامل الإنتاج الوحيد وهذه العوامل جميعاً تشارك في إنتاج السلع المختلفة وعليها أن نحسب نفقة إنتاج هذه السلع بمعيار مشترك غير العمل هذا المعيار المشترك هو نفقة الاختيار أي النفقة التي يضحى بها لإنتاج السلعة ويرى هابرلر أن نفقة الاستبدال هذه تسمح بمقارنة المزايا الطبيعية التي يتمتع بها البلد المعين في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلعة أخرى وعندئذ يمكن أن تقارن نفقة الاستبدال جميع السلع بالنسبة لسلعة نموذجية نستخدمها ولكن هل هذا ممكن عملاً؟ يجيب هابرلر بأنه أمر مستطاع ويضع قانونه التالي: نسبة التبادل بين سلعتين تكون مساوية لنسبة استبدالها الواحدة بالأخرى. وينتهي هابرلر إلى القول بأن أثمان السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع والبلد الذي يتمتع بميزة مقارنة في إنتاج إحدى هذه السلع يستطيع أن يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي².

2- النظرية السويدية: هكشر أولين (نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج):

¹ زينب عوض الله مرجع سبق ذكره ص 21-29.

² أحمد بديع بليح "الاقتصاد الدولي: مدلولات ميزان المدفوعات المصري، تطور الإقتصاد الدولي، نظريات التجارة الدولية" توزيع منشأة المصارف بالإسكندرية. 1993. ص 279.

النسبية لعوامل الإنتاج ، وذلك بأخذ الولايات المتحدة وبقية العالم، حيث أنه يعتبر أن الولايات المتحدة تتوفر أو تتعم برأس المال مقارنة بدول العالم الأخرى، و أراد أن يبين أن الصادرات الأمريكية من المفروض أن تحتوي على عامل رأس المال يفوق وارداتها؛ ولكنه تحصل في اختبار على عكس ذلك؛ حيث لاحظ أن الصادرات الأمريكية تحتوي على عامل العمل يفوق رأس المال، وهذا ما يناقض نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج؛ وهذا ما دفع "ليونتياف" إلى تفسير هذا التناقض عن طريق عكس الفرضية الابتدائية المتمثلة في أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على رأس المال، حيث حسب هذا الأخير فإن هذا الاختبار يبين أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على عامل العمل أكثر من عامل رأس المال؛ وبالتالي فإن النظرية محققة. يتبقى أن نلاحظ أن هذه النظرية النيوكلاسيكية وإن حاولت أن تعطي تفسيراً للنظرية الكلاسيكية فإنها قد خرجت عليها ، فبينما ترى المدرسة الكلاسيكية أن أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول والتي تؤدي إلى قيام تجارة دولية ترجع إلى اختلاف الوسائل الإنتاجية المستخدمة في كل دولة ترى المدرسة النيوكلاسيكية أن السبب يرجع إلى اختلاف الوسائل الإنتاجية المستخدمة في كل دولة ترى المدرسة النيوكلاسيكية أن السبب يرجع إلى اختلاف ما تملكه كل دولة من عناصر الإنتاج ومدى وفرتها النسبية لديها والفارق بين النظريتين كبير فالنظرية الأولى ترى أن الخلاف يرجع إلى اختلاف أساليب الإنتاج المستخدمة في الدول المختلفة أي إلى الخلاف في الإنتاجية من دولة إلى أخرى. أما النظرية الثانية فإنها ترى على العكس أن أساليب الإنتاج واحدة ولكن تختلف الدول من حيث تمتعها بالوفرة النسبية لعناصر الإنتاج.¹

ج- النظريات الحديثة:

لقد بينت الاختبارات التجريبية التي أجريت على تحليل آثار التناقض الذي تحصل عليه "ليونتياف" عدة دراسات نظرية وتطبيقية، مما سمح من إعادة النظر في تفسير التجارة الدولية، ولقد تمثلت الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية في إدخال ما يسمى بالابتكار ، أي بإدخال الديناميكية في تفسير التجارة الدولية، وعلى أساس وجهة النظر هذه ظهرت تحاليل حول العملية والتكنولوجيا الجديدة التي تركز على تأهيل العمل وعلى التقدم التكنولوجي بصفتهما العنصرين اللذين يحددان التخصص الدولي، ويكوم إذن منطق الاختلاف كمبدأ للتبادل الدولي من خلال الفارق في تأهيل العمول والفارق للتكنولوجي، كما إعتبرت المبادلات بين القطاعات للمنتجات المتشابهة بين البلدان ذات المستوى الإقتصادي المتقارب أبطلت صلاحية الفروق في العوامل أو في المستوى التكنولوجي بوصفهما العناصر المحددة لهذا النوع من التبادل، وإعتبرت أن منطق التشابه أساس التبادل الدولي.

1- نظرية العملية الجديدة - تأهيل العمل والتخصص الدولي:-

إن طرح العملية الجديدة يعني اختلاف العوامل ، هذه العوامل التي تنتقل بسهولة بين القطاعات وإذا إعتبرنا قول أولين إذا إعتبرنا اختلاف الأجور واضح وبشكل دائم بين الفئات المختلفة للعمال، فالأنواع المختلفة للعمل يجب إعتبرها عوامل متباينة، وهذا دليل الاختلاف القائم بين عناصر الإنتاج وكذلك الاختلاف بين الفئات المختلفة للعمال.

¹ - زينب عوض الله مرجع سبق ذكره ص44.

2- نظرية التكنولوجيا الجديدة- 1966 vernon-1956 kravis:

كانوا من مروجي أطروحة الميزة التكنولوجية للتبادل الدولي، وأخذت خاصية عامة مع posner، فالبلد الذي يملك تقدماً تكنولوجياً يصنع منتجات جديدة تضمن له إحتكار مؤقت في الإنتاج والتصدير. إن المخترع يملك ميزة لأن المستهلك الأجنبي يطلب المنتج الجديد بفعل التقليد قبل أن يتمكن المحليون للإستجابة لهذا الطلب. إن البلد الذي يملك الميزة في تصدير السلع والإنتاج الكثيفة في نفقات البحث والتطوير يستورد من البلدان الغير متقدمة تكنولوجياً السلع التي تتطلب تقنيات بسيطة، المنتج الجديد يعتمد أكثر على توفر هذا المنتج في السوق أي وجوده منه عن التكاليف الموافقة. إختبارات تجريبية عديدة وضعت إرتباطاً قوياً بين نتائج التصدير والإستيراد للبحث والتطوير، أو إبداعات براءة الإختراع إلا أن هذه الدراسات كانت أكثر شمولية فلا تميز النفقات المحققة من قبل الشركات أو الدول، أي لا نستطيع تقدير نشر التكنولوجيا.

3- نظرية دورة المنتج والتجارة الدولية:

ينطلق 1966 vernon من فكرة الإحتكار التكنولوجي المرتبط بالإبتكار المركز حول المنتج الجديد نفسه ومن حيث دورة حياته، أي أن المنتج يمر بثلاثة مراحل هي: الظهور، النمو، للنضج والزوال، ففي مرحلة الإنتاج الجديد: يكون المنتج جديداً ذو كثافة تكنولوجية، وفي هذه الدورة لاينجم عنها التجارة الخارجية، وهناك عدة أسباب تبين كيفية أن المنتج يصنع ويستهلك في البلد المبتكر له، ومن جملة هذه الأسباب:¹

- البلد المبتكر هو وحده فقط الذي له سكان قادرين على شراء المنتج الجديد، لأن تكلفة الإنتاج مرتفعة ويصعب تحديدها.
- ظهور منتج جديد هو إستجابة لحاجة لدى سكان البلد المرتفعة.
- إن الإنتاج الوطني هو أولاً وقبل كل شيء مرغوب بالطلب الداخلي الذي هو ممثل وحيد للطلبات وحجم المشتريات للممكنة من طرف المستهلكين المحليين.

مرحلة الإنتشار في الدول الأخرى: تبدأ وتتزايد صادرات البلد المبتكر نحو البلدان المتطورة، ويمكن تفسير ذلك بالأسباب التالية:

- بعد إنقضاء وقت معين يكون المنتج قد تنوع وبدأ كل نوع في الإنتاج نحو النمطية.
- عندما يصبح السعر في تناقص يسعى المنتج لتوسيع سوقه، ويحدث هذا التوسع خاصة على مستوى أسواق الدول المتطورة على إعتبار أن المستهلكين فيها يتمتعون بدخل مرتفع يجعلهم قادرين على شراء المنتج الجديد.

1- جمال الدين لعويصات " العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية" دار الهومة للطباعة والنشر الجزائر ص 25

تحاول الشركة المبتكرة تمديد إحتكارها المؤقت بالإستغلال المبكر للأسواق الأجنبية وذلك أنه على المستوى الوطني سرعان ما تبدأ المحاولات في التقليد، مما يهدد السوق الداخلية للشركة المبتكرة، ويقدر ما تتقادم التكنولوجيا الخاصة بهذا النوع من المنتجات وتصبح نمطية بقدر ما يفقد البلد المبتكر ميزته النسبية.

مرحلة النمطية الشديدة: خلال هذه المرحلة يحدث إنقلاب في إتجاه المبادلات، البلد المبتكر يصبح مستورد والبلدان المتطورة التي قلده في صنع المنتج مصدرة، ويمكن تفسير ذلك في إستبدال المنتج حيث تتخلى عنه تدريجياً الشركة المبتكرة له بهدف صنع منتجات جديدة، يحول المنتج المستبدل إلى منتج ذو كثافة في اليد العاملة القليلة التأهيل، إضافة إلى أهمية تكلفة الإنتاج. وقد تكون المنافسة شديدة في السوق ويتحول صنع هذا المنتج تدريجياً إلى البلدان النامية حيث تصبح التكنولوجيا مبتلة مما يتناسب مع وضعية هذه البلدان.¹

4- نظرية تشابه الأنواع لليندر:

أول من قام بتحليل التبادل الدولي للسلع المتشابهة ما بين دول ذات تطور متشابه هو الاقتصادي ستفان ليندر (1961)، حيث يشترط أن يكون الإنتاج مرتبط بالطلب وبالتالي يكون الإنتاج أكثر فعالية كلما كان الطلب كبير، وأن الإنتاج الداخلي متأثر أساساً بالطلب الداخلي؛ وعليه تقوم الدولة بتصدير السلع التي لديها سوق واسعة، وهذا راجع إلى الإنتاج الكبير الحجم من أجل تمكين الشركات المحلية من تحقيق وفورات حجم و تخفيض كلفتها ومن ثم أسعارها والتي تسمح لها من الحصول على أسواق أجنبية؛ ومع افتراض أن الدول المتشابهة في الدخل ستكون متشابهة الذوق، واستنتج "ليندر" أن فرص التصدير لكل دولة ستكون نفسها. يتم التبادل الدولي ما بين دولتين متشابهتين على تنوع سلع تنتمي إلى نفس الصنف، وبالتالي التجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات، بالإضافة إلى ذلك فإن فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخل المتوسط.²

كثافة التجارة عند ليندر هي قياس لحجم التجارة لدى الدول بعد إستبعاد تأثير حجم الدول على حجم التجارة بينها، وتقاس كثافة التجارة بميل البلدان لإستيراد من بعضها البعض، ويمكن القول أنه كلما تشابه هيكل الطلب في البلدين كلما كانت التجارة المحتملة بين هذين البلدين أكثر كثافة، ويرجع ليندر هيكل الطلب إلى مجموعة من العوامل أهمها الدخل المتوسط، فهو يرى أنه كلما زاد متوسط الدخل في بلد ما يؤدي إلى زيادة تحول الطلب إلى سلع معقدة التركيب سواء كانت سلعا إستهلاكية أو إستثمارية وعلى هذا الأساس فإن التجارة المحتملة تكون أكثر كثافة، بالرغم من التسليم بأن هناك عوامل أخرى تحدد الطلب مثل المناخ، العادات والتقاليد، الدين... ويرى ليندر أن التجارة الفعلية هي محصلة لما يسميه بالقوى الخالقة للتجارة والقوى المعيقة لها. وتتمثل القوى الخالقة للتجارة في:

- عناصر المنافسة الإحتكارية.
- التفوق التكنولوجي والمهارات الإدارية ووفورات الحجم.
- الإختلاف في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة.

¹- زينب عوض الله مرجع سبق ذكره ص 56.

²- رشاد العصار، وآخرون، مرجع سابق، ص 44.

▪ إختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل. في البلدين.

إلا أنه في حالة وجود عوائق للتجارة فإن التجارة الفعلية تناهز التجارة المحتملة، وأما بالنسبة للقوى المعيقة للتجارة فهي كمايلي:

▪ عامل المسافة.

▪ نفقات النقل.

▪ قيود الإنسان على التجارة وهناك أسلوبين سعري و الكمي.¹

المطلب الثالث: السياسات التجارية بين التحرير والتقييد

إن المواقف والآراء تجاه المبادئ الحاكمة للتبادل الدولي تفسح المجال لتعدد السياسات التي يمكن إتباعها ،وفي مبحثنا هذا سنتطرق إلى مقصود السياسة التجارية بصفة عامة، ومن واقع السياسات المطبقة في مختلف دول العالم بحسب النظم والأوضاع الإقتصادية السائدة هو أمر يسلمنا بالضرورة للحديث عن أنواع السياسات التجارية والوسائل المستخدمة في تحقيق الأهداف المرجوة من وراء تقريرها.

أ- تعريف السياسة التجارية :

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة.والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الإقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن ،وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل ، الإكتفاء الذاتي ، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات، وما إلى ذلك. وفي الواقع السياسات التجارية ليست إلا وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق مثل هذه الأهداف لذلك لا بد من إجراء تنسيق لهذه لوسائل حتى تعزز بعضها البعض ولا تتعارض فيما بينها. وتختلف السياسات التجارية باختلاف النظم والأوضاع الإقتصادية التي تعمل من خلالها.

ب- أنواع السياسات التجارية:

لقد جرت عادة الإقتصاديين على تقسيم السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين: سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية ويطلق مصطلح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية أما سياسة الحماية فتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على إتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها المبادلات أو على العناصر مجتمعة.وفي مايلي نشير إلى حجج أنصار كل من سياسة الحرية وسياسة الحماية على التوالي:

1- سياسة حرية التجارة لدى أنصار تحرير التبادل الدولي من القيود

ينادي أنصار سياسة حرية التجارة بأن تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات ويعتمد أنصار مذهب تحرير التبادل الدولي من القيود على عدة حجج وأهمها:

¹- زينب عوض الله مرجع سبق ذكره ص 55

* الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج: يرى أنصار الحرية أنها تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج وتقسيم العمل يتوقف على مدى إتساع السوق فحالة إتساع السوق تمكن من تقسيم العمل على نطاق دولي.

* الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية: طبقا لإنتشار مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، وفي هذا توفير للدولة وزيادة لدخلها الحقيقي ويعود ذلك بالمنفعة على المستهلك والمنتج في الوقت ذاته.

* الحرية تشجع التقدم الفني: تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع وهذا بدوره يعمل على زيادة وتنشيط الإنتاج وتشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج.

* الحرية تحد من قيام الإحتكارات: يرى البعض أن حرية التجارة تمنع قيام الإحتكارات أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة مما لو كنا في حالة الحماية.

* الحرية تساعد على الإنتاج الكبير: يرى أنصار الحرية التجارية أنه لو سادت سياسة للتجارة الحرة بين الدول لساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى حجمها المثلى.

2- سياسة التقيد التجارة الدولية لدى أنصار إخضاع التجارة الدولية للحماية

هؤلاء الإقتصاديون والمفكرون يرفضون تحرير التجارة بحجة:

* حماية الصناعات الناشئة: إذ أنه يجب على الدولة أن تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها وإلا لما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه منافسة الصناعة الأجنبية البالغة.

* إحتداد رؤوس الأموال الأجنبية: قد تشجع سياسة حماية الأسواق الوطنية الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة فإذا كان بلد ما في حاجة إلى رؤوس الأموال لتنمية صناعة ما فمن الممكن أن يفرض الحماية لهذه الصناعة لتشجيع الإستثمار الأجنبي فيها.

* تنوع الإنتاج وتحقيق الإستقرار الإقتصادي: يتمسك أنصار الحماية بهذه الحجة على أساس أن تنوع الإقتصاد القومي وعدم تخصصه من ناحية واحدة من نواحي الإنتاج يعتبر ضمانا لإخطار الهزات الإقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي.

* معالجة البطالة وتحسين مستوى العمالة: يرى أنصار الحماية أنه يمكن إستخدامها كعلاج لحالة البطالة في الإقتصاد القومي. فما لاشك فيه أن فرض ضريبة على سلعة معينة يحول الطلب على غيرها مما يمكن إحلاله محلها محلها سواء كانت الإستعاضة مباشرة أو غير مباشرة، لذلك فإن الرسوم الجمركية التي تفرض على الواردات تحول الطلب الوطني إلى السلع المحلية مما ساعد على إنتشار العمالة ويزيد من فرض الإستثمار المربح في الداخل.

الإعلان عنها فتحدد الدولة مقدار المستورد عن طريق التراخيص المسلمة للتجار. وقد يستعمل أيضا لحماية الأسواق

الوطنية من واردات بعض الدول ويكون ذلك برفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها.¹

3- الوسائل التنظيمية: يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات

الدولية، بين المعاهدات والإنفاقات التجارية، إنفاقات الدفع، التكتلات الاقتصادية، إجراءات الحماية الإدارية.

* المعاهدات والإنفاقات التجارية: المعاهدة التجارية هي عبارة عن إنفاق تعقده الدولة مع دولة أو دول أخرى

(عن طريق وزارات الخارجية عادة) يكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيمًا عامًا يشمل في

العادة نوعين من الأمور: أمور يغلب عليها الطابع السياسي ومنها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف

أنواع النشاط، وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية وإنشاء

المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري.

* إنفاقات الدفع: ينتشر أسلوب إنفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها

إلى عملات أجنبية. وهو إنفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام

التي يوافق عليها الطرفان. وجوهر هذا الإنفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيود في

حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى. ويحدد إنفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها

العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقة

ومدة سريانه وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه.

* التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير

التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال² يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب

الإقتصادي من أهمها:

■ منطقة التجارة الحرة: وهنا تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في

الإنفاقية، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء.

■ الإتحاد الجمركي: وينفق مع الشكل السابق من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على

الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفات الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج.

■ الإتحاد الاقتصادي: ولا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات

التجارية فحسب، بل يشمل تحرير حركات رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق

بين السياسات المالية والنقدية والإقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بغرض إقامة هيكل إقتصادي متكامل بحيث

تتحقق وحدة إقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء.

1- عادل أحمد حشيش "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة الجديدة للنشر. 2000. ص 263.

■ الإندماج الإقتصادي الكامل: وبمقتضى هذا الشكل تصبح إقتصاديات الدول الأعضاء كإقتصاد واحد، فإلى جانب تحقق شروط الإتحاد الإقتصادي يتعين إنشاء سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الإقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

* الحماية الإدارية: وهي من قبيل الإجراءات الإستثنائية تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الإستيراد وحماية السوق الوطنية، وإنها وسيلة قد تكون أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة .

* تخطيط التجارة الخارجية: يعتبر تخطيط التجارة الخارجية موضوعا متعدد الجوانب. ففي الإقتصاد المخطط يكون التخطيط شاملا، حيث تعكس خطة التنمية الشاملة الترابط العضوي للقطاعات المختلفة للإقتصاد القومي يبرز دور قطاع التجارة الخارجية وتتحدد السياسة التجارية التي يجب إتباعها لزيادة الرفاهية الإقتصادية.¹

¹ نفس المرجع ص 211.
عادل أحمد حشيش مرجع سبق ذكره ص 265.

المبحث الثالث : النقود لتموية المدفوعات الدولية

زيادة حجم المبادلات الدولية نتج عنه قيام نظام نقدي دولي ينظم ويسهل هذه المبادلات، تطور عبر مرور الزمن و في كل مرحلة من مراحل تطوره وضع أسسا على أساسها يتم التبادل الدولي.

المطلب الأول: معالم التطورات الطارئة على النظام النقدي الدولي

كان لكل نظام نقدي ظهر على المسرح الدولي من وقت لآخر هيكل من القواعد والآليات والمؤسسات تمكن من خلالها القيام بتلك الأعباء، وقد ظهر هيكل كل نظام كنتيجة لأوضاع إقتصادية وسياسية سادت في تلك الفترة فكان منسجما معها. وقبل أن نتطرق لهذه التطورات نعرف ونذكر خصائص النظام النقدي الدولي.

أ- تعريف وخصائص النظام النقدي الدولي:

يمكن تعريف النظام النقدي الدولي بأنه:

هو مجموعات التنظيمات و العلاقات التي تميز الحياة النقدية لمجتمع ما خلال فترة زمنية وفي نطاق زمني محدد.

هو عبارة عن مجموعة محددة من القوانين والوسائل والهيئات والأسواق التي يتم إعتقادها من طرف دول العالم لخلق وتقييم وضمان الحركة الدائمة للنقد الدولي بهدف ترقية وتطوير المبادلات ورفع من أداء الإقتصاد العالمي ولا يتم ذلك إلا عن طريق تمويل هذا الأخير بالسيولة اللازمة والعمل على الحد من الإختلالات الحاصلة على المستوى الداخلي و الخارجي من خلال تثبيت إجراءات للإصلاح موازين المدفوعات. فتقييم أداء كل نظام نقدي دولي لا يعتمد فقط على نوعية العملة النقدية الدولية المتعامل بها، وإنما بقدرة هذا النظام على تأمين أحسن وسيلة لتوزيع الموارد من خلال الحد من الإختلالات المحتملة على المستوى الداخلي لكل إقتصاد ودرجة إرتباطه بإقتصاديات دول العالم.¹

هو جميع أنواع النقود الموجودة في بلد ما وجميع المؤسسات ذات السلطات والمسؤوليات المتعلقة بخلق النقود وإبطالها وجميع القوانين والقواعد والتعليمات والإجراءات التي تحكم هذا الخلق والإبطال.²

و يتميز النظام النقدي الدولي بعدة خصائص أهمها مايلي:

- هو نظام إجتماعي فالنظم النقدية لم تخلق لذاتها وإنما هي أدوات إقتصادية تتخذ لتسهيل إنتاج وتبادل المنتجات، وهي تعكس بالضرورة الإقتصاد الذي وجدت لخدمته بل هي تسيير إلا وفقا له.
- هو نظام تاريخي أي أنه يتطور ويتغير مع تطور وتغير النظام الإقتصادي و الإجتماعي.
- كل نظام إقتصادي وبالتالي النظام النقدي يتمتع بخاصية مركبة بمعنى أنه يتكون من مجموعة من العناصر يوجد من بينها: العنصر الاساسي والمحدد هو القاعدة النقدية أو قاعدة القيم ويقصد بها المقياس الذي يتخذه للمجتمع

¹ - JEANS-MARE SIROEN, "Finances Internationales" édition Armondcolin, paris. 1997. PP55.

² - ضياء مجيد المرساوي "الاقتصاد النقدي" مرجع سبق ذكره. ص 47

أساسا لحساب القيم الاقتصادية أو لمقارنتها ببعضها البعض ويلعب هذا العنصر الدور المسيطر في عملية تنظيم تداول النقود. العنصر الثانوي: فهي إما عناصر مشتقة من العنصر الأساسي أو عناصر تابعة له ومن أهم العناصر الثانوية نقود القاعدة النقدية ذاتها أي وحدة النقد الرسمية المستخدمة في الحسابات النقدية.

ب- التطور التاريخي للنظام النقدي الدولي:

عرف النظام النقدي الدولي مراحل عدة إرتبطت بالظروف الاقتصادية والسياسية التي ميزت هذه المراحل والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

1- نظام المعدنين

ساد هذا النظام للمعاملات المحلية والدولية بمجرد أن إهتدى الإنسان لإستعمال المعادن النفيسة-الذهب والفضة في التبادل.

* ماهية نظام المعدنين:

هذا النظام عبارة عن قاعدة نقدية مزدوجة ترتبط بمقتضاها قيمة للنقود بعلاقة ثابتة مع قيمة الذهب والفضة في نفس الوقت. ويتحقق هذا الإرتباط بتوافر ثلاثة شروط:

الأول: أن يتم تحديد الوزن المعدني الذي تساويه وحدة النقد في كل من المعدنين على التوالي بما يترتب على ذلك من إنشاء علاقة ثابتة بين قيمة الذهب والفضة.

الثاني: أن تتمتع المسكوكات المصنوعة من كل المعدنين بقوة إبراء غير محدودة.

الثالث: أن تكون هناك حرية للأفراد في تحويل سبائك من المعدنين الى مسكوكات، وبالعكس طبقا للنسبة القانونية التي تقررت بين أوزان كل منهما.

وتتمثل إيجابيات هذا النظام في:

1- أن التغيرات التي يمكن أن تحدث في كمية أحد المعدنين كافية لأن تعوض أو توازن بالتغيرات المعاكسة في

كمية المعدن الآخر وهذا وحده كفيل بتحقيق الإستقرار في العرض الكلي للنقود.

2- إن هذا النظام يتفق مع العادات السائدة بين الأفراد في المعاملات، فإستخدام معدنا واحد لايمكنه الوفاء تماما

بحاجة المعاملات.¹

إن هذا النظام الذي يعتمد على الفضة والذهب لطرح العملة في التبادل، ساد الدول الكبيرة لمدة 200 عام، وانهار

خلال الربع الأخير من القرن 19، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية سارت عليه إلى 1873 وأخذت به فرنسا

1803 ولم تعدل عنه إلا عام 1874، إذ تم تعيين نسبة قانونية بين المعدنين حيث أن معدل نسبة القيمة بين الفضة

والذهب كان ثابتا إلى حد كبير ويتراوح بـ:

وحدة من الفضة = وحدة واحدة من الذهب

* انهيار نظام المعدنين:

1- زينب عوض الله ود أسامة محمد القولي "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي" مرجع سبق ذكره ص54.

لكن مميزات هذا النظام اصطدمت بقانون جريشام. إذ يحدث غالبا أن يختفي أحد أشكال النقود-النقود الجيدة أو النقود المقومة بأقل من قيمتها السوقية- لصالح الشكل الآخر - النقود الرديئة أو المقومة بأكثر من قيمتها السوقية-. أي أن الناس يتداولون العملة السيئة أي يرغبون في التخلص منها بسرعة ويحتفظون بالعملة الجيدة باكتنازها وعدم صرفها. وقد صادفت الدول التي أقامت نظمها النقدية إستنادا الى قاعدة المعدنين صعوبات عديدة المتعلقة بالعلاقة بين المعدل القانوني الذي يحدده المشرع بين المعدنين من جهة والمعدل التجاري بين المعدنين الذي يتحدد في السوق من جهة أخرى ، فلو كان المعدل المختار كبير القيمة نسبيا كالذهب فإن الوحدات النقدية الذهبية ستكون خفيفة للغاية بالنسبة الى المعاملات ضئيلة القيمة، ولو كان معدنا قليل القيمة نسبيا كالفضة فإن الوحدات النقدية المصنوعة منه ستكون قليلة جدا بالنسبة الى المعاملات كبيرة القيمة ويقصد بالمعدل التجاري بين المعدنين الذي يتحدد في السوق العلاقة بين قيمة وزن معين من الذهب وقيمة هذا الوزن نفسه من الفضة، كما تظهر في المعاملات التجارية المتعلقة بهذين المعدنين في السوق وكما يعبر عنها معدل تبادل المعدنين في السوق. ويترتب على اختلاف معدلي التبادل ظهور ما يسمى بالنقود الجيدة والنقود الرديئة وهكذا يكون من مصلحة المشتري أن يدفع نقودا رديئة، وبهذا تختفي النقود الجيدة من التداول. التاريخ النقدي بين أن هذا النظام لم يسفر على أي نجاح، إذ تتمخض العمل بهذا النظام عن سريان قاعدة الذهب بالفعل حيناً، وقاعدة الفضة بالفعل حيناً آخر دون أن يتداول المعدنين جنبا الى جنب، إلا في الأوقات المتباعدة التي تطابقت فيها بحكم المصادفة النسبتان القانونية والتجارية العالمية لقيمة الذهب والفضة. فجاءت فكرة قيام نظام نقدي قائم على معدن واحد هو الذهب.

2- نظام المعدن الواحد -قاعدة الذهب

بعد أن نافست الفضة الذهب كقاعدة للنقد السلعي قبل القرن التاسع عشر، استقر الأمر لقاعدة الذهب ابتداء من عام 1875، ليس فقط كنظام نقدي محلي، بل ممثل أساسي للعلاقات النقدية العالمية

* ماهية نظام قاعدة الذهب:

نظام المعدن الواحد عبارة عن قاعدة نقدية ترتبط بمقتضاها القيمة الاقتصادية للنقود بالقيمة الاقتصادية لمعدن واحد هو الذهب، يتخذه المجتمع مقياسا للقيم الاقتصادية فيه، ويعترف المشرع له بقوة إبراء غير محدودة للوفاء بالالتزامات.

منذ بداية ق 19 إرتكزت الأنظمة النقدية في البلدان الصناعية على الذهب، واستمر العمل بقاعدة الذهب لمدة معتبرة، وقد كانت هذه القاعدة تعمل عن طريق معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص [أووقية الذهب = 20.67 دولار أمريكي]. بحيث يمكن مبادلة العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت.¹ وفي ظل قاعدة الذهب كان وضع العملات الرئيسية كالآتي:

➤ **الجنيه الإسترليني**: تم تحديد قيمته بوزن 7.988 جرامات من الذهب حيث احتل المرتبة الأولى بين عملات التجارة العالمية بنسبة 21% من إجمالي مدفوعات التجارة الدولية.

¹ - مدحت صادق " النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي " دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة الطبعة الأولى 1997 ص 15

- الفرنك الفرنسي : تحددت قيمته بوزن 322.58 ملليجرام ذهب واحتل المرتبة الثانية بنسبة 8% من التجارة الدولية.
 - المارك الألماني: تم تحديد قيمته بوزن 328.2 ملليجرام ذهب ولم يكن المارك يلعب دورا مهما في التجارة الدولية.
 - الروبل الروسي: تحددت قيمته بوزن 744 ملليجرام ذهب ولم يكن له دور على المستوى العالمي، فدوره كان ينحصر في حدود الإمبراطورية القيصرية.
 - الدولار الأمريكي: بعد تقلبات عديدة تحددت قيمته بوزن 1.5 جرام ذهب ودون أن يكون له دور على المستوى العالمي، نظرا لعدم وجود مصرف مركزي، ولقد تأسس مصرف الاحتياط الفيدرالي الأمريكي سنة 1913.¹
- * خصائص نظام قاعدة الذهب :**

لنظام قاعدة الذهب خصائص عديدة نجلها فيما يلي :

- قاعدة النقد الذهبية قامت بدور هام وفعال في تحقيق الارتباط بين الإقتصاديات الوطنية المختلفة من خلال التجارة الدولية وبصفة خاصة بين الإقتصاديات المتقدمة والدول المختلفة وقد تمثل هذا الارتباط من خلال عدة مظاهر أساسية :

* أن الذهب وبصفة خاصة المسكوكات الذهبية أصبح وسيط عالمي في المبادلة بإعتباره يتمتع بصفة العمومية والقبول التام .

* أن الذهب أسهم في تحقيق التوازن بين العلاقات الداخلية والعلاقات الخارجية

بمعنى آخر هناك تلازم كبير بين الإستقرار النقدي ونمو النشاط الإقتصادي الداخلي وبين المبادلات الدولية .

* أن الذهب قد أدى الى تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول التي يتبع نظامها النقدي قاعدة الذهب.

إن شكل الذهب الجزء الأكبر من إحتياطيات البنوك المركزية وإستخدم كعملة للمدفوعات وأصبح له وظيفة

مزدوجة حيث أعتبر وسيلة مدفوعات لتسوية الإلتزامات على الصعيد الدولي ووسيط للدفع في الأسواق المحلية.²

- التوازن التلقائي لميزان المدفوعات فألية التصحيح التلقائي في ظل قاعدة الذهب هي ألية لتدفق الذهب علما أن

عرض النقود لكل دولة كان يتكون إما من ذهب أو من عملة ورقية مغطاة بالذهب فإنخفاض عرض النقود في دولة

العجز سيصاحبه ارتفاع في دولة الفائض وهذا ما يؤدي الى إنخفاض الأسعار الداخلية في دولة العجز وإرتفاعها

في دولة الفائض ستكون النتيجة تشجيع صادرات الدولة الأولى وإنخفاض وارداتها حتى يكون عجز ميزان

المدفوعات قد أزيل.

- ثبات القدرة الشرائية للنقد: إن الوظيفة الأساسية لقاعدة الذهب أن عرض وقيمة النقد يتحدد بطريقة تلقائية

أي أن النقد يرتبط بصفة ألية بتغيرات أرصدة الدول من الذهب.

¹- الأترنت <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/00713BD2-96E8-497A-BD13-129D20B666A1.htm> (ل: شياو ليان: رئيس

مركز بحوث الاقتصاد الأمريكي بمعهد الاقتصاد والسياسة العالمية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية).

²- د.زينب حسين عوض الله "العلاقات الاقتصادية الدولية" مرجع سبق ذكره، ص144

- تلقائية إدارة النقود وتأمين الثقة بها إذ قوة النقد تكمن في قابلية صرفها سلعة مادية ذات قيمة ذاتية والتي تمثلت في الذهب كما أن الدول لا تحدد قيمة النقد بإعتبار أن النقد يرتبط بصفة آلية بتغيرات أرصدة الدول من الذهب.

* أشكاله:

1- نظام المسكوكات الذهبية

يمثل هذا النظام الشكل الأول لقاعدة الذهب حيث تداولت في ظلها عملات ذهبية، بمعنى أن الوحدة النقدية تحتوي على وزن معين من الذهب يساوي قيمتها الاسمية وتحتفظ مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب، وفي ظل هذا النظام كانت المسكوكات الذهبية تنتقل من يد إلى أخرى لذلك عرف النظام بنظام الذهب المتداول، وكانت السلطات العامة تتولى عملية صك الذهب المقدم إليها وتحويله إلى عدد من الوحدات النقدية التي يظهر عليها ختم الدولة محدد الوزن المقرر لكل وحدة نقدية، ولقد سار عدد كبير من بلدان العالم على نظام المسكوكات الذهبية حيث كانت إنجلترا أول الدول التي تبنت هذا النظام عام 1916، ألمانيا 1873، فرنسا وبلجيكا 1873-1874، روسيا واليابان 1897، الولايات المتحدة الأمريكية 1900 وللقيام بهذا النظام لا بد من توفر الشروط التالية :

- تعريف الوحدة النقدية بوزن معين من الذهب.
- الاعتراف للأفراد بحرية صك النقود (ضرب العملة) بدون مقابل أو بتكلفة طفيفة لكل من يطلب تحويل السبائك الذهبية، والهدف من هذا هو منع زيادة القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية.
- توافر حرية كاملة لصهر المسكوكات الذهبية.
- قابلية أنواع النقود الأخرى (النقود الورقية) للصرف أو التحويل عند حد التعادل (السعر القانوني الثابت للذهب) بمسكوكات ذهبية.

1. حرية استرداد وتصدير الذهب للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية للعملة وقيمتها الخارجية.

2 - نظام السبائك الذهبية:

يمثل هذا النظام الشكل الثاني لقاعدة الذهب فبعد قيام الحرب العالمية الأولى تعذر صك القطع الذهبية بنفس الحرية التي كانت سائدة في ظل نظام المسكوكات الذهبية، كما أن ظروف الحرب جعلت من المتعذر نقل الذهب من إنجلترا إلى البلدان الأخرى التي كانت توجد فيها قوات عسكرية وكذلك الحال بالنسبة للدول الأخرى. إزاء ذلك اضطرت الدول إلى أن تتخلى تدريجياً على النظام السابق فاختلفت القطع الذهبية من التداول، وأصبحت النقود الأساسية ترتبط بمقدار معين من الذهب، كما أن السعر بين العملة الورقية والذهب يحدد بالتزام السلطات العامة ممثلة بمؤسسة الإصدار بشراء ما يقدم إليها من ذهب لقاء تقديمها لمبلغ معين من النقد وكذلك التزامها ببيع الذهب إلى من يرغب في شرائه لقاء دفعه لعدد معين من الوحدات النقدية.¹

3- نظام الصرف بالذهب:

¹ - رمزي زكي مرجع سبق ذكره ص 45.

في هذا النظام ترتبط العملة الوطنية بالذهب بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال عملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب وفي هذا الصدد نجد أن الدولة تلجأ إلى أسلوب آخر من تثبيت سعر الصرف تبادل الوحدة النقدية للذهب وذلك بأن تلتزم السلطات العامة بشراء عملات أجنبية تتبع قاعدة الذهب. أو عن طريق احتفاظ البلد التابع بسندات أجنبية للبلد المتبوع كغطاء للعملة في التداول، فإذا فرضنا أن فرنسا تتبع قاعدة وفق إحدى الصور السابقة وأن الدول التي بصدد ما لا تملك ذهباً كافياً وهي راغبة في أن تربط نقدها بالذهب، فإن وسيلتها في ذلك هي أن تثبت سعر التبادل بين النقد الوطني والنقد الأجنبي فتلتزم مصرفها المركزي مثلاً باستبدال نقد بأخر على أساس سعر محدد ويشترط في هذه الحالة أن يكون لدى الدولة رصيد من العملة الأجنبية وهو رصيد يمكن توفيره ببيع ما لديها من ذهب أو بإيجاد فائض في ميزان مدفوعاتها ليدفع إليها ذهباً أو نقداً قائماً على الذهب.

أدى التقلب الواسع في العالم بأسره نتيجة الحرب العالمية الأولى إلى حدوث تغيير في ماهية النظام النقدي الدولي نتيجة للتطورات الحاصلة في التجارة الدولية والتي صاحبته تحركات كبيرة للتدفقات النقدية والمالية بين الدول بعد الحرب العالمية الأولى والتي تتطلب سيولة نقدية كافية وهو ما لم تستطع البنوك المركزية تحقيقه من تغطية بالذهب فأدركت القوى النقدية العالمية - أمريكا بريطانيا فرنسا - ابتداءً من 1922 حتمية إعادة بناء النظام النقدي الدولي وذلك بإعادة الاعتبار للذهب حتى يصبح أساس المعاملات ولهذا واجهت هذه القوى مشكلة نذرة الذهب وعدم كفايته من جهة وضغط الطلب عليه من جهة أخرى فخرجت بفكرة جديدة تحقق مزايا قاعدة الذهب فكانت قاعدة الصرف بالذهب. التي دعمها مؤتمر "جنوة" 1922، والذي جاء بمجموعة من الحلول نوردتها على النحو التالي :

➤ للعمل على ثبات قيمة الذهب العملة وما هذا عن احتياطي تام للموجودات وليس بالضرورة أن تكون كلها من الذهب.

➤ يمكن للدول المشاركة في إنشاء سوق حرة للذهب لتصبح بذلك مراكز أسواق رئيسة للذهب.

➤ باستطاعة الدول المشاركة بالإضافة إلى احتياطياتها من الذهب أن تملك في بلدان أخرى مشاركة أصول في شكل ودائع كمبيالات قصيرة الأجل ومصادر أخرى للسيولة.

➤ معاهدة جنوة تستند لقاعدة الصرف بالذهب، وهي تهدف إلى توفير الذهب (المخزون العالمي) وكذلك العمل على تجنب الآثار الكسادية، والتي يمكن أن تبرز من خلال العودة إلى قاعدة الذهب.

في نهاية 1928 تم تبني قيمة رسمية للذهب من قبل معظم العملات وأصبح الذهب مرة أخرى حراً في التدفق بين الدول، وبذلك عادت مقومات قاعدة الذهب الدولية مرة ثانية، إلا أن قاعدة الذهب في نهاية العشرينات من القرن السابق لم تكن بنقاء قاعدة لذهب التي سادت قبل فترة الحرب، ولم يتم تداول العملة المعدنية الذهبية بالحرية السابقة وأصبح غطاء النقود لا يقابله ذهب. إنما عملات دول أخرى مرتبطة بالذهب.¹

* انهيار نظام القاعدة الذهبية:

¹- ضياء مجيد المرسلوي "النظام النقدي الدولي" دار الفكر الجزائر. ص 11.

بالرغم من أن قاعدة الذهب استطاعت التعايش مع ظروف الحرب والتغيرات التي حدثت بعدها إلا أنها لم تستطع مواجهة الركود والكساد الذي شهدته اقتصاديات الدول الصناعية، خاصة بعد أزمة 1929 وما نتج عنها من تعفن للاقتصاد الدولي. وفي سنة 1931 جاءت الضربة القاضية لقاعدة الذهب حيث أن الأفراد أخذوا يسحبون أرصدهم نتيجة ما خيل من ضياع ودائعهم والفرع من البنوك النمساوية التجارية الكبيرة، وانتشرت بعدها إلى البنوك الأخرى على طول البلاد وعرضها وقامت المؤسسات الدولية والحكومية والأجنبية بعدة محاولات لتهدئة الفرع ولكنها باءت جميعها بالفشل، ومن ثم انتشر الفرع إلى البنوك الألمانية ثم على إنجلترا وتبعتها العديد من الدول. هذه الأخيرة أي إنجلترا تعاضم عندها تدفق رأس المال فقررت إلغاء التزامها ببيع الذهب وتركت الإسترليني معوما، وقامت دول عديدة أخرى لها علاقات مع إنجلترا وتربط عملاتها بها بتقويم عملاتها مع الإسترليني مقابل الدولار والذهب وأصبحت تلك الكتلة معروفة بإسم منطقة الإسترليني.

ونتح عن كل ما سبق أن تخلت الدول الاسكندنافية عن قاعدة الذهب ولم يكن هناك من الدول الرئيسية حتى ذلك الوقت تربط عملتها بالذهب سوى الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، فرنسا، بلجيكا، هولندا. في سبتمبر عام 1931 توقفت بريطانيا عن نظام القاعدة الذهبية أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد توقفت عنه في مارس 1933. ¹ إن كنتيجة لما حصل في فترة الثلاثينات من تقلبات عنيفة مست أسعار صرف العملات وما قامت به الدول من تخفيضات لأسعار صرف عملاتها تشجيعا لصادراتها والإقلال من وارداتها دون النظر إلى لدول من تخفيضات لأسعار صرف عملاتها تشجيعا لصادراتها والإقلال من وارداتها دون النظر إلى الإختلالات التي تنجم في العلاقات الاقتصادية الدولية والتقييد الذي مس حركة التجارة الخارجية والتي تحولت من تجارة متعددة الأطراف إلى تجارة ثنائية بسبب الرقابة على الصرف الأجنبي كل هذه الأحداث أدت إلى عدم إستقرار العلاقات الاقتصادية الدولية، فرأت كل من أمريكا وبريطانيا في بداية سنة 1943 أن عملا على بناء نظام نقدي جديد يكون أساسا للعلاقات النقدية لما بعد الحرب. ²

3- نظام بريتون وودز:

نظرا للفوضى التي عرفها الإقتصاد العالمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية جاء نظام بريتون وودز من أجل تنظيم العلاقات التجارية والمالية والنقدية الدولية.

* ماهية نظام بريتون وودز:

هو نظام نقدي دولي قام بعد الحرب العالمية الثانية على أسس محددة ومبادئ معينة صاغها مؤتمر الأمم المتحدة الذي إنعقد في بريتون وودز في المتحدة الأمريكية عام 1944 إن نظام بريتون وودز: هو ذلك النظام الذي يسعى إلى مساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها وتمكينها من الحصول على مقادير معينة من المساعدات المالية من صندوق النقد الدولي حتى لا تضطر إلى تصدير الذهب

¹ - دزينب حسين عوض الله الإقتصاد الدولي - نظرة عامة على بعض القضايا دار الجامعة للنشر الجديدة، الأزارطة الإسكندرية طبعة 1999، ص 65.

² - مدحت صادق مرجع سبق ذكره.

تسديدا للعجز المؤقت في موازين مدفوعاتها، وقد حددت طبيعة هذه المساعدات بإجراءات وقائية لتطوير نظام من شأنه أن يحرز ثلاثة أهداف هي :

* إزالة قيود التجارة فورا.

* تحقيق تحويل العملات التي تلاشت كلبية نتيجة الرقابة على نظام الصرف التي شملت العالم كله.

* الحفاظ على أسعار صرف مستقرة بين مختلف العملات، وقد ظهر الاهتمام بهذا الأخير نتيجة تجربة الثلاثينات عندما أدت حركات أسعار الصرف المرن غير المستقلة إلى مستوى عال من الغموض في أسواق التمويل العالمية.¹

ولتحقيق هذه الأهداف إرتكز المؤتمر على مجموعة من النقاط هي:

➤ ضمان حرية التحويل بين العملات الدولية المختلفة

➤ تحقيق التوازن في موازين المدفوعات .

➤ وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة في ما بينها.

➤ دراسة جانب الإحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية.

➤ الإدارة الدولية للنظام النقدي الدولي.²

لقد قام النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية على أسس محددة ومبادئ معينة صاغها مؤتمر الأمم المتحدة، إذ طرح أمام المؤتمر مشروعين أحدهما تقدمت به المملكة المتحدة على لسان مبعوثها الاقتصادي اللورد كينز الذي يتضمن :

* إصدار عملة دولية كوحدة للحاسب تسمى BANCOR غير قابلة للتحويل إلى ذهب تكون مستقلة عن باقي العملات الأخرى تصدرها هيئة دولية مستقلة (ICU international clearing union) ويكون لهذه المؤسسة الدولية الحق بإصدار هذه العملة الخاصة بها، مع تمتعها بشيء من السلطة تفرضها على الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء في هذه المؤسسة.

* تدفع الدول ل ICU قيمة 75% على حسب متوسط تجارتها الخارجية قبل ثلاث سنوات من بداية الحرب في المقابل يمكنها إصدار Bancor على حسب حدود محددة ومحسوبة ومرتبطة بما تم دفعه في ICU .

* فرض عقوبات على الدول الأعضاء في هذه المؤسسة للدول الأعضاء التي تتمتع بفوائض في موازين مدفوعاتها، وكذلك على الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في موازينها.

* تقدم FMI التضحية إلى الدول الدائنة التي تبيع أكثر مما تشتري، أي التي لديها أرصدة مفرطة من العملات الأجنبية، وتخفيض التعريفات الجمركية أمام الاستيرادات وإعادة تقييم عملاتها. أما بالنسبة للدول المدينة فقد اقترح كينز إلزامها بتخفيض قيمة عملاتها أو تقديم ضمان مناسب إلى المؤسسة الدولية المنشودة أو بتقديم الذهب أو بفرض رقابة على حركة رؤوس الأموال فيها.

¹ - ضياء مجيد المرساوي النظام النقدي الدولي مرجع سبق ذكره ص 49

² - H.Beniessad. "économie Internationales" O.P.U Alger. 1983. PP102.

* قيام المؤسسة المنشودة بمنح القروض إلى الأعضاء على المكشوف، ويتم منح هذه القروض حسب أهمية كل دولة في التجارة الدولية.

كان الهدف من هذا المخطط خلق نظام متعادل لتصحيح الإختلالات التجارية فعلى الدول أن تسجل الفائض، وأن تحافظ على توازن موازين مدفوعتها عن طريق إعادة تقييم عملاتها لتخفيض صادراتها وتشجيع الطلب الداخلي ومستوى القروض، إلا فرضت عليها ضرائب على مخزونها من Bancor للقضاء على الإختلالات الهيكلية التي تمس التجارة الدولية.¹

أما المشروع الثاني فهو مشروع "هاري هوابت" أمريكي الأصل اقترحت فيه الحكومة الأمريكية مايلي:

* مشروعاً محدداً للتضامن المالي الدولي ولإنشاء صندوق لتثبيت النقد، يعمل على تجنب المشاكل الأساسية التي واجهها نظام النقد الدولي خلال حقبة الثلاثينات من هذا القرن، والتي تظهر في تخفيض قيمة العملة على صعيد تنافسي بين الدول والقيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجي.

* دعى المخطط للإستئناف السريع للمبادلات الدولية وتحرير حركة رؤوس الأموال بهدف تحقيق الإستقرار على مستوى الصرف، لخدمة الإقتصاد الأمريكي، وذلك بإستغلال فرص التجارة الدولية من خلال الصندوق الذي يتولى مهمة الإقراض للدول التي تملك حصص مساهمة في هذا الصندوق لتمويل أي عجز في موازين مدفوعاتها، كما لم توكل مهمة إصدار النقد لهذا الصندوق.

* التخلص من النقص في الاحتياطات الدولية. فهو مشروع يخدم مصالح أمريكا ويهدف الى تعزيز مركزها وسلطتها وعملتها الوطنية عن طريق ربط قيمتها بالذهب، خاصة وأن منذ 1944 كانت الولايات المتحدة تملك ثلثي المخزون العالمي من هذا المعدن، ولقد شهد المشروعين نقاط تشابه ونقاط اختلاف، فبالنسبة لنقاط التشابه فهي تتمثل في أن كل منها :

- السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية.

- توفير انتمان دولي للأعضاء.

- العمل على استقرار أسعار الصرف.

- يسعى لإيجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية.

أما نقاط الاختلاف فتتجلى في :

* كما سبق الذكر فإن المشروع الإنجليزي ينص على تقديم القروض من قبل المؤسسة المرغوب إنشائها للدول يكون حسب مساهمتها في التجارة الدولية، ويبدو أن مثل هذا الاقتراح سببه أن انجلترا كانت وحتى ذلك الوقت تلعب دوراً كبيراً في التجارة الدولية، وذلك لكثرة مستعمراتها وارتباطها بمنظمة الكومنولث.

* كما أن الأمريكيين رفضوا اقتراح كينز الداعي إلى فرض عقوبات على الدول الدائنة والمدينة على حد سواء، خاصة أن أمريكا في ذلك الوقت كانت تتمتع بفائض في ميزان مدفوعاتها.

¹ - André Dumas "l'économie mondiale -commerce finance"-2èdition Deboeck.pp152.

❖ كما رفضوا اقتراح كينز الداعي إلى منح القروض حسب أهمية التجارة الدولية، وبدلاً من ذلك اقترحوا أن تمنح القروض حسب حصص الأعضاء في المؤسسة الدولية المنشودة وقد يعود هذا السبب إلى تمتع أمريكا بالثراء وباقتصاد متطور.

وقد جاء اتفاق المؤتمرون متأثراً بالمشروع الأمريكي أكثر من تأثيره بالمشروع الإنجليزي، وذلك بفضل ثراء أمريكا وقوتها العسكرية ووقوف دول أمريكا اللاتينية إلى جانبها، كما أن الدول المشاركة كانت بحاجة إلى مساعدات إقتصادية ومالية لبناء إقتصادياتها من أمريكا¹، فلم تكن قادرة على الوقوف في وجه مصالح هذه الأخيرة، وبهذا استطاعت أمريكا التغلب على معارضيها في مؤتمر بريتون وودز، وخاصة إنجلترا التي لم تحصل على تأييد ممثلوا الإمبراطورية بنفس الدرجة. وفعلاً تم تأسيس مؤسستين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، فبالنسبة لصندوق النقد الدولي فلقد عقد الاجتماع الافتتاحي لمجل محافظي الصندوق ما بين 8 و14 مارس 1946 في بلدة سافانا على المحيط الأطلنطي بولاية جورجيا الأمريكية، وذلك بناء على دعوة الولايات المتحدة باعتبارها صاحبة أكبر حصة في الصندوق. ويضم الصندوق أعضاء أصليين وهي الدول 22 التي حضرت مؤتمر بريتون وودز في 1944، أما الدول التي انضمت إلى الصندوق بعد 1946/12/31 فلا تعتبر أعضاء أصليين، وقد بدأ نشاط صندوق النقد الدولي في مارس 1947، والذي يقوم بوظيفتين أساسيتين تحتم عليه اتفاقية بريتون وودز القيام بهما معاً :

الوظيفة الأولى: مصرفية فعليه أن يمد أعضاءه بمزيد من وسائل الدفع الدولية عند الضرورة في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية، وهي تشابه الدور المصرفي الذي تقوم به البنوك.

الوظيفة الثانية: رقابية، إذ عليه أن يراقب تصرفات الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف، والعمل على إزالة نظم الرقابة على الصرف بغرض إنعاش حركة التبادل التجاري القائم على المدفوعات متعددة الأطراف. ومقابل ذلك على الدول الأعضاء نفسها التزام بأن تراعي شروط ووجبات العضوية وأن تخضع لأحكامها بغرض تحقيق الأهداف التي جاء من أجلها صندوق النقد الدولي. كذلك تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والذي يهدف إلى مساعدة الدول التي تفوق حاجاتها المساعدة التي يمكن أن تحصل عليها² من FMI وتتضمن هذه المساعدات تقديم القروض من أجل البناء والإعمار فيقوم البنك الدولي بمد الدول الأعضاء بقروض طويلة الأمد لتمويل مشروعات استثمارية معينة يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء وإدارة البنك وعموماً تقدم القروض إلى حكومات.

* **مزايا نظام بريوتن وودز:** من مزايا هذا النظام أنه قام على :

- ◆ تثبيت سعر (الصرف) الدولار بالذهب وقابلية تحويله إلى ذهب بواقع 35 دولار للأوقية.
- ◆ تحديد أسعار صرف تعاندية رسمية لعملات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي على أساس الذهب والدولار.

1- نفس المرجع ص 153.

2 - Richard Baillie ,Patrich McMahon « Le marché des changes » édition ESKA.1997.PP(12-13).

◆ المحافظة على أسعار الصرف المعلن عليها من قبل الصندوق، مع السماح بتقلباتها حول سعر صرف التعادل بحدود 1%.

◆ إتاحة قدر من السيولة الدولية تحت شروط معينة إلى الدول التي تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها.¹

◆ الإشراف على حق التغيير في سعر صرف عملات الدول الأعضاء في FMI.

◆ تحقيق تجارة متعددة الأفراد وتبني قابلية التحويل بين العملات ورفع الرقابة على عمليات الصرف الخارجي، وكذلك رفع الحواجز الجمركية أمام حرية التجارة .

* إنهيار نظام بريتون وودز: لم يكن نظام بريتون وودز فعالاً إلا في حدود إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب أي مادامت الولايات المتحدة قادرة على مواجهة تحويل الدولار إلى ذهب بمعدل ثابت قدر بـ 35 دولار للأوقية ، ففي سنوات الخمسينات كانت الولايات المتحدة بقدرتها الصناعية والتجارية قادرة على تغطية طلب المتعاملين، لكن مع مرور الوقت ضعف المركز الإقتصادي والمالي للولايات المتحدة ليفسح المجال إلى نظام جديد تم تأسيسه في 15 أوت 1971. ويمكن أن نلخص بوانر الإنهيار في نقطتين هما²:

1- مرحلة البحث عن الدولار 1945-1958: عاش العالم عقبة الحرب العالمية الثانية ظروفها هيأت للدولار الأمريكي لأن يحتل مركز العملة الدولية الأولى بعد الذهب، وكان الدولار يتدد إلى غطاءين أحدهما نقدي تمثل في الاحتياطي الكبير من الذهب المتراكم لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة خلال الحرب ليبلغ ما يقارب 75% من الاحتياطي الذهبي الرسمي في العالم. أما ثاني غطاء اقتصادي تمثل في الطاقة الإنتاجية الهائلة للاقتصاد الأمريكي الذي كان يعرف نمو كبير في الصادرات وكذا الميزان التجاري الذي عرف فوائض هائلة والقادرة على مساعدة دول العالم بكل ما تحتاجه من سلع وخدمات لا توجد إلى في السوق الأمريكية. والدول الأوروبية المنهزمة أو المنتصرة على حد سواء خرجت من الحرب مصابة بشلل في اقتصادها، وكانت تنظر هذه الدول إلى الولايات المتحدة الأمريكية نظرة أمل للحصول منها على المساعدات المالية واستخدامها في تحسين أوضاعها الاقتصادية، فازداد طلب الدول الأوروبية على المنتجات الأمريكية من المواد الأولية والمواد الغذائية. ومن ذلك ازداد طلب هذه الدول على الدولار الأمريكي فتسبب في إحداث فجوة دولارية كبيرة في موازين مدفوعات دول أوروبا الغربية، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى 1947 تقدم للمساعدات النقدية والقروض إلى هذه الدول لمساعدتها على النهوض باقتصادياتها، إلا أنها اتبعت سياسة جديدة بعد أن شعرت أن مشكلة الدول الأوروبية تتمثل في ندرة الدولار، وتمثلت سياستها الجديدة هذه بتقديم المساعدات المادية إلى هذه الدول فأوجدت مشروع مارشال. وبدأ العمل

¹ - Richard Baillie ,Patrich McMahon Op.Cit.

ضياء مجيد المرساوي النظام النقدي الدولي مرجع سبق ذكره.

² - فرانسيس جيرونيم، نقل إلى العربية د.محمد عبد العزيز ،ود.محمد الفاخر "الإقتصاد الدولي" منشورات جامعة قاربولس، الطبعة الأولى سنة 1999 ص225.

به اعتبارا من 1948 حتى 1950، وبموجب مشروع مارشال قدمت الولايات المتحدة الأمريكية سلعا إلى أوروبا الغربية بقيمة 4.800 مليون دولار وقد ساعد مشروع مارشال الدول الأوروبية على الإسراع في تحقيق النهوض الاقتصادي، وهكذا تميزت تلك الفترة بالبحث الدائم عن الدولار الذي أصبح الدعامة الأولى للتجارة الخارجية، والذي تراجع أمامه الذهب والجنيه الإسترليني إلى المرتبة الثانية، وساعد على ذلك نمو مكانة الدولار، وتطور السوق الأمريكية النقدية والمالية واستقرارها.¹

2- مرحلة وجود فلتض الدولار: 1958.1971: في سنة 1958 قامت 14 دولة أوروبية بتبني حرية التحويل بين عملاتها، وفي نفس الوقت قامت 15 دولة بإدخال برامج الرقابة على الصرف لمواجهة الظروف الجديدة، ومنذ الأخذ بقابلية التحويل بين معظم العملات الرئيسية في نهاية عام 1958، فشهدت عمليات التحويل الخارجي توسعا كبيرا بين البنوك في أوروبا وفي الأماكن الأخرى، فقد تقبلت البنوك الأوروبية الودائع وقامت بمنح القروض على مستويات واسعة ومع تطور هذه العمليات المصرفية عبر الزمن تطورت سوق بين البنوك التي تتعامل بودائع الدولار والمقترضين، وقد أطلق على عمليات الصرف الكبيرة هذه من الدولار والعملات الرئيسية الأخرى، اسم سوق الدولار الأوروبي أو بمفهوم أوسع سوق العملة الأوروبية، وتتمثل العوامل التي ساهمت في تطور الدولار الأوروبي وفي توفر رؤوس الأموال الدالارية في :

• العجز في موازين مدفوعات الولايات المتحدة يعتبر عاملا أساسيا.

• التراخي في إدارة أسعار الصرف دفعت رجال الأعمال إلى الاستفادة من المضاربة في بيع وشراء العملات الأجنبية.² ونستطيع القول أن هروب رؤوس الأموال الدالارية من المؤسسات الأمريكية، أو من فروعها في الخارج ساهم في زيادة السيولة الدالارية عند الأجانب وفي عجز ميزان المدفوعات الأمريكي. أن سنة 1958 شهدت على عجز الميزان التجاري الأمريكي بشكل كبير وخروج نسبة مهمة من الذهب وإرتفاع حجم المديونية الخارجية-إلتزامات بالدولار لغير المقيمين-إصالح أوروبا واليابان، وعانت بعض الدول الصناعية مثل إنجلترا أيضا من مشكلة العجز في ميزان مدفوعات، ويمرور الزمن تحول هذا العجز دائم وأساسي وكانت هذه الدول تواجه اختيارات صعبة وإجراءات قاسية لتصحيح العجز فيها تمثلت أهمها في:

1- إجراء تخفيض كبير في نفقات الدول، أي إتباع سياسة مالية انكماشية.

2- رفع أسعار الفائدة للسيولة دون نزوح الأموال إلى الخارج وإتباع سياسة مالية انكماشية.

3- تخفيض قيمة العملة الوطنية في حدود معينة. غير أنه بالنسبة لمعظم الدول لم تكن رغبة في إتباع السياستين الأولىتين السابقتين الذكر، إنما التأييد الكبير كان متعلق بتخفيض قيمة العملة الوطنية للدول. وفعلا قامت إنجلترا بتخفيض قيمة الإسترليني ظنا منها أن العجز الكبير الذي عرفه ميزان مدفوعاتها كان ناتج أن الإسترليني كان مقيما بأعلى من قيمته بالنسبة للدولار، أي أن قيمته الخارجية أكبر من قيمته في الداخل علما أن نظام بريتن وردز كان قائما على الدولار والإسترليني، وقد كان الدولار قابلا إلى التحويل للذهب والإسترليني قابل للتحويل إلى الدولار، إذ

¹ - martin peyrard-moulard "Les parements internationaux" Ellipses 1996.PP79.

² - JEANS-MARE SIROEN ;Op.Cit.PP59.

أن أي تخفيض للإسترليني ينتج عنه إعادة تقييم العملات الرئيسية الأخرى، إذن عند تخفيض انجلترا للإسترليني، أصبح سعر التبادل الجديد هو 2.80 دولار ولقد نتج عن هذا التخفيض أن انتهجت الكثير من دول أوروبا الغربية نفس النهج بتخفيض قيمة عملتها ولو بنسبة أقل من نسبة تخفيض الإسترليني. ولكن هذا الأخير تعرض لأزمة حادة سنة 1967 بسبب العجز الكبير الذي أصاب ميزان المدفوعات الإنجليزي، هذا ما أدى إلى قيام الحكومة الإنجليزية بتخفيض جديد للإسترليني وإعلان سعر التعادل⁽⁴⁾ الجديد 2.40 دولار للبانود الإسترليني سارت دول أوروبا الغربية ودول منطقة الإسترليني على نفس النهج فقامت هي الأخرى بتخفيض عملتها مثل : نيوزلندا بـرمودا، قبرص، مالطا، فرنسا، ألمانيا، هولندا.

بعد حملة تخفيض العملات هذه سار الاعتقاد بأن الدولار أصبح مقيما بأعلى قيمته وتوقع الكثير أنه سيواجه التخفيض في قيمته قريبا الأمر الذي فتح الباب أمام مضاربات خطيرة ضد الدولار الأمريكي، وعلى ذلك قام المضاربون ببيع الدولارات وشراء الذهب على أمل أن سعر الذهب سيرتفع عند تخفيض قيمة الدولار. كما ساهمت هذه السلسلة من التخفيضات وأيضا حرب الفيتنام تأزم وضع ميزان المدفوعات الأمريكية. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الاحتياطيات الدالارية لدى البنوك المركزية في دول أوروبا الغربية، فكان أن فاق نمو رصيد العملة الدالارية بكثير من نمو الرصيد الذهبي بشكل لم تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد تحويل كل نقد الأرصدة إلى ذهب في نفس الوقت شهدت كل من اليابان وألمانيا الغربية استمرار فائض ميزان مدفوعاتها.¹ هنا إتضحت عيوب استعمال نقد وطني كعملة دولية لعدم إمكانية التخلي عن هذا النقد لصالح سلامة النظام النقدي الدولي خاصة وأنه يرتبط بالمخزون الدولي للذهب. كنتيجة لكل الظروف السابقة الذكر، في 15 أوت 1971 وفي إطار برنامج اقتصادي واسع للقضاء على البطالة والتضخم، أعلن الرئيس نيكسون قرار عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن أهم مبدأ من مبادئ نظام بريتن وودز، فقد كان هذا الإجراء يعني قطع الصلة بين الذهب والقيمة الدولية للدولار، ويرر الرئيس نيكسون ذلك بأنه إجراء ضروري من أجل الدفاع عن الدولار في وجه المضاربين، لكن الواقع هو أن الإجراء كان يراد به إجبار الحكومات الأجنبية على رفع قيمة عملتها مقابل الدولار. وبهذا الوجه تركت الحكومات الأجنبية أمام خيارين، إما تستمر على دعم أسعار الصرف القائمة بتكريس المزيد من الدولارات غير القابلة للتحويل إلى ذهب، وإما أن ترفع أسعار الصرف التي لم تعد عادلة ولقد كانت الاستجابة الفورية على قيام الو.م.أ بإيقاف عملية تحويل الدولار إلى ذهب هي إغلاق أسواق الصرف الخارجية في أوروبا واليابان، وعندما أعيد فتحها تركت جميع العملات المهمة معومة في مقابل الدولار. ولقد شعرت الأقطار المهمة بالحاجة الماسة إلى وضع حد لهذه الحالة المائعة. وشرع بالمفاوضات النقدية الدولية ضمن ما عرف باسم مجموعة العشر Group ten، حيث عقدت هذه الأخيرة اجتماعا خلال 17-18 ديسمبر في معهد سميثسونيان بواشنطن، انتهت بالتوصل إلى اتفاق يعاد بموجبه ترتيب أسعار الصرف بتصحيح قيمة الدولار

(4) يقصد بسعر التعادل أو التكافؤ قيمة الوحدة من عملة أي دولة معبرا عنها في شكل وزن معين من الذهب، أو في شكل مقدار من الدولارات ذات الوزن من الذهب ويطلق على النسبة بين سعري تعادل أي عمليتين اصطلاحاً "معدل الصرف يعني سعر صرف وحدة أي عملة مقومة بعملة أخرى".

¹ - ضياء مجيد المرساوي النظام النقدي الدولي - مرجع سابق، ص 52.

بنسبة 8.75% أي من \$35 للأوقية إلى \$38 للأوقية، وبالمقابل رفعت قيمة الين بنسبة 17% والمارك بنسبة 14%، وبموجب هذه الاتفاقية أجزت للعملات أن تتدبب في مدى أوسع يبلغ 25% ومع ذلك فإن اتفاقية سمثسونيان لم تطبق طويلا، حيث في فبراير 1973 أعلن الرئيس نيكسون إجراء تخفيض الدولار بنسبة 10% أي من \$38 للأوقية ذهب إلى \$42.2 لكل أوقية. وفي منتصف مارس أعلنت 6 دول أوروبية رئيسة هي ألمانيا الغربية، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، سويسرا أنها ستتبع نظاما جديدا بدلا من اتفاقية سمثسونيان سمي بـ: "الثعبان في النفق"، وبموجبه أوضحت هذه الأطراف أن جهودا من أجل الاستقرار سوف تقتصر على صياغة العلاقات السعرية الثابتة الجارية بين عملاتها فقط، وأنها تترك عملاتها تعوم في مقابل جميع العملات الأخرى إذن في مارس 1973 أصبحت أكبر العملات مرنة لينهار بعدها نظام بريتون وودز الذي دام من 1944 إلى أوت 1971.¹

ج- النظام النقدي الدولي الحالي :

لقد شهد العالم خلال بداية السبعينات إنهيار الركائز الأساسية لنظام بريتون وودز الذي هيئ كل الظروف ليكون الدولار عملة عالمية مهيمنة، لتبدأ بعد هذه الفترة ظهور ركائز وظواهر نقدية ومالية جعلت النظام النقدي الجديد مختلفا عن النظام الذي سبقه.

1- النظام النقدي الدولي بعد إنهيار نظام بريتون وودز:

لقد أجبرت التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي من سقوط نظام بريتون وودز إلى تعويم العملات، صندوق النقد الدولي على التكيف مع مجرياتها بوصفه الهيئة المسؤولة على العلاقات الاقتصادية الدولية ولحدوث هذا التأقلم أو التكيف كان من الضروري تعديل ثاني في اتفاقية الصندوق والداخل حيز التنفيذ في أول أبريل 1978 باسم اتفاق جاميكا ولهذا سوف نتطرق إلى نظام تعويم العملات (حرية أسعار صرف العملات) وكذلك سوف نعرض ما جاء في هذا التعديل.

* نظام تعويم العملات:

يقوم النظام النقدي الدولي منذ 1973 على قاعدة التعويم المدار لأسعار الصرف، ووفقا لهذه القاعدة تضطلع السلطات النقدية في كل دولة بمسؤولية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار اتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل والواقع أن هذا النظام لم يقصد أحد إختياره بل فرض نفسه عقب إنهيار نظام بريتون وودز بغرض مواجهة الفوضى التي سادت أسواق الصرف الأجنبي والمضاربات التي أحدثت العديد من الإختلالات،² فأصبحت أسعار صرف العملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق وهو لا يعد في الواقع أن يكون نظام حرية سعر الصرف بصفة أساسية، إذ أن هناك التعويم النقي والتعويم غير النقي. يكون التعويم نقيًا إذا لم يتدخل البنك المركزي مطلقًا في أسعار الصرف لمساندة سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين، ويكون غير نقي عندما يتدخل لمنع التقلبات في سعر الصرف من أن يتجاوز حدا معينًا. كذلك يفرق بين التعويم المستقل أو الفردي

1- فرانسيس جيرونيام "الاقتصاد الدولي" مرجع سبق ذكره ص 235.

2- محمد دويدار، ود. أسامة الفولي مبادئ الاقتصاد النقدي دار الجامعة الجديدة مصر 2003 ص 29.

والتعويم المشترك أو الجماعي، ويكون التعويم مستقلاً عندما لا يرتبط سعر صرف العملة الوطنية في ارتفاعه وانخفاضه بأسعار صرف أي عملة أو عملات أخرى، ويكون مشتركاً إذا حدث مثل هذا الارتباط بحيث تشترك مجموعة معينة من العملات معاً بالنسبة لما يحدث من تغيرات في أسعار صرفها، فترتفع هذه الأسعار سوية أو تنخفض سوية.¹ وعند بداية تطبيق نظام التعويم المدار كانت هناك محاولات جادة لوضع قواعد خاصة لإدارة التعويم على النحو الذي يحول دون دخول الدول المنافسة لتخفيض قيم عملاتها بهدف الزيادة في صادراتها، ومن ثم الرجوع مرة أخرى إلى فوضى أسعار الصرف التي سادت في الثلاثينات قبيل الحرب العالمية الثانية.

* إتفاقية جاميكا:

جاءت إتفاقية جاميكا للتأكد على ضرورة الإصلاح النقدي ولعل أهم إصلاح قامت به هو إلغاء أو تعديل المادة الرابعة من إتفاق الصندوق التي كانت تلزم بتحديد أسعار الصرف الخاصة بعملات وفقاً لنظام استقرار أسعار الصرف أو أسعار التعادل بمادة أخرى تنص على حرية أسعار الصرف نظام تعويم العملات وقد اعتبر هذا التعديل مجرد تحصيل حاصل لأن أغلب الدول قامت بذلك بدون اللجوء إلى الصندوق.

وأما القرارات الأخرى التي جاءت بها الإصلاحات الخاصة بالنظام النقدي الدولي فهي:

- إلغاء سعر الصرف تسمى للذهب (السعر الثابت) وترك الحرية الكاملة للبنوك في تعامل في الذهب وتحديد أسعاره.

- إنهاء دور الذهب كوحدة مرجعية لتقييم حقوق السحب الخاصة وكذلك كأساس لتقويم العملات الوطنية للدول الأعضاء.

- إلغاء أي بند من الإتفاقية تنص على التعامل بالذهب إلا أنه لم يفقد أهميته حيث نجده قد استعمل من طرف الدول كضمان للقروض (فرنسا، إيطاليا، جنوب إفريقيا) ففي أبريل 1977 اقترضت دولة جنوب إفريقيا من بعض البنوك الدولية بضمان احتياطاتها الذهبية.

كما قصد التعديل الثاني تطوير حقوق السحب الخاصة لكي يكون لها وزن في الأصول الاحتياطية الدولية. وما زال الذهب يحتفظ بمكانته كأصل احتياطي لدى السلطات النقدية في العالم على الرغم من إنهاء دوره النقدي في إطار النظام النقدي الدولي.

2- خصائص النظام النقدي الدولي الحالي

إن ما يميز النظام النقدي الجديد هو أنه نظام يختلف عن الأنظمة التي سبقته وتجلي ذلك في مجموعة من الخصائص التي تميز بها يأتي ذكرها في مايلي:

¹ - Pierre Leconte " la tragédie monétaire" 2 édition office d'édition impression librairie (O.E.I.L.) f.x. de Guibert Parais 2003 .PP23.

➤ لم يعد فيه للدولار دور العملة المرجعية لباقي عملات دول العالم بل أصبح للعملات الرئيسية أهمية في التعاملات النقدية فعجز الميزان التجاري الأمريكي أصبح وسيلة مهمة لتوسيع مجموع العرض من السيولة الدولية.

➤ ظهور التكتلات الاقتصادية وأهمها الإتحاد الأوروبي الذي توصل الى اصدار عملة أوروبية موحدة هي الأورو تمكنت من فرض نفسها على المستوى العالمي، وبالإضافة إلى الإتحاد الأوربي ، هناك تكتلات إقتصادية كبيرة أخرى من أهمها الناftا (بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك) والتي يتجاوز إطاره ، منطقة التجارة الحرة ، و المركسور (بين البرازيل والأرجنتين و البرجواي واليورجواي) ، و تكتلات أخرى في جميع القارات ، بما فيها مجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. هذا ما أدى بالبعض الى توقع ظهور ثلاث كتل نقدية الأولى في أوروبا الموحدة وتكون عملتها الأورو ، و الثانية في أمريكا الشمالية وتكون عملتها الدولار والأخيرة في حوض المحيط الهادي وتكون عملتها الين وبذلك يتحول النظام النقدي العالمي من نظام أحادي الى نظام ثلاثي .وإذا تحقق ماتحقق هذا فسوف يتخلص النظام النقدي العالمي من مخاطر الاعتماد على عملة واحدة ومن ثم تخف حدة التقلبات الشديدة في أسعار صرف لا العملات الرئيسية .

➤ أنه نظام التعداد والمرونة الكبيرة للقوانين والقواعد التي تنظمه،فهو نظام يقوم أساسا على التعويم المدار للعملات الذي يتم في إطار نظام بنكي فعال يتم فيه تحديد مستوى معدلات الصرف.فهو نظام متعدد الأقطاب لا يعتمد بشكل كبير على دور صندوق النقد الدولي في تنظيم المعاملات النقدية، إذ سمح هذا الأخير منذ 1978 الى حد ما للدول بإختيار مختلف أنظمة الصرف الممكنة، لكن ممارسة التعويم كانت فقط بين أكبر العملات فقط. كما أن نظام التعويم المدار للعملات يتمتع بالكثير من المميزات التي تؤثر إيجابا على أداء النظام الإقتصادي العالمي الجديد،حيث يتميز بأنه:

- أكثر إتفاقا مع تعاضم حركة للتجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال الدولية ومن تم تزايد درجة الإعتدال الإقتصادي المتبادل.

- يعني السلطات النقدية في أية دولة من إخضاع سياستها الإقتصادية الداخلية لإعتبارات التوازن الداخلي.

- يحمي الى حد ما الإقتصاد القومي من الموجات التضخمية أو الإنكماشية.وتكمن الإصلاحات في النظام النقدي الدولي القائم على أسعار الصرف العائمة لكي يتحقق الإستقرار في أسواق الصرف ويتم منع الإنحرافات - في ضرورة حدوث قدر أكبر من التعاون النقدي وخاصة في البلاد الصناعية الرئيسية، بما يكفل إزالة التضارب بين سياستها النقدية وتحقيق الإنسجام بين تلك السياسات والأهداف الإقتصادية التي تسعى كل منها الى تحقيقها.

إذن يمكننا أن نقول بأن المرونة في تحديد قيم العملات¹ والتي إعتد النظام النقدي الجديد عليها، والتي قد تساهم في خلق الإستقرار في التعاملات الإقتصادية، في المقابل يمكن أيضا أن ينتج عنه مشاكل عديدة، وعموما فإن ذلك

¹ - MICHEL LELEART ;Op.Cit PP81.

- الأستاذ عبد المطلب عبد الحميد "النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر " مجموعة النيل العربية ص64.

يشير في مجموعه الى أن الاصلاحات الاقتصادية مطلوبة في الية عمل النظام النقدي العالمي لجعله أكثر كفاءة في تحقيق الأهداف المرجوة منه وهذا ما سيكشف عنه المستقبل .

3- إصلاح النظام النقدي الدولي

في ظل الصعوبات والأزمات التي واجهت العديد من دول العالم وخاصة النامية منها من وراء الاختلالات التي اكتتفت النظام النقدي الدولي عبر مراحلها المختلفة. وبسبب استمرار تجاهل مصالح الدول النامية من طرف الدول الكبرى في إطار العلاقات النقدية الدولية وسعي دائم إلى إنشاء نظام نقدي دولي يتماشى مع مصالح هذه الأخيرة. فأمام هذا الوضع تقطنت الدول النامية إلى ضرورة إصلاح هذا النظام وجعله أكثر ملائمة وسلامة. فقدمت بعض الاقتراحات والتوصيات التي سوف نعرضها تبعا منذ نهاية الخمسينات وإلى الوقت الحاضر.

* مقترح مجموعة الأربع وعشرون: عبرت هذه المجموعة عن وجهة نظر الأقطار النامية بإصلاح النظام النقدي الدولي (هي أقطار أعضاء من آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية) وتركزت مطالبها فيما يلي:

- ضرورة تضمين النظام المذكور كل ما يؤمن من زيادة المساعدات الإنمائية والحصص في الوكالات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي وتحسين إجراءات التصويت فيها.

- إزالة عوائق الحماية إزاء تجارة هذه الأقطار بالأسواق الغربية.

- الأخذ بعين الاعتبار مشاكل هذه الأقطار المتعلقة بالتجارة وأسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال.

* مشروع تريفن (Triffin) : ويقضي بخلق بنك مركزي عالمي وتحويل الاحتياطات النقدية بطريقة تعنى بأغراض تعزيز التجارة الدولية من جهة وأغراض التنمية من جهة أخرى.

* مشروع بون شتاين: ويرتكز حول تغيير وتطوير آلية صندوق النقد الدولي.

* مشروع اتفاق جامايكا 1976: ومفاده مطالبة الأقطار الرأسمالية الصناعية بزيادة منح الأقطار النامية من حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي بواقع 50%.

* مبادرة أروشا (The Arusha initiative): وهذه المبادرة في شكل إعلان صدر عن الاجتماع الدولي الذي عقد في مدينة أروشا ببنزانيا بهدف التوصل إلى مجموعة من المبادئ والأسس لنظام نقدي دولي جديد يخدم مصلحة الاقتصاد العالمي عموما. والأقطار النامية خصوصا. ونطة الانطلاق الأساسية في هذه المبادرة هي الدعوة للموجهة للأمم المتحدة بضرورة عقد مؤتمر دولي للبحث في الشؤون النقدية والمالية الدولية بمعزل عن صندوق النقد الدولي للتحرر من مجموعة (G10) وترى هذه المبادرة أن هناك هدفين جوهريين بتعيين على النظام الجديد أن يحققها وهما:

- تحقيق الاستقرار النقدي العالمي والمحافظة على مستويات مقبولة للتوظيف والنمو وكبح الاتجاهات للتضخمية والانكماشية في الاقتصاد العالمي.

- دعم عملية التنمية العالمية في الأقطار النامية.

ولتحقيق هذه الأهداف اقترح مجموعة من الآليات:

- ديمقراطية الإدارة والرقابة على النظام النقدي الدولي الجديد.¹
- توافق صفة العالمية للنظام المذكور من خلال مشاركة كافة أقطار العالم في تمويل التجارة والمدفوعات.
- إصدار عملة دولية جديدة تكون مقبولة لتوفيق بالمعاملات الدولية.
- إضافة إلى ذلك، لابد من سيطرة أو مؤسسة تقنية دولية لإدارة هذا النظام.

المطلب الثاني: النظم المختلفة لأسعار الصرف الأجنبي

قبل أن نتناول أنظمة الصرف الأجنبي التي شهدها الاقتصاد العالمي مع تطور النظام النقدي الدولي من مرحلة إلى أخرى سنتطرق في البداية إلى تعريف وخصائص سعر الصرف.

أ- تعريف سعر الصرف وخصائصه:

1- تعريف سعر الصرف:

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وفي الواقع هناك طريقتين لتسعير العملات هما:

* التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. وفي الوقت الراهن قليل من الدول التي تستعمل هذه الطريقة، وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة بريطانيا.

* التسعير العكس المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر حيث يقاس الدولار بعدد الوحدات من الدينار الجزائري، مثلاً

$$1 \text{ دولار أمريكي} = 59.67 \text{ دينار}^2$$

2- خصائصه:

أما عن خصائص سعر الصرف فتتمثل في ما يلي:

- المضاربة: المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح، وتكون إما على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها. ويحقق المضاربون الربح عن طريق التنبأ عن تغيرات أسعار الصرف من أسعار صرف العملات المختلفة في المستقبل، بحيث يجدون السوق الأجل وسيلة مناسبة لتحقيق عملياتهم.
- التغطية: تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الأجل وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات في سعر الصرف.

1- الأترنت (http://www.finances.gouv.fr/notes_bleues/nbb/nbb200/refor.htm)

2- الطاهر طرش "تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 96

● **التحكيم:** هو عملية الإستفادة من فرق أسعار العملات حيث يتم إستعمال طرف ثالث للحصول على أقصى ربح ممكن، فمثلا عند تحويل الدينار الجزائري الى الدرهم المغربي، لتحقيق الربح يتم إستخدام طرف آخر هو الأورو مثلا.

● **المقاصة:** المقاصة هي إستعمال الحقوق في تسديد لديون أي إنما تركز على تسوية الحقوق والديون الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة، وفي ظل المقاصة يتفق الطرفان على إتباع طريقة خاصة في تسوية المبادلات بينهما، فإذا فرضنا مثلا أن هناك إتفاق مقاصة بين الجزائر والمغرب مثلا ففي هذه الحالة يقوم المستورد للجزائري بدفع ثمن وارداته من المغرب بالدينار الجزائري في حساب المقاصة يفتح في البنك المركزي الجزائري، كما يستلم المصدر الجزائري ثمن صادراته الى المغرب بالدينار الجزائري من نفس الحساب.

ب- أنواع أنظمة أسعار الصرف :

كما سبق الذكر في المطلب السابق فإن للنظام النقدي الدولي هو مجموعة القواعد والأدوات والمؤسسات المتعلقة بتسوية المدفوعات الدولية. هذا ويمكن تصنيف النظام النقدي الدولي إما وفقا لأسلوب تحديد أسعار الصرف، وإما وفقا للشكل الذي تتخذه الإحتياطات الدولية. وفقا للتصنيف المتعلق بأسعار الصرف نجدنا بصدد نظام سعر الصرف الثابت مع وجود هامش ضيق من التقلبات تتور حول السعر الإسمي، أو نظام سعر الصرف الثابت مع هامش عريض من التقلبات أو نظام التثبيت القابل للتعديل، أو نظام التثبيت الزاحف، أو نظام سعر الصرف العائم المدار، أو نظام سعر الصرف العائم الحر. ووفقا للتصنيف المتعلق بطبيعة الإحتياطات الدولية نجدنا بصدد النظام القائم على قاعدة الذهب حيث يكون الذهب هو الأصل الوحيد لإحتياطات الدولية، أو النظام الإئتماني المحض (مثل قاعدة الصرف بالدولار فقط دونما أي علاقة تربط بالذهب)، أو النظام القائم على قاعدة الصرف بالذهب، الذي يعد خليطا من النظامين الأول والثاني. والتصنيفات السابقة يمكن الجمع فيما بينها بأشكال مختلفة. فرغم أن قاعدة الذهب - مثلا- تمثل نظاما لسعر الصرف الثابت، إلا أنه يمكن وجود نظام لسعر الصرف الثابت دون أي وجود للذهب إذا ما قام على إحتياطات دولية مكونة من عملات وطنية مثل الدولار الأمريكي، والذي إنفصمت علاقته بالذهب تماما. كذلك قد يكون هناك نظام لسعر الصرف يقوم على التثبيت القابل للتعديل أو على التعويم المدار وتتكون إحتياطاته الدولية من ذهب وعملات أجنبية أو من عملات أجنبية بمفردها. وتتحدد كفاءة النظام النقدي الدولي بمدى قدرته على تنظيم تدفق التجارة والإستثمارات الدولية وعلى التوزيع العادل لمكاسب تلك التجارة والإستثمارات بين دول العالم المختلفة. هذا ويمكن تقييم النظام النقدي الدولي وفقا لقدرته على تحقيق عملية تصحيح إختلال ميزان المدفوعات أو التقليل من ذلك إلى أقل حد ممكن، وكذا بتوفير السيولة الدولية وبت الثقة بمعنى كمية الإحتياطات الدولية المتاحة لتسوية الإختلال المؤقت لميزان المدفوعات. وهنا ترتبط كفاءة النظام النقدي الدولي بمدى قدرته على توفير الإحتياطات الدولية بالقدر اللازم لقيام الدول بتسوية العجز في موازين مدفوعاتها دون إحداث آثار إنكماشية في إقتصاد تلك الدول، ودون إحداث آثار تضخمية على المستوى العالمي ككل. وفي مايلي سنتناول أهم أنواع نظم الصرف التي عرفها الإقتصاد العالمي.

1- النظم القائمة على تثبيت سعر الصرف:

في ظل النظم القائمة على تثبيت سعر الصرف تلتزم الدول بتحديد سعر صرف معين لعملتها، وتعتبر قاعدة الذهب وقاعدة الصرف بالذهب أهم نظم سعر الصرف الثابت التي عرفها العالم في التاريخ الحديث .

2- النظم القائمة على مرونة سعر الصرف:

في الأنظمة القائمة على مرونة سعر الصرف تتغير أسعار الصرف بحرية وفقا لقوى العرض والطلب على إحدى العملات في مواجهة العملة أو العملات الأخرى. ولكن حتى النظام النقدي الدولي الحالي القائم على أسعار الصرف المرنة، لم تستطع الحكومات أن تقاوم إغراء التدخل بشكل فعال في أسواق الصرف الأجنبي بغرض تنفيذ سياسة معينة وتحقيق أهدافها. ومن ثم نجد أنفسنا بصدد أنظمة تقع في منطقة وسط بين أسعار الصرف المثبتة وأسعار الصرف المرنة.

3- نظام التعويم المدار:

في ظل هذا النظام تتحدد وفقه القيمة الحقيقية لسعر الصرف من خلال ربط العملة بسلة من العملات مع تركها معومة مقابل العملات أخرى¹ وبدلا من مقاومة قوى السوق السائدة تتدخل السلطات من وقت لآخر بشراء أو بيع العملة المحلية بهدف تسير عملية الانتقال من سعر معين للصرف إلى سعر آخر. ولكن في أحيان أخرى قد تتدخل السلطات لتعدل أو تخفف من آثار قوى التصحيح الذاتي للسوقية الدورية والموسمية. والهدف من وراء التعويم المدار هو تحسين وتهيئة المناخ المالي والإقتصادي بالتخفيف من ظروف عدم التعيين، ولكن تبقى المشكلة بتحديد المقصود بالتقلبات الحادة، كذلك يثور بشدة التساؤل حول ما إذا كانت الحكومات أكثر كفاءة من محترفي السوق في التمييز بين ما هو جوهري وبين ما هو وقتي وقابل للتصحيح الذاتي. يفضل العديد من الدول إتباع التعويم المدار بهدف الحفاظ على إطار معقول لتغيرات سعر الصرف، ويتم تصميمه لتفادي التقلبات الحادة في أسعار الصرف.

4- التثبيت الزاحف:

هو نظام للمراجعة التلقائية لأسعار الصرف يقوم على تحديد قيمة إسمية لسعر الصرف، يمكن لسعر الصرف أن يتغير حولها في حدود نسبة معينة. هذا ويتم مراجعة هذه القيمة الإسمية بشكل منظم وفقا لصيغة معينة تحدها السلطات النقدية. وبمجرد تحديد القيمة الإسمية يقوم البنك المركزي بالتدخل إذا ما وصلت القيمة السوقية لسعر الصرف للحد المقرر.

5- أسعار الصرف الثابتة مع إتساع نطاق للتغير المسموح به:

قد يتم تحديد سعر الصرف مع السماح بمدى واسع للتغير إرتغاعا وإنخفاضا. ويؤدي ذلك بالطبع إلى التقليل من احتمالات التدخل الحكومي وإلى الحد من المضاربة وإلى السماح لأسعار الصرف بأن تتولى بنفسها عمليات التصحيح الضرورية.

6- أسعار الصرف الثابتة مع فرض القيود:

¹ - DOMINIQUE. B "LES TAUX DE CHANGE" édition la Découverte Paris 1991. PP64 .

تحاول العديد من الدول تحقيق الإستقرار في أسعار صرف عملاتها من خلال فرض قيود على الصرف الأجنبي تؤدي إلى إبطال مفعول الوظيفة التوزيعية لسوق الصرف الأجنبي. ومن الأمثلة الشائعة لتلك القيود قيام الدولة بفرض قيود على الواردات أو منع المقيمين من فتح حسابات مصرفية بالعملية الأجنبية. ويعني ذلك بالطبع تسليم حصيلة الدولة من النقد الأجنبي إلى السلطات النقدية بالدولة التي تحتكر بدورها سلطة توزيع هذه الحصيلة بين الإستخدامات المختلفة، والتي تقوم بتحديدتها وفقا لسلم محدد من الأولويات. ومن الأمثلة الشائعة أيضا فرض أسعار صرف متعددة في داخل الدولة بإختلاف أنواع المعاملات الخارجية، كأن تفرض سعرا رسميا (عادة يكون مبالغا في تحديد قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى والدولار بصفة خاصة) لحساب الواردات بينما تفرض سعرا آخر أكثر تميزا لتحويلات العاملين من الخارج أو لتحويلات السائحين... وغالبا ما تؤدي القيود على الصرف إلى إحداث تشوهات سعرية وإلى سوء توزيع للوارد بين الإستخدامات المختلفة إلى جانب العديد من الآثار السلبية الأخرى.¹

ج- العوامل المؤثرة في أسعار صرف العملات:

إن العوامل التي تؤدي إلى تغيرات واسعة في الأسعار التقاطعية للعملات، تنجم عن اختلاف النظم التي تحدد أسعار صرف العملات، كما أن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية، يساهم بدوره في هذه التغيرات، فاختلاف السياسات والأوضاع ينعكس مباشرة على أوضاع صرف العملات وتطور أسعارها التقاطعية، ويظهر هذا يوميا بسوق الصرف في حال العملات الخاضعة لنظام التعويم أو التعويم المدار. أما في حالة العملات الخاضعة لأنظمة التثبيت، فتأثير السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لا يظهر إلا في الأمد الطويل حين تجرى التعديلات على سعر الارتباط أو على نظام الارتباط ككل وقبل أن نتطرق للعوامل التي تؤثر في سعر الصرف نتطرق في البداية إلى كيفية تحديد أسعار صرف العملات.

1 - كيفية تحديد أسعار للصرف:

تتدخل السلطات في سوق الصرف للحد من التذبذبات الواسعة لأسعار الصرف، كما تعمل على إرساء القيمة المثبتة الرسمية للعملة، كما قد توجد في بعض البلدان، التي تمارس سياسة التثبيت، أسواق صرف موازية يتم فيها تبادل العملة المحلية مع عدة عملات أجنبية. وتستخدم أغلبية العملات المثبتة، عملة تدخل رئيسية غالبا ما تكون هي الدولار الأمريكي أي انه تطرح أسعار البيع والشراء للعملات مع ضبط هامش ضيق بين الأسعار نسبة إلى الدولار. وفي معظم البلدان تقوم السلطات النقدية بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى، بناء على الحساب التقاطعي بين السعر المحدد للعملة من طرف السلطة النقدية مع عملة التدخل الرئيسية وأسعار السوق الجارية بعملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية. إلى جانب التدخل المباشر للسلطات في سوق الصرف، قد تلجأ إلى إحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف نفسها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية الاقتصادية التي تواجه البلد. وعملية تثبيت سعر العملة الوطنية تتخذ عدة أشكال وفقا لطريقة تحديد السعر المذكور وهنا يميز بين ثلاث حالات .

1- عادل أحمد حشيش / د. أسامة محمد الفولي / د. محمود شهاب مرجع سبق ذكره ص 165.

الحالة الأولى: حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، فهذه العملات تبقى أسعارها ثابتة عبر الوقت تجاه العملة المرتبط بها، ما لم تغير السلطات النقدية في سعر الارتباط المركزي للعملة.

الحالة الثانية: حالة التعويم الحر دون أي ارتباط، في هذه الحالة، يتم تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار، حيث لا يوجد سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات، إنما يتغير سعر الصرف وفقاً لآلية العرض والطلب والتغيرات التي تحدث، تتأثر بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمعاملين في السوق من جهة، وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى. أما تدخل السلطات النقدية فيقتصر على حالات الضرورة للحد من المضاربات وللحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

الحالة الثالثة: حالة الارتباط بسلة من العملات، في هذه الحالة يتم ربط العملة بسلة من العملات تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية، كما يجب أن تعتمد أيضاً عملة للتدخل يتم بها إرساء القيمة المحددة يومياً في سوق الصرف للعملة الوطنية.¹

2- العوامل المؤثرة في أسعار صرف العملات:

العوامل التي تتأثر بها أسعار صرف العملات يمكن إيجازها فيما يلي:

- ناتج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، حيث يرتفع الطلب في العملة ومنه يرتفع سعر صرفها إذا ما تحقق فائض، وإذا تحقق العجز، فإن الطلب على العملة ينخفض ومن ثم ينخفض سعر صرفها
- ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات، إذ يتأثر سعر صرف العملة من خلال حجم تيار الاستثمارات التي تدخل وتخرج من البلد، فتدفق رؤوس الأموال إلى داخل الدولة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة ومنه يرتفع سعر صرفها، ويحدث العكس حين يكون التدفق خارج الدولة.
- نشاط البنوك المركزية لما تتدخل على سوق الصرف ببيعاً وشراء لدعم قيمة العملة أو خفضها.
- ارتفاع معدل التضخم في الدولة، أو الكساد التضخمي، حيث تلجأ الدولة إلى اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية بواسطة سلطاتها النقدية، وفي حالة غياب هذه الإجراءات، فإن الأمر يتطلب تخفيض قيمة العملة والعكس صحيح. كذلك الحال في فترات الكساد التضخمي، فإن الدولة تلجأ إلى التخفيض كي تصبح منتجاتها رخيصة وتعطيها القدرة التنافسية.
- الضغوط والمشاكل السياسية تؤثر في سعر صرف العملة، فخرج رؤوس الأموال من الدولة في حالة عدم الاستقرار ينعكس سلباً على قيمة العملة.¹

المطلب الثالث: السهولة اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية

¹ - محمود حميدات "مدخل إلى التحليل النقدي" ديوان المطبوعات الجامعية 2000، ص 67.

إن طبيعة المبادلات التجارية الدولية المتزايدة جعلت من بعض العملات للإقتصاديات قوية عملات إرتكازية مهيمنة على مختلف المعاملات سواء التجارية أو المالية وحتى النقدية.

أ- العملات الإرتكازية :

فرضت قاعدة الصرف بالدولار والذهب نفسها في نهاية الحرب العالمية الثانية ،وحتي تبني قاعدة أسعار الصرف العائمة في 1973. ورغم ظهور بعض العملات الأخرى فإن الدولار ظل العملة الرئيسية للإحتياجات الدولية ليومنا هذا. والعملة الرئيسية أو الإرتكازية هي عملة وطنية في الأساس تلعب دورا هاما في الإحتياجات الدولية. فعلى المستوى الدولي يتعين أن تقوم تلك العملة بالوظائف الرئيسية التقليدية الأساسية للنقود، أي أن تكون مقياسا للقيم وأداة للتبادل ومخزنا للقيمة. ويمكن التحقق من دور العملة الرئيسية كمقياس للقيم عندما نرى تلك العملة تستخدم بشكل رئيسي لتسعير المنتجات الدولية على المستوى الدولي (كما هو الحال بالنسبة لسعر برميل البترول وغيره من المنتجات الدولية حيث يعلن عنها دائما بالدولار)، وعندما نرى العديد من العملات الوطنية الأخرى ترتبط قيمتها إرتباطا لصيقا بتلك العملة. كما يمكن التحقق من دور تلك العملة كوسيط للتبادل عندما نرى إتساع دائرة وحجم إستخدامها لتسوية المعاملات الدولية ،وفي عمليات البنوك وأسواق الصرف على المستوى الدولي. بالإضافة إلى الوظائف الثلاثة الرئيسية السابقة الذكر للعملة الإرتكازية يضيف البعض وظيفة رابعة ،وهي أحكام الحلقة الدولية من حيث إمكانية الإقتراض قصير الأجل، ثم الإقتراض طويل الأجل وكذلك ضمان السيولة الملائمة التي يحتاجها النظام النقدي الدولي بشكل دائم. وتطبيقا لهذه المعايير يعد الدولار الأمريكي العملة الدولية الإرتكازية الرئيسية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، ويأتي في المرتبة الثانية وقبل إنطلاق الأورو كل من الين الياباني والمارك الألماني اللذان لعبا دورا هاما كعملات دولية إرتكازية منذ الثمانينات. ويأتي في مرتبة أقل كل من الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي. أما في ما يخص حقوق السحب الخاصة فتعد بمثابة سلة للعملات أكثر منها عملات دولية حقيقية ،تخضع حتى الآن لقيود عديدة تمنع من إمكانية إعتبارها بمثابة عملة دولية إرتكازية، في المقابل فإن العملة الأوروبية الموحدة لا يمكن في الوضع الحالي أن ننكر أهميتها على نطاق عالمي واسع ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إمكانية إعتبارها في المستقبل القريب عملة عالمية إرتكازية منافسة للعملة الأمريكية، وهذا ما سنتناوله بنوع من التفصيل في الفصل الثاني.

ب- حقوق السحب الخاصة:

تعتبر حقوق السحب الخاصة بمثابة أصل جديد أضافه صندوق النقد الدولي إلى الإحتياجات الدولية بمقتضى التعديل الأول لمواد الإتفاقية المنشئة له، وذلك في عام 1979. وهي تعد أول إحتياطي يحمل فائدة يتم خلقه بقرار دولي ليتمثل إضافة جديدة إلى أصول الإحتياجات الدولية القائمة. وتعتبر حقوق السحب الخاصة بمثابة وحدات نقدية حسابية تعطي الدول الحائزة لها الحق في الحصول على تسهيل إئتماني بعملات قابلة للتحويل من الدول أعضاء الصندوق. وتستند حقوق السحب الخاصة قوة إيراتها في مجال المدفوعات الدولية من قبولها من كل عضو إذا ما قدمها له عضو آخر، على أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل. فهي تمثل إذن إضافة إلى الأصول المستخدمة كإحتياجات دولية، والتي تقبلها الدول وتستخدمها في تسوية مدفوعاتها الدولية. ومن تم فإن حيازة الدولة من حقوق

السحب الخاصة تدخل ضمن مجموع إحتياطاتها الدولية إلى جانب ما تحوزه من ذهب و عملات أجنبية وموارد لدى صندوق النقد الدولي. وتكر حقوق السحب الخاصة عائدا لحائزها مرتبطا بسعر الفائدة السائد في السوق ويتم تحديده أسبوعيا منذ عام 1983.¹

¹ - عادل أحمد حشيش / د. أسامة محمد الفولي / د. محمود شهاب ص 180.

الخاتمة :

إن التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكننا أن نتصور العالم بدونها ،حيث لا يمكن لأي دولة أن تستقل بإقتصادها عن بقية دول العالم. إذ أن العالم كله تقوم بين دوله علاقات إقتصادية عرفها التاريخ منذ عقود زمنية طويلة مضت، هذا التبادل التجاري فيما بين الأفراد والقبائل والمجتمعات وما شهدت هذه المجتمعات من تقدم وتطور ألزم عليها خلق وسيلة نقدية تتم بها مختلف المعاملات والمبادلات بدلا من نظام المقايضة الذي كان سائدا آنذاك هذه الوسيلة الجديدة للتبادل والتي تتمثل في النقود عرفت تطورا مستمرا عبر مرور الزمن وتعداد الأنظمة النقدية ، بإعتبارها تهدف إلى ترقية وتطوير المبادلات والرفع من أداء الإقتصاد العالمي. فالبدية كانت من نظام المعدنين الذي جعلها قطاعا ذهبية وفضية ومرورا بنظام الذهب أين أصبحت النقود عبارة عن قطع وسبائك ذهبية مطروحة للتداول ليأتي ونظرا لظروف الحرب العالمية الثانية نظام الإصدار بالذهب ،حيث أن النقود أصبحت ورقية، ولكن نظرا للتغيرات الكبيرة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية خاصة مع نهاية الستينات وبداية السبعينات أي مع إنهيار نظام بريتن وودز لم تصبح العملات مرتبطة بالذهب وإنما أصبحت خاضعة لنظام تعويم العملات أي أن قيمة العملات تتحدد حسب قانون العرض والطلب،بعدها كان نظام أسعار الصرف الثابتة هو النظام المعمول به في المبادلات التجارية والمالية بين مختلف دول العالم . في المقابل تطورت التجارة الخارجية ونظرياتها منقلبة من النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية إلى النظرية الحديثة ، وكل واحدة منها أعطت تفسيراً خاصة لها في تفسير وتحقيق التوازن الدولي يتماشى مع الوضع الإقتصادي الذي سايرته ، بمعنى أن تطور النظريات التجارية ما هو إلا نتاج لتطور الإقتصاد الدولي من مرحلة إلى أخرى ، وملتصم ذلك أكثر من خلال تنوع السياسات التجارية وفقا لتطور وتغير الفكر الإقتصادي من فكرة تحرير التجارة وتقيدها، هذا كله جعل وسائل السياسات التجارية تختلف حسب المذهب المتبع. وإن أهم ما ميز العصر الحديث خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية هو خلق إضافة للاحتياجات الدولية تتمثل في حقوق السحب الخاصة إلى جانب العملة الأمريكية التي تعتبر عملة دولية إرتكازية مهيمنة على المبادلات الدولية ، إلا أن ميلاد العملة الأوروبية فتح الصراع على مصرعيه إلى إمكانية وجود عملة إرتكازية أخرى ،وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني :

الدولار والأورو وطبيعة العلاقة بينهما

المبحث الأول: الدولار...ماضيه...وحاضره

المطلب الأول: ماهية الدولار و تطوره التاريخي

المطلب الثاني : الإستخدام العالمي للدولار

المطلب الثالث: الوضع الراهن للدولار

المبحث الثاني : الأورو...ماضيه...وحاضره

المطلب الأول: ماهية الأورو و تطوره التاريخي

المطلب الثاني: الإستخدام العالمي للأورو

المطلب الثالث: الوضع الراهن للأورو

المبحث الثالث : طبيعة العلاقة بين الدولار والأورو

المطلب الأول: تأثير الأورو والدولار على الإقتصاد العالمي

المطلب الثاني: الصراع القائم بين الدولار والأورو

المطلب الثالث: الدولار والأورو والنقط

مقدمة:

طالما كانت الوحدة هم الشعوب وشغلها الشاغل، لذا لم تكن فكرة الوحدة النقدية الأوروبية المعروفة بـ "الأورو" وليدة الحاضر، بل كانت خلاصة محاولات عديدة وجهود حثيثة للدول الأوروبية، ليصبح الأورو الرمز الموحد لأوروبا في التعاملات خاصة بعد إنشاء الاتحاد الأوروبي وتحرير التجارة، ومستقبلا للوحدة الكلية؛ هذا ما جعل أوروبا تشكل أهم منافس للمهيمنة الأمريكية على العالم، فوجود الأورو يشكل خطرا على سيطرة الدولار على الاقتصاد العالمي، وخروجه إلى الوجود سبب العديد من التغيرات على المستوى العالمي الذي كان يشهد وجود عملة عالمية وحيدة مهيمنة على مختلف المعاملات الدولية، ليجد نفسه بعد إطلاق الأورو أمام عملة عالمية منافسة تمكنت من فرض نفسها، وفي مدة وجيزة على جزء كبير من المعاملات والمبادلات الدولية النقدية والمالية منها والتجارية، لينطلق الصراع بين هاتين العملتين الدوليتين، حيث أصبحت كل واحدة منهما تسعى لكي تفرض نفسها على الأخرى وبالتالي تكون هي الأقوى والمهيمنة على العالم ككل. وفي فصلنا هذا سنتطرق إلى التطور التاريخي، الوضع الراهن، و إلى الإستخدام العالمي لكل من الأورو والدولار، وكذا إلى طبيعة الصراع القائم بينهما.

الدولار

المبحث الأول: الدولار...ماضيه...وحاضره

لقد ظل الدولار ولفترة زمنية معتبرة العملة الدولية القوية المهيمنة والمسيطرة على الإقتصاد العالمي، وليومنا هذا نلتصق قوة هذه العملة وأهميتها في مختلف المجالات الإقتصادية والمالية والنقدية على المستوى الدولي .

المطلب الأول : ماهية الدولار وتطوره التاريخي

وفي مايلي سنتناول مختلف المراحل التي مر بها الدولار من خلال تطوره التاريخي.

أ- التطور التاريخي للدولار:

إن كلمة الدولار Dollar هي تحريف باللغة الإنجليزية لكلمة ثالير Thaler التي هي عملة نمساوية قديمة من الفضة شغلت مكانة هامة منذ سكها في بوهيميا عام 1519. ومع ظهور القانون المصرفي في الولايات المتحدة تم لأول مرة إصدار عملة ورقية نقدية موحدة المواصفات في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية و هي الدولار التي ستصبح عملة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة، والعملة الأكثر تداولاً ورواجاً في جميع أنحاء العالم. و من حيث النشأة التاريخية وتطوره التاريخي يمكن أن نقول أن الدولار مرّ بعدة مراحل و التي سيأتي ذكرها فيما يلي:

1- المرحلة الأولى : من القرن 18 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية:

في القرن 18 كانت النقود الأجنبية هي التي تقوم بالتداول النقدي حيث لم يكن بعد قد تمّ إصدار الوحدة النقدية الأمريكية، وكانت هذه النقود تتألف أساساً من الإسترليني و الدولار الأسباني آنذاك ، وفي عام 1972 تمّ الإعلان رسمياً عن الحرية التامة في سك الدولار بالذهب أو الفضة ، وفي عام 1785 أعلن الكونغرس الأمريكي عن إنشاء وحدة نقدية وطنية هي الدولار الأمريكي وقد اتسع تداول الدولار بعد قانون 1900 -القانون الذي ينظم النقود والمؤسسات النقدية-، أين تم الإعلان رسمياً عن إتباع المعدن الذهبي فحددت قيمة الدولار ب 50463,1 غ ذهب و بالتالي كان إصدار النقود يخضع للتغطية الإلزامية إلى غاية سنة 1913. وقد شهدت السنة السابقة الذكر إحداث النظام الاحتياطي الفيدرالي حيث قسمت الـ 12 منطقة جغرافية كل منها تحوي بنكا مركزياً تقوم بإصدار النقود وفقاً لتغطية التالية 40% من الذهب و 60% من السندات التجارية قد استمر الوضع على ما هو عليه حتى

1- هشام متولي " الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي 1945-1977 " دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر طبعة 1989 ص(39-41).

الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933)، أين تم تخفيض قيمة الدولار بمقدار 40% في الوقت الذي انتقل فيه الاحتياطي الذهبي إلى البنوك المركزية الأمريكية مما أدى إلا حصر الإبدال الداخلي للدولار بالذهب، فكانت أول خطوة لبدء الأزمات العالمية التي شهدها العالم قبل الحرب العالمية الثانية¹.

2- المرحلة الثانية : من 1944 إلى 1971

باستثناء الوم.أ أو بعض الدول المحلية المحاذية خرجت معظم الدول من الحرب العالمية الثانية باقتصاديات منهارة وتوافق ذلك بإنتشار التضخم في كل الدول بمعدلات مرتفعة ولإعادة بناء اقتصاديات بلدان هذه الدول تطلب ذلك مبالغ ضخمة من العملات الأجنبية و على رأسها الدولار، و قد حصلت أوروبا على قسم هام من هذه المبالغ طبقا لمشروع مارشال أين وجهت 60% من هذه القيمة إلى شراء السلع و التجهيزات الأمريكية، مما ساهم في تطور الاقتصاد الأمريكي و من ورائه الدولار، الشيء الذي يعد نقطة تحول بارزة في النظام المالي الدولي خاصة بعد اشتداد الصراع في اكتساب الأسواق الخارجية من أجل تنمية و تطوير المبادلات الدولية، مما استوجب التفكير في إيجاد أطر المؤسسة لنظام نقدي عالمي جديد فكان بذلك اجتماع بريتون ورنز عام 1944 الذي اعتبر اللبنة الأولى و الدستور المنظم للعلاقات المالية الدولية، مما جعل الدولار يستحوذ على مكانة مرموقة في هرم بريتون ورنز ومع هيمنة الدولار إلى سنة 1971. كما شهدت هذه المرحلة ولادة سوق الأورو-دولار (الدولار الأوربي)، حيث أن التمييزات المباشرة للولايات المتحدة في أوروبا بالزيادة والتوسع اعتبارا من عام 1955 سواء عن طريق شراء شركات ومؤسسات قائمة، أو عن طريق إحداث شركات ومؤسسات جديدة، وفي غالب الأحيان كانت الشركات الجديدة من الشركات العابرة للقارات، فشككت هذه العملية ولادة عالم اقتصادي جديد بلا حدود، سمي بسوق الدولار الأوروبي، ومنذ ولادة هذه السوق لعبت فيها دورا هاما كل من المصارف الكندية، اليابانية والأسترالية، وتنقسم هذه الأسواق إلى فئتين متميزتين هما : سوق السندات الأوروبية وسوق الدولارات الأوروبية النقدية. الأولى: هي سوق سندات محررة بالدولارات تصدرها شركة أو مؤسسة تديرها مصرفيا جهات غير أمريكية، وليس في هذا أي جديد وعلى العكس من ذلك فإن السوق الثانية المسماة سوق الدولار الأوربي هي الابتكار بكل معنى الكلمة.

فما هي هذه السوق؟ ما مفهومها؟ وما هي دوافع إنشائها؟

* يراد بالدولارات الأوروبية بمعناها الضيق الأصول والخصوم -الموجبات والمطلوبات -المالية الواردة بالدولار الأمريكي ويجري التعامل بها في أوروبا وقد إستخدم مصطلح الدولار الأوربي لأن السوق بدأت في الأصل بالتعامل بالدولار في أسواق النقد الأوروبية، وبالرغم من ظهور عملات أخرى وإمتداد السوق إلى مناطق أخرى، فإن كلمة أوروبا وكلمة دولار مازالتا هما الأساس في هذه السوق. إذن يعتبر نمو سوق الدولار الأوربي أحد التطورات المهمة في مجال الإقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. وتتمثل السيمات المهمة لهذه السوق في مايلي :

¹ - Michelle de mourgues Op.Cit.PP 285

- أنها سوق دولية ولا تخضع للرقابة القطرية: إذ أنها تجمع وتنتشر الأموال على نطاق دولي، ولا تتدخل في حدود الرقابة لأية سلطة قطرية.
- أنها سوق نقدية قصيرة الأجل: ودائع هذه السوق يتراوح ميعاد إستحقاقها من يوم واحد إلى بضعة أيام، وتدفع عنها الفائدة في جميع الأحوال. ومع أن بعض وداائع الدولار الأوروبى يزيد زمن إستحقاقها على السنة، فإن وداائع الدولار الأوروبى تعد فى الغالب الأعم -أداة قصيرة المدى-
- أنها سوق على جانب كبير من المنافسة والحسابية: إن مظاهر الفعالية والمنافسة لتتبعكس فى نمو هذه السوق وتوسعها الكبيرين.
- أنها سوق الجملة: بمعنى أن الدولار الأوروبى هو عملة يقتصر التعامل بها على الوحدات الكبيرة فقط وحجم المعاملة الواحدة يزيد فى الغالب على مليون دولار.

3- المرحلة الثالثة: من 1971

تمثل سنة 1971 تاريخ توقيف إيدال الدولار بالذهب، وذلك لما أنجز عنه من عجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى وانخفاض احتياطها من الذهب، حيث بعدما كان 70% عام 1948 وصل نحو 28% عام 1971. مما أدى إلى ازدياد الشكوك حول إمكانية الولايات المتحدة الأمريكية على إيدال كل الأرصدة بالذهب، وتسبب فى ضعف الثقة بالدولار وتراجعها فى المعاملات الدولية وتعرضه لتقلبات حادة، خاصة بعد تخفيض قيمته بنسبة 8% كل هذا أدى إلى انهيار نظام بريتون وودز وحدث تقلبات كبيرة فى أسعار العملات الدولية، مما أثر سلباً على الأداء التجارى العالمى وعدم استقرار الأسواق والسياسات النقدية والمالية داخل كل دولة. إضافة إلى تناقص السيولة العالمية التى كانت بذلك نقطة البدء فى استخدام حقوق السحب DTS، مما أدى فيما بعد إلى حدوث إفراط السيولة الدولية وعدم وجود كيفية عادلة لتوزيعها، الشيء الذى وضع الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى على رأس مصف الدول والتعامل العالمى الذى ظل يعاني من عيوب كثيرة أسهمت فى تفاقم الاضطرابات العالمية، خاصة عنصر المديونية، وما له من أثر فى حالة تقلب أسعار صرف الدولار، إذا اعتبرنا أن نسبة كبيرة من الديون الدولية المهيكلة بهذه العملة إضافة إلى الأزمات المالية الحديثة التى نتجت عن السياسات النقدية والمالية الأمريكية، خاصة منها أزمة 1986 التى انعكست سلباً على الأداء الاقتصادى العالمى باعتبار أنه قبل هذا التاريخ ومن جراء تخفيض أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية فإنها حصلت على مزايا تنافسية أمام الدول الصناعية على الخصوص الدول الأوروبية واليابان، ولا سيما فيما يتعلق بانسياب رؤوس الأموال التى اتجهت فى مجملها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليشهد الدولار تغييرات جذرية جديدة تميزت بالخصوص بالارتفاع مقابل العملات الأخرى حتى منتصف الثمانينات، الذى يرجع¹ مرده إلى ارتفاع فى أسعار الفائدة الأمريكية، وما نجم عنه من اتساع فى استثماراتها. هذا الوضع الذى أثار الكثير من الاعتراض فى كل الدول الصناعية باعتباره أن ذلك يضطر الدول

1- هشام متولى مرجع سبق ذكره.

إلى الرفع من أسعار الفائدة لديها مما يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، ليعرف الدولار بذلك انخفاضاً اعتباراً من النصف الثاني في سنة 1985 إثر اجتماع الدول الخمس الأكثر تصنيعاً (الو.م.أ، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا)، مما أدى إلى تراجع الأداء المالي العالمي. لكن بدء من عام 1988 اتجه سعر صرف الدولار نحو الارتفاع¹ لكن الإجراءات الاقتصادية النقدية التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لم تكن كافية لضمان استقرار هذا الارتفاع، غير أن الانخفاض لم يستدعي حدوث أي هزات أو اضطرابات في أسواق صرف العملات، مما ضمن للدولار استقرار حتى بداية عقد التسعينات هذه العشرية التي تميزت بأحداث وتغيرات دولية نشطتها الاتجاهات الجديدة لدول الاتحاد الأوروبي، الذي عبر عن رغبته في إيجاد عملة موحدة، وكذا تحول الدول النامية نحو النظام الرأسمالي، مما يمكن الأسواق المالية العالمية من أن تتقرب وتتميز بالتغيرات المتسارعة والتأثير المتبادل، هذا ما جعل بحق هذا العقد عقداً للعملات. لقد استطاع الدولار أن يبني لنفسه وجوداً ضمن المعاملات الاقتصادية الدولية، فكان بذلك عملة القرن 20، ولا يزال يلعب الدور الرئيسي في المعاملات التجارية الدولية خلال الألفية الثالثة، بإعتبار أن أزماته تؤثر على أسواق المال العالمية وبورصاتها واقتصاديات الدول.²

ب- الدولار شكله وفتاته :

لاشك أن الدولار الأمريكي يتمتع بقوة اقتصادية كبيرة جعلت منه العملة الأكثر تداولاً ورواجاً في جميع أنحاء العالم، وفي تداوله المحلي والعالمي توجد ثلاثة أنواع من العملة الورقية الأمريكية هي :

أولها: العملة الاحتياطية الفيدرالية وتمثل (99%) من مجموع العملات المتداولة، وتتميز العملة الخاصة بهذا النوع بوجود خاتمين بوجه الورقة المالية لكل فئة. أما النوع الثاني: من العملة الأمريكية تصدره الخزينة وقت الحاجة إليه، ويتميز بوجود خاتم الخزينة فقط ويطبع بمداد أحمر اللون، والنوع الثالث فتصدره الخزينة أيضاً ويتميز خاتم الخزينة فيه باللون الأزرق، وقد أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية إصداره وإن كان سارياً تداوله حتى الآن، كما يتم طباعة الرقم المسلسل بمداد طباعة مماثل في لونه وصفاته لمداد خاتم الخزينة وتحدد فئات العملة الأمريكية كمايلي:

الجدول رقم (02): يبين فئات العملة الأمريكية

\$1	\$2	\$5	\$10	\$20	\$50
-----	-----	-----	------	------	------

\$100	\$500	5000\$	\$10000
-------	-------	--------	---------

وقد قامت الخزينة بسحب الفئات الآتية من التداول وأصبحت الفئة 100 \$ هي أعلى فئة يتم طباعتها.

\$500	\$1000	\$5000	\$10000
-------	--------	--------	---------

¹ - نفس المرجع .

² - مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي"، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 23.

يتميز الدولار الأمريكي بكل أنواعه وفئاته بلون واحد متمائل لوجه الورقة وهو اللون الأسود المائل للرمادي بدرجاته المختلفة ولون واحد متمائل لظهر الورقة هو اللون الأخضر الزيتوني بدرجاته المختلفة، كما أن فئاته جميعها تتميز بحجم واحد هو 156 مم طولاً و66 مم عرضاً للإطار المطبوع. وتتم طباعتها بطباعة غائرة تكسبها بروزاً غير ممزوج بالأرضية الدقيقة بالإضافة إلى ظلال متدرجة لمكوناتها وهي في الأنواع الثلاثة من الدولار تكون لأحد الساسة المشهورين والبارزين في التاريخ الأمريكي:

* \$1 - جورج واشنطن - الرئيس الأول وموحد أمريكا

* \$2 - توماس جيفرسون - الرئيس الثالث وواضع وثيقة الاستقلال.

* \$5 - ابراهام لنكولن - الرئيس السادس عشر - الذي وألغى الرق.

* \$10 - ألكسند هاملتون - من أبطال حرب الاستقلال

* \$20 - دريهجاكسون - الرئيس السابع

* \$50 - يلي جرانت - الرئيس الثامن عشر.

* \$100 - بنيامين فرانكلين - سياسي وعالم.

يحمل ظهر الورقة المالية بأنواعها الثلاثة، تصميمات هندسية تتوسطها صورة لأحد المعالم التاريخية أو المشهورة في أمريكا، ويطبوع اسم هذا المكان أسفل الصورة¹

المطلب الثاني : الإستخدام العالمي للدولار

إن تطور الدولار من حيث هيمنته على الصعيد الدولي، ومن حيث تبدل أسعار صرفه يشغل ويشكل كبير اهتمام وبال رجال السياسة ورجال الأعمال، نظراً للإستخدام العالمي لهذه العملة و ينجز عنها من نتائج وانعكاسات على المستوى الدولي، في حالة ما تتعرض لأية أزمة من الأزمات. وقبل أن نتناول الإستخدام العالمي للدولار سنتطرق إلى العوامل التي ساهمت في نجاح الدولار.

أ- عوامل نجاح الدولار:

إن المكانة التي بلغها الدولار لم تكن بين عشية وضحاها وإنما جاءت بعد تجارب عدة واجتهاد مستمر للخبراء الأمريكيين وتضحيات شعبهم، ودعم ذلك سيطرة الو.م.أ على الأجهزة المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الشيء الذي يضمن للدولار الاستمرار في فرض هيمنته مستقبلاً، لكن القوة الحقيقية التي تقدم له الدعم الكافي لتستمر جاذبيته وهيمنته مستمدة أساساً من :

1- الحجم الاقتصادي للولايات المتحدة :

ظهرت الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة اقتصادية مهيمنة على الاقتصاد العالمي بفضل ضخامة إنتاجها وحجم استثماراتها في الخارج، وهذا رغم ظهور قوى اقتصادية جديدة منافسة لها كالاتحاد

¹ - الأترنت (www.islamonline.net/Arabic/news/2001-03/21/article14.shtml) بقلم حسن التمحاي

السوفياتي سابقا واليابان والمجموعة الأوروبية. فالصناعة الأمريكية فرضت نفسها على العالم بسبب تفوق تقنياتها التي مكنتها من اختكار صناعات عديدة كالإلكترونيات، والصناعة النووية والفضائية، أما زراعيًا فهي أول دولة منتجة ومصدرة للمواد الغذائية في العالم، أما إذا أخرجنا على القوة المالية لأمريكا فإن شريكاتها تتوفر على إمكانيات كبيرة بسبب الأرباح الطائلة وامتلاكها لمؤسسات مالية متقدمة في ظل الثورة المعلوماتية وعالم الاتصال. فكل هذه القطاعات جعلت للو.م.أ مكانة مرموقة في التعاملات العالمية.

2- الأسواق المالية المتطورة :

لقد بسطت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها على الاقتصاد العالمي بأدواتها المالية المتطورة. فالبنوك الأمريكية أصبحت تمويل معظم المشاريع الاستثمارية العالمية مما جعلها في موضع تفاوضي قوي، وزيادة عن البنوك فإن الولايات المتحدة تتوفر على أسواق للأوراق المالية جد متقدمة، مما سمح لها بتسهيل عملية الاستثمار وتوزيع المال على مختلف القطاعات، تأمين جو المنافسة الضروري، تعيين للفعالية الاقتصادية المثمرة ذلك عن طريق الإطلاع على تقلبات الأسعار وتموجاتها. إذن فهذه الأسواق المالية شكلت سندا قويا للورقة الخضراء فمن خلال البورصات ومن ورائها الشركات العملاقة أصبح الدولار أكثر طلب عليه لاقتناء الأسهم والسندات التي في معظمها هي ذات عائد وبنفس الشيء فإن المصارف الأمريكية وما تتوفر عليه من تكنولوجيا معلوماتية وسهولة في الاتصال، أعطت للدولار الصبغة المالية والطابع الاحتكاري.

3- الميراث التاريخي : إن ما نعني به من الميراث التاريخي ليس التاريخ الأمريكي في حد ذاته وإنما نقطة تكوين قوتها الاقتصادية التي ترجع أساسا إلى بداية القرن العشرين، هذه القوة التي غذتها تحولات هذا القرن، فبينما كانت الدول العملاقة آنذاك تتصارع حول التوسع العالمي انشغلت أمريكا ببناء عرشها الاقتصادي لأزيد من أربع عقود لتثبت هذه القوة بعد الحرب العالمية الثانية أين خرجت بوجه المنتصر الظافر لتكون على كرسي قيادة النظام الاقتصادي العالمي، فراحت بذلك تعزز هذا المكتسب بإيجاد الأجهزة التي تدير النظام الدولي بغاية توفير الحصانة اللازمة لعمليتها ومن تم تعزيزها وتقويتها.

4- القوة العسكرية :

لقد أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية قوتها العسكرية من خلال الإنتاج الهائل والضخم للأسلحة المتطورة سواء في ميدان الاتصالات والصناعة الذرية، أو حتى في مجال الكيمياء والبيوكيمياء. هذه القوة التي استعملتها أمريكا في أكثر من مناسبة لحماية مصالحها الاقتصادية وفي مقدمتها الدولار.

5- غياب المنافسة:

لقد استطاع الدولار أن يفرض نفسه كعملة عالمية قوية لمدة تزيد عن النصف قرن من الزمن، وهذا رغم الأزمات المالية والهزات النقدية التي عرفت به في أكثر من مرة، ورغم ذلك ظل العملة الأولى في المبادلات التجارية الدولية تتقبله كل الدول بإيجابياته وسلبياته. وهنا يطرح السؤال عن أسباب هذا التقبل للدولار؟ وما هي العوامل التي جعلته يحتفظ بدوره الكبير؟ فبشيء من التمعن يمكن القول بكل بساطة أنها غياب المنافسة، فرغم

وجود اقتصاديات متطورة كدول أوروبا الغربية واليابان ودول جنوب وشرق آسيا، إلا أن هذه البلدان لم تستطع أن تفرض عملتها على الدولار، وهذه العوامل التي تختلف وتأخذ عدة أوجه ولكنها تصب في مجملها في قاع واحد وهو التبعية للاقتصاد الأمريكي صاحب العصا الدولارية.

6- الحجم الضخم لتدفق الاستثمارات والأموال الأجنبية إلى الأسواق الأمريكية: الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول التي تستقطب بقيم كبير الأموال والإستثمارات الأجنبية، فمثلا استقطبت دولة الدولار حوالي 20% من تدفقات رؤوس الأموال في العالم عام 1992، وهو ما دفع الدولار للاتجاه نحو الصعود أمام معظم العملات المنافسة.

7- استخدام الدولار كعملة احتياط دولية لدى غالبية دول العالم: وهو الأمر الذي يزيد الطلب دائما على الدولار، ويدعم استقراره أمام العملات الأخرى، مثل الأورو والين، هذا إلى جانب دور الدولار كعملة للودائع، أو لتسوية المعاملات التجارية الدولية. كانت هذه أغلب العناصر التي جعلت من الدولار عملة مهيمنة لفترة معتبرة، حيث تداخلت هذه العناصر سواء كانت اقتصادية، تاريخية، عسكرية وحتى عالمية لتجعل العملة الأمريكية عملة القرن العشرين.¹

ب- هيمنة الدولار :

لقد استطاع الدولار أن يفرض نفسه كعملة عالمية قوية مهيمنة لمدة تزيد عن النصف قرن من الزمن وتلمس ذلك من خلاله تمكنه من مواجهة عدة أزمات عصفت به عدة مرات، فبعدها شهد انطلاقة قوية واجه أكبر امتحان لاختبار صموده داخليا وعالميا بعد حدوث الأزمة العلمية سنة 1929، والتي لم يستطع تجاوزها إلا بعد مرور أربع سنوات ليظهر كأول عملة عالمية مع بداية الخمسينات ويعود ذلك أي أصل هيمنة الدولار الى إجتماع الدول في بريتون وودز وموافقته على أن يكون الدولار هو العملة الدولية الوحيدة نظرا لعدة أسباب:

أولها: أن الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت كانت تملك أقوى اقتصاد في العالم. وثانيها: أنها كانت تستحوذ على أكبر إحتياطي من الذهب في العالم.

وثالثها: أن الدول الأخرى أرادت ألا تتحمل أعباء جديدة لتتفرغ لإعادة بناء ما دمرته الحرب.² وبالرغم من أن الولايات المتحدة وفرت للدولار المناخ اللازم لفرض هيمنته، إلا أنه شهد هزات عميقة ناتجة عن انخفاض الإحتياطي الأمريكي من الذهب والعجز المستمر في ميزانها التجاري، ليعرف مع بداية السبعينات منحرجا هاما بعد قرار تعويمه لمجاراة الظروف الاقتصادية العالمية خلال تلك الفترة، مما جعل النظام الدولي على حافة الانهيار بما في ذلك الدولار. ومع ذلك استطاع هذا الأخير معاودة الوقوف ومسايرة الأحداث الدولية وذلك بعد الجهود الحثيثة التي بذلتها الولايات المتحدة مستعملة خبرتها الاقتصادية ونفوذها السياسي والعسكري مستغلة غياب

¹ - عبد المطلب عبد الحميد "النظام الإقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر" مرجع سبق ذكره

² - ضياء مجيد المرساوي " الحداثة والهيمنة الإقتصادية ومعوقات التنمية " ديوان المطبوعات الجامعية 2004، (79-91)

المنافسة في مجال العملات. ومن دلائل هيمنة الدولار حجم الدين الأمريكي الكبير والذي معناه أن كل فرد أمريكي يتحمل جزءا من هذا الدين، بمعنى أن هذا المواطن الأمريكي قد استهلك انتاجا ماديا قدمته الشعوب الأخرى ولم يدفع ثمنه، وإنما دفع ثمنه بأوراق نقدية يطبعها وهو يملك استخدامها في سداد دينه. وهذا امتياز ابتزازي لم يشهد التاريخ له مثيلا ففرض الدولار كعملة دولية عنوان صارخ على سيادة كل المجتمعات البشرية، فعملية اصدار النقود عملية مربحة لأنه جرت العادة بأن الدولة حين تمنح مصرفا معيناً اصدار النقود فمن ضمن الشروط الأخرى التي تحصل عليها مقابل هذا الامتياز هو حقها في اقتسام أرباح عملية اصدار النقود. أمريكا تحصل على أرباح استخدام عملية النقود الدولية بلا وازع ولا رقيب وهذا هو التجسيد المادي لفكرة كيف أن رفاهية المجتمع الأمريكي الحالية ليست ثمرة عمل وكد وعبقورية الشعب الأمريكي وحده، ولكن جزءا أساسيا مكونا لها هو من دم وعرق شعوب العالم الثالث التي تنتزور جوعا. إن المديونية للولايات المتحدة الأمريكية لا تغضب صندوق النقد الدولي، في حين إن مديونية البلدان النامية تعتبر وسيلة بيد الصندوق للتحكم بمصير شعوب هذه البلدان ومشاريع التنمية فيها. فالولايات المتحدة الأمريكية رغم مديونيتها الكبيرة لا تعاني من مشكلة المديونية، لأن بإستطاعتها دفع الدين بذمتها بعملتها المحلية الدولار. وكل ما تحتاجه الولايات المتحدة هو تخفيض قيمة عملتها وعندئذ سوف تجد الدول الدائنة للولايات المتحدة نفسها في مأزق، وقد إنخفضت قيمة الثروة لديها من الدولارات. تمنح هيمنة منطقة الدولار القائمين على توجيه السياسة المالية والنقدية قوة تجعلهم ينتهجون على نحو متزايد سياسة تقضي إلى التصادم مع أمم أخرى، وأن مقياس موازين القوى في الحرب المستترة والدائرة من أجل الهيمنة المالية هي بلا ريب أسعار صرف العملات. فبعدما فقد الدولار 20% من قيمته إزاء الين الياباني والمارك في الأشهر الأربعة الأولى من 1995، تسبب هذا الحدث في نشر الفوضى في الإقتصاد العالمي وفي إندلاع الركود في أوروبا واليابان من جديد. وتحول المستثمرون بإستثماراتهم صوب المارك والين. وإثر ذلك لم ينخفض الدولار بمفرده بل انخفضت قيم جميع العملات الأوروبية الأخرى، فالمسؤولين عن المتاجرة بالعملات الأجنبية يرون أن تدهور سعر صرف الدولار إستراتيجية سياسة أمريكية. وأن هذه السياسة تهدف إلى مساعدة الإقتصاد الأمريكي على إسترحاع قوته التنافسية، وذلك من خلال تمكينه من بيع بضائعه في الأسواق الأجنبية بأسعار أدنى. كما يرى المحللون أن في تدهور الدولار سياسة محنكة، فحينما يطلق القائمون على السياسة النقدية في واشنطن التي تسبب تدهوره، فإنهم يجبرون الدول الأخرى على مواجهة المشكلة. وتشهد الإحصاءات الإقتصادية لعام 1995 على أن النجاح كان حليف إستراتيجية القائمين على شؤون الدولار، ففي ألمانيا لم يتحقق إلا نصف ما كان المرء ينوي تحقيقه من نمو إقتصادي. كما سبب لليابان إنخفاض في فائض تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار ثلاثة أرباع خلال سنة واحدة. وفي الأخير يمكن أن نقول أن هيمنة الدولار سياسة من سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تم التخطيط لها منذ عدة عقود لتمكين أمريكا فرض سيطرتها التامة على الإقتصاد العالمي والعالم ككل.¹

¹ - ضياء مجيد المرسلوي مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (03): يبين نسبة مساهمة الدولار الأمريكي في الإقتصاد العالمي لسنة 2000

العملة	نسبة المساهمة في تسويق التجارة الدولية	نسبة المساهمة في الودائع المصرفية	نسبة المساهمة في الإحتياطات الدولية
الدولار	50%	75%	60%
الأورو	35%	25%	20%

المصدر: تقرير صادر على صندوق النقد الدولي (2000).

من خلال الجدول نستخلص مدى هيمنة الدولار على مختلف المعاملات الدولية ، بما فيها المعاملات التجارية، المالية وحتى النقدية.

ج- الاستخدام الدولي للدولار :

يحتل الدولار مكانة مرموقة ومهمة في الإقتصاد العالمي بالرغم من تعرضه للأزمات مختلفة ومتعددة و مرور الإقتصاد الأمريكي بفترات إقتصادية حرجة ، إلا أنه لا يزال يهيمن على التعامل في سوق الصرف الأجنبي ، مختلف المعاملات الدولية وكذا على النظام المالي الدولي ، فعموماً الدولار يحتل ما بين 40% و 80% من مختلف أنواع استخدام العملة الدولية . ويعرف الإستخدم العالمي للدولار بالدولة التي نعرفها كالآتي:

1- مفهوم الدولة:

حسب تعريف صندوق النقد الدولي فإن الدولة هي :الأخذ بنظام الدولار وهي حيازة المقيمين لجزء كبير من أصولهم في شكل أدوات مقومة بالدولار . وحسب *andrew berg et eduardo borensz tein* فإن الدولة هي : الاستخدام التلقائي في بلد ما للدولار الأمريكي إلى جانب عملته المحلية في معاملاته المالية. والدولة ظاهرة شائعة في البلدان النامية و بلدان التحول الاقتصادي حيث أن نصف البلدان المنفذة لبرامج التصحيح التي دعمها صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1988-1998) أصبحت بلدانا تنتهج نظام الدولة ،زيادة على ذلك فإن كثيرا منها

يعتبر مدولرا بدرجة كبيرة .و ينظر الى الدولة على أنها نظام جيد يعمل على حل مشاكل عدم الإستقرار النقدي في البلدان النامية.وكأي نظام نقدي فالدولة لها فوائد و تكاليف تنعكس على إقتصاد البلد المدولر .

2- فوائد الدولة :

للدولة فوائد عديدة يمكن ايجازها فيما يلي :¹

- يترتب عنها تكامل اقتصاد البلد الذي يتبع الدولة مع الإقتصاد الأمريكي بشقيه المالي والتجاري.

¹ - علة محمد " الدولة وأثرها على الإقتصاد الجزائري " مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف براق محمد تخصص تحليل إقتصادي جامعة الجزائر 2002-2003. ص 119

- تشجيع عمليات الإستثمار إنطلاقا من الثقة التي تميز الدولار
- وضع حد لكل المخاطر المترتبة عن عملية تخفيض قيمة العملة والتي تتمثل أساسا في التوقف عن سداد الديون .
- الحد من التهاافت على سحب الودائع من المصارف ما لم يوجد في المراكز المالية للمصارف إختلالا كبيرا في موازنة أرصدة العملات .
- يمكن أن تكون الدولار بديلا لظوابط رؤوس الأموال قابلا للبقاء .
- تعمل على تحقيق أهداف النمو والتضخم.

3- تكاليف الدولار:

- أما تكاليف الدولار فتتوقف على درجة دولة الاقتصاد وهي عموما كما يلي:
- يفقد البلد المدولر كثيرا من الفوائد إذا كان استخدام الدولار الأمريكي في سلعه وأسواقه المالية المحلية واسع النطاق لكن الارتباط في الجانب المالي والتجاري مع الولايات المتحدة يتميز بالضعف.
 - فقدان البلد إيرادات ضخمة جراء عملية سك العملة إذا لم يتم الاتفاق على صيغة ما بين الولايات المتحدة وهذا البلد الأخير.
 - يمكن أن تزداد مخاطر التوقف عن سداد الديون مع تخفيض قيمة العملة نتيجة لارتفاع خدمات الديون المقومة بالدولار.

إستخدم الدولار الأمريكي خلال النصف الثاني من القرن الماضي، بصفته العملة الدولية الأولى في العالم، وتغلب على المنافسة التي واجهها من طرف عدد من العملات حيث نافسه الجنيه الإسترليني مباشرة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، كما أنه تزايد إستخدام المارك الألماني والين الياباني في الثمانينات حتى إعتبر نظام النقد الدولي ثلاثي الأقطاب (ين-دولار-مارك)، ومع فترة التسعينات تراجع إستخدام الين والمارك وإقتصر على مستويات متواضعة وبقيت السيطرة للدولار الى تاريخ إنشاء العملة الأوروبية الموحدة الأورو في 01/01/1999 الأمر الذي أدى الى فتح الصراع على مصرعيه بين العملتين الأورو والدولار. ولقد إستند الدولار في هيمنته على وظيفتي التبادل والحساب وعلى دوره في نقل المعلومات المتعلقة بأسعار النسبية، زيادة على هذا فقد بقيت هيمنته نتيجة للتكلفة التي تترتب في حالة التحول الى عملة أخرى كما أن سيطرته بقيت بشكل كبير على ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من أسواق مالية كبيرة ومتطورة. فإستخدام الدولار كعملة إحتياط لدى غالبية دول العام هو الأمر الذي يزيد من الطلب عليه دائما، ويدعمه بشكل كبير مقابل العملات الأخرى.¹

المطلب الثالث: الوضع الحالي للعملة الأمريكية الخضر " الدولار "

¹ - علة محمد مرجع سبق ذكره. ص 120.

تشهد مختلف العملات وخاصة الرئيسية منها تغيرات مستمرة في قيمها ، الا أن درجة هذا التغير تختلف من عملة الى أخرى ،ويعتبار أن للدولار أهمية أساسية في المعاملات الدولية فإن وضعه وتغير قيمته يشغل إهتمام المتعاملين والإقتصاديين على نطاق واسع وعالمي.

أ- لمحة عن الوضع الراهن للإقتصاد الأمريكي:

قبل التطرق للوضع الراهن للدولار لابد أن نقدم لمحة عن الواقع الراهن للإقتصاد الأمريكي ،وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي أثارَت العديد من التحليلات والسيناريوهات حول الآثار الاقتصادية لتلك الأحداث على الإقتصاد الأمريكي ومؤشرات أدائه وإحتمالات نموه. إذن سنتناول في هذا المطلب ثلاث نقاط رئيسية وهي:

* عوامل قوة الإقتصاد الأمريكي .

* عوامل ضعف الإقتصاد الأمريكي.

* الوضع الراهن للإقتصاد الأمريكي ،وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

①- عوامل قوة الإقتصاد الأمريكي: تجدر الإشارة إلى أن عوامل القوة الاقتصادية التي بدأ بها الإقتصاد الأمريكي القيادة الاقتصادية للعالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية والتي إستمر تأثيرها حتى بداية السبعينات وتتمثل أهمها فيما يلي:

تميز الإقتصاد الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية بإحتفاظه بمعظم هيكله الاقتصادية سليمة دون تدمير وكذلك احتفظ ببنية أساسية قوية دون أن تمس ،بالإضافة إلى تمتعه بثروات هائلة من الموارد الطبيعية و الزراعية وكل هذا جعله يمتلك عناصر هامة من القوة الاقتصادية التي تدفعه إلى النمو والتقدم .

2- انفراد الدولار الأمريكي بالقيام بدور العملة الدولية ليحل محل نظام الذهب في النظام النقدي الدولي باتفاقية بريتون وودز عام 1944 وبالتالي استطاع الإقتصاد الأمريكي أن يتحكم في السيولة الدولية .استنادا إلى قيام الدولار بدور المعادل لجميع العملات القابلة للتحويل الى ذهب على أساس سعر ثابت المتفق عليه في بريتون وودز .

3- أدى إمتلاك الإقتصاد الأمريكي للقوة الاقتصادية والسيولة النقدية،إلى تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تشكيل صندوق للنقد العالمي والبنك الدولي بنظام إرتبطت فيه القوى التصويتية بمدى المساهمة في رأسمال هاتين المؤسساتين وخرجت بعامل قوة جديد حيث كانت أكبر مساهم في كل من الصندوق والبنك الدوليين -بنسبة تصل إلى 20% من مجموع الأصوات في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وماتملكه من حق الفيتو على قرارات المؤسساتين.¹

¹ - عبد المطلب عبد الحميد "النظام الإقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر" مرجع سبق ذكره ص (147)- (167).

4- إن السوق الأمريكية كانت أكبر سوق موحدة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية وقد أدى ذلك الى السماح بنمو الكيانات الاقتصادية الكبيرة العملاقة في الإقتصاد الأمريكي .

5- تميز الإقتصاد الأمريكي بإرتفاع معدلات الإذخار ،ومن ثم إرتفاع معدلات الإستثمار مما أدى بدوره إلى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر لرؤوس الأموال في العالم وإرتفعت استثماراتها الخارجية في القارة الأوروبية عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات .

6- كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أغنى دولة في العالم ،ففي 1950 كان ناتجها القومي الإجمالي أعلى بمقدار 50% من مثيله في كندا، وثلاثة أمثال نظيره في بريطانيا العظمى ، وأربعة أمثال نظيره في ألمانيا لغربية، وبمقدار خمس عشرة مرة مثيله في اليابان.

7- كان التفوق في التكنولوجيا على إختلاف أنواعها من نصيب الإقتصاد الأمريكي، إذ كانت الشركات والمؤسسات الأمريكية لا تتنافس مع مؤسسات أجنبية بل كانت تصنع منتجات لم يكن باستطاعة الأجانب صنعها.

8- يرتبط بالتفوق التكنولوجي العامل الخاص بالانفاق على البحث والتطوير في الشركات والمنظمات المختلفة حيث كان الانفاق الأمريكي على البحث والتطوير هو الأول في العالم .

②- عوامل الضعف في الإقتصاد الأمريكي: تشير العديد من التحليلات والدراسات إلى أن الإقتصاد الأمريكي مع بداية السبعينات وخلال عقد الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، أخذت تدب فيه عوامل للضعف التي تتطوي على مؤشرات ودلالات قوية تنبئ بأن الإقتصاد الأمريكي لن يتبوأ مكان الصدارة الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد خلال القرن الحالي ، كما كان عليه الوضع بعد الحرب العالمية الثانية حيث يلاحظ أن عوامل القوة بدأت تتحول وتحل محلها عوامل ضعف تسري في الإقتصاد الأمريكي . وفي ضوء ذلك يمكن حصر أهم عوامل الضعف في الإقتصاد الأمريكي على النحو التالي :

1- دخول الإقتصاد الأمريكي حرب فيتنام والحرب الباردة وسباق التسلح النووي وسباق الفضاء ، بعدها الحرب على الإرهاب. كلها عوامل أصابته بالإجهاد الاقتصادي من حيث هياكله الاقتصادية واستنزاف موارده .

2- أصبح الإقتصاد الأمريكي يعاني من مجموعة من الإختلالات الهيكلية التي إنعكست بصورة واضحة في تزايد العجز المزدوج في ميزان المدفوعات وفي الميزانية العامة الأمريكية مع التضخم الكبير في الديون الداخلية الخارجية.

3- أصبحت السوق الأمريكية ثاني سوق موحدة في العالم ، وذلك بعد إعلان الإتحاد الأوروبي في يناير 1993 ، إنشاء السوق الأوروبية المشتركة وبالتالي تكون السوق الأوروبية هي صاحبة الصدارة ، حيث أصبح مجموع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي للإتحاد الأوروبي أكبر بكثير من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.

4- يعاني الإقتصاد الأمريكي من انخفاض معدلات الإذخار المحلي الإجمالي حيث كان المعدل عام 1981 حوالي 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي¹ وإنخفض الى 13.1% عام 1988، بل إنه يلاحظ من ناحية أخرى

1- عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق ذكره.

أنه إذا كانت الأسرة الأمريكية تنخر 4.6% من دخلها المتاح عام 1990 فقد كانت الأسرة اليابانية تنخر حوالي 15.7% من دخلها المتاح في نفس العام، حيث أن انخفاض معدلات الإيداع يؤدي إلى إستثمارات أقل، وكذا يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير، وإنخفاض في عدد المصانع والمعدات وإنخفاض في البنية الأساسية ومن تم إنخفاض في الإنتاجية. حيث تسير الإستثمارات في البنية التحتية الأساسية بنصف معدلات الستينات.

5- لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية أغنى دولة في العالم، فقد أصبح دخل الفرد في أمريكا يسبقه دخل الفرد في إحدى الدول الخليجية بعد عام 1973 وحتى الوقت الحاضر، بالإضافة أصبحت الولايات المتحدة تعيش في عالم يضم دولا صناعية عملاقة ينمو فيها متوسط دخل الفرد بمعدلات كبيرة ومتزايدة.

6- لم يعد الاقتصاد الأمريكي يحتفظ بالتفوق التكنولوجي في الكثير من الصناعات والمجالات المختلفة فصناعة الالكترونيات الاستهلاكية تؤكد تراجع الانتاج الأمريكي بوضوح وقد أصبح هناك منتجات لا يستطيع الأمريكيون من الناحية التكنولوجية أن يصنعوا منها منتجا يكون منافسا سواء من حيث الجودة أو السعر.

7- انخفض الإنفاق الأمريكي على البحث والتطوير بشكل كبير حيث لم يعد صحيحا أنها الأولى في العالم في هذا المجال.

والإحصائيات الإتية نذكرها في مايلي تبين أكثر مدى هشاشة وضعف الإقتصاد الأمريكي .
ديون الحكومة الفدرالية الأمريكية .

لسد العجز في الدخل تلجأ الحكومة للاقتراض و الذي بدوره يتراكم و يزيد و تتراكم و تزيد معه الفوائد التي تدفعها الحكومة علي ذلك الدين و أدناه توجد إحصائية بديون الحكومة الفدرالية الأمريكية:

الجدول رقم (04): يبين تطور الديون الأمريكية

إجمالي الديون حتى يوم 26-أبريل-2006 - الساعة		
9:23 صباحا	دولار	8,361,254,385,037.58
الزيادة اليومية في تلك الديون	%	2,060,000,000.00
عدد سكان الولايات المتحدة بما فيهم الأجانب و المخالفين	مليون نسمة	298,590,366.00

هذا الدين الأمريكي مستحق لعدة جهات خارجية و داخلية. بالنسبة للدين الداخلي هو أمر داخلي و لكن الأهم هو الدين الخارجي.

العجز الكبير و المتزايد في الميزانية السنوية للحكومة الفدرالية الأمريكية .

العجز في الميزانية الأمريكية هو المصدر الرئيسي لديون الحكومة الفدرالية السبب في عجز المالياً الأمريكية هو أن الحكومة الفدرالية تتفق أكثر مما تتحصل عليه من ضرائب و مصادر الدخل الأخرى. ان عجز الميزانية -

2006- في حدود 600 بليون دولار منها 354 مليار دولار مبنية بالميزانية المقترحة و الباقي هو عبارة عن صرف علي الحروب تم حذفه من الميزانية .

العجز الكبير و المتزايد في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات للولايات المتحد الأمريكية .

بالنسبة للولايات المتحدة فإنها أصبحت اقرب إلى دولة ينام شعبها و يستورد من الغير و ذلك بالدين . هذا الرأي يبيئه الجدول الموالي :

الجدول رقم (05): الميزان التجاري الأمريكي خلال الفترة (2004 - حتى نهاية 2006)

العام	إجمالي الصادرات دولار أمريكي	إجمالي الواردات دولار أمريكي	عجز الميزان التجاري دولار أمريكي
2004	1,151,448,000,000	1,769,031,000,000	(617,583,000,000)
2005	1,272,223,000,000	1,995,839,000,000	(723,616,000,000)
2006	1,363,884,000,000	2,169,864,000,000	(805,980,000,000)

هذا العجز في الميزان التجاري و الذي يبلغ و الذي زاد عن 700 بليون دولار للعام المنصرم ،و الذي يزيد عن 800 بليون دولار لسنة 2006 .

4- تحول الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاد منتج للخدمات بدل السلع المادية:

رغم أن تحول الاقتصاد الأمريكي للإنتاج الخدمي بدل الإنتاج السلعي بدء منذ عدة عقود، إلا أن مستوي الانتاج الخدمي قد وصل في السنين الأخيرتين لمستويات مهولة دون وجود لأي إمكانية أو اتجاه لعكس عجلة سير تلك الاقتصاد .

الجدول رقم (06): يبين الناتج القومي الأمريكي والنسبة المئوية للثلاثة قطاعات المهمة المكونة للاقتصاد

الأمريكي (2003-2005)

العام	إجمالي الناتج القومي دولار أمريكي	نسبة القطاع الخدمي	نسبة القطاع الصناعي	نسبة القطاع الزراعي
2003	10,997,120,000,000	80%	18%	2%
2004	11,734,300,000,000	79.40%	19.70%	0.90%
2005	12,487,100,000,000	78.30%	20.70%	1.00%

ملحوظة : الناتج القومي بالقيمة الاسمية

إنخفاض أسعار سوق الأوراق المالية:

تقد عرفت أسعار الأوراق المالية إنخفاضاً في الفترات الأخيرة حيث انخفض مؤشر ناسداك العلمي والتكنولوجي 50%، وانخفض مؤشر داوجونز أكثر من 0%، وانخفضت أسعار سوق الأوراق المالية أكثر من 4000 مليار دولار أمريكي، الأمر الذي جعل ثروة المستثمرين تتكشم، وهذا كله زرع ثقة المستهلكين. رغم وجود ارتفاع قليل في سوق الأوراق المالية حالياً، لم يتغير وضعها جذرياً، فاشتدت التناقضات بين إنتاجية عمل الشركات ونسبة أرباح السوق المصرفية. مما شكل سبباً مهماً لتدهور الاقتصاد الأمريكي وزعزعة الثقة في الدولار.

إنخفاض سعر الفائدة :

من بين الأسباب الرئيسية لتراجع سعر الدولار بقاء أسعار الفائدة على أقل مستوياتها لفترة معتبرة، الأمر الذي جعل المستثمرون يجدون عائداً أفضل خارج الولايات المتحدة .

⑥- الوضع الراهن للإقتصاد الأمريكي وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

يمكن القول بأن إقتصاديات العالم قد تأثرت بأحداث سبتمبر، وما تلاها من تداعيات نتيجة لتأثر الإقتصاد الأمريكي بوزنه الكبير سلبياً من هذه الأزمة، وبالتالي تأثيره في بقية العالم من خلال آليات التجارة والاستثمار والسياحة والطيران، فإقتصاد الولايات بلا شك قادر على التأثير في عدد كبير من الإقتصاديات في العالم عموماً من خلال شبكة علاقاته بها وبناء على مفهوم الإعتماد المتبادل الذي يتعمق في ظل العولمة يوماً بعد يوم. وفي ما سيأتي رصد للآثار التي ترتبت على الحادي عشر من سبتمبر على الإقتصاد الأمريكي وبالتالي على الإقتصاد العالمي .

أولاً: زيادة معدل البطالة:

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى زيادة نسبة البطالة إلى نحو 4.5%، أي زاد بحوالي نصف في المئة عما كانت عليه قبل الأحداث، وهو يعد أكبر معدل بطالة منذ العشرين عام وارتفع عدد العاطلين أو من فقدوا مناصب عملهم ليصل إلى نحو 700 ألف فرد ووظيفة خلال شهري أكتوبر ونوفمبر اللذان تليا الأحداث. ومع ارتفاع معدل البطالة ينخفض الإستهلاك والإنتاج وتدل الإحصائيات على أن الأرقام القياسية للشراء إنخفضت في شهر أكتوبر 2001 إلى مستويات أدنى.

ثانياً: إنخفاض سعر صرف الدولار: إنخفاض الدولار إزاء الأورو والفرنك السويسري والين الياباني إلى أدنى مستوى له خلال ستة أشهر حيث أدى تصاعد حدة القلق إزاء أداء الإقتصاد الأمريكي¹ عقب تلك الهجمات إلى تدافع المستثمرين على العملات المذكورة أعلاه بإعتبارها عملات آمنة في تلك الظروف.

ثالثاً: إيقاف عمل بورصة نيويورك للأوراق المالية

وكان ذلك لمدة أسبوع تقريباً بعد الهجمات ويقدر حجم الخسائر التي تكبدها البورصة من جراء التوقف عن العمل بنحو 4 مليارات دولار، وتجدر الإشارة إلى أن فترة الإيقاف تلك تشكل أطول فترة إغلاق البورصة منذ الحرب العالمية الأولى.

رابعاً: إنخفاضت مؤشرات البورصة الأمريكية

1- عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق ذكره ص (165-176).

عند افتتاح بورصة نيويورك للأوراق المالية وسجلت انخفاضا حادا ،حيث انخفض مؤشر داوجونز للشركات الصناعية ب684.81 نقطة بنسبة 7% ليغلق عند 8920.70. بالرغم من قيام كل من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي بتخفيض أسعار الفائدة لكل منهما ب5% وذلك في محاولة لدعم الثقة في أسواق المال العالمية.

خامسا: خفض أسعار الفائدة: لجأ بنك الاحتياطي الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة، في محاولة لإعطاء دفعة للإقتصاد الأمريكي ودعم الثقة في أسواق المال.

سادسا: إنخفاض أسعار البترول: انخفضت الأسعار بشدة على إثر الهجمات نتيجة لتقلص استهلاك المنتجات البترولية والذي ينذر بحدوث ركود إقتصادي عالمي.

سابعا: إقتراب الإقتصاد الأمريكي من دائرة الركود: فقد بدأ يتضح أن الإقتصاد الأمريكي يمر حاليا بواحدة من أسوأ الفترات، حيث زادت احتمالات ركود اقتصادي للمرة الأولى منذ ما يقارب عقد كامل، حيث أن أحدث البيانات في هذا المجال قد كشفت عن التباطؤ الإقتصادي في الإقتصاد الأمريكي حيث قامت مختلف القطاعات الإقتصادية بتسريح أعداد هائلة من العمال مما أدى الى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير.

ثامنا: التأثير على نشاط الطيران: إن تداعيات الحادي عشر من سبتمبر، تعتبر ضربة قوية لنشاط الطيران ،درجة أن تداعيات الأزمة الأمريكية ممتدة خارج الحدود والى شركات طيران أخرى أعلنت إفلاسها.

تاسعا: تدهور الناتج الصناعي: يلاحظ أن الناتج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية قد شهد إنخفاضا حادا خلال شهر اكتوبر بعد الأحداث وهو الوضع الأسوأ للإقتصاد الأمريكي منذ الأزمة الإقتصادية الكبرى 1930. فقد إنخفض الناتج الصناعي بنسبة 1.1% خلال شهر اكتوبر بعد الأحداث، وتعد هذه النسبة هي الأعلى منذ نوفمبر 1990 حينما إنخفض الناتج الصناعي في الولايات بنسبة 1.3%.

عاشرًا: التأثير على قطاع السياحة: من القطاعات التي تأثرت سلبا قطاع السياحة ،حيث توقع خبراء السياحة والسفر أن ينخفض عدد السائحين في عام 2002 بنسبة 13% بسبب الأحداث.

الحادي عشر: تعرض الشركات الكبرى لأزمات مالية: أصبحت الأزمات المالية التي تتعرض لها الشركات الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر أحد التأثيرات الهامة لتلك الأحداث، ونأخذ مثال على ذلك تعرض شركة global crossing الأمريكية للإتصالات لأزمة حادة مالية بعد أن بلغت ديون الشركة نحو 12.5 مليار دولار وما وضعها في حالة إفلاس، كما أن هناك شركات أعلنت إفلاسها خلال شهر نوفمبر وذلك بعد شهرين فقط تقريبا من يوم الثلاثاء الأسود في 11 سبتمبر.

ولعل من الملاحظ في تحليل آثار الأحداث أنها شكلت في مجموعها معالم أزمة الإقتصاد الأمريكي في بداية الألفية الثالثة ، وهو ما دفع القائمين على السياسة الإقتصادية الأمريكية الى أن يعكفوا على دراسة كيفية الخروج من الأزمة في أقرب وقت ممكن.¹

1- نفس المرجع السابق.

ب- الوضع الراهن للدولار:

يشهد الدولار خلال السنوات الأخيرة إنخفاضاً كبيراً في قيمته إذ يقدر معدل انخفاض الدولار الأمريكي منذ فبراير عام 2002 (حيث حدث تحسن إلى حد ما للدولار في تلك الفترة) حتى أوت 2003 بالمتوسط أمام العملات الرئيسية حوالي 12 %، وهو معدل انحدار قياسي. بيد أن بعض المحللين الاقتصاديين ينظرون إلى ذلك الانحدار لسعر صرف الدولار على أنه انحدار تصحيحي ولا يدعو للقلق، وذلك لاعتقادهم بأن الدولار قبل ذلك الانحدار كان مقوماً بأعلى من سعره الحقيقي بكثير. وقد تكون هذه التحليلات صحيحة إلى حد ما، بيد أنها بالقطع ليست دقيقة، حيث إن نسبة من انحدار سعر صرف الدولار ومن ثم قيمته في الأسواق النقدية العالمية قد تكون تصحيحية، إلا أن كافة العوامل والمتغيرات التي ذكرناها بلا شك تلعب دوراً كبيراً في تدهور قيمة الدولار الأمريكي. الذي شهد تقهقراً متسارعاً و اتخذ مسار التراجع في السنوات الأخيرة إذ أنه يحقق تقريباً، يومياً، أرقاماً قياسية في تراجعه، وفي الاجمال، فإن الورقة الخضراء قد خسرت ما بين العام 2002 و 2004، 20 % من قيمتها إزاء الأورو. وقد جاءت توقعات المستقبلية لتكشف إجماع المصرفيين والاقتصاديين على أن الأيام المستقبلية سوف تسجل أيضاً انهياراً لافتاً أكثر للعملة الأميركية. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا يتم تقويم الدولار الأمريكي بأعلى من قيمته السوقية في أوقات الرخاء والسلم؟ إن قيمة الدولار في الحقيقة تعكس القوة السياسية للولايات المتحدة الأميركية أكثر من القوة الاقتصادية لها. إذ أن وزير المالية الأمريكي يرى أن بلاده لا تزال تنتهج سياسة "الدولار القوي". غير أن مضمون الدولار القوي قد تغير حيث لم تعد قوة الدولار الأمريكي تحدد وفقاً لسعر الدولار مقابل العملات الأخرى الرئيسية في السوق، وإنما استناداً لثقة الجماهير بالدولار، ودرجة الحفاظ على قيمته وقدرته على الوقاية من التزوير.¹ ومواصلة الولايات المتحدة انتهاج هذه السياسة يعود إلى أنها تفيد فيما يلي:

1- في المدفوعات الدولية.

2- جذب الاستثمار الأجنبي، وتخفيض الكلفة الصافية للمقترضين الأمريكيين.

3- زيادة عمق وسعة حجم سوق الرأسمال الأمريكية، والإسراع بانتقال الرأسمال.

إلا أن المحللون يرون أن الدولار قوي ظاهرياً ضعيف واقعياً ينذر بإنهياره، وهذا الواقع المر للدولار راجع لعدة عوامل منها أمريكية (سبق ذكرها) وأخرى دولية ويأتي ذكره في مايلي:

* أسباب ضعف دولية:

أدت سياسة الدولار القوي التي انتهجتها إدارة كلينتون إلى جذب تدفقات ضخمة من الرأسمال الدولي بلغت 2300 مليار دولار من عام 1991 إلى عام 2000، جاء 70% منها من أوروبا، مما أوجد فكرة عدم فشل الاقتصاد الجديد وعدم تدهور الدولار الأمريكي. لكن بعد عام 2001، انخفض الرأسمال الدولي الخاص الذي تدفق إلى الولايات المتحدة من 130.8 مليار دولار أمريكي إلى 30 مليار دولار أمريكي عام 2002، بانخفاض نسبته 33.5%. والسبب الرئيسي لهذا الانخفاض هو عودة الرأسمال الأوروبي من الولايات المتحدة بنسبة 99%،

¹ (- <http://www.alquds.co.uk:8080/old%20data/2003/12/12-16/A27.htm>)

الأمر شكل الخلفية الدولية لانخفاض قيمة الدولار أمام الأورو. ولقد أضحت منطقة الأورو تحدياً للدولار الأمريكي. حيث تضم المنطقة المؤسسات الأوروبية التي كانت تنقل أموالها إلى الولايات المتحدة في السابق، وحولت بعض الممتلكات بالدولار الأمريكي إلى ممتلكات بالأورو. وقد توسعت سوق السندات المالية الأوروبية، فبلغت 9400 مليار دولار أمريكي عام 2002، أي نصف حجم السوق الأمريكية.¹

وخلص ما سبق : هي أن الدولار الذي هو في حقيقة الأمر انعكاس للعلاقات الخارجية لاقتصاد أمريكا وبالتالي فإن الدولار الضعيف يعكس وضع الاقتصاد الأمريكي الحالي الذي ينمو القطاع الصناعي فيه بمعدلات ضعيفة ويزداد عجز التجارة الخارجية وارتفاع نسب البطالة ، هذا ما ينبئ حسب المحللين الإقتصاديين بإنهيار الدولار وبصعوبة قدرته على المواجهة.

¹ - الأترنت (Sanous on line .com /Arabic/news/200603/21/article14.shtm) مغاوري شلبي

الأورو

المبحث الأول: الأورو... ما ضيه... وما ضره

لقد إستطاعت العملة الموحدة الأوروبية الأورو أن تكتسب مكانة مهمة، على الصعيد العالمي بالرغم من أنها حديثة الظهور والنشأة.

المطلب الأول: ماهية الأورو و تطوره التاريخي.

قبل أن نتطرق لمكونات وخصائص العملة الأوروبية الموحدة، التي أصبحت في وقتنا الحالي عملة عالمية تفرض نفسها على مختلف المعاملات والمبادلات الدولية. سنتطرق الى مراحل إنشاء الإتحاد الإقتصادي الأوروبي، الذي تطور به الأمر ليصل الى إتحاد نقدي، ثم الى عملة أوروبية موحدة.

أ- التطور التاريخي الأورو:

قبل أن نتطرق لمرحل تشكيل الإتحاد النقدي سنتناول في مايلي مراحل إنشاء و تشكيل الإتحاد الإقتصادي الأوروبي

1- مراحل تشكل الإتحاد الأوروبي:

بدأت فكرة إقامة نوع من الاتحاد بين بعض الدول الأوروبية بالتبلور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لمنع حدوث أية حروب جديدة أو دمار كبير كالذي عانت منه القارة الأوروبية في تلك الفترة، وتم طرح هذه الفكرة لأول مرة بكلمة ألفت من قبل وزير الخارجية الفرنسي آنذاك في 9 ماي من عام، 1950 وفي 18 أبريل من عام 1951 وقعت ستة دول هي فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ في باريس على اتفاقية الحديد والفحم، وتم دخول الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في 23 من جويلية عام 1952، إذ اعتبرت هذه الاتفاقية اللبنة الأساسية لقيام الاتحاد. أتت اتفاقية باريس باتفاقية روما في العام 1957 واتفق على إنشاء اللجنة¹ الاقتصادية الأوروبية، وتم دخول هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في العام التالي، كما وتم بنفس الوقت التوقيع على إنشاء اللجنة الأوروبية للطاقة الذرية. واستمر تطور المسيرة الأوروبية إلى أن تم التوقيع على إنشاء الاتحاد الأوروبي في ماسترخت- هولندا

¹ - صلاح الدين حسن السيسى "الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو-السوق العربية المشتركة الواقع والطموح" عالم الكتب. الطبعة الأولى 2003. ص (12-13)

- Agnès Bénassy - Quèrè Benoit Cœurè " économie de l'euro" édition la découverte 2002.PP (03-07).

في 07 من فيفري من عام 1992 ، ودخلت هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في 01 نوفمبر عام 1993، وقد اصطلح على تسميتها باتفاقية ماسترخت. وقد وقعت على هذه الاتفاقية الدول الست المؤسسة في باريس في العام 1951 بالإضافة إلى البرتغال، الدانمارك، اليونان، إسبانيا، أيرلنده، والمملكة المتحدة لعد توسع الاتحاد الأوروبي بشكل تدريجي خلال ما يقارب النصف قرن، حيث بدء بفرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولنده، ولوكسمبورغ في العام 1951، لتتضم إليهم الدانمارك، أيرلنده، والمملكة المتحدة في العام 1973، ثم اليونان في العام 1981، ثم إسبانيا والبرتغال في العام 1986، وفنلنده، السويد، والنمسا في العام 1995، ليستقر العدد على خمسة عشرة دولة. ثم انضمت عشر دول جديدة إلى الاتحاد أغلبها من أوروبا الشرقية، وهي التشيك، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، لتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بالإضافة إلى قبرص ومالطة من دول حوض البحر المتوسط. وبانضمام هذه الدول توسع الاتحاد ليصبح عدد أعضائه 25 دولة. وتجدر الإشارة إلى انه تم بشكل رسمي ترشيح ثلاث دول جديدة للدخول في الاتحاد مع بداية 2007 وهي رومانيا، بلغاريا وتركيا. تشكل الاتفاقيات الأربعة أنفة الذكر (باريس، روما، ماسترخت) الأعمدة الأساسية لقيام الاتحاد حيث عالجت مواضيع القوانين والسياسات المحلية، والسياسة الخارجية والأمن، أضف إلى ذلك الأمور التي تتعلق بالقضاء والتعاون في مكافحة الجريمة¹. وتعتبر الوحدة الاقتصادية والنقدية والسوق الأوروبية المشتركة من أهم مخرجات هذه وتهدف دول الإتحاد إلى تحقيق مايلي:

- * القضاء على الهيمنة الأمريكية، أي مواجهة السبطرة الأمريكية على الأسواق الدولية.
- * تناسي الأحقاد التاريخية وإزالة الصراعات التي كانت قائمة بين العديد من الدول.
- * مواجهة التطور التكنولوجي والإقتصادي الذي عرفته القارة الآسيوية بقيادة الصين واليابان.
- * محاولة ربط العلاقات مع العالم الثالث الذي يمثل مصدرا للمواد الأولية بشكل مضمون وبأسعار معقولة، كما تعتبره سوقا لتصريف منتجاتها، خصوصا الدول العربية.

* السعي إلى توسيع نطاق الإتحاد أكثر فأكثر.²

2- مراحل إنشاء النظام النقدي الأوروبي:

لقد بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي أواخر الستينات، حيث تم تشكيل لجنة أوروبية عام 1969 مكلفة بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بينها بصورة تدريجية، وقد اودعت تقريرها إلى المجلس الأوروبي عام 1971 متضمنا ضرورة إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية على عدة مراحل خلال فترة تتراوح من 7 إلى 10 سنوات، مع تطبيق هامش أسعار الصرف بين العملات الأوروبية يتراوح بين 6% . ولكن قبل البدء في تنفيذ توصيات اللجنة وفي نفس السنة (1971) أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها الخاص بوقف تحويل الدولار إلى ذهب وما أحدثه هذا القرار من أزمة على النظام النقدي العالمي، وسارعت عندئذ الدول

¹ - جون ماركس " المدخل إلى السوق الأوروبية الواحدة - دليل MEED العملي لأوروبا الجديدة منشورات أصدرتها MEED بالإشتراك مفوضية المجتمعات الأوروبية. ص01.

² - www.europa.eu.com/unioneuropeenne(communauté économique)

الأوروبية من خلال الإتحاد الأوروبي بإتخاذ قرار الإلتزام بتطبيق هامش 2.25% بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار، وبهامش 1.25% بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض، وقد أطلق على هذا النظام (نظام الثعبان داخل النفق). خلال سنة 1972 أعلنت بريطانيا عن تعويم عملتها (الجنية الإسترليني) بسبب التدهور الشديد في قيمتها لعمليات المضاربة الواسعة على هذه العملة، أعقب ذلك انخفاض في أسعار صرف الليرة الإيطالية والكرون الدانماركي، وحدث إضطراب واسع في أسواق المال الأوروبية إيذانا بإنهيار نظام الثعبان داخل النفق إبتداءً من سنة 1973، الأمر الذي استدعى التفكير من جديد للإتفاق بين دول المجموعة الأوروبية على إنشاء نظام نقدي أوروبي جديد من خلال إجتماع بروكسل عام 1979 يتحاشى عيوب نظام الثعبان الأوروبي. وقد تم الإتفاق على السياسة المالية والنقدية المشتركة التي تهدف إلى إقامة منطقة نقدية في أوروبا، وتم كذلك إنشاء وحدة النقد الحسابية (الإيكو) التي بدأ العمل بها خلال نفس السنة (1979) كوحدة للموازنة العامة للإتحاد الأوروبي والمكونة من سلة عملات دول الإتحاد، وضبطت قيمتها على أساس مساهمة كل عملة من عملات دول الإتحاد على أساس أوزان ترجيحية تتناسب مع حجم الناتج القومي لكل بلد وحصته في التجارة الخارجية لدول الإتحاد. ثم جاءت إتفاقية ماستريخت عام 1991 ليتفق من خلالها الأوروبيون على وضع إستراتيجية للوصول إلى عملة أوروبية واحدة وتحديد المعايير الكمية للتقارب والتجانس الاقتصادي والنقدي، وكذلك المراحل والخطوات التفصيلية للوصول إلى الإتحاد النقدي. ففي عام 1998 تم تحديد الدول التي ستدخل الأورو وتتعامل به وتحديد سعر الصرف ما بين الأورو والعملات الأوروبية الأخرى، واستبدال مؤسسة النقد الأوروبية بالبنك المركزي الأوروبي، فكانت إحدى عشرة (11) دولة أوروبية التي قررت العمل بالأورو، وثلاث دول (بريطانيا، الدانمارك، السويد) قررت الدخول لاحقاً رغم تحقيقها للشروط، ودولة واحدة (اليونان) لم تستوف الشروط الكمية آنذاك. إن الخطط والسياسات التي سبقت إتفاقية ماستريخت لم تكن مستوفية للشروط اللازمة والكافية لإطلاق عملة أوروبية واحدة إلى أن إقتنع الأوروبيون بضرورة وضع معايير محددة للتقارب بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ولذلك تم تحديد معايير للتجانس على شكل شروط كمية ملزمة تتعلق بمعدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والعجز في الميزانية الحكومية والدين الحكومي.¹ وقد أظهرت الدول الأعضاء درجة عالية من التقارب الاقتصادي في السياسة المالية والنقدية بعد تطبيق إتفاقية ماستريخت التي حددت مجموعة من المعايير الاقتصادية كشرط للانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي والعملة النقدية الموحدة، بحيث تقوم كل الدول بتحقيقها قبل الإنخراط في هذا النظام، وتتلخص هذه المعايير في الآتي:

- تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة .

¹ - صلاح الدين حسن السيسي مرجع سبق ذكره ص 14.

عابد شريط " تقييم أداء العملة الأوروبية الموحدة على الإقتصاد الدولي والعربي "مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، 2006.

-Michel lelart "LE SYSH7ME MON7TAIRE INTERNATIONAL" 6^{ème} édition de la découverte .PP (101-104).

- عدم تجاوز معدل التضخم للدولة الراغبة في الإنضمام في حدود 1.5% وتحقيق الإستقرار في الأسعار.
 - ألا يتجاوز عجز الميزانية للدولة الراغبة في الإنضمام حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي لها.
 - ألا يتجاوز معدل الفائدة طويل الأجل للدولة الراغبة في الإنضمام حدود 2% من متوسط هذا المعدل في أكثر ثلاث دول من الاتحاد تمتعا بالاستقرار في الأسعار.
 - ألا تكون الدولة الراغبة في الإنضمام قد قامت بتخفيض عملتها خلال العامين السابقين بالنسبة لعملة أو عملات الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي.
- وقد نجحت معظم الدول الأعضاء في تحقيق هذه المعايير ما عدا دولة اليونان حيث بلغ معدل التضخم بها 5.2% وبلغ معدل عجز ميزانيتها إلى ناتجها المحلي حوالي 4% ، وبلغ معدل الفائدة 9.8% . أما بالنسبة لمؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي فقد زادت في معظم الدول الأعضاء عن النسبة المتفق عليها، وبالرغم من ذلك تمت الموافقة على دخول الإتحاد الأوروبي إلى النظام النقدي الأوروبي استنادا إلى النجاح الذي حققته هذه الدول على مستوى بقية المؤشرات والشروط التي حددتها اتفاقية ماستريخت¹ مثلما يوضحه الجدول التالي:
- الجدول رقم (07): موقف دول الإتحاد الأوروبي من استيفاء شروط الإنضمام إلى الأورو ومشاركتها في آلية سعر الصرف الأوروبي (1998).**

الدولة	معدل التضخم 1997	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 1997	الديون كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 1997	معدل الفائدة	مشاركة في الية سعر الصرف بداية 1998
المعدل المتفق عليه	2.7	3.5-	60	7.8	
الدول المشاركة في الإتحاد النقدي					
المانيا	1.4	2.7-	61.3	5.6	نعم
فرنسا	1.2	3-	58	5.5	نعم
إيطاليا	1.8	2.7-	121.6	6.7	نعم
اسبانيا	1.8	2.6-	68.8	6.3	نعم
هولندا	1.8	1.4-	72.1	5.5	نعم
بلجيكا	1.4	2.1-	122.2	5.7	نعم

¹ - فريد راغب النجار " اليورو والعملة الأوروبية الموحدة - الحقائق ، الآثار التجارية والمصرفية، التوقعات " مؤسسة شباب الجامعة 2004 ص 27.
صلاح الدين السيسي مرجع سبق ذكره ص 18.

النمسا	1.1	2.5-	66.1	5.6	نعم
فنلندا	1.3	0.9-	55.8	5.9	نعم
البرتغال	1.8	2.5-	62	6.2	نعم
ايرلندا	1.2	0.9	66.3	6.2	نعم
لكسمبورغ	1.4	1.7	6.7	5.6	نعم
اليونان	5.2	0.4-	108.7	9.8	نعم
الدول التي بقيت خارج الاتحاد النقدي					
انكلترا	1.8	1.9-	53.4	7	لا
السويد	1.9	0.8-	76.6	6.5	لا
الدانمارك	1.9	0.7	65.1	6.2	نعم

المصدر: سمير صارم " اليورو " سلسلة قضايا الساعة 03- دار الفكر المعاصر 1999. ص 102.

يتضح مما سبق أن النظام النقدي الأوروبي يعتبر آلية لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والتي تعتبر بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي، حيث أن وجود نظام نقدي موحد سيؤكد هذه الوحدة الاقتصادية وسيحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء خاصة في المجال النقدي والمالي،¹

3- مراحل إنشاء الوحدة النقدية:

إن المتتبعين لمسيرة الوحدة النقدية الأوروبية يلاحظون بأنها انطلقت منذ توقيع اتفاقية ماستريخت في فبراير 1992، أين حددت مراحل تجسيد العملة الموحدة لتنتهي هذه الأخيرة بإصدار الأورو عام 1999.

* **المرحلة الأولى (1990-1993):** شهدت هذه المرحلة إرادة أكبر للدول الأوروبية في تكملة التعاون و التنسيق الاقتصادي للتوصل إلى السوق المشتركة بنهاية عام 1992، و المشاركة الكاملة لجميع عملات دول المجموعة في النطاق-الهامش-الضيق لآية سعر الصرف. ووجدت ذلك أكثر اتفاقية ماستريخت التي كانت تهدف إلى زيادة التعاون الاقتصادي النقدي والمالي بين دول المجموعة والعمل أكثر على تحرير انتقال رؤوس الأموال، وذلك بغية تحقيق تقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها مع تجنب حدوث عجز كبير في الموازنة العامة لأي بلد عضو في الاتحاد حيث تقوم اللجنة الأوروبية كهيئة تتولى متابعة تطورات الميزانية والمديونية العمومية وذلك باستخدام معايير محددة سلفاً.²

* **المرحلة الثانية (1994-1995):** يعتبر المختصون الاقتصاديون هذه المرحلة على أنها فترة تمهيدية لمبادئ الاتحاد الأوروبي حيث تم تأسيس هيئة النقد الأوروبية التي شرعت في عملها رسمياً منذ 1994 واتخذت فرانكفورت

¹ - سمير صارم مرجع سبق ذكره ص(94-98).

² - الأترنت (www.neyl.free.fr/index/economic.htm)

مقرا لها أين كفلت هذه الهيئة باستكمال التجهيزات الفنية والتنظيمية للعملة الموحدة تمهيدا لمرحلة حيث تم تحديد الأسس التي لا بد من إنتهاجها لتحقيق نجاح الإتحاد وتتمثل في:

➤ التقريب بين السياسات النقدية لدول الأعضاء بغية تحقيق استقرار في الأسعار. وقد كانت دول المجموعة تتبع سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي، و خصوصا فيما يتعلق بالموشرات الأربعة وهي:

معدل التضخم، نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي و أسعار الفائدة طويلة الأجل.

➤ وضع استراتيجية جديدة وتوفير أدوات مناسبة لذلك بهدف التوصل إلى إطار عمل منسق لمستقبل السياسة النقدية الموحدة للنظام الأوربي للمصارف المركزية إلى جانب رقابة التجهيزات الفنية الخاصة بطبع الأورو.

➤ السهر على إعداد تقارير دولية عن مدى التطورات الحاصلة في إنجاز التجهيزات المطلوبة. وشهدت هذه المرحلة اجتماع القمة الأوربية في مدريد (ديسمبر 1995) تمت فيها الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوربية من الإيكو إلى الأورو EURO لأن الألمان كانوا ضد استمرار اعتماد الأيكو اسما للوحدة النقدية الأوربية على الرغم من أن الإيكو هو العملة المرجعية في سلة عملات النظام النقدي الأوربي المعتمدة في عام 1979 وسبب رفض الألمان فكرة الإيكو هو:

- إن لفظ الإيكو تعني بقرة EINE-KUH.

- أن هذه العملة فقدت الكثير من قيمتها إزاء المارك الألماني منذ تأسيس النظام النقدي الأوربي عام 1979 وزاد من رصيد كلمة الأورو وكونها تشكل جزءا من تسمية أوربا باللغات الأوربية الشائعة كما أنها أحب إلى الجمهور وأسهل تداولاً على ألسنة الأوربيين من كلمة الإيكو.

* المرحلة الثالثة (1996-1998) : تم تحديد هدف هذه المرحلة بالتحول من الإيكو إلى الأورو حيث تنتقل فيها

مسؤولية السياسة النقدية الموحدة من المؤسسة النقدية الأوربية إلى النظام الأوربي للبنوك المركزية، كما ارتبطت هذه المرحلة بتحديد الدول المشكلة للأورو بعد تحقيقها لشروط الانضمام المحددة في اتفاقية ماستريخت المتعلقة بمعدل التضخم، عجز الميزانية، المديونية العمومية ومعدل الفائدة طويل المدى، وذلك بعد أن حدد الإتحاد فترة مرجعية اعتبرت فترة اختبار. ونظرا لعدم تحديد معاهدة ماستريخت طبيعة علاقة الدول الأوربية التي ما زالت خارج منطقة الأورو بالوحدة النقدية الأوربية، ذلك تمت معالجة هذا القصور من خلال مؤتمر دبلن في ديسمبر 1996. حيث تم الاتفاق على بعض القواعد التي تنظم هذه العلاقة¹ وخاصة في مجال أسعار الصرف وصيفة هذه

¹ - سمير صارم مرجع سبق ذكره

سعدوني محمد السياسات النقدية المشتركة في الإتحاد النقدي والاقتصادي الأوربي-نظام اليورو محاوره و سياسته طالب ماجستير جامعة بشار - الجزائر (www.uluminsania.net) العدد 29.

القواعد في نظام جديد لسعر الصرف أطلق عليه اسم نظام النقد الأوربي الثاني EMS2، وتمت المصادقة على قواعده من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي في أمستردام في 1998، وهو يهدف بالأساس إلى حماية الأورو من الآثار السلبية لتخفيض عملات الدول التي ما زالت خارج منطقة الأورو.

*** المرحلة الرابعة (1999-2002) :** إن هذه المرحلة شهدت بالضبط في 01-01-1999 بداية إطلاق الأورو والشروع في تداوله في شكل صكوك وبطاقات ائتمانية إلى غاية إنزاله في الأوراق كأوراق وقطع ابتداء من الفاتح يناير 2002، أين يتم في فترة العامين تهيأت كل الأوراق المالية والأجهزة الإنتاجية للدخول بجد في الأورو، لمؤقت ترتبت في هذه المرحلة علاقة بين الأورو والإيكو والعملات الوطنية مع قرارات جرى تنفيذها مع دخول الأورو على النحو التالي :

* يحل الأورو Euro محل الإيكو Ecu (العملة الحسابية) على أساس أورو واحد = إيكو واحد.












* يصبح الأورو عملة الدول الأعضاء ويحل محل العملات الوطنية ويصبح الوحدة الحسابية للبنك المركزي الأوربي والبنوك المركزية لتلك الدول.

* يحدد سعر صرف عملات الدول الأعضاء مقابل الأورو في موعد أقصاه ساعة 2.

وقد قام البنك المركزي الأوربي بإصدار بيان مؤرخ في 31-12-1998 بأسعار الصرف التالية، واعتبارها نافذة في الساعة الصفر من يوم 01-01-1999 :

الجدول رقم (08): يبين قيم العملات مقابل الأورو

1- جون ماركس مرجع سبق ذكره (14-15).
2- سمير صارم مرجع سبق ذكره.
سعدوني محمد مرجع سبق ذكره.

المارك الألماني 1.95583		الفرنك البلجيكي 40.3399		أورو
البيزيتا الأسبانية 166.386		الدرخمة اليوناني 340.750		
الجنية الإيرلندي 0.787564		الفرنك الفرنسي 6.55957		
الفرنك اللكسمبورجي 40.3399		الليرة الإيطالي 1936.27		
الثلن النمساوي 13.7603		الجيلدر الهولندي 2.20371		
المارك الفنلندي 5.94573		الأسكودو البرتغالي 200.482		

Source : François-Olivier Manson « Le guide EURO :des Fonctions Juridiques Ressources Humaines» édition d'organisation 1999.PP 03

دخول الأورو رسميا في 01-01-1999, اعتمد الدول التالية أعضاء في منطقة الأورو : بلجيكا, ألمانيا, فنلندا, فرنسا, إيرلندا, إيطاليا, لوكسمبورغ, هولندا , النمسا, البرتغال وإسبانيا.¹

¹ - محمد آدم " اليورو الوجه الآخر للعملة الأوروبية الموحدة " مجلة النبا الإلكترونية العدد 41, 2001 الموقع (www.deldza.cec.eu.int/ar/algerie.home/index.php)

أما اليونان فقد استطاعت اللحاق بالمجموعة في أول يناير 2002، وعن باقي دول الاتحاد الأوربي التي ظلت خارج تلك الكتلة النقدية فهي الدنمارك، السويد، المملكة المتحدة.

*المرحلة الخامسة (إطلاقاً من 2002 أي مرحلة تداول عملة الأورو الورقية والمعدنية): رسمت الأنظمة التي وضعها البنك المركزي توقيت وكيفية طرح وتداول عملة الأورو الورقية والمعدنية، فاعتباراً من 01-01-2002 طرح البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء في منطقة الأورو عملة الأورو الورقية و الأورو المعدنية، وحينها يجري الدفع بالأورو بصفة تلقائية في التعامل الشخصي والتجاري، وبذلك يحل الأورو محل المارك -على سبيل المثال- في سداد الالتزامات حتى وإن كان العقد الساري المفعول قد ينص قبل ذلك على المارك كوحدة دفع مع التأكيد هنا أنه خلال فترة 01-01-2002 حتى 30-06-2002 يجري التعامل بعملة الأورو وإعطاء الأفضلية للتداول بالأورو،¹ لأنه سيحل محل العملات الوطنية لدول منطقة الأورو بالتدريج وفي كل الاستخدامات، فعلى سبيل المثال خلال فترة الستة أشهر تقوم الحكومات والمؤسسات بدفع أجور العمال بالأورو كما يتم تحديد أسعار كميات كافية من بنكوت الأورو وسك القطع المعدنية الكافية منه لتغطية احتياجات التداول في دول الوحدة النقدية بعد أن تسحب العملات الوطنية، ولكن من الجدير بالذكر أن التوليف المحددة بصورة رسمية لكل إجراء خلال هذه المرحلة لم يتم تحديدها بصورة قاطعة، وهو ما يعطي هذه المرحلة نوعاً من المرونة النسبية وبنهايتها تكون عملية التحول إلى الأورو قد اكتملت بشكل نهائي.

ب- الأورو شكله وقياسه:

EURO هو اسم العملة الأوروبية المشتركة لبلدان الاتحاد الأوروبي، وقد تم تسجيله في هيئة القواعد والمعايير الدولية لهذا الاسم سيعتمد كذلك بالنسبة لغيره من الكلمات المنتشرة. وقد اعتمد حرف (E) يخترقه خيطان متوازيان أفقيان كشعار للأورو، ويرمز هذان الخيطان إلى الاستقرار، وهو يذكر في نفس الوقت بمهد الحضارة الأوروبية وأول حرف من كلمة EUROPE، وقد وقع الاختيار على هذه التسمية في قمة قادة الاتحاد الأوروبي في مدريد أواخر عام 1995، والتي عرفت باسم أنها قمة العملة الموحدة بعد أن كان قد وضع حجر الأساس لهذه العملة سنة 1988 إثر تكليف لجنة من الخبراء بإعداد خطة عمل من أجل إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي بين بلدان المجموعة، وقد حظيت التسمية بتأكيد أكبر قياساً إلى تسمية إيكو ECU أو الوحدة النقدية الأوروبية European Curent Unit وزاد من رصيدها كونها تشكل جزءاً من تسمية أوروبا باللغات الأوروبية الشائعة وللعملة الأوروبية الموحدة وجهان : وجه مشترك أو موحد يرمز إلى اتحاد الأوروبيين في بلد واحد لا حدود داخلية فيه ووجه يختص بكل دولة تستطيع أن ترسم عليه شعار وطنياً أو رمزا من رموزها، تصدر العملة الأورو، أما ورقاً أو قطعاً.

¹ - Agnès Bènessy-Quèrè Benoit Cœurè "ECONOMIE DE L'euro " Op.Cit.PP07.

1- الأوراق : هناك سبعة أوراق للأورو بأحجام وألوان مختلفة محددة بين (5) و(500) أورو، وهي كالتالي : -
الرمادي لفئة 5 أورو. - الزهري لفئة 10 أورو. الأزرق لفئة 20 أورو. - البرتقالي لفئة 50 أورو. - الأخضر
لفئة 100 أورو. - الأصفر لفئة 200 أورو. - الأرجواني لفئة 500 أورو.

وتحتوي هذه الأوراق على بيانات وهندسة معمارية تعبر عن العصور السبعة للثقافة الأوروبية، وهي تحمل
رسوم النوافذ والأبواب على الواجهة الأمامية لكل ورقة لإظهار روح الانفتاح والتعاون داخل الاتحاد الأوروبي،
وفي الواجهة الثانية يمتد جر مميز لفترة معطاة يرمز للاتصال بين شعوب أوروبا، وكذا بين أوروبا وباقي العالم.

2- القطع : هناك ثمانية قطع للأورو، وتتراوح ما بين (واحد سنت، واثنين أورو) حيث كل القطع تحمل واجهة
أوروبية موحدة، في حين الواجهة الثانية باستطاعة كل دولة اختيار الديكور الذي تراه مناسباً على هذه الواجهة،
ومهما النص الصوري على القطعة فيمكن استعمالها في أي دولة من الدول الإحدى عشر، هذه القطع المؤلفة من
- القطع 1, 2, 3 سنت تمثل موقع أوروبا في العالم - القطع 10, 20, 50 سنت يمثل الاتحاد كمجموعة من الأمم -
للقطعتان 1, 2 أورو تمثل أوروبا بدون حدود، ولقد اعتمدت البواعث المحددة في اللقمة الأوروبية بأمر من
Amsterdam في جوان عام 1997 مبدئياً تم طباعة 12 مليار من العملات الورقية و70 مليار من القطع النقدية
التي تحتاج إلى 220 ألف طن من المعدن.¹

المطلب الثاني: الإستخدام العالمي للأورو

لقد تمكن الأورو من أن يفرض نفسه على التعامل به، ويعود ذلك إلى عوامل ساعدت في نجاحه وفي أن يستحق
الثقة من قبل المتعاملين به.

أ- عوامل نجاح الأورو:

تمكن الأورو من فرض نفسه كعملة عالمية ثابتة ومستقرة، وهذا معناه أن له شأن بالرغم من وجود عملة سابقة هي
الدولار، وأكد أن هذه المكانة المرموقة للعملة الأوروبية الجديدة راجعة لعوامل ساهمت في
إطلاقها، ونجاحها، والتي سيأتي ذكرها في مايلي:

1- كفاءة الأداء الاقتصادي لدول الاتحاد النقدي:

- إن المتتبع والدارس للأداء الاقتصادي الأوروبي ليجزم بوجود عناصر وآليات كانت وراء إنجاز عملية
إطلاق الأورو، وربما ستكون نفسها سبباً في إنجاحه مستقبلاً والتي تتمثل في :
- قاعدة استهلاكية عريضة تفوق 290% مليون مستهلك يدخل متوسط مرتفع.
 - ناتج إجمالي لإحدى عشرة دولة يفوق 6 تريليون دولار أو ما يعادل 5.13 تريليون أورو.
 - تستحوذ دول الاتحاد على نسبة 18.6 من المبادلات التجارية العالمية.
 - تساهم منطقة الأورو بنسبة تعادل 19.4 من الناتج الإجمالي العالمي.

¹ - سمير صارم مرجع سبق ذكره ص (135-137).

- المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي تقارب 60% من المبادلات الإجمالية لها.
 - بلغ معدل النمو في بلدان الاتحاد الأوروبي عام 1999 (2.1%) بينما ارتفع هذا المعدل بين سنتي 2000 و2001 إلى 3.2%.
 - نسبة الاحتياطات بالعملة الأوروبية بلغت في مجملها 27% من مجموع الاحتياطات العالمية. من خلال هذه النسب التي تمكنت بلدان الاتحاد النقدي في تحقيقها، وكذا التحسن الاقتصادي الذي تشهده، سيجعل من الأورو (المولود للعلاقة عملة قوية).
- 2- الدعم الألماني :
- باعتبار الاقتصاد الألماني من أقوى الاقتصاديات العالمية (قبل الوحدة) فإن مع مطلع الوحدة بشكل بدون شك المحرك الدافع لاقتصاد منطقة الأورو. وبالتالي الأورو كعملة وخاصة وأنه يمثل ثالث إنتاج الاتحاد الأوروبي، و28% من الإنتاج الإجمالي للاتحاد النقدي.
- 3- تناسق السياسات الاقتصادية :
- استطاعت دول الاتحاد النقدي بموجب اتفاقية ماستريخت تحقيق التقارب وتناغم بين سياساتها الاقتصادية بفضل الجهود التي بذلت منذ يوم توقيع الاتفاقية، وتأكدت هذه المكتسبات التي ستقوم بتعزيزها بعد إطلاق الأورو من شأنها إحداث تناسق أكبر في مستقبل الوحدة النقدية، وخاصة أن المصرف المركزي الأوروبي سيلعب دورا هاما في تحقيق التطور الاقتصادي اللازم، ولا سيما في مجال إدارة السياسات الاقتصادية الكلية لدول المنطقة والاهتمام بالقيمة الخارجية للدولار باعتباره المنافس الأول للأورو.
- 4- فقدان الثقة في النظام المالي الدولي : بعد ربع قرن من الهيمنة والأداء الجيد دون تراجع شهد الدولار هزات وأزمات مالية حادة، استمرت حتى منتصف التسعينات، مما شكل نوع من فقدان الثقة إزاءه كعملة مستقرة وآمنة. وبالتالي البحث عن البديل الذي يوفر هذا الاستقرار والأمان. وفي ظل هذا المناخ الذي ميز النظام المالي الدولي كان إنشاء الأورو عملية ضرورية من أجل إعادة الاستقرار في الظروف الدولية المضطربة، إذن فكل الأنظار متجهة صرب أوروبا و عملتها الجديدة، مما يشكل حافزا أمام الأورو من أجل لعب دور الموازنة.
- 5- إعادة تشكيل الخريطة الجيوستراتيجية العالمية :
- إن ما يميز نهاية الألفية الثالثة هو تعدد واشتداد الصراعات كبلوغ الهيمنة العالمية وفرض الإيديولوجية، مما شكل عاملا مهما في إعادة ترتيب الخريطة الجيوستراتيجية، والتي كانت في نهاية المطاف لصالح أمريكا مستعملة في تلك الورقة الخضراء لتعزيز هذا المكسب، لكن معالجة القوة العظمى (الولايات المتحدة) لأزمات العالمية بمنظور المكيالين أدى على تعميقها، مما لطح سمعة واشنطن. وبالتالي ظهور الحاجة إلى قيادة عالمية أكثر إنصافا فكانت أوروبا الغربية حاملة لواء هذه المسؤولية بما تملكه من قوة اقتصادية متميزة، والتي تعززت بإطلاقها لعملة موحدة تضم أكثر من 10 دول متطورة. إن تشخيصنا لهذه اللعبة السياسية أدى بنا إلى الإجماع بأن إطلاق

الأورو في هذا المناخ السياسي العالمي لا يضمن فقط لأوروبا بأن تبني لنفسها مظلة أمنية عالمية تقيها من الهيمنة الأمريكية، ولكن يشكل عملاً مهماً لاستمرار ونجاح الأورو.

6- توجيه الدول النامية للنظام الرأسمالي :

منذ سقوط النظام الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي مع بداية الأنظمة الاشتراكية في البلدان النامية تتساقط الواحدة تلو الأخرى، وظهرت هناك توجهات اقتصادية جديدة انصبحت نحو النظام الرأسمالي، فهذا التوجه الجديد لدول جنوب العالم يمثل حدث مهم بالنسبة للاتحاد النقدي الأوربي، والذي يظهر في ثلاثة عناصر أساسية هي :

ظهر ضغط دوراني بين الأورو والدول المتخلفة ناتج عن التبادل الثنائي للثروة، حيث اندماج إحدى عشرة دولة يؤدي إلى زيادة حاجياتها الأولية من الدول المتخلفة. هذه الأخيرة التي يرتفع بالضرورة دخلها والذي تستعمله في توسعها الاقتصادي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري. وبالتالي تعزيز اقتصاد الاتحاد النقدي من تم الأورو.

غالبية دول العالم الثالث كانت تتعامل مع ألمانيا وفرنسا، الشيء الذي يؤدي إلى ربط الآلي والمباشر لاقتصاديات هذه الدول بعملة الأورو .

مديونية الدول النامية في غالبيتها مهيكلة بالدولار، وفي ظل اختلال النظام المالي الدولي، فإن هذه الدول ستلجأ إلى الأورو باعتباره البديل المستقر خاصة في مرحلتها الانتقالية، وذلك من أجل تغطية خدمات الديون.

7- الاستقرار السياسي :

أوروبا التي عاشت لفترات طويلة صراعات سياسية إيديولوجية، أسس قاداتها نظاماً سياسياً وإيديولوجياً في كل بلدان المجموعة الاقتصادية تعتمد على أسس ديمقراطية متنازلين عن مصالحهم الوطنية لصالح اتحادهم النقدي، حيث ساد الاستقرار السياسي في ظل حكومات عديدة. لها برامج متشابهة إلى حد كبير دامت أكثر من نصف قرن في جو يسوده السلم والأمان، مما سمح بل وشجع على قيام وحدة نقدية، ومع استمرار هذه الاستقرار السياسي - بدون شك - فإن ذلك سيساعد كثيراً على ثبات وتآلق الأورو بتحقيقه للأهداف المسطرة.

8- استيعاب الوحدة النقدية :

قد يبدو لأول وهلة أن العامل الاجتماعي لا يؤثر على نجاح أو إفشال الوحدة النقدية، وهذا إذا ما رأينا لتوحيد العملة من جانبها الاقتصادي أو السياسي فحسب، فإذا عدنا إلى العوامل الأساسية التي أفرزت الوحدة، فإننا نجد أهمها الجانب الاجتماعي، أي مدى تقبل المجتمع لهذه الوحدة. فإذا ما اقتنع بها فأكيد أنه سيعمل على تجسيدها، ونجد بالنسبة لإتحاد الأوربي أن استيعاب مجتمع الإحدى عشر دولة للاتحاد النقدي كان له بالغ الأثر على نجاح الأورو في المدى القصير وكذا البعيد.

إن من خلال هذه العناصر سيزيد وبصفة مستمرة التعامل والتبادل بالأورو، وهذا ما سيعزز مكانة الأورو في المعاملات وتوسيعها، وبالتالي ضمان النجاح والاستمرار لهذه العملة¹.

¹ - سمير صارم "اليورو" مرجع سبق ذكره

ب- الإستخدام العالمي للأورو:

تعتبر منطقة الأورو أكبر قوة تجارية في العالم يصعب منافستها من قبل أية دولة أو مجموعة. ومن الزاوية المنطقية أصبح الأورو العملة الدولية الأولى تحت شرط واحد وهو موافقة الدول خارج الاتحاد على استخدامه في مبادلاتها. الموافقة آتية لا ريب بسبب الاستقرار الذي سيتمتع به الأورو مقارنة بالدولار، ويتأتى الاستقرار من وضع الموازين الخارجية ومن السياسة النقدية، فالموازين التجارية لدول الاتحاد الأمر الذي يعزز قيمة الأورو ، كما يعتمد البنك المركزي الأوروبي على سياسة صرف مستقرة . ولقد إستخدم الأورو كعملة دولية بشكل واسع في المبادلات المالية العالمية بإعتباره يقوم بثلاث وظائف أساسية هي:

1. تتجلى الوظيفة الأولى باعتماد الدول عليها في تكوين احتياطياتها الرسمية.

2. وتنصرف الوظيفة الثانية إلى تسوية المبادلات التجارية الخارجية ، حيث

إن 47,6% من المبادلات العالمية تتم بالدولار يليه المارك بنسبة 15,3% ثم الفرنك الفرنسي بنسبة 6,3% و عملات تسع دول أوروبية أخرى داخل منطقة الأورو بنسبة 5,0%.

3. أما الوظيفة الثالثة للعملة الدولية فتتمثل بمدى استخدامها كوسيلة حسابية، وتعكس هذه الوظيفة أيضاً سيطرة العملة الأميركية حيث تحرر 50% من القروض الخارجية للدول النامية بالدولار مقابل 18,1% بالين و 16,1% بجميع العملات الأوروبية بما فيها المارك لقد تراجع إستخدام الدولار بمجرد إطلاق الأورو لأن الدول الأوروبية التي كانت تستخدم العملة الأميركية في بعض مبادلاتها التجارية البنينة باتت مجبرة على تسويتها بالأورو، كما أنها أحرزت تقدماً خارج المجموعة الأوروبية نظراً لاستقرار أسعار صرف العملة الموحدة ولأهمية منطقة الأورو في التجارة العالمية. ومن التقرير السنوي الأخير لمنظمة التجارة العالمية نستنتج أن الصادرات السلعية لهذه المنطقة بلغت 1839 مليار دولار أي 29% من الصادرات العالمية وبلغت وارداتها 1778 مليار دولار أي 27% من الواردات العالمية، ووصلت تجارتها الخارجية درجة من الأهمية بحيث باتت تشكل حوالي ضعف للتجارة الخارجية الأمريكية وأربعة أضعاف للتجارة الخارجية اليابانية. فألمانيا وحدها تعتبر ثاني دولة مصدرة ومستوردة في العالم مباشرة بعد الولايات المتحدة، وتعادل صادراتها السنوية ثلاثة أمثال صادرات جميع الأقطار العربية. لكن الهدف الأساسي للأورو لا يتجلى بإنشاء عملة للأخرين بل عملة تحقق مكاسب اقتصادية داخل المنطقة الأوروبية. أما كونها تؤثر بصورة إيجابية أو سلبية في الاقتصاديات الأخرى فهذا أمر جانبي لا يحتل حيزاً كبيراً في التحليلات والإهتمامات الأوروبية.¹

المطلب الثالث: الوضع الحالي للعملة الأوروبية الموحدة "الأورو"

قبل التطرق للوضع الراهن للأورو سنتناول في بعض السطور الوضع الراهن للاقتصاديات دول الكتلة الأوروبية الموحدة.

1- الأنترنيت (WWW.ELJAZIRA.Net/NR/exerses/b2863d3a-39ee-4b4d-aff9-deb3f354f8f9.htm) بقلم صباح نعوش باحث اقتصادي.

أ- الوضع الراهن الإقتصادي للدول الأوروبية:

يغطي الاتحاد الأوروبي جزء كبير من مساحة قارة أوروبا، ويمتد من القطب الشمالي حتى البحر المتوسط جنوباً، ومن المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر إيجه وروسيا شرقاً. تبلغ مساحة دول الاتحاد مجتمعة حوالي 3338252 كيلومتر مربع أكبرها فرنسا وأصغرها مالطة. فيما يبلغ عدد السكان ما يقارب 380 مليون نسمة، أي ما يزيد عن السكان في روسيا والولايات المتحدة مجتمعين. أكثرها عدداً ألمانيا وأقلها مالطا، أما متوسط الكثافة السكانية في دول الاتحاد فيقدر بحوالي 120.3 نسمة لكل كيلومتر. ويبلغ متوسط عمر الفرد 76.8 سنة، أعلاها في إيطاليا 80 سنة، وأدناها في استونيا 71 سنة. ومع هذا العدد الهائل من الأفراد واختلاف لغاتهم فيما بينهم، فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في مداولاته بشكل رسمي اللغات الإسبانية، الدانمركية، الألمانية، اليونانية، الإنجليزية، الفرنسية، الإيطالية، الهولندية، البرتغالية، الفنلندية، السويدية، التشيكية، الاستونية، اللاتفية، اللتوانية، الهنغارية، المالطية، البولندية، السلوفاكية، والسلوفينية. تعتبر دول الاتحاد من الدول الغنية، وذات الدخل المرتفع على مستوى الأفراد قياساً بدول العالم، ونجحت دول الاتحاد على مدار نصف قرن في رفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال نجاح تجربة تأسيس السوق الأوروبية المشتركة ومن ثم الانتقال إلى الاتحاد الاقتصادي الكامل وطرح العملة الموحدة الأورو للتداول، ويصل متوسط الدخل الفردي على مستوى الاتحاد إلى 16.7 ألف أورو، ويبلغ أعلى دخل فردي في لوكسمبورغ (40 ألف أورو)، وأدناها في لاتفيا (6.9 ألف أورو)، ينخفض الدخل الفردي في دول الاتحاد العشر المنضمة حديثاً من الشرق بنسبة النصف عن دول الاتحاد. وبسبب النجاح الاقتصادي الكبير، كانت النتيجة الطبيعية ارتفاع عدد دول الاتحاد من 6 دول إلى 25 دولة مع إمكانية انضمام ثلاث دول خلال سنة 2007 هي بلغاريا، رومانيا وتركيا. 1 ولقد كان لظهور الأورو تحول كبير في المسار الاقتصادي والتوجهات الإستراتيجية لدول الأوروبية المنضمة للإتحاد النقدي، والذي نعبر عنه بالجدول التالي:

الجدول رقم (09): أثر الأورو على الإقتصاديات الأوروبية

من	إلى
(1) - الإنغلاق على الذات ←	الإنفتاح الواسع على العالم.
(2) - التركيز على الواقع الحالي ←	الإنطلاق إلى آفاق تغير الواقع وتطويره وتحسينه وبشكل دائم ومستمر.
(3) - التركيز على إقتصاد محدود جزئي وفردي وخاص. ←	التركيز على إقتصاد جماعي وجمعي وكلي وعام.
(4) - التركيز على إستقلالية الدولة والمشروع والفرد والدخل الفردي ←	التركيز على الإعتمادية المتبادلة والشباك ومولدات القيمة المضافة المشتركة.

1- سعنواني محمد نظام اليورو محاوره و سياسته مرجع سبق ذكره.

(5) - التركيز على الثروة الفردية والشراء الشخصي والسلطة الفردية. ← الثروة المجتمعية وسلطة المجموع.	التركيز على توزيع الثروة والسلطة والإيمان
(6) - التركيز على السيطرة والاستقلال الاقتصادي والإشباع الحاضر. ←	التركيز على المشاركة والتحرر الاقتصادي والتنوع والإشباع المتنامي حاضرا والممتد مستقبلا والإعتمادية المتبادلة.
(7) - إقتصاد خاص بدولة محدود التنوع ←	إقتصاد خاص بقارة واسع التنوع. ¹

إذن من خلال الجدول الموالي نستنتج أن الأورو فتح مجال واسع للتعاون والتكامل والإتحاد بين الدول الأوروبية المنظمة لإتحاد نقدي ، وهذا الإتحاد جاء كنتيجة لظروف إقتصادية ونقدية ومالية توفرت في هذه الدول و أهلتها لإمكانية تحقيق التكامل النقدي.

الجدول رقم (10): معدل النمو ، البطالة ، التضخم للدول الأوروبية

2003	2002	2001	2000	
3.4	2.3	1.2	4.1	معدل النمو (PIB)
2.4	1.4	2.8	3.4	التضخم
5.3	5.5	4.8	4.0	البطالة

من خلال المؤشرات المقدمة في الجدول السابق نستخلص أن الوضع الراهن لدول الإتحاد الأوروبي مقبول على العموم، فبالرغم من أن معدل النمو حقق نتائج إيجابية سنة 2004، إلا تراجع نوعا ما في 2001 سنة و 2002 واسترجع قوته سنة 2003. أما في ما يخص التضخم فإنه تراجع في البداية وارتفعت نسبته سنة 2003. في المقابل مازال الإتحاد الأوروبي يعاني من معضلة البطالة التي ارتفعت نسبها.²

ب- الوضع الراهن للأورو :

1- الأورو والأحداث 11 سبتمبر 2001

يرى المحللون الإقتصاديون بأن الأورو كان له دور كبير جدا في استقرار اقتصاديات الإتحاد، ومساعدتها على تحمل الآثار الاقتصادية لهجمات 11 من سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية. إذ أن طرح العملة الجديدة للتداول الفعلي يؤثر على سعر صرفها مقابل الدولار، ومنذ ولادة الأورو عام 1999 وهو يحقق وعلى كل هذه الأصعدة نجاحا باهرا، إذ منذ انطلاقتها وتداوله البنكي بدأ بداية قوية، خاصة وأن هناك عوامل ساهمت في زيادة قوته

¹ - محسن الخضيرى "اليورو- الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة -" مجموعة النيل العربية الطبعة الأولى 2002. ص55

² - Centre d'études prospectives et d'informations internationales « l'économie mondiale 2003 » édition la Découverte 2002. pp17.

وهي أن الاقتصاد الأمريكي كان يمر بحالة من التباطؤ، ونتيجة ما خلفتها إفرازات أحداث 11 من سبتمبر والتي ساهمت في نزول أسهم البورصات نتيجة الخسائر التي تكبدتها الشركات الأميركية، إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة وعامل التضخم نتيجة لذلك، فبالتالي أصبح الميزان التجاري والاقتصادي لأمريكا مختلفا مع باقي دول العالم، مما أدى إلى انصراف الناس وتحويل استثماراتهم التي تقدر بالمليارات إلى الدول الأوروبية وبالتالي تعزيز مكانة الأورو وبدأت حركة الكتلة النقدية تختلف وبشكل خاص الدولار، باعتبار العملات النقدية تخضع لعملية العرض والطلب، فبما أن الاقتصاد الأمريكي بما فيه الشركات الكبرى وبعد أحداث 11 سبتمبر واجهتها سلسلة عدة من الأحداث ساهمت في خفض الدولار وهي المخالفات المحاسبية الكبيرة التي أصبحت هي الأخرى عاملا مضيفا لتحويل الأفراد استثماراتهم لدول أوروبا، حيث أن ثقة المستثمرين بدأت تضعف، فأصبح الأورو الخيار الأفضل والجيد لهم، خاصة وأنها حققت نموا كبيرا مع وجود أداء اقتصادي جيد في هذه الدول التي عززت الأورو.

2- الوضع الراهن للأورو:

فقد الأورو خلال ثلاث سنوات فقط من ولادته 21% من قيمته أمام الدولار، فقد كان يعادل 1,12 دولار في بداية عام 1999 وأصبح يعادل 0,88 دولار في بداية عام 2002. و أعتبرت منتصف 2003 بداية للإرتفاع الجنوني للأورو بعد أن قدر بنحو 22% أمام الدولار خلال هذه الفترة، كما سجلت العملة الأوروبية ارتفاعا قياسيا أيضا في ديسمبر 2004 عندما تجاوز الأورو عتبة 1,363 دولار. للموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (11) : يبين قيمة الأورو مقابل العملات الأخرى خلال الفترة (2003-2004)

\$1 = ؟ أورو.

الفترة	2003			2004		
	نهاية يناير	نهاية جوان	نهاية ديسمبر	نهاية يناير	نهاية جوان	نهاية ديسمبر
الأورو	1.083	1.146	1.248	1.246	1.207	1.363

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا للمعلومات المتحصل عليها.

وبهذا الانفجار العنيف للأورو بدأت أوروبا سنة 2004 بأزمة نقدية حقيقية، بعد أن أنهت عام 2003 بأزمة سياسية نتيجة إختلافات مواقف دولها إزاء قضية الحرب الأمريكية على العراق، و جراء أيضا لمواجهة حول ميثاق الاستقرار حيث أخفقت بالتوصل إلى اتفاق حول مجلس الإتحاد، وإخفاق قمة بروكسيل. وارتفع الأورو معناه عقاب كبير لإقتصاديات البلدان الأوروبية كلها، لأن منتوجاتها تصبح غير تنافسية على صعيد الأسواق. إلا أن العملة الأوروبية بلغت خلال النصف الثاني من 2005 أدنى مستوى لها منذ 1999 مقابل الدولار، مما ساهم في إثارة قلقا في الأوساط المالية إلى درجة بدأت فيه العديد من البنوك المركزية مثلما قامت به السويد في إعادة النظر في نسب الفوائد في محاولة منها إيقاف هذا المسار الذي أضحى يضر بالإقتصاديات الأوروبية، لا سيما وأنه تزامن مع الإرتفاع الكبير لأسعار النفط إذ أن سعرا تحت سقف 1,15 دولار بالنسبة للأورو يعني دفع الدول الأوروبية لبرميل

نفت يعادل حوالي 55 أورو. وهو مستوى مقلق بالنسبة لدول معظمها غير منتجة للبتروول والغاز وتابعة للسوق الخارجي، إذ أن العملة الأوربية الموحدة فقدت أكثر من 20% في أقل من شهرين. وهو ما أثار القلق خاصة وأن البنك المركزي الأوروبي بقي متحفظا جدا من فكرة التدخل لخفض نسب الفائدة خلال هذه المرحلة، إذ قررت الدول العضوة الإبقاء على النسبة المقدره بـ 2%. وقد تأثرت العملة الأوربية من سلسلة الإخفاقات التي عرفتها أوروبا والتي تتمثل في:

- المشاكل السياسية التي تتمثل في رفض كل من فرنسا وهولندا الدستور الأوروبي، التي زعزعت من مكانة الأورو وخلقت شكا في إمكانية نجاحته بصفة مطلقة، وفشل التوصل للإتفاق في بروكسل بخصوص الميزانية الأوربية- فالشكوك في مستقبل أوروبا أثر سلبا على البورصات الدولية وبالتالي على قيمة الأورو مقابل الدولار.

- حدة التحفيز التي تقدمها الخزينة الفيدرالية الأمريكية، التي أدت بالكثيرين إلى تحويل عملتهم للدولار وبالتالي تراجع الطلب على الأورو.

- مواجهة الأورو لضغوطا عالمية، وهي استيراد المواد النسيجية من الصين والتي أصبحت تشكل هاجسا بالنسبة للدول الأوربية وخاصة منها فرنسا.

وبما أن هناك إرتباط قوي بين الأورو والدولار، تراجع إحداها يؤدي الى تقدم الأخرى، فإن هذه الفترة التي عرف فيها الأورو تراجعا تدعم الدولار بفعل الإنعاش الذي عرفه الإقتصاد الأمريكي، إذ كشف التقرير حول التشغيل في الولايات المتحدة تواضعا في إنشاء مناصب شغل جديدة، إذ بلغت 56 ألف منصب مقابل متوسط سنوي عادي يصل 100 ألف منصب بفعل تأثير الأعاصير التي اجتاحت الولايات المتحدة. ومع ذلك فإن الدولار إرتفع وتدعم مقابل العملات الرئيسية الأورو والين الياباني والجنيه الإسترليني. وبفعل فقدان الأورو 13% خلال النصف الثاني من سنة 2005 فإن دولا عديدة إستقادت من هذا الوضع الهيكلي، حيث أصبح السلع الأوربية أكثر غلاء إلا أن الأورو عاد الى الوضع الذي سبق مرحلة الإنخفاض الذي شهده إبتداء من النصف الثاني من 2005 ليرتفع مرة أخرى مقابل العملات الأخرى، إذ أن سعر الأورو بلغ مع نهاية 2006 أمام الدولار 1.3135 دولار قريبا من أعلى مستوى له في 20 شهرا، وهو 1.3180 دولار الذي سجله في التعاملات الالكترونية. واستقر الدولار دونما تغير يذكر على 116.10 ين. ويرجع الخبراء هذا التطور المستمر للعملة الأوربية مقابل الدولار لعدة عوامل مرتبطة بتطور الإقتصاد الأمريكي باتجاه الانكماش وتواضع وثيرة النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة وتبعات ارتفاع العجز في الموازنة التي تجاوزت الرقم القياسي لـ 400 مليار دولار¹. وقد حدد المحللون الإقتصاديون مستقبل الأورو في فترات:

الفترة الأولى: المستقبل القريب، وتستغرق مدته سنة سنوات إعتبارا من جانفي 1999 حتى جانفي 2005، وفي هذه الفترة يتم التعريف بالأورو وإدخاله الى حيز التعامل الفعلي، وإكتسابه أرضا ومجالا وميدانا في أسواق النقد

¹ - الأنترنيت (WWW.BBC.Arabic.com47//one line.wsj.com/public/us.)

والمال و إعتياد المتعاملين وإحاطتهم المعرفية الكاملة بخصائصه وأوضاعه وظروفه التي يعيش جانب منها خارج دياره، والبعض الأكبر منها داخل الديار.

الفترة الثانية: المستقبل المتوسط ،وتستغرق مدته أيضا سبع سنوات إعتبارا من جانفي 2005 الى جانفي 2012،وهي الفترة البالغة الأهمية والخطورة حيث يتحول فيها الأورو من المرحلة الإبتدائية الأولية القائمة على الميلاد والنمو وتثبيت الأقدام الى مرحلة البناء التراكمي والتوسع و الإنتشار في المعاملات والعمليات بشكل ضخم مؤثر.

الفترة الثالثة: المستقبل الطويل البعيد ،وتستغرق مدته ثماني سنوات إعتبارا من جانفي 2012 الى يناير 2020،وهو المستقبل الذي يتحول عبره الأورو الى كامل صفات الكتلة النقدية التي تفرض سطوتها وقوتها على عالم النقد والمال ، ومن تم الأثر والتأثير الممتد المدى والمتعدد الإتجاه.¹

¹ - د. محسن الخضيرى مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث : الصراع القائم بين الدولار والأورو

كان للإنطلاق الأورو نتاجا مهمة على الاقتصاد الأوروبي والعالمي، جعلت منطقة الأورو تتمتع بنقل اقتصادي يوازي مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن الأورو أصبح مهما للاقتصاد الأوروبي و العالمي إلى درجة مكنته من أن يكون منافسا للدولار الأمريكي، و أن يؤثر بدرجة كبيرة على الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تأثير الأورو والدولار على الإقتصاد العالمي.

سنحاول من خلال هذا المطلب سرد و إظهار بعض الآثار المترتبة عن الاستخدام العالمي الكبير للدولار، وأيضا آثار اعتماد الأورو كعملة موحدة للدول الأوروبية على الاقتصاد العالمي ككل.

أ- تأثير الدولار على الإقتصاد العالمي:

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على التحكم في النفط العالمي من أجل استمرار حصولها عليه، و التحكم بحصص الرأسماليات الأخرى. و هذا شكل من أشكال لضغط، و التحكم بأسعار السلع المنتجة من قبل تلك الرأسماليات. وكذلك سعت نوما من أجل السيطرة على الأسواق و احتكارها، لزيادة الصادرات من جهة، و تقليص صادرات الرأسماليات الأخرى من جهة ثانية. لتحقق من كل هذا ضمان استمرار الدولار عملة عالمية وبالتالي تأثيرها الكبير على الإقتصاد العالمي ككل.

أثر الدولار الضعيف على الإقتصاد العالمي:

إن الإنخفاض الذي عرفه الدولار خلال السنوات الأخيرة، كان له الأثر الكبير على الاقتصاد العالمي ككل بما فيه من دول متقدمة، ودول سائرة في طور النمو.

ولكن لماذا ينخفض الدولار؟

تشجع الإدارة الأميركية انخفاض الدولار من أجل زيادة الصادرات الأميركية وتقليل عجز الميزان التجاري، مما يعني تقليل المديونية الخارجية المتصاعدة للولايات المتحدة الأميركية. فسياسة الدولار الأمريكي الضعيف مفيدة لأكبر مصلحة أمريكية سياسيا واقتصاديا في الفترة القريبة. إذ أصبح تخفيض قيمة الدولار إحدى سياسات الولايات المتحدة للتوسع المالي بحفز التصدير وزيادة فرص العمل وزيادة العرض ودفع الطلب الفعال ودفع ارتفاع سوق الأوراق المالية لتحقيق النمو الاقتصادي. إلا أن سياسة الدولار الضعيف سيف ذو حدين، تستفيد منها الولايات المتحدة وتدفع ثمنها أيضا. مثلا، بتخفيض قيمة الدولار، خفض من تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الولايات المتحدة بنسبة 64%، وتسرب الرأسمال إلى الخارج، وفقدت الممتلكات بالدولار الأمريكي قوتها الجاذبة السابقة. بسبب نقص الرأسمال ارتفعت تكلفة التمويل، وأصبح تجديد الأجهزة غالبا كثيرا، وكل ذلك يسيء إلى صورة أمريكا دوليا.¹

* أثر الدولار الضعيف على الأورو:

منطقة الأورو الاقتصادية إحدى المناطق التي تتأثر بسياسة الدولار الضعيف. تخفيض قيمة الدولار عند تحويله إلى الأورو يضعف القدرة التنافسية لصادرات دول الاتحاد الأوروبي ، الأمر الذي يؤثر بالسلب في انتعاش الاقتصاد الأوروبي. في فترة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي اشترت الدول الآسيوية كمية كبيرة من الدولار لاستخدامه كاحتياطي من العملة الدولية، الأمر الذي حد من حدوث مزيد من الانخفاض لقيمة الدولار، وخفف ضغط ارتفاع سعر عملاتها المحلية. يمكن أيضا الضغط بسياسة الدولار الضعيف على الأورو الذي مثلت ولادته تحديا لهيمنة الدولار الأمريكي على السوق المصرفي الدولي. وأحد أفضل الطرق لضرب الأورو هو رفع قيمة الدولار أو تخفيضها وفقا لتغيرات الوضع الاقتصادي الدولي في مختلف الفترات لإضعاف الأورو والسيطرة على الاقتصاد الأوروبي

* أثر الدولار الضعيف على الدول النامية:

رغم الإضرار بالمصالح الاقتصادية للدول النامية. لن تغير الولايات المتحدة الأمريكية وضع عجز الحساب الجاري الأمريكي في فترة طويلة، لأنه يحقق مصلحة استراتيجية أمريكية. تحتاج الولايات المتحدة إليها وتقدر على حمايته. حيث تشتري كمية كبيرة من المنتجات الرخيصة من الدول الأخرى، ونقل نسبة التضخم المحلي، بينما الدول الأخرى خاصة الدول النامية تودع الأموال التي تحققها من الفائض التجاري في البنوك الأمريكية أو تشتري سندات حكومية أمريكية. بذلك تتأثر الدول النامية من الولايات المتحدة في سوق تجارة البضائع وفي سوق انتقال الرأسمال، ولا تستطيع منافستها.

* الآثار السلبية لربط العملة الوطنية بالدولار :

هناك عدد من الدول في العالم تربط عملاتها الوطنية بالدولار عوضاً عن تثبيت عملاتها على سلة من العملات الأجنبية. وهذا الإجراء تعتمده عادة المصارف المركزية لتثبيت سعر صرف العملة الوطنية. ولكن أي هبوط حاد للدولار أو مقابل العملات الأجنبية الأخرى سيترتب عليه انحدار مماثل في سعر العملات المرتبطة بالدولار، وستكون السلع غير الأمريكية غالية السعر مما ينعكس في ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالنسبة لهذه الدول. ومما لا شك فيه أن انخفاض سعر الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية سيؤثر سلباً على عائدات بيع سلع الدول النامية في الأسواق الأوروبية واليابانية. ومن جهة ثانية فإن ربط أي عملة وطنية بالدولار يعني ربط معدلات التضخم المحلية وأسعار الفائدة بالنسبة في الولايات المتحدة، الأمر الذي يعكس كل نتائج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها أمريكا على هذه الدول مثل تباطؤ النمو الاقتصادي وتداعياته السلبية على المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصادات المحلية للعديد من الدول الصناعية والنامية على حد سواء.¹

* أثر الدولار الضعيف على الدول العربية:

¹- الأنترننت (http://www.aljazeera.net/NR/exeres/00713BD2-96E8-497A-BD13-129D20B666A1.htm). سنوسي عبدا لله أبو جوله.

تأثير تراجع الدولار في منطقتنا العربية مضاعف، لأنه أولاً تربط معظم الدول العربية عملاتها الوطنية بالعملة الأمريكية (التي أصبحت مؤشر قياس دولي لثروة الأمم منذ إنهيار قاعدة الذهب في بداية النصف الثاني من القرن الماضي)، ومن ثم تفقد تلك العملات من قيمتها بالنسبة نفسها التي يهبط بها الدولار. وثانياً أن سلعة التصدير الرئيسية من المنطقة النفط والغاز مسعرة دولياً بالدولار، وبالتالي تتراجع القيمة الحقيقية لعائدات الدول وإذا أخذنا مثال دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن نحو 70% من وارداتها تأتي من آسيا وأوروبا، مقابل أقل من الثلث من أمريكا. وبالتالي تخسر تلك الدول بالقدر نفسه الذي يهبط به الدولار عن تحويل عملاتها إلى الين والأورو لتسديد فاتورة الواردات. ولعل مثال ارتفاع أسعار الأدوية (معظمها مستورد من أوروبا) في دول المجلس خير دليل على ذلك. أضف إلى ذلك الارتفاع في كلفة المشروعات التنموية في دول المجلس الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل القومي والمشكلة الأساسية لمواطني دول المجلس والمقيمين فيها، أن أسعار السلع ترتفع نتيجة انخفاض سعر الدولار، في الوقت الذي لا ترتفع فيه الرواتب والأجور. والخلاصة أن هبوط الدولار أدى إلى تآكل قدر معقول من الثروة العربية، واحتمالات استمرار هبوطه ستعني المزيد من الخسائر في النفط.

* أثر انخفاض الدولار في إنتاج النفط والطلب عليه: يعد الارتباط بين النفط والدولار من المسلمات في الاقتصاد العالمي، وقد ساعد ما يعرف بالبترودولار والعائدات المتحققة من أسعار النفط العالمية، كما أن دولة أسواق النفط تعد من أهم المحركات الأساسية في الأداء الاقتصادي الأمريكي خلال السنوات الأخيرة، إذ إن غالبية الدول المستوردة للنفط تحتاج إلى الدولار لتسديد قيمة مشترياتها من الوقود. كما أن مصدري النفط بالمقابل يحتفظون باحتياطياتهم النقدية بالدولار ثم يقومون بإعادة استثمارها في الاقتصاد الأمريكي. ولنضرب مثلاً على تأثير الدولار على أسعار النفط من خلال الدول الخليجية التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لنتاجها المحلي، حيث يشكل النفط ومنتجاته نسبة تتراوح بين 70 و90% من دخل الصادرات والإيرادات الحكومية، في الوقت نفسه نجد معظم عملات دول الخليج ترتبط بالدولار بشكل رئيسي، الأمر الذي يعرضها للضغوط. ولا شك في أن إيرادات هذه الدول الناتجة عن بيع النفط في الأسواق العالمية ستتراجع نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى، وخاصة إذا كان تصدير النفط يتم لأسواق غير أمريكية. ثم يؤدي ذلك إلى تراجع في حجم استثمارات الدول النفطية بشكل كبير، مما يعني انخفاض فرص النمو في المستقبل. فهناك تأثير كبير لتغيرات الدولار على إنتاج النفط والطلب عليه، فمثلاً إذا افترضنا ثبات أسعار النفط فإن انخفاض الدولار يؤدي إلى انخفاض إنتاج النفط، الأمر الذي يجبر أسعار النفط على الارتفاع. أما إذا افترضنا ارتفاعها كما حصل في السنوات الأخيرة، فإن زيادة إنتاج النفط لن تتناسب مع ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يسهم أيضاً في إبقاء الأسعار على مستوياتها المرتفعة. بعبارة أخرى، لو لم يتغير سعر الدولار في السنوات الأخيرة لكانت الزيادة في الإنتاج أكبر مما هي عليه الآن، وكانت الأسعار أقل مما عليه الآن¹.

¹ - الأترنت (<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%88>)

ب- تأثير الأورو على الإقتصاد العالمي:

وفيما يلي سنحاول إظهار بعض الآثار المترتبة للأورو على الإقتصاد العالمي، بما في ذلك الإقتصاد الأوروبي، واقتصاديات الدول العربية .

1- آثار استخدام الأورو أوروبيا:

*** تسهيل التبادل التجاري:**

يقود تداول الأورو إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول الاتحاد الإقتصادي والنقدي، لأنه في ظل العملات المحلية صعب المقارنة بين أسعار سلعة معينة تباع في عدة دول لأنها مسعرة بالمارك في ألمانيا وبالفرنك في بلجيكا وبالليرة في إيطاليا وهكذا. لكن لم يعد بحاجة إلى هذه الحسابات بسبب ظهور الأورو ، وهذا الوضع يخلق منافسة شديدة نظراً لشفافية الأسعار .

*** إلغاء عمولات المصارف :**

نتيجة لإلغاء صرف العملات الوطنية بسبب العملة الموحدة اختفت العمولات التي تقاضاها المصارف لقاء استبدال عملة بأخرى، وهذا أمر على درجة كبيرة من الأهمية خاصة للشركات الصغيرة التي لا تسمح لها قدراتها بمفاوضة المصارف لتقليل العمولات.

*** إلغاء مخاطر الصرف:**

لا يقتصر الأورو على حذف العمولات بل يلغي كذلك مخاطر الصرف، فلا يمكن لأية شركة التعامل مع بلد ما دون دراسة جدية لتذبذب عملته، فإذا كانت العملة ترتفع وتتخفض خلال فترة قصيرة تتردد الشركة بل ترفض التعامل معها. فالأورو يلغي هذه المخاطر لعدم وجود عدة عملات بل عملة وحيدة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يضمنها ميثاق الاستقرار والنمو. ويشجع هذا الوضع على الاستثمار واتخاذ قرارات التصدير والاستيراد. أضف إلى ذلك أن الشركات ستوفر الأموال والجهود اللازمة لحساب مخاطر الصرف، وتتفني بذلك الحاجة إلى توظيف مختصين بالشؤون النقدية والأسواق المالية الأوروبية.

*** اختفاء التخفيضات التنافسية:**

يشجع الأورو إذن التبادل البيني لكنه يمنع منعاً تلقائياً أن يكون هذا التبادل لمصلحة دولة على حساب أخرى نظراً لاختفاء " التخفيضات التنافسية" لعملات المنطقة. والتخفيض التنافسي إجراء يقرره البنك المركزي لدولة ما بهدف تحسين المركز المالي لشركاتها المنتجة والمصدرة ودعم مركز ميزانها التجاري، و الأورو لا يسمح إطلاقاً بتحقيق مكاسب للبعض على حساب البعض الآخر، فهو عملة وحيدة ذات قيمة ثابتة تسري على جميع البلدان المنتمية إليه. وعلى هذا الأساس واعتباراً من مطلع عام 1999 يتعين على الدولة التي تعاني من ضعف صادراتها وزيادة البطالة اللجوء إلى وسائل غير نقدية. ولم تعد المنافسة بطرق نقدية بين الأوروبيين بل أصبحت بين هؤلاء وغيرهم نتيجة

للمكاسب الاقتصادية للأورو تتحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وسيتوسع نتيجة لذلك السوق الأوروبي من حيث حجم أنشطته الأمر الذي يتطلب زيادة الواردات من داخل وخارج الاتحاد.

2- آثار الأورو على الاقتصاديات المتقدمة:

ظهور الأورو معناه ظهور طرف آخر في الصراع للحد من الهيمنة الأمريكية بسبب تداخل المصالح، وسوف تتحدد مجالات التدخل في عنصرين:

- القبول العام الذي تتميز به العملة الأوروبية عند أكثر من 280 مليون نسمة من سكان المنطقة الأوروبية.
- اقتصاد المنطقة، المكونة من اقتصاديات الدول المكونة للاتحاد، سوف يكون ضخماً بمساهمة الاقتصاد الألماني

والفرنسي

* الآثار على الاقتصاد الأمريكي:

لقد أثر الأورو على الاقتصاد الأمريكي وحد نوعاً ما من هيمنة الدولار حسب المحللين الإقتصاديين والمالين وذلك من خلال مدخلين :

التجارة الخارجية:

تجلى تأثير الأورو في حركة التجارة الدولية بإعتباره أدى إلى تحويل التجارة إلى داخل الاتحاد الأوروبي، لأن دول الاتحاد الأوروبي قامت بتقويم صادراتها بالأورو وتصديرها، على أساس قبول الأورو لتسوية ثمنها بدلاً من الدولار مما أدى إلى زيادة الطلب على الأورو، وخاصة من الدول التي تعتبر دول الاتحاد الأوروبي شريكها الأول، مثل دول البحر المتوسط، الدول العربية ودول شرق آسيا والدول الأفريقية. في نفس الوقت سوف تؤدي حاجة هذه الدول إلى الأورو لتسديد ثمن إيراداتها من الاتحاد الأوروبي، إلى لجوئها تقويم صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي بالأورو أو إلى تكوين احتياطات بالأورو أو إلى الحصول على قروض بالأورو من أجل الوفاء بالتزاماتها أو لتسديد العجز في موازينها التجارية وهذا سوف يؤثر على موقف الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية.

الودائع والاستثمارات:

أدت زيادة فرص النمو في ظل الوحدة النقدية الأوروبية إلى زيادة الثقة بالأورو من قبل المودعين والمستثمرين على حد سواء، مما أدى إلى زيادة حجم الودائع والاستثمارات بالأورو، وعلى حساب حجم الودائع والاستثمارات بالدولار الأمريكي. ومنه فإن ميلاد الأورو شكل تهديد على الدولار الأمريكي، ودفع به إلى الخلف بسبب استحواده على نصيب أكبر في السوق الدولية سواء لتسوية حركة التجارة الدولية، أو كعملة احتياطات دولية لدى البنوك المركزية، أو لاستخدامه في الودائع.

* الآثار على الاقتصاد الياباني:

تأثر الاقتصاد الياباني بظهور العملة الأوروبية الجديدة الأورو كغيره من الاقتصاديات، لكن تأثر الاقتصاد الياباني غير مباشر، وذلك بسبب ضعف العلاقات التجارية والمالية بين اليابان والاتحاد الأوروبي. وأن حجم هذه العلاقات

ليس بإمكانه وضع الاقتصاد الياباني تحت التأثير المباشر للأورو. ونتطرق إلى تأثير الاقتصاد الياباني في المجالات التالية:

الآثار على التجارة الخارجية:

تأثرت تجارة اليابان مع الاتحاد الأوروبي بعد ظهور العملة الأوروبية الأورو وذلك بسبب زيادة القدرة التنافسية للسلع الأوروبية في السوق اليابانية، مما أدى إلى زيادة حجم صادرات سلع الاتحاد الأوروبي إلى السوق اليابانية. في نفس الوقت أحدث الأورو تحول لتجارة الاتحاد الأوروبي إلى الداخل، بمعنى استغناء دول الاتحاد الأوروبي عن شراء بعض وارداتها من اليابان بسبب وجود بديل لها داخل الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى انخفاض حجم واردات الاتحاد الأوروبي من اليابان، وهذا انعكس على الميزان التجاري لليابان مع الاتحاد الأوروبي في غير صالح اليابان.

الآثار على العملة اليابانية:

أدى نجاح الأورو في جذب الودائع ورؤوس الأموال إلى التأثير على مراكز الين في الأسواق العالمية، حيث تم تحويل الكثير من الودائع من العملة اليابانية الين إلى العملة الأوروبية الأورو، كما تراجع طلب دول العالم على الين كعملة للاحتياجات الدولية، في مقابل ذلك قامت اليابان بالاحتفاظ باحتياطي من الأورو منذ بداية ميلاده بعكس الوقت السابق لم تحتفظ اليابان بالاحتياطي من العملات الأوروبية.

* آثار استخدام الأورو عربيا:¹

يمكن أن نحدد الأثر في بعض النقاط التي سيأتي ذكرها كتالي:

هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية :

تؤثر العملة الجديدة في الالتزامات المالية العربية بفعل هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية . ومقارنة بالفترة السابقة من عام 1996 تراجعت أسعار الفائدة في جميع دول منطقة الأورو بموجب معايير التقارب، فكلما هبطت هذه الأسعار انخفضت خدمة الديون الخارجية الأمر الذي يفضي إلى توفير أموال للدول المدينة، فيتحسن مركز ميزان مدفوعاتها. لكن حجم هذا التوفير يتوقف على أهمية القروض الخارجية المقومة بالأورو (أو بإحدى العملات الوطنية الأوروبية). لذلك تستفيد الجزائر والمغرب ومصر من الأورو بسبب الأهمية النسبية لقروضها الأوروبية، في حين لا تحقق الدول العربية الأخرى مثل هذه الاستفادة لأن القسط الأكبر من ديونها مقوم بالدولار.

تحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة:

ونتيجة للمكاسب الاقتصادية للأورو تتحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وسيتوسع إذن السوق الأوروبي من حيث حجم أنشطته الأمر الذي يتطلب زيادة الواردات من داخل وخارج الاتحاد. من هذا الجانب يرتفع الطلب على السلع غير الأوروبية بما فيها العربية. لكن تحقق هذا الأثر الإيجابي يتوقف على درجة مرونة الأجهزة الإنتاجية العربية في تلبية ذلك الطلب وعلى المدى القصير لا ينتظر إذا تحسن الصادرات

¹- الأترنت (www.aljazeera.net/exeres/nr/1cff3497-b4aa-4c6a-81fd-0b3e2ecce00a.ntm)

العربية بشكل ملحوظ، وبات من اللازم تمتين التعاون الاقتصادي العربي البيئي بغية تطوير حجم الإنتاج وتحسين نوعيته في الميدانين الصناعي والزراعي. ولا تقتصر ضرورة التطوير والتحسين على تأثير الأورو، بل تمتد لتشمل النظام التجاري العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات الخارجية، والمنافسة الشديدة.

الموازين التجارية العربية:

من الزاوية النقدية البحتة وبغض النظر عن الأجهزة الإنتاجية يؤثر الأورو في الموازين التجارية العربية تبعاً للقيمة التعادلية للعملة الأوروبية الموحدة أمام العملات الرئيسية الأخرى كالـدولار من ناحية وتبعاً لأهمية المبادلات من ناحية أخرى. ففي حالة هبوط قيمة الأورو فإنه إذا كانت صادرات دولة عربية تعتمد على الأسواق الأوروبية (البيع بالأورو) وإذا كانت وارداتها تتأى بصورة أساسية من بلدان غير أوروبية (الشراء بالدولار أو بالين) يتضرر الميزان التجاري لهذه الدولة العربية نظراً لهبوط قدرتها الشرائية. والعكس بالعكس، أي إذا كانت أغلب صادرات دولة عربية تتجه إلى الأسواق غير الأوروبية في حين تحتل وارداتها من الدول الأوروبية مرتبة مهمة يتحسن مركز الميزان التجاري. أما في حالة ارتفاع قيمة الأورو مقابل العملات الأخرى يحدث العكس تماماً في الافتراضين السابقين¹.

الدروس المستفادة للعرب من الوحدة النقدية الأوروبية:

من الناحية الشكلية يلاحظ أن التجربة العربية و الأوروبية قد بدأتا تقريبا في توقيت واحد إن لم تكن التجربة العربية سابقة للتجربة الأوروبية، ولكن من الملاحظ أن التجربة العربية بدأت بمحاولات متفرقة للوحدة الاقتصادية والسياسية بين بعض الدول العربية وكانت تقوم باندفاع بين يوم وليلة دون أي دراسة، وقد انتهت التجربة العربية إلى تجمعات عربية شبه إقليمية يرى الكثير أنها لا تخدم العالم العربي المشترك بل، ويذهب البعض إلى أنها تضر وتعوق عمليات الوحدة العربية والتكامل الاقتصادي العربي الشامل، في المقابل نرى أن التجربة الأوروبية قد بدأت بتجمعات أوروبية متفرقة في الخمسينيات والستينيات كانت تقوم على أسس مدروسة مثل مجموعة الفحم و الصلب وغيرها، وقد انتهت في الوقت الراهن إلى وحدة اقتصادية و نقدية بين الدول الأوروبية، ومن دراسة التجربة الأوروبية منذ بدايتها وحتى إعلان ميلاد الأورو في يناير 1999، ويمكن استخلاص بعض الدروس التي يمكن أن تفيد العالم العربي، ومن أهم هذه الدروس و النتائج ما يلي:

1. إتباع استراتيجية التدرج: حيث يلاحظ أن التجربة الأوروبية امتدت إلى أكثر من أربعين عاما منذ بدايتها تم خلالها اتباع عنصر التدرج ككل، وفي كل مرحلة من مراحلها المختلفة، فقد انتقلت أوروبا من مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركي ثم إلى مرحلة السوق المشتركة، وأخيرا إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي و النقدي، وهذا التدرج يؤكد أن التجربة الأوروبية قامت على أسس وأهداف مدروسة، ولم تتم بناء على اندفاع عاطفي من جانب الحكومات كما في التجربة العربية، و لذلك كانت هذه الوحدة الأوروبية بمثابة استراتيجية

1- الأنترنيت بقلم صباح نعوش باحث اقتصادي

(<http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/12/article5.shtml>)

وعقيدة ثابتة في كل الدول الأعضاء بغض النظر عن المذهب السياسي للحكومة التي تتولى مقاليد السلطة في الدول الأعضاء.

2. أخذ رأي الشعوب: الملاحظ في التجربة الأوروبية أنها ليست وحدة بين حكومات أو أنظمة للحكم، ولكنها وحدة لعبت فيها الشعوب دورا بارزا، وفي جميع مراحل الوحدة الأوروبية كانت الحكومات تلجأ إلى الشعوب لأخذ رأيها في قضايا الوحدة بداية من فكرة الانضمام إلى التكتل الأوروبي وانتهاء بالانضمام إلى الأورو، وكانت الحكومات الأوروبية تعطي الفرصة لهذه الانتخابات لكي تتم في مناخ ديمقراطي حر وتحترم رأي الشعوب في النهاية حتى ولو كانت على خلاف ما ترى الحكومات، وأبلغ مثال على ذلك ما حدث في النرويج عندما رفض الشعب النرويجي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومن هنا اكتسبت التجربة الأوروبية تأييد الشعوب الأوروبية لها و أصبحت هدفا استراتيجيا لكل الدول الأعضاء كشعوب وحكومات.

3. إعطاء فرصة للدول التي مازالت خارج النظام يلاحظ أن الدول الأوروبية اتبعت أسلوب التدرج بالنسبة لانضمام الدول إلى هذا التكتل؛ ففي كل مرحلة من مراحل التجربة كان يتم تحديد الأهداف و الجدول الزمني لتحقيقها وتعطي الفرصة للدول الأعضاء حرية الانضمام عندما تكون مستعدة وظروفها مهيأة لذلك، وكانت الدول التي تنضم من البداية تعتبر بمثابة نواة ويتم وضع مبادئ وأسس وإعطاء حوافز لانضمام الدول التي مازالت خارج هذا النظام في أقرب وقت، ولذلك نجد أن الاتحاد الأوروبي قد شهد العديد من التوسعات، ومن المتوقع أن تستمر في المستقبل.

4. وجود آلية لتوزيع المغنم والمغارم: لقد قامت التجربة الأوروبية على أساس إيمان كل الدول الأعضاء بأن الوحدة الاقتصادية والنقدية بينها سوف تحقق الفائدة لكل الأطراف، وأن كل طرف سوف يحصل على فائدة صافية من هذا التكتل، ولكن هذه الاستفادة سوف تكون متفاوتة بصورة نسبية من دولة إلى أخرى وذلك حسب حجم هذه الدولة ومركزها الاقتصادي، كما أن هذه التجربة سوف تحمل الدول الأعضاء بعض الأعباء وأن توزيع هذه الأعباء سوف يكون متفاوتا أيضا بصورة نسبية بين الدول الأعضاء، ولذلك كان هناك أهمية لوضع آلية معينة في إطار التجربة الأوروبية وذلك لتوزيع الأعباء والمغنم بين الدول الأعضاء ومساعدة الدول الأقل نموا أو التي تواجه ظروفًا خاصة أو التي تقع عليها أضرارا أكبر من قرارات وإجراءات التكامل الاقتصادي، وقد أيقنت الدول الأوروبية أنه في حالة التكامل الاقتصادي فإن الدول الأعضاء ينشأ بينها ترابط عضوي، ولذلك فإن تعرضت أي دولة لهزات أو صدمات اقتصادية أو سياسية فإن العدى يمكن أن تسري إلى بقية الدول الأعضاء، ومن ثم فلا بد من وضع نظام لإنقاذ هذه الدول وانتشالها من أزمته في أسرع وقت ممكن.

5. إعطاء أوزان نسبية للدول في التصويت و في تقرير أمور التكتل: من المعروف أن الدول الأوروبية شأنها شأن الدول العربية متفاوتة في أحجامها وعدد سكانها ومراكزها الاقتصادية، ولذلك تم إعطاء أوزان نسبية لها تتناسب مع هذه المؤشرات بحيث لا يكون للدولة الصغيرة نفس الوزن النسبي للدولة الكبيرة، وعلى سبيل المثال لا

يكون لليونان نفس الوزن النسبي لألمانيا في تقرير مصير الاتحاد الاقتصادي وبالتالي كانت الأمور تسير بطريقة سلسلة ودون أي أزمات، كما أن القرارات يتم أخذها بالأغلبية المرجحة وليس بالأغلبية المطلقة.

5. **عنصر الإلزام:** من أهم عوامل نجاح التجربة الأوروبية هو عنصر الإلزام للدول الأعضاء وموازنتها على تنفيذ القرارات التي يتخذها الاتحاد وعدم إغفالها، وتقرير عقوبات على الدول التي لا تلتزم بهذه القرارات، وهناك ميثاق في التجربة الأوروبية وهو المعروف باسم "ميثاق الاستقرار" الذي يلزم الدول الأعضاء في الأورو بالمحافظة على تحقيق شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية السابق الإشارة إليها، وفي حالة عدم الالتزام تتحمل الدولة عقوبة تصل إلى % 0.5 من ناتجها المحلي الإجمالي، ومن هنا كان التزام الدول الأوروبية بتنفيذ قرارات العمل الأوروبي المشترك.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الدولار والأورو

ميلاد الأورو فتح الصراع على مصريه بينه وبين الدولار الذي استطاع ولمدة طويلة أن يتربع على عرش المبادلات والمعاملات التجارية والمالية العالمية.

أ- التحدي الذي يمثله الأورو:

بالرغم من الموقف الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة النقدية الأوروبية، الذي يميل إلى تمني نجاح الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية و أن يكون الأورو عملة قوية، و ذلك بحجة أن ظهور الأورو إلى الوجود ضعيفا لا يتوافق مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر مستثمر خارجي في أوروبا هذا هو الموقف الرسمي الظاهر؛ إلا أن الأوروبيين يتشككون في مدى مصداقية هذا الموقف و يرون أن هذا الموقف من قبيل الدبلوماسية ليس إلا، لأن الأوروبيين تعودوا من الولايات المتحدة وضع العراقيل أمام إتمام الوحدة الأوروبية، و الولايات المتحدة لها تاريخ حافل و معروف للأوروبيين في هذا المجال؛ و من أبرز العوامل الدالة على ذلك قيام الولايات المتحدة باتباع سياسة نقدية تسببت في العديد من الأزمات المالية الأوروبية خلال الثلاثين عاما الأخيرة. في نفس الوقت فإن الأمريكيين يتخوفون من دور مؤثر للأورو، بالرغم من أنه أثناء ظهور الأورو كانت سيطرة الدولار مهيمنة على الاقتصاد العالمي،¹ إلى أنه يمكن أن نقول أن استحداث عملة الأورو أدى إلى تعزيز مكانة الدول الأوروبية وبالتالي زعزعة الهيمنة الأمريكية. ورغم المكانة المهمة التي يحتلها الأورو في الاقتصاد العالمي إلا أنه من الصعب التأكيد في الوقت الراهن وحتى في السنوات القليلة المقبلة ما إذا كان الأورو يتفوق على الدولار، لكن ليس من شك في أنه تمكن من مزاحمة الدولار كعملة دولية. الاتحاد الأوروبي حدد عام 2010 موعدا لتوسيع حجم اقتصاده بما يساوي حجم الاقتصاد الأمريكي. وليس من شك أن الأورو سيزداد قوة في سياق العمل على تحقيق هذا الهدف. وعلى كل حال فنقطة الفصل في تحقيق هذا الهدف تكمن في قدرة الأورو على تعزيز مصداقيته أكثر و أكثر في أسواق الاستثمار، وترسيخ ثقة المستثمرين فيه كعملة يعتمد عليها. وتتلخص آليات تحقيق هذه الهدف في:

¹ - الأنترنترنت (www.neyl.free.fr/index/economic.htm)

1. ضمان أداء قوي لاقتصاد منطقة الأورو في المدى القصير والمتوسط.
2. الحد من البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الدول المنتمية لهذه العملة وداخل البلد الواحد.
3. قدرة البنك المركزي الأوروبي على إدارة السياسات النقدية في الدول الأعضاء والالتزام بالمعايير المنفق عليها.
4. انضمام بريطانيا لمنطقة الأورو لما لها من وزن اقتصادي وسياسي، إضافة إلى أهمية سوق لندن المالية¹.
5. نجاح سياسة توسيع الاتحاد الاقتصادي والنقدي .

إنّ ولكي يكون الأورو العملة أكثر تدويلا، يجب أن يصبح ذا مكانة في التجارة الدولية والاحتياطات النقدية لدى البنوك المركزية العالمية. ولبلوغ هذه الغاية يرى الاقتصاديون أنه ينبغي تطوير الأسواق المالية لبلدان المنطقة، وتعزيز سلامة السياسات النقدية والضريبية، وكذلك تحقيق معدلات نمو اقتصادية تعكس نقل الاقتصاد الذي يصدر هذه العملة ، ووزنه في التجارة الدولية والاحتياط للنقدي العالمي .

ب- طبيعة الصراع القائم بين الدولار والأورو:

لم يكتب للدولار أن يكون عملة القرن العشرين بعد تربيعة على عرش الإستخدامات الدولية للعملات لمدة تقارب النصف قرن. فقد استطاعت دول الإتحاد الأوربي بعد جهود مكثفة ومتواصلة إطلاق عملة موحدة قبل رحيل الفصل الأخير من الأقلية الثانية، تضم إليها إحدى عشر دولة تتمتع كلها بأداء إقتصادي رائد وسمعة سياسية طيبة. هو الأورو إن . جاء ليخلص الشعوب من الهيمنة المحجفة للدولار ويتقاسم معه تركة الصفقات العالمية ... فهل سترضى الورقة الخضراء بهذه المنافسة التي ستهدد وجودها ، والذي دفعت الكثير لبنائه وبقائه ودفعت عنه بكل ما تملك؟. لاشك أن إطلاق عملة من هذا الحجم له بالغ الأثر على النظام النقدي الدولي ، وسيشعل فتيل حرب غير معروفة الأمد ومواجهة ستكون لاريب شاقة لهما. في البداية كانت ترى الولايات المتحدة من خلال تصريحاتها الأولى التي عقببت ولادة الأورو أنها لم تروا في هذه العملة الجديدة النقد الذي يريهم ، فحسب مسؤوليهم الأورو ضعيف، لا ينسجم مع مصالح الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر مستثمر خارجي في أوروبا، وبهذا بدأت أمريكا في حربها الباردة مع الإتحاد النقدي الأوربي، هذا الأخير الذي رد بأن مثل هذه التصريحات هي نوع من الدبلوماسية المصادقية لها ، وقد كان للأمريكيين دور سلبي في عملية الاندماج الأوربي و ساهموا بسياساتهم النقدية خلال العقود الثلاثة الماضية في العديد من الأزمات المالية ، التي كان لها أثرها السلبي على عملية الوحدة الأوربية مستعملة في ذلك يدها الممتدة في قلب أوروبا وهي بريطانيا التي لم تقدم أدنى دعم لدفع عجلة الوحدة، نتيجة المعارضة الشديدة التي أبدتها إتجاه تاريخ إطلاق الأورو، ليضيف بعض المحللين الإقتصاديين الأمريكيين بشأن إعلان التعامل بالأورو بأنه مغامرة كبيرة قد تؤدي إلى تصدع كامل لكل ما أنجزته له أوربا في العقود الماضية ، وكأنهم بهذا يؤكدون تشكيكهم في نجاحه. واستمرت أمريكا في لهجتها الدبلوماسية بالقول : إنه ليس هناك ما يدعو

¹ - خليق الزبير " العملة الأوروبية وانعكاسها على الجهاز المصرفي الجزائري " فرع تسير تحت إشراف الهادي خالدي . جامعة الجزائر 2001-2002. ص(103-105).

وبهذا فإنه بإمكان الأورو مثلما ذهبت إليه بعض التحليلات أن يحقق ما يطمح إليه من تواجد فاعل ومؤثر في الأسواق ما دامت عوامل القوة متوفرة وهذا رغم ما ذهب إليه بعض الخبراء الإقتصاديين إلى أن النقد الموحد يحتاج لبضع سنوات قادمة كي يستطيع تثبيت أقدامه في السوق الإقتصادية العالمية لكنهم لم يختلفوا حول الدور الذي قد يلعبه هذا النقد خاصة في إعادة التوازن المفقود للنظام النقدي العالمي المختل بفعل سيطرة عملة وحيدة عليه، وخاصة- كما ذكرنا سابقاً - أن قوة الدولار تكمن في القوة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في العالم وليس في قوته الإقتصادية، وقد وجدت دول أوروبا الغربية أن بدء تعاملها بالأورو سيحقق لها عناصر قوة ذاتية هي بحاجة إليها لتحقيق إنتعاشها الإقتصادي والسياسي وانهاء الهيمنة الأمريكية عليها ولا سيما أن العوامل الإقتصادية في مجملها هي في صالحها.¹

المطلب الثالث: الدولار والأورو وسوق النفط

يعتبر الدولار العملة التي من الضروري الحصول عليها من أجل شراء النفط، هذه المادة الأولية التي يركز عليها الإقتصاد العالمي، والتي تعتبر الركيزة الأساسية للإقتصاد العديد من الدول. إلا أنه بعد الإنخفاض المتتابع للدولار في الفترات الأخيرة جعل من العديد من الدول النفطية التفكير في إلغاء هذا الربط وتعويضه بالأورو أو بسلة من العملات.

أ- النفط والدولار:

عندما تم التحول في نظام النقد الأمريكي في بداية سبعينات القرن الماضي من النظام للتقليدي، الذي تقيم من خلاله العملات باحتياط الذهب، كان ذلك للخروج من التزامات مالية نتيجة عدم توفر الاحتياط الكافي من الذهب لتغطية نفقات الاستيراد والتجارة الخارجية، وتم ذلك الخروج عبر مرحلتين، للمرحلة الأولى أن الدولار الأمريكي لم يكن ليقيم بالذهب داخل الولايات المتحدة نفسها ابتداء من نهاية الحرب الثانية وحتى بداية السبعينات، والمرحلة الأهم هي التي بدأت في منتصف السبعينات من القرن الماضي، ولازلنا نعيشها حتى الآن وهي إن أمريكا لم تكن قادرة على الوفاء باحتياط الذهب للمشتريات بالدولار خارج الولايات المتحدة. وحتى تكتب الحياة لمثل هذا النظام وتقتنع بقية دول العالم بأهمية حيازة الدولار، كانت مادة النفط أهم سلعة عرفها التاريخ هي الوسيلة، حين تم اعتماد الدولار عملة وحيدة لتسعير وشراء النفط وبناء على هذا النظام كان لزوماً على أي دولة ترغب أن تشتري برميلاً واحداً من النفط أن تشتري الدولار أولاً، وبهذه الطريقة خرجت الولايات المتحدة من حرج غطاء العملة ومن دون أي كلفة أو التزامات أخرى تدفعها سواء كان هذا الغطاء ذهباً أم عملات أجنبية. وصارت طباعة الدولار في حلّ من أي ضوابط سوى الرقابة ومقتضيات مصالح الإقتصاد الأمريكي نفسها وهكذا تحول الدولار تدريجياً ليأخذ مكانة سيد العملات بلا منازع وتربع على صدارة عملات العالم لأكثر من ثلاثة عقود من الزمان واحتل الأفضلية الأولى للتعاملات التجارية الدولية غير النفطية، وحتى في الصفقات المحلية حيث أصبح المقياس لجميع أسواق المال والسلع الاستراتيجية. مثلت تلك المرحلة خروجاً تدريجياً من مفاهيم وضوابط النقد وأسعار العملات وتهمش

¹- سمير صارم مرجع سبق ذكره ص (183-191)

دور الذهب والفضة، وفي المقابل سقطت كثير من عملات الدول، وعلى رغم مما كانت تملكه من احتياط معقول من الذهب وذهب الأمر أبعد من ذلك بكثير حين أقدم العديد من البنوك المركزية الوطنية على بيع احتياطها من الذهب عند أسعار متدنية جداً لتغطية شراء عملات خارجية ومواكبة المعيار الجديد لأن عملاتها أصبحت وفقاً لهذا المعيار، وبالمقارنة مع عملات دول الاقتصاد الكبرى لا تساوي شيئاً يذكر. استغرق الوقت بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية العمل في النظام الجديد أكثر من ثلاثين سنة، ومع نهاية ثلاثين سنة أخرى أي في بداية القرن الحالي، بدأ هناك تملل واضح في الاستمرار بسياسة نقدية تقدم دعماً لا حدود له للدولار سواء من قبل المستوردين الذين هم أشبه بدافع الضرائب أو حتى من المنتجين أنفسهم. ولم يكن لأي دولة منفردة أن تخرج عن هذا النظام وحدها وتحمل عبء المبادرة الأولى، لكن هذا الأمر مطلب يتنامى باطراد تشترك فيه معظم الدول وتزداد الحاجة إليه والسعي لا يزال مستمرا على صعيدين، الأول هو إيجاد عملة بديلة، والثاني في تغيير نظام تسعير النفط بالدولار، في اتجاه العملة البديلة، وقد عملت الدول الأوروبية على ذلك، وابتكرت لنفسها مجتمعة عملة واحدة موحدة مع بداية القرن الجديد كعملة يفترض أن تكون مكافئة للدولار الأمريكي وندا قويا له يساعد على حفظ التوازن في سوق العملات، وبالفعل بدأ منذ اللحظة الأولى أن هناك صراعا قويا بين العملتين على زعامة بقية العملات، حيث تلقى دعماً خارجياً مناسباً حين بدأت دول عديدة في اعتماد الأورو كاحتياط آخر بديل عن الدولار مثل الصين واليابان وروسيا. في خضم هذا الصراع المحتوم، العلاقة بين النفط والدولار جعلت الدول تدفع أثمناً غالية تدفع أولاً مقابل الحصول على الدولار، وبعد ذلك الحصول على النفط، إلا أن انخفاض الدولار يؤثر على أسواق النفط باعتبار أن النفط يُسعر ويبيع بالدولار. تشير الدراسات الإحصائية إلى أن نحو 38% من التغيرات في أسعار النفط يمكن تفسيرها بتغير سعر صرف الدولار. بعبارة أخرى، 38% من الارتفاع في متوسط أسعار النفط في الفترات الأخيرة يعود إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. لذلك فإن تحقق نبوءات الخبراء باستمرار الدولار بالانخفاض، يعني استمرار أسعار النفط بالارتفاع. قد يفرح البعض لهذه النتيجة، ولكن فرحتهم لن تطول عندما يعرفون أن انخفاض الدولار يعني انخفاض القيمة الشرائية لصادرات النفط من جهة، وارتفاع مستويات التضخم في الدول المنتجة للنفط من جهة أخرى، وكلتا الحالتين تعني انخفاض القيمة الشرائية للدخل في الدول المنتجة.

ب- إمكانية التسعير بغير الدولار:

أن المحاولة الأولى لتطبيق تسعير للنفط بغير الدولار تمثلت ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء حين طالب العراق بالأورو ثمناً لنفطه، وقيام صدام حسين بتحويل صادرات النفط العراقية إلى الأورو في خريف العام 2000. لكن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح طويلاً ولم تستمر لأكثر من سنتين، وتأتي الآن محاولة إيران الجديدة لتوسيع نطاق هذه العملية، من خلال إنشاء سوق موازية للنفط تعتمد فيها الأورو كعملة أساسية للتداولات، وهذه المحاولة غير واضحة المعالم قد تواجه الكثير من الصعوبات لأنها تأتي ضمن أجواء سياسية مشحونة في علاقات إيران الخارجية ويعتبر العمل على إنشاء سوق نفط قرب مكان إنتاجه حقاً ومطلباً فلا يعقل أن يكون الإنتاج في قارة

والسوق في أخرى. والعمل على الخروج من احتكار النفط بالدولار واستبداله بعملة أخرى مثل الأورو قد يحل النصف الأول من المشكلة ولكن بالتأكيد ستكون هناك مشكلة مؤجلة وهي احتكار النفط بعملة جديدة هي الأورو. فالقاعدة الصحيحة الجديرة بالاهتمام هي أن تسعير النفط يجب أن يكون بعملة الدول المنتجة نفسها سواء كانت هناك عملة موحدة مثل العملة الخليجية المرنقة أو يكون بعملة الدولة البائعة نفسها. فحكومة طهران مصممة للبدء في منافسة البورصة التجارية في نيويورك وبورصة البترول الدولية في لندن فيما يتعلق بتجارة النفط الدولية- استخدام آليات لتجارة النفط الدولية يسود فيها الأورو. وذلك يعني أنه دون تدخل من الولايات المتحدة، فإنه سيكون للأورو موطن قدم راسخ في تجارة النفط الدولية. وبالنظر إلى مستويات المديونية الأمريكية والمشروع المقرر من قبل المحافظين الجدد والهادف إلى هيمنة الولايات المتحدة على العالم، فإن مشروع طهران يشكل تعدياً على سيادة الدولار الأمريكي في السوق النفطية الدولية. هذا الإعلان يُنذر بظهور منافسة بين السوق النفطية الإيرانية وبورصة البترول الدولية في لندن International Petroleum Exchange، وبورصة نيويورك التجارية New York Mercantile Exchange أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أن كلا بورصتي لندن ونيويورك مملوكتان لشركات أمريكية. المضاعفات الماكرو-اقتصادية لبورصة إيرانية ناجحة جديرة بالذكر. فبالنظر إلى أن إيران تحولت إلى الأورو في الدفع لصادراتها النفطية من زبائنها في الاتحاد الأوربي وآسيا، سيكون من المنطقي افتراض أن البورصة الإيرانية المقترحة ستبشر بمؤشر رابع للنفط الخام تسوده عملة الأورو. ومثل هذا التطور سيُزيل العقبة التقنية الرئيسية من أمام نظام بترويورو بقاعدة واسعة لتجارة النفط الدولية. ومن منظور اقتصادي ومالي بحت، فإن نظام بترويورو هو تطور منطقي بالنظر إلى أن الاتحاد الأوربي يستورد نفطاً من منتجي أوبك أكثر مما تستورده الولايات المتحدة، وأن 45% من صادرات الاتحاد الأوربي تذهب إلى الشرق الأوسط (بحسب أرقام 2002)، فإيران عازمة على إطلاق سوق تجارة نفطي في الشرق الأوسط ومنتجي أوبك يمكن أن يهددوا تفوق بورصة البترول الدولية في لندن و في نيويورك اللتان تخضعان لسيطرة شركات النفط العملاقة والشركات المالية الكبرى، التي تستفيد من تقلب الأسواق وقد يبدأ تفسير أحد الكوابيس للولايات المتحدة الأمريكية، عندما يظهر للعيان أنه سيكون أمام المتسوقين الدوليين خيار لشراء برميل النفط بـ 50 دولاراً من البورصة التجارية في نيويورك أو في لندن- أو شراء برميل النفط بـ 37 إلى 40 أورو من خلال البورصة الإيرانية. هذا بافتراض أن يحافظ الأورو على قيمته التقديرية الحالية 20%-25% نسبة إلى الدولار- وافتراض عدم إجراء "تدخل" من نوع ما ضد إيران. فالبورصة الوشيكة ستضع حاجز البترودولار في مقابل البترويورو قيد الاستعمال، كما ستضع من حيث الأساس آليات جديدة بالنسبة للسوق الأكبر في العالم-تجارة النفط والغاز العالمية. أثناء خطاب هام له في 2002، وصف السيد جواد يارجاني، المدير التنفيذي لأوبك، وصف ثلاثة أحداث رئيسة ستسهل تحول أوبك إلى الأورو. ورأى أن ذلك يرتكز على:

(1) إذا وعندما يستعيد الأورو هيمنته على خام برنت النرويجي.

(2) إذا وعندما تتبنى المملكة المتحدة الأورو.

سواء أحرز الأورو قيمة مساوية لقيمة الدولار أم لا، وكانت خطط توسيع الاتحاد الأوربي ناجحة. (ملاحظة: كلا المعيارين الأخيرين تحققا: فقيمة الأورو فاقت قيمة الدولار منذ أواخر العام 2002، والاتحاد الأوربي المعتمد على الأورو توسع في 2004 من 12 بلداً إلى 24 بلداً). وفي الوقت ذاته، بقيت المملكة المتحدة محصورة بشكل غير مريح بين المصالح المالية لعلاقتها المصرفية في الولايات المتحدة (نيويورك/واشنطن) والمراكز المالية (باريس/فرانكفورت) في الاتحاد الأوربي.¹

¹ - الأنترنترنت (<http://www.aljazeera.net/in-depth/issues2002/2003/1/1-26-5.htm>) ل: أيمن سيف محلل ومستشار مالي

الخلاصة:

من خلال دراستنا في هذا الفصل للدولار الأورو ولطبيعة الصراع بينهما، استخلصنا مجموعة من النتائج أهمها أن تجارب القرن العشرين أكدت أن القوة لا تتحقق إلا بالتكثف، التكثف الذي يتيح أداء اقتصادي رفيع وبالتالي عملة قوية داخلياً وعالمياً، هكذا كانت وما تزال التجربة الأوروبية في التكثف والوحدة مثلاً يفتدى به، ونلتبس ذلك من قدرتها وفي مدة وجيزة من نشأتها على مزاحمة العملة الأمريكية، هذه الأخيرة كانت دوماً العملة العالمية المهيمنة والمسيطرة على الأداء المالي والإقتصادي، والتي استطاعت ولا تزال تفرض نفسها بقوة وجدارة، ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة أهمها التخطيط السياسي والإقتصادي المحكم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مستندة في ذلك على القوة العسكرية و السياسية و الإقتصادية. إذ يمكن أن نقول أن العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" تستند على مقومات تجعلها ترتقي إلى مستوى العملة الدولية التي لا بد عليها أن تحقق الاستقرار الدولي الذي تقوم عليه الولايات المتحدة الأمريكية منفردة بإدارته فالتكثف الأوروي يعتبر من أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة وأكبرها حجماً، والذي يكاد يكون مكتملاً في وقتنا الحاضر أو على الأقل أكثر إكتمالاً مقارنة مع مثيلاته من التكتلات الأخرى، من حيث التطور والنضج وتحقيق مراحل التكامل الاقتصادي واتخاذه استراتيجية هجومية اتجاه الاقتصاد العالمي بوصوله لمرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، هذا ما فتح الصراع على مصراعيه بين العملتين (الأورو والدولار)، فكل واحدة منهما تسعى إلى فرض سيطرتها وهيمنتها على نطاق عالمي أوسع، ونلتبس ذلك يوماً بعد يوم من خلال القرارات السياسية مثلاً التي تستعمل كوسيلة لتحقيق نفوذ وأهداف اقتصادية.

والخلاصة التي نختم بها:

هي أن الهيمنة والقوة التي تميز بها كل من الدولار والأورو لم تأتي هكذا، وإنما جاءت كنتيجة لتضحيات وقوة أمة وشعوب في مجالات متعددة ومتكاملة، ومهما كانت درجة الصراع بين العملات الأقوى في العالم، فأكد أن البقاء لا يكون إلا للأصلح ولأقوى. وهذا ما سيكشفه المستقبل القريب. و مما لا شك فيه، هو أن الأورو قلل من الهيمنة الأمريكية، وإنطلاقه أدى إلى تحويل على النظام النقدي الدولي من أحادي القطب (العملة الرئيسية الدولار) إلى ثنائي القطب (العملتان الرئيسيتان للنظام النقدي الدولي هما، الدولار - الأورو).

الفصل الثالث :

أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: التجارة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: الوضع الراهن للإقتصاد الجزائري

المطلب الثالث: إنبتاح الجزائر على العالم الخارجي

المطلب الثالث: واقع التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: أثر الدولار على التجارة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: أثر الدولار على المديونية الخارجية

المطلب الثاني: أثر الدولار على إحتياطي الصرف والعملة الوطنية

المطلب الثالث: أثر الدولار على التجارة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثالث: أثر الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: أثر الأورو على المديونية الخارجية

المطلب الثاني: أثر الأورو على إحتياطي الصرف والعملة الوطنية

المطلب الثالث: أثر الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية.

تأهيد:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري أزمات مختلفة كانت أهمها بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، وما نتج عنها من إختلالات هيكلية شملت مجالات وفروع متعددة للإقتصاد الوطني تلتها أزمة المديونية التي خنقت كل مبادرات الخروج من الأزمة، فوجدت الجزائر نفسها وجها لوجه مع أعنى المؤسسات النقدية و المالية ممثلة في صندوق النقد الدولي و توأمه البنك العالمي، لتنتهي المفاوضات بتطبيق الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي، حيث التزمت بتطبيق كل الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لسنة 94،95 و استطاع الاقتصاد الجزائري بالتالي الخروج من فخ المديونية و الانسداد المالي، و استطاع أيضا رفع التحدي، ذلك أن الرهان آنذاك لم يكن فقط استعادة التوازنات المالية الكبرى الداخلية و الخارجية بل أن رهانات أخرى كانت تنتظره تمثلت أساسا في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية حتى تصبح أكثر تنافسية، و ذلك باعتماد نظام الخصخصة بمختلف أشكاله، بالإضافة إلى تأهيل النظام المالي و المصرفي ذلك أن طبيعة المنهج الاقتصادي المتبع تحتم حركية و تناسقا و انسجاما بين مختلف هذه الأجهزة، لكن رغم ذلك تبقى مؤسساتنا الاقتصادية عاجزة عن مواكبة التطورات العالمية مما يعني تدني قدراتها التنافسية على كل الأصعدة، اللهم إلا ذلك القطاع الوحيد الذي يكاد ينفرد بالأهمية في المجال التصديري ألا و هو قطاع المحروقات. إلا أن هذا الأخير مرتبط برهانات دولية و خارجية ، بمعنى ، أن أسعار النفط تتحدد على نطاق عالمي وتتأثر بتقلبات سعر صرف الدولار الذي على أساسه يتم تسعير المادة الأولية النفط. هذا وبالإضافة إلى أن التغيرات التي يشهدها الإقتصاد العالمي بصفة كبيرة تحتم علينا بإتباع سياسات إقتصادية تأهلنا إلى التأقلم مع هذا الوضع العالمي الجديد، وقد تمثلت هذه السياسات أساسا في عقد إتفاقيات الشراكة و التطلع للإئضمام للمنظمة العالمية للتجارة. وفي هذا السياق سنتناول في هذا الفصل واقع الإقتصاد الجزائري بالتركيز على جانب التجارة الخارجية و إنفتاح الجزائر على العالم الخارجي ، لنختم بتحديد أثر كل من العملتين الإرتكازيتين الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية .

المبحث الأول : التجارة الخارجية الجزائرية

لقد شهد الإقتصاد الجزائري خلال الفترة السابقة تغيرات شملت العديد من المجالات، بما في ذلك التجارة الخارجية ويرجع ذلك الى الرغبة الكبيرة للجزائر بالتفتح أكبر على العالم الخارجي ، و للتأقلم مع هذا الوضع الجديد طبقت الجزائر مجموعة من الإجراءات بغية إنجاح سياساتها بما لا ينعكس سلبيا على الإقتصاد الوطني ككل، حاضرا ومستقبلا

المطلب الأول : الوضع الراهن للإقتصاد الجزائري

قبل التطرق للوضع الراهن للإقتصاد الجزائري ،سنعرج في البداية لأهم الخصائص التي يتميز بها الإقتصاد الجزائري.

أ- خصائص الإقتصاد الجزائري:

تتمثل أهم الخصائص التي يتميز بها الإقتصاد الجزائري في:

1- إقتصاد ريعي ، وإقتصاد تبعية:

بمعنى أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات التي تشكل % 64 من الإيرادات العامة للدولة 720 مليار دينار، و حوالي % 98 من إجمالي الصادرات. وهذا معناه أن الصادرات خارج المحروقات لا تتجاوز في أحسن الظروف نسبة % 2 و هذا يدل على أن الإقتصاد الجزائري رهين ظروف السوق النفطية العالمية، ولعل الأزمة التي خلفها انهيار أسعار النفط في السوق العالمية في أفريل 1986 خير مثال على ذلك، فلقد تركت آثارا بارزة على الإقتصاد، و مازالت ملامحها تطفو على السطح . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاعتماد على قطاع واحد هو المحروقات يجعل الإقتصاد الوطني هشاً كون أن هذا القطاع يعتمد على موارد طبيعية نادرة، أي أن احتياطها قابل للنفاد و تصديرها بهذا الحجم معناه استنزاف هذه الثروة البترولية النادرة ، و الغير القابلة للتجديد : و فيما يلي جدول يوضح تطور صادرات الجزائر في الفترة ما بين 2000 1994 :

الجدول رقم: (12): تطور الصادرات الجزائرية (95-2002)

الوحدة: مليار دولار

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
18.82	19.17	21.71	12.54	10.05	13.72	13.47	10.26	(1)
18.09	18.52	21.10	12.04	9.66	13.21	12.59	9.73	(2)
96.12	96.6	97.19	96.01	96.11	96.28	93.46	94.83	(3)
0.73	0.65	0.61	0.5	0.39	0.51	0.88	0.53	(4)
3.87	3.39	2.8	3.98	3.88	3.71	6.53	5.16	(5)

- (1): إجمالي الصادرات. (2): صادرات المحروقات. (3): نسبة صادرات المحروقات. (4): باقي الصادرات.
(5): نسبة باقي الصادرات.

Source: Ministère des finances; "Commerce extérieur". www.finance-Algeria.org/dgep/a35.htm.

قطاع المحروقات يعتبر القطاع الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، وقد شهد نتائج إيجابية سواء خلال الفترات الماضية، أو خلال السنوات الأخيرة أين سجل مستوى جيد من الشراكة الأجنبية. وترجع النتائج المحققة في الأساس إلى ما يلي:

- آثار الاستثمارات المنجزة خلال الفترات الأخيرة.
- وضعية السوق النفطية العالمية باستثناء سنة 1998.
- الجهود المبذولة في السنين الأخيرة، أدت إلى مضاعفة طاقات الإنتاج والرفع من قدرات تصدير المنتجات الأساسية.

إن نظرنا لضعف هيكل الإقتصاد الوطني والمتمثل في إعماده على مصدر واحد في صادراته مع العلم أن قوته تكمن في مدى سرعة استجابته للتغيرات والأزمات والهزات الخارجية. إضافة لربعية الإقتصاد الجزائري فإننا و من خلال تحليل تطوره نجده كان و ما يزال يعاني من تبعية اقتصادية متعددة الأبعاد :

- تبعية غذائية : و تتمثل في استيراد ما يقارب 3/2 من احتياجات السكان الغذائية و خاصة منها الحبوب بمختلف أنواعها ، و يمكن إرجاع مرد هذه التبعية أساسا إلى ضعف الإنتاج الزراعي بالرغم من السياسات الإصلاحية التي شهدتها القطاع منذ الاستقلال .

- تبعية تكنولوجية : ناتجة أساسا عن طبيعة الاختيارات التكنولوجية و النمط للتصنيعي الذي اتبعته الجزائر خلال عقد السبعينات ، و الذي تميز بإفتقاره إلى سياسة تكنولوجية واضحة و متميزة ، و الرغبة لدى متخذي القرار في الحصول على التجهيزات و المعدات الإنتاجية و المصانع الجاهزة أمام إلحاح و كثافة البرامج الاستثمارية المتزايدة .

- تبعية مالية : و هي مرتبطة بالتبعية الغذائية و التكنولوجية و بالاختيارات التمويلية التي اعتمدت عليها الجزائر في تمويل برامج تنميتها الاقتصادية خلال السبعينات ، أين شكلت إيرادات المحروقات إلى جانب الاستدانة الخارجية مصدرا أساسيا في عملية تمويل المشروعات ¹.

2- إقتصاد مديونية:

1- مليكة صديقي "دراسة في صعوبات التحول إلى إقتصاد السوق في الجزائر" مجلة علوم الإقتصاد والتسير والتجارة. جامعة الجزائر العدد *10*2004 ص 145.

مداخلة أ. هارون الطاهر وأ. بن تركي عز الدين "العرض الأوربي للشراكة إمكانات وفرص الاندماج في الإقتصاد العالمي" بمقتضى حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة يوم 21 و 22 ماي 2002 جامعة سعد دحلب بلنيدة

نتيجة لضعف الادخار الوطني والفائض الاقتصادي في الجزائر، كان التوجه نحو الاستدانة لتحقيق التنمية، ونتيجة لضعف عمليات الاستثمار وتمويل الاستهلاك المفرط، دخلت الجزائر في صف الاقتصاديات المثقلة بالديون وتحت تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية التي ساعدت على نمو هذا العبء الذي يعيق كل عمل تنموي. وفي تطور المديونية الخارجية الجزائرية مرت بمراحل، والتي يعود تاريخها إلى ما بعد الإستقلال، إذ نظرا لضعف الموارد المالية لجأت الجزائر للإستدانة و للبحث عن التمويل الخارجي، خاصة بعد أن شرعت في 1967 بتنفيذ مخططات تنموية لتجسيد استراتيجية الصناعة المصنعة، وازدادت حدتها خلال فترة السبعينيات التي شهدت وتيرة تصنيع و تنمية مكثفين، فعملية التنمية التي ارتبطت بالمخططات، إستهلكت موارد مالية ضخمة، إلا أن مرحلة ما بعد 1986 شهدت المديونية خلالها تطورا خطيرا، ويرجع سبب تضخمها إلى تراجع المداخيل الخارجية بأكثر من 5,6 مليار دولار نتيجة لانتهيار أسعار النفط سنة 1986، وكانت هذه الصدمة سببا في ارتفاع حجم الديون بأكثر من 10 مليار.

الجدول (13) : تطور مؤشر المديونية الخارجية

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991 ¹
الدين الخارجي	16.51	20.56	24.60	25.04	25.44	26.58	23.6

إلا أن أهم ما يميز مرحلة التسعينات أن الجزائر قامت بإعادة جدولة ديونها الخارجية وكان ذلك سنة 1994، حيث تميزت الوضعية المالية التي وصلت إليها الجزائر سنة 1994 بالتوقف شبه الكلي عن تسديد ديونها، مما حتم عليها الذهاب إلى إعادة جدولة الديون الخارجية. وقد ترتب عنها تطبيق "اتفاق ستانداي" لفترة أبريل 1994 مارس 1995 والمتضمن احترام الشروط، ثم تطبيق برنامج للتعديل الهيكلي لمدة ثلاثة سنوات، وإمتد من أبريل 1995 إلى مارس 1998، و يمكن حصر مجموعة التدابير المكونة لبرنامج التصحيح الهيكلي فيما يلي

* سياسة الموازنة :

الضغط على النفقات العامة : و تتم هذه العملية من خلال :

➤ تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي و الاستثماري .²

➤ رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع .

¹ - Nacer-Eddine SADI "La privatisation des entreprises publiques en Algérie: objectifs, modalités, et enjeux" office des publications universitaires. pp45.

Hocine Benissad "l'ajustement structurel : l'expérience du Maghreb 1999." office des publications universitaires .pp87.

² - Hociene Benissad " Algérie: : de la planification socialiste à l'économie de marché " ENAG édition Alger 2004.(139-143).

- رفع الدعم عن منتجات الطاقة (الوقود) للكهرباء و ذلك بهدف ترشيد الإستهلاك .
 - تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام .
 - تجميد الرواتب و الأجور و الحد من التوظيف في القطاع العمومي .
- زيادة الإيرادات العامة :و ذلك من خلال :
- رفع أسعار سلع و خدمات القطاع العام.
 - زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أطرافا أخرى من جهة و مكافحة التهرب الضريبي مع الإبقاء على معدلات ضريبية منخفضة، ويتم ذلك من خلال إجراء إصلاحات ضريبية شاملة.
 - خصصة مؤسسات القطاع العام .و تكون عادة هذه التدابير مدعومة بتدابير نقدية صارمة تهدف إلى الحد من كل توسع نقدي يمكن أن ينجر عنه عودة التضخم النقدي.
- * السياسة النقدية :** مجموعة التدابير النقدية يمكن اختصارها في النقاط التالية :
- الحد من نمو الكتلة النقدية .
 - وضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة و للقطاع العام .
 - زيادة سعر الفائدة الدائنة و المدينة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام من جهة، و تشجيع الادخار من جهة ثانية .
 - إنشاء سوق للنقد الأجنبي فيما بين البنوك و الوسطاء المعتمدين¹.
- * سياسة التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات :**
- جملة هذه التدابير تهدف عموما لتقوية ميزان المدفوعات و تحرير المعاملات الخارجية ، و يمكن عرض هذه الأخيرة بصورة عامة بشكل موجز كما يلي:
- تخفيض سعر العملة الوطنية و ذلك لتقليص الواردات التي تصبح قيمتها أكبر بالعملة المحلية، و تشجيع الصادرات التي تكتسب قدرة تناسبية بفعل هذا الإجراء، حيث تصبح قيمتها بالعملة الأجنبية أقل .
 - تحرير المعاملات الأجنبية من كل العوائق الإدارية و الضريبية .
 - إلغاء الأساليب التمييزية سواء بين القطاع العام و القطاع الخاص أو بين المستثمرين المحليين و المستثمرين الأجانب.
 - منح المستثمرين مزايا ضريبية و جمركية.
 - إعطاء الضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب و حرية تحويل أرباحهم².

¹ - Hociene Benissad Op.Cit.

² - Hociene Benissad Op.Cit.pp161.

وتتمثل الأهداف العامة المتوقعة و المعلنة من طرف خبراء صندوق النقد الدولي، بعد تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في ما يلي:

- 1- رفع معدلات النمو الاقتصادي بهدف إستيعاب أكثر للقوة العاملة و تخفيض معدلات البطالة المرتفعة .
 - 2- تخفيض معدلات التضخم إلى المستويات السائدة في البلدان المتطورة .
 - 3- خفض التكاليف الانتقالية الناجمة عن البرنامج ،خاصة في جانبها الاجتماعي .
 - 4 - استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من الإحتياطات الدولية.
- وقد سمح هذا البرنامج بتعبئة موارد جديدة قدرها 2,6 مليار دولار من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . كما سمح تطبيقه بتحقيق نوع من التقدم تجلى في :

- إعادة تشكيل احتياطات الصرف.
- تحسين ميزان المدفوعات.
- تحقيق زيادة في الكتلة النقدية.
- تحقيق توازن الميزانية ،فقد سجلت تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج أو حتى بعد ذلك حيث انخفض العجز من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994، لتسجل الميزانية فائضا بلغ 3.0%، 2.4% و 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أي 96،97،98 على التوالي .
- تراجع نسبة التضخم.

- تراجع معدل خدمات الديون، وإعادة الجدولة تمخض عنها تحسين في معدلات خدمة الدين و سخاء مصادر الإقراض الأجنبية بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي، حيث أن الجزائر استفادت بأكثر من 22 مليار دولار ، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة و 5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية و النقدية الدولية و قروض ثنائية لإنجاح البرنامج. وفي مايلي جدول يبين مختلف الإتفاقيات الثنائية الخاصة بإعادة جدولة الديون العمومية الثانية مع نادي باريس بمجموع 17 إتفاقية.¹

الجدول رقم (14): الإتفاقيات الثنائية الخاصة بإعادة جدولة الديون العمومية مع نادي باريس

التاريخ	البلدان الدائنة	التاريخ	البلدان الدائنة
1995/09/25	هولندا	1996/01/16	إسبانيا
1995/09/28	بلجيكا		
1995/10/03	فلندا	1996/02/13	سويسرا

¹ - ahmed benbitour " L Algérie: au troisième millénaire " édition Marinoor, Alger 1998,p57.

بريطانيا	1996/02/18	الدانمارك	1995/10/04
البرتغال	1996/03/18	كندا - النرويج	1995/11/02
الولايات المتحدة الأمريكية	1996/03/27	النمسا	1995/11/03
		السويد	1995/11/06
3 إتفاقيات أخرى ¹		ألمانيا	1995/12/19

أما الجدول الموالي فيبين تطور المديونية خلال فترة إعادة الجدولة
الجدول (15): تطور المديونية خلال فترة إعادة الجدولة

الوحدة : مليار دولار

1998	1997	1996	1995	1994	البيان
30.261	31.060	33.230	31.317	28.850	مخزون الديون
15.040	16.860	20.520	22.030	24.210	الديون غير المجدولة
15.221	14.200	12.710	9.287	4.640	الديون المجدولة
5.180	4.465	4.281	4.366	4.520	حجم خدمات الديون
1.978	2.354	2.256	1.796	1.390	الفوائد
47.5	2.111	30.9	38.8	47.1	خدمات الديون/الصادرات (%)
29.82	9.18	9.42	10.53	10.76	خدمات الديون/PIB (%)

Source: banque d'Algérie. (www.bank-of-algeria.dz).

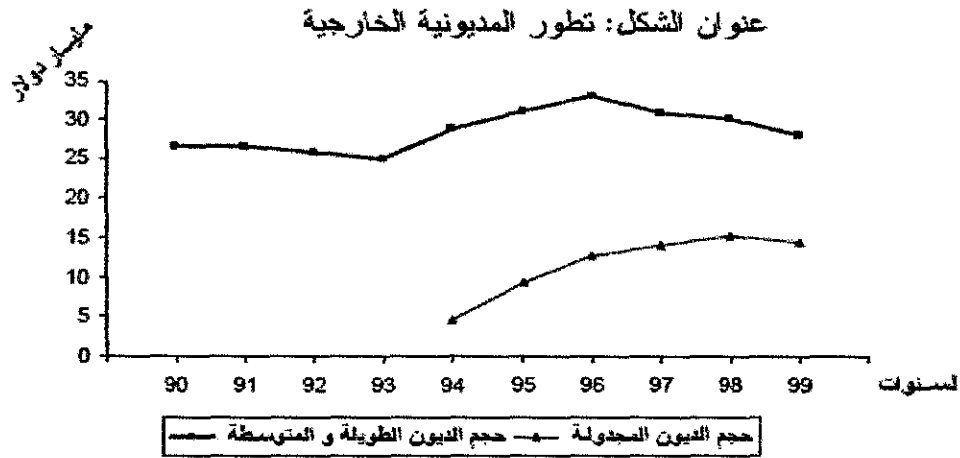
- * من (1997) -الى(1999) : عرفت فيها الديون تناقصا بمبلغ 5,09 مليار دولار، أي بمعدل 15.31%، ورغم الزيادة الملاحظة في حجم خدمات الديون، حيث بلغت 0,835 مليار دولار، إلا أن الصادرات مسها إنخفاض محسوس كما أن خدمات الديون تراجعت ويفسر التندني في مخزون الديون بصفة أساسية بما يلي:
- التراجع الذي عرفته عملية تعبئة القروض الخارجية.
 - تحسن سعر الدولار الأمريكي.
 - اللجوء إلى الاحتياطات.

¹ - عابد شريط "واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي" مجلة العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة العدد 21 جوان 2004، ص 107.

² - Nacer-Eddine SADI Op.Cit.pp46.

وقد أسفرت سياسة الاستدانة خلال التسعينيات على النتائج المالية:

- بلغت خدمات الديون الإجمالية 64,655 مليار دولار.
 - بلغت نسبة خدمات الديون في المتوسط 52,63%.
 - متوسط خدمات الديون إلى الصادرات قبل إعادة الجدولة ما بين 1990 و 1993 قدرت بنسبة 74.35%.
 - أما الفترة (1994-1998) وهي فترة إعادة الجدولة، فبلغت 38,92%.
 - الفوائد المدفوعة خلال الفترة (1990-1999) كانت 19,782 مليار دولار، أي ما يعادل 16,17% من صادرات الفترة ككل.
 - تكلفة الدين خلال الفترة (1990-1999) بلغت 44,783 مليار دولار وهي تعادل الناتج الداخلي الخام لسنة 1991 تقريبا، كما أنها تمثل 6,453% من صادرات التسعينيات.¹
- المنحى رقم (01): يعبر عن تطور المديونية خلال فترة التسعينيات.**



3- إقتصاد يتميز بانتشار الفساد الإداري و بقطاع مالي وبنكي لا يستجيب للتغيرات:

يعاني الإقتصاد الجزائري من وجود إختلالات واضحة، تضر بالسير الحسن للإقتصاد الجزائري وتضعف من فعاليته، على الرغم من المؤشرات الكلية الإيجابية. فالمال والوفرة المالية لا تعنيان تحقيق النمو الفعلي، إذ لم تحقق لحد الآن برامج دعم النمو الفعلي الأهداف الجوهرية التي إرتكزت عليها فلسفة هذه البرامج، وفي مقدمتها دفع المؤسسات الجزائرية الى تحقيق نمو إيجابي ورفع نسبة إنتاجيتها وحصصها في السوق، بل الذي حدث أن حصتها في السوق تقلصت. علما بأن، هناك مؤشرات سلبية عديدة تساهم في تباطؤ وتيرة النمو وفعاليته على رأسها

¹ - بلعوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية. سنة 2004 ص 211. مداخلة أرواح عبد الباقي. أغياط شريف "الأثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي بالجزائر" بملتقى الوطني حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. 21 و 22 ماي 2002 جامعة سعد دحلب بلبيدة

البيروقراطية والرشوة وسوء التسيير. فالجزائر تعاني حسب تقرير البنك الدولي من الرشوة، التهرب الضريبي والجبائي، وسيادة السوق السوداء، فضلا عن ضعف الحماية الفكرية، وهشاشة إستقلالية القضاء. وتبقى ظاهرة البيروقراطية من أهم المظاهر التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري،¹ ومن أهم المآخذ التي نجدها هنا المغالاة في التدايير الإدارية ذات الطابع البيروقراطي المعيق للأعمال والإستثمار وطرق التسيير، ونوعية الخدمات التي تقدمها الإدارة، فضلا عن المركزية في القرارات مما يعيق الأعمال ككل. وهنا يتضح مدى النقص الموجود في هذا المجال في الجزائر مع سوء التسيير وتعطيل المشاريع وكثرة الوثائق والمراحل التي يجتازها المستثمر لإنجاز مشاريعه، فضلا عن التغيير الحكومي المستمر، وهذا الأخير يعبر عن مؤشر سلبي للجزائر في مجال فعالية عمل الحكومة وطبيعة ونوعية الضبط و الإستقرار السياسي. وذات الأمر ينطبق على مدى الرقابة على الرشوة، حيث تعاني الجزائر من نقص الشفافية في منح الصفقات والعقود، ويشتكى المتعاملون من ثقل الأعباء، حيث يضيفون نسبة خاصة بالرشوة كأعباء إضافية على الصفقات والعقود، إضافة الى كل ماسبق، نلاحظ وجود تشريعات وقوانين ثقيلة في كل المجالات تقريبا. هذه السياسات تساهم في تفويض الجهود الرامية في إعادة الإصلاح الإقتصادي، وتحد بشكل كبير من فعالية التغييرات. فلقد أدى التسيير الموجه للإقتصاد بصفة عامة والجانب المالي بصفة خاصة (تسيير معدلات الفائدة، توزيع القروض...) إلى إضعاف النظام البنكي العمومي الجزائري، ولهذا تم إعادة النظر في تسيير البنوك العمومية التي أعيد رسملتها لتسلم الى واقع السوق².

ب- الوضع الراهن للإقتصاد الجزائري:

لقد إرتأينا أن نعبر عن الواقع الحالي للإقتصاد الجزائري في ثلاثة نقاط:

1- واقع الدائرة الحقيقية الإنتاجية:

إن الصورة التي تميز الدائرة الحقيقية الإنتاجية في الجزائر ترتبط أساسا بغياب الجسور الممتدة بينها وبين الدائرة النقدية. وإضافة لهذا، فإن النتائج السلبية المحققة على مستوى القطاعات الاقتصادية بإستثناء قطاع المحروقات ساهمت فيها عوامل عديدة داخلية وخارجية.

* عوامل ضعف الدائرة الحقيقية: تتمثل عوامل ضعف الدائرة الحقيقية في عوامل داخلية، وأخرى خارجية، والتي

أدت إلى نتائج سلبية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

العوامل الداخلية: تتمثل العوامل الداخلية في مجملها فيما يلي:

- ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري المتميز بقدم التكنولوجيات المستعملة.
- سيطرة الدولة على أغلب المؤسسات الاقتصادية.
- غياب استراتيجية تراعي نهج اقتصاد السوق.

¹ - خالد خديجة "أثر الانفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري" مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد الثاني 2005، ص 88.

² - مليكة صديقي مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، مرجع سبق ذكره.

- تفكك بنية النسيج الاقتصادي، جراء عمليات إعادة الهيكلة، وعمليات الخوصصة .
- اعتماد أساليب تسييرية مكلفة، لا تأخذ بمفهوم المنافسة.
- ثقل مديونية المؤسسات، الأمر الذي قيد من قدرتها التمويلية.
- النقص الفادح في الاستثمارات الموجهة للأنشطة المنتجة.
- غياب الترابط والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ضعف للجهاز المصرفي وإنعكاسه السلبي على الجهاز الإنتاجي.

العوامل الخارجية: تتمثل العوامل الخارجية بالأساس فيما يلي:

- الاعتماد على ما تجود به سياسة الميزانية في تمويل الاقتصاد- ميزانية التجهيز، وهو ما لا يفي بكل الاحتياجات.
- سياسة الاستدانة التي تقف عائقا أمام كل عمل تنموي.
- غياب الشراكة الأجنبية- عدا قطاع المحروقات - بسبب الأوضاع التي تتصف بها المؤسسات الإنتاجية، وبسبب جمود الأنظمة القانونية والمصرفية، ومنظومة الاتصالات.
- التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية فيما يخص المواد الأولية والوسيطية.
- ولعرض وضعية القطاعات الاقتصادية، سيتم الاقتصار على بعض القطاعات لما لها من أهمية في الاقتصاد الوطني، وهي الصناعة والفلاحة والمحروقات.

1- القطاع الصناعي

يمثل القطاع الصناعي العمومي ما بين 80% و 86% من الإنتاج الوطني، وهو يعاني من الركود المزمن، ومرد هذا الركود يرجع إلى غياب استراتيجية شاملة في مجال إعادة الهيكلة الصناعية . فأزمة القطاع بصفة أساسية تتمثل في قفم التكنولوجيات المستعملة منذ سنوات عديدة، وفي عدم ملائمة المنتجات المصنعة، الخلل بين السعر والنوعية وكذلك في ضعف قدرات للتسيير في المؤسسات وبالأخص غياب عمليات الإبداع والدراسات المتعلقة بالسوق ومن بين العوامل التي ساعدت على تتردي وضعية القطاع، يمكن ذكر ما يلي:

- المشاكل التي يعاني منها القطاع الإنتاجي الخاص (التمويل والتسويق).
- غياب الاستثمارات بسبب عدم وجود المحفزات واصطدامها بمشاكل الإدارة، وبالأخص القروض، الأراضي، المنافسة غير المشروعة... وغياب الثقة في مناخ الاستثمار(الظروف الأمنية العامة، عدم استقرار التنظيم، الامتيازات الممنوحة لجذب الاستثمارات)¹.
- عجز السوق على تحفيز وبعث الاستثمار للإستفادة من الفرص المتاحة.
- درجة التفكك التي بلغها القطاع جراء عمليات إعادة الهيكلة الصناعية التي تبقى ناقصة.

¹ - علة محمد " الدولار وأثرها على الاقتصاد الجزائري " مرجع سبق ذكره 159.

- الارتكاز على عمليات الاستيراد كبديل، وضعف الترابط بين باقي القطاعات، فقطاع المحروقات لم يؤد إلى إنعاش القطاعات الأخرى.
- الإصلاحات التي تزامنت مع عمليات إعادة الهيكلة أستندت إلى الموارد المالية، مما شكل ضغوطا أعاققت هذه الإصلاحات.
- ضعف العلاقة القائمة بين البنك والمؤسسة، أدى إلى هدر التدفقات المالية المتوفرة دون أن يترتب عنها تراكم للثروة.
- تمويل القطاع ارتبط بشكل كبير بسياسة القرض والميزانية.¹

من خلال الإحصائيات يتبين أن الصناعة الجزائرية مريضة، وتعاني من الهشاشة على الرغم من عمليات التطهير المالي وإعادة جدولة الديون ومسحها، إذ أن سلسلة العمليات التي إستفادت منها المؤسسات العمومية لدى البنوك لم تساهم في ضمان توازن مالي للمؤسسات، بل إن المكشوف البنكي المسجل بداية 2005 بالنسبة للمؤسسات العمومية المختلة هيكليا يتجاوز 90 مليار دينار. و الملاحظ أن الصناعات خارج المحروقات لا تنتج سوى 16% من القيمة المضافة الصناعية التي تضمنها المؤسسات العمومية بنسبة 64% مقابل 36% للقطاع الخاص، وبالتالي يلاحظ أن حصة القطاع العام وإختفائه التدريجي بعد أن كان يمثل أكثر من 80% من القيمة المضافة، حيث لم يحقق القطاع الصناعي مجتمعا بالنسبة لنسب النمو سوى أقل من 0.9% عام 2004. ويلاحظ أن أغلب القطاعات الصناعية في الجزائر تشهد نسب نمو سلبية خلال السنوات الأخيرة لاسيما بالنسبة للصناعات التحويلية، مع ملاحظة أن القطاع العام يعاني أكثر من التراجع المستمر، وتؤكد الإحصائيات أن القطاع الخاص أيضا أضحى يعاني من الركود بدليل أن نسب النمو أضحى متواضعة إذ لم تتعد 1.5% عام 2004 مقابل 0.6% عام 2003.

2- القطاع الفلاحي

تشكل الفلاحة قطاعا حيويا في الاقتصاد الوطني، إذ أنها حققت ما يقارب 15% من القيمة المضافة الإجمالية كمعدل متوسط خلال العشرينين الأخيرتين، زيادة على هذا فهي تشغل حوالي 25% من إجمالي عدد العمال ومثله مثل القطاعات الأخرى، يعاني القطاع الفلاحي من عدة مشاكل حالت دون أخذ مكانته كقوة هامة ومحركا لتطوير الاقتصاد الوطني. وكمثال لعدم مسيرته للمتطلبات الوطنية، فإن الوضعية الغذائية للبلاد قد تدهورت بشكل كبير، إذ تضاعفت الواردات من الحبوب عشر مرات. وبصرف النظر عن عاملي الأرض والتقلبات المناخية التي تبرز كعراقيل رئيسية أمام هذا القطاع، هناك أسباب أخرى أعاققت إزدهاره يمكن إيجازها فيما يلي:

- نقص الإستثمارات.
- التمويين الضعيف والمضطرب فيما يخص عوامل الإنتاج.²
- غياب إستراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار تلبية طلب الاستهلاك، وتحقق فائض للتصدير.

¹ - نفس المرجع 160.

² - Hociene Benissad Op.Cit.pp (39-40).

- المشاكل المتعلقة بالعمارة الفلاحي وبالأخص بيع وتأجير الأراضي الفلاحية.
- ضعف مستوى التأطير التقني.
- تحويل الثروات التي ينتجها القطاع نحو القطاعات التجارية
- هشاشة أنظمة الإنتاج المطبقة، وعدم متابعة الإصلاحات المعتمدة من طرف الحكومات.
- صعوبات متعلقة بالقروض الفلاحية.
- غياب الفعالية في السياسات الفلاحية المتبعة¹.

الجدول رقم (16): تطور المنتوجات الفلاحية

الوحدة: بالآف القناطر

المنتجات/ السنوات	2000	2001	2002	2003
الحبوب	9318	26575	19514	42000
خضر جافة	219	384	435	456
بقول	33082	33622	38374	40100
الكروم	2038	1962	2344	2450
الحمضيات	4326	4700	5195	5428
المسكرات	4523	4682	5638	5891
الزيتون	2171	2003	1919	2005
التمور	3656	4373	4184	4372
الحليب	1584	1637	1544	1613
البيض	2020	2160	3220	3364
العسل	11	16	21	22
القطن	181	182	199	208

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو " عصرنة الجزائر - حصيلة وآفاق -" فيفري 2004.

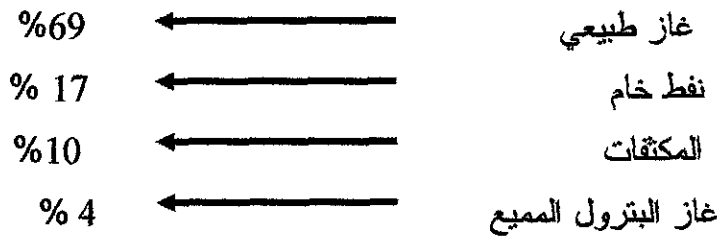
¹- CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL " Rapport sur la conjoncture économique et social du deuxième semestre 2004.

من خلال الجدول نلتبس وأنه وبالرغم من تزايد قيم بعض المنتجات من سنة إلى أخرى ، إلا أنها لا تلبي حاجيات المجتمع الجزائري ، ولليل ذلك معاناة الجزائر من التبعية الغذائية للحد الساعة والتي تكشفها لنا إحصائيات التجارة الخارجية.

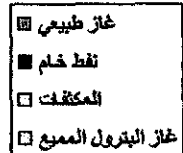
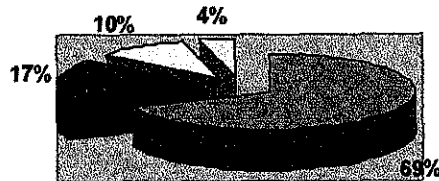
3- الوضع الراهن للقطاع المحروقات

لقد كان الربيع البترولي لعدة عقود في الإقتصاد الجزائري الشريان الذي يغذي النمو الإقتصادي، حيث كان ولا يزال المصدر الرئيسي في تمويل القطاع الإنتاجي. ورغم أن تبني الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي الذي جاء من أجل تعقيم الربيع البترولي، وبنز العلاقة بينه وبين التنمية وذلك تكريسا لمبادئ الليبرالية التي تقتضي بإلزامية إنسحاب الدولة من النشاط الإقتصادي، إلا أن الإقتصاد الجزائري مازال مرهونا بما تدره عائدات المحروقات، هذه الأخيرة مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعتبر عملة التسديد لهذه المادة. إن التطور الذي يشهده قطاع المحروقات يعود إلى التطور الذي تعرفه شركة سونطراك، التي تعتبر مؤسسة الدولة الأولى في مجال النفط والغاز، سواء كانت هذه التوجهات الجديدة على المستوى الداخلي أو الدولي. فعلى المستوى الوطني شركة سونطراك تتحكم في 80% من الإنتاج بالإضافة إلى حصتها التي تحصل عليها من شركائها، وتتحكم أيضا في أكثر من 43% من المحيط المنجمي بفضل رخص التنقيب التي تحصل عليها. ويتوقع أن يصل إنتاجها من النفط إلى 2 مليون برميل يوميا عام 2010، أي ما يعادل 23 مليون طن سنويا. أما بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي، فشركة سونطراك تعتبر شركة غازية أكثر مما هي نفطية، نظر الإحتياطي الهائل للغاز الذي تملكه الجزائر مقارنة بالنفط كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): يوضح نسب إحتياطات الجزائر من النفط



نسب إحتياطات الجزائر من المحروقات



إن نجد أن إحتياطي الغاز الطبيعي يحتل حصة كبيرة في قطاع المحروقات ،بلغت نسبة 69% ،وأصبح يمثل 10% من الإحتياطات العالمية، أما النفط فهو يمثل سوى 17% من الإحتياطي الإجمالي معظمها تتركز في حاسي مسعود. أما على المستوى الدولي ،فيتوقع أن تستثمر سوناطراك بأكثر من 800 مليون دولار خارج التراب الوطني، خلال الفترة المقبلة والممتدة حتى 2008. فهي كغيرها من الشركات الكبرى تتطلع إلى توسيع تواجدتها الدولي، مما يعطي فرصة تكامل وقوة القطاع البترولي. ومع الطاقة الإنتاجية الهائلة لسوناطراك ، وفي ظل إرتفاع أسعار البترول فإن عائدات البترول لسنة 2005 تجاوزت 40 مليار دولار، منها 39 مليار دولار لسوناطراك ، فيما شهدت حصة الأجانب إرتفاعا معتبرا حيث قدرت ب 4 ملايين دولار،¹ وقد إرتفعت عائدات البترول لسنة 2006 لتبلغ 52 مليار دولار، وبالتالي فإن نسبة الإرتفاع تقدر ب30% مقارنة ب2005. و تنفيذ الإحصائيات الخاصة بصادرات المحروقات الجزائرية بأن مبيعات الغاز تمثل 40% من العائدات المتأتية من المحروقات ،مقابل النفط نسبة 35% للبترول، فيما تمثل مشتقات البترول ما نسبته 35%، وبالتالي فإن الجزائر تحقق من مجموع 52 مليار دولار عائدات للمحروقات لسنة 2006 ما قيمته 20.8 مليار دولار من صادرات الغاز، فيما تصل العائدات المتأتية من تصدير البترول الخام حوالي 18.2 مليار دولار والباقي عبارة عن صادرات مشتقات النفط. أما في ما يخص موارد الجزائر من الجباية البترولية ،التي لا تزال تمثل 60% ،من التحصيل الجبائي الإجمالي والتي بلغت خلال السداسي الأول من 2006 قيمة 1420 مليار دينار، أي ما يعادل 19.68 مليار دولار ، بعد أن بلغت قيمتها خلال سنة 2005 حوالي 2267.3 مليار دينار مقابل توقعات تصل 899 مليار دينار في قانون المالية التكميلي لعام 2005، مع العلم بأن الجزائر تعتمد على سعر مرجعي يقدر ب19 دولارا للبرميل. فيعود الإرتفاع القياسي للمداخيل الجبائية الناتجة عن صادرات المحروقات ،إلى إرتفاع أسعار النفط العالمية التي إرتفعت من حوالي 51 دولار للبرميل خلال إعداد قانون المالية 2006 إلى 73 دولار مع نهاية جوان من نفس السنة. وقد بلغ متوسط سعر النفط للبرميل الواحد خلال السداسي الأول من سنة 2006 قيمة 65 دولار للبرميل.³

أما عن الوضع الراهن للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: فقد كشف تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2006 ،إحتلال الجزائر المرتبة السابعة عربيا ،والثامنة إفريقيا من حيث تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2005 ،إلا أنها إحتلت المرتبة الأولى في جلب الإستثمارات في قطاع المحروقات ،حيث بلغت قيمة هذه الإستثمارات 1.8 مليار \$. وحسب تقرير صندوق النقد الدولي ،فإن عوائد الإستثمار الأجنبي في الجزائر تتمثل أهمها في:

1- الإجراءات المعقدة للبنوك صعبت من مهمة العديد من الشركات ، وتتمثل في:

¹ -Rapport Annuel Sonatrach 2005 .

² - LICCAL " la letter d' information " Revue Manuelle éditée par la chambre algérienne de commerce et d' industrie.octobre2005.N°175. PP18.

³ - الأترنت(8 NEWS TOPIC!name =news!NEWS TOPIC) (www.babeldjazir.com/modulesphp)

- * صعوبات كبيرة في الوصول إلى القروض البنكية.
- * صعوبة حصول المتعاملين على مستحقاتهم، سواء تعلق الأمر بالعقود المبرمة مع هيئات أو مؤسسات أخرى أو مشاريع عمومية. ويوجد المتعاملون الإقتصاديون صعوبة حتى في مجال التحويلات وغياب الفوترة، والدور المهمش للصك البنكي.
- * أعباء الإقراض، أي نسب الفوائد العالية، إذ تبقى هذه النسب سواء للإستثمار أو الإستغلال عاملا كابحا أمام المستثمرين.
- * أيضا فيما يتعلق بإسترداد المدخلات والمواد الأولية التي تدخل في تصنيع العديد من المنتجات، حيث تطالب البنوك الفاتورة الأولية ثم تمنح للبنك سلطة تقديرية لرفض الطلب المقدم، وذات الأمر ينطبق على الإدارة، بحيث أن هناك تميز بين المستثمرين الكبار عن المستثمرين الصغار.
- 2- البيروقراطية التي تنفر المستثمر والمنتج على حد سواء.
- 3- وجود مشاكل عديدة تعيق الإستثمار في مرحلة الإنتاج، ويتعلق الأمر بالإنقطاعات المتكررة للتموين بالطاقة، وكذا إنقطاع الكهرباء و مشاكل النقل و الإرتفاع المستمر لسعر الطاقة الكهربائية والمياه، وكذلك أسعار المواد الأولية والمدخلات.
- 4- مشاكل العقار لاسيما الأسعار المرتفعة له، أو ندرتها.
- 5- المنافسة الغير شريفة في مناخ الأعمال بالجزائر، نظرا للدور المتنامي للسوق الموازية.
- 6- عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي.
- 7- عدم وضوح وإستقرار قوانين الإستثمار، وعدم توفر محيط تشريعي مستقر يجلب الإستثمارات.¹
- 2- الوضع الراهن للدائرة النقدية والمالية:
ونعبر عنها بالنظام البنكي، العملة الوطنية، إحتياطي الصرف والمديونية الخارجية.

الوضع الراهن للنظام البنكي:

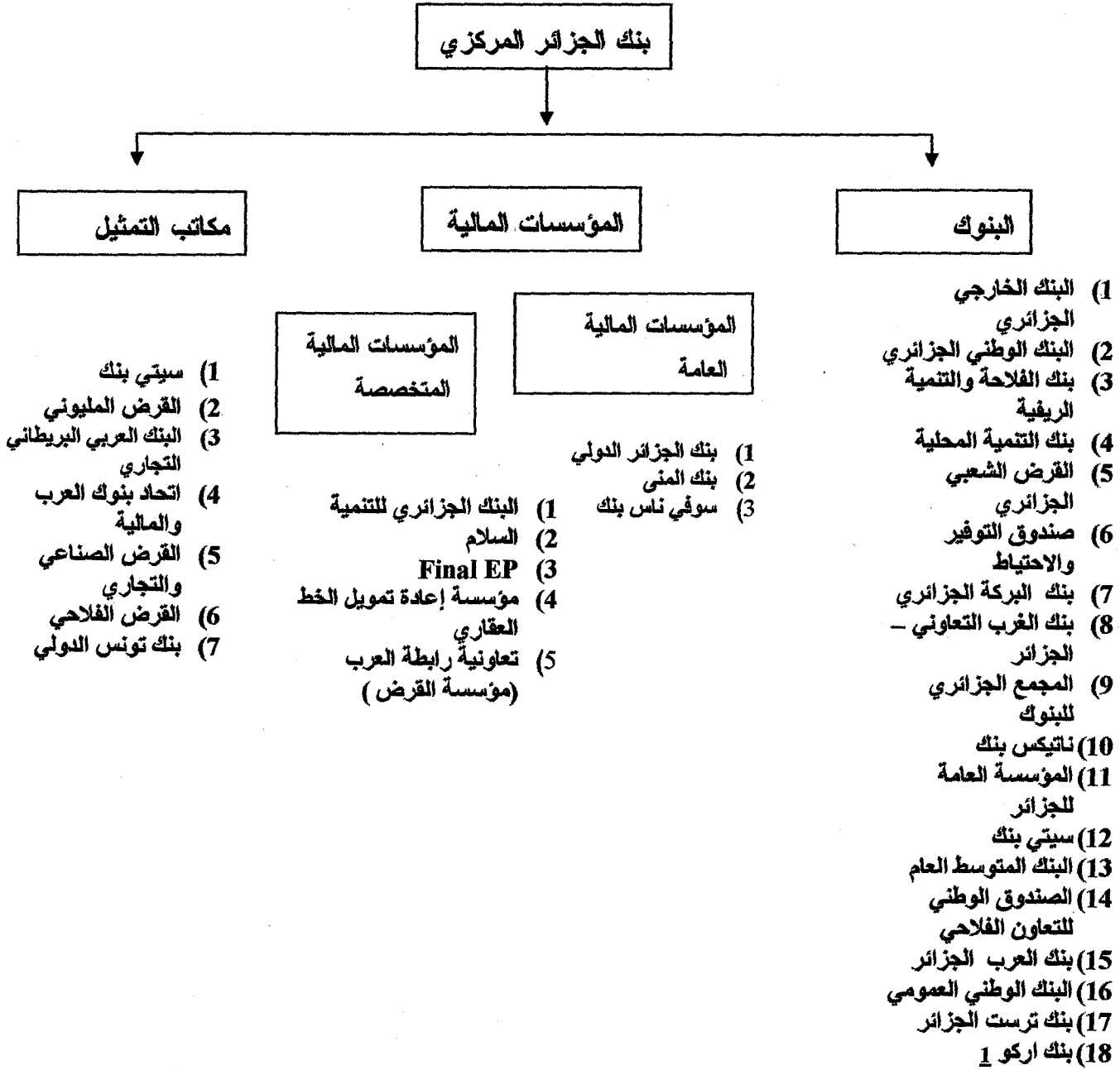
- يتسم النظام المصرفي الجزائري اليوم بما يلي:
- وضعية مثقلة بالديون تقدر بحوالي 1274 مليار دج، وهي مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية الاقتصادية أساسا.
- تقديم خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب حتى لأبسط التطور الحاصل في المجتمع، ففي الوقت الذي تقوم فيه البنوك الدولية بتقديم أكثر من 360 خدمة لزيائنها، فإن البنوك الجزائرية لا تصل حتى إلى مستوى خدمات باقي الدول النامية والمقدرة بـ 40 خدمة مما يقلل من قدرتها التنافسية وتنمية رأسمالها.

¹ - أحمد باشي " الآثار المحتملة لإتفاق الشراكة الأورومتوسطية على الإقتصاد الجزائري " مجلة علوم الإقتصاد والتسير والتجارة جامعة الجزائر مرجع سبق ذكره ص 29
موقع إلكتروني جزائري للتعريف بفرص الإستثمار (<http://www.mdppi.dz/>)

- غياب التسويق البنكي، الشيء الذي يقف كعائق أمام هذه البنوك لمعرفة كيف ومتى؟ ولماذا؟ ومع من تتعامل؟
 - ضعف الإدخار مما يؤثر سلبا على تنمية موارد البنوك التجارية بسبب انخفاض معدلات الفائدة وتوفر الاستثمارات المربحة في السوق السوداء، بالإضافة إلى التهرب الضريبي والإستفادة من تكاليف الفرصة البديلة في الدوائر غير الرسمية [أكثر من 1400 مليار دج خارج الدائرة الرسمية للتداول].
 - توسع وإمتداد المجال الجغرافي، مما يعوق عملية التنسيق الداخلي وتبادل المعلومات بين مختلف الهياكل.
 - نقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات البنكية، حيث تتجاوز فترة دراسة ملف طلب قرض سنة في معظم الأحيان، كما أن تحصيل شيك من الجنوب إلى الشمال يستغرق أكثر من شهر.
 - ضعف كفاءة أداء العنصر البشري وعدم قدرته على استخدام الأساليب والأدوات المتطورة مما أثر على طريقة تسيير البنوك، في ظل عدم وجود برامج جادة للتدريب والتطوير، وينجلي ذلك في تخصيص عدد هام من المستخدمين لوظائف الدعم، أي الوسائل العامة والمحاسبة والأمانة على حساب الوظائف العملياتية التي ترتبط مباشرة بالنشاط البنكي المحض، والمتمثلة في العلاقة مع الزبائن وتسيير وسائل الدفع، مع غياب بعض الوظائف الاستراتيجية الأساسية التي تمكن البنك من التأقلم مع مستجدات المحيط، كدراسة السوق رقابة التسيير، أضف إلى ذلك أن عدد كبير من العمال لم ينلق تكوينا تقنيا معمقا بل مجرد تكوين ميداني لا يكفي عادة لممارسة المسؤوليات المسندة إليهم.
 - نقص الوسائل المادية مقارنة بالاحتياجات الفعلية مما يحول دون التكفل السليم بالعمليات البنكية ومحدودية نظام الإعلام الآلي غير المتكيف والقليل الفعالية مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة.
 - التعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية مما يصعب عليها التصدي لأزمات مالية مفاجئة. كل ذلك أسفر عن فشل البنوك في قدرتها على جلب المدخرات وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها.¹
- لقد تمكنت السلطات العمومية الجزائرية خلال الإصلاحات السابقة من قطع شوط كبير في إعادة هيكلة الأطر المؤسسية والقانونية للنظام البنكي، وعلى الرغم من ذلك، فلا يزال هذا النظام يواجه تحديات كبيرة تولدت عن الأوضاع المتغيرة باستمرار والناجمة أساسا عن العولمة وتحرير الأسواق الدولية. والجديد أنه سيتم خصصة القرض الشعبي الجزائري، حيث تم فتح رأسمال البنك العمومي بـ 51%، كما أن هناك العديد من البنوك التي قدمت عروضاً ومن بينها سيتي بنك الأمريكية التي أبدت رضاها من النسبة، وستكون عملية خصصة ثانية تخصص بنك التنمية المحلية بعد أن أضحي ملفها جاهزاً، بل ستوفر لها وسائل العصرية والتأهيل بعقود خاصة. ويتكون الجهاز المصرفي الجزائري الحالي الذي يقف على رأسه البنك المركزي الجزائري من قطاعات رئيسية ثلاثة، هي البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والمتخصصة بالإضافة لمكاتب التمثيل.

¹ مداخلة بلعوز بن علي، كتوش عاشور الملتقى الوطني الأول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي" أيام 14 و 15 ديسمبر 2004 بجامعة حسينية بن بو علي الشلف.

الشكل رقم (03): يوضح هيكل الجهاز المصرفي الجزائري لسنة 2004 .



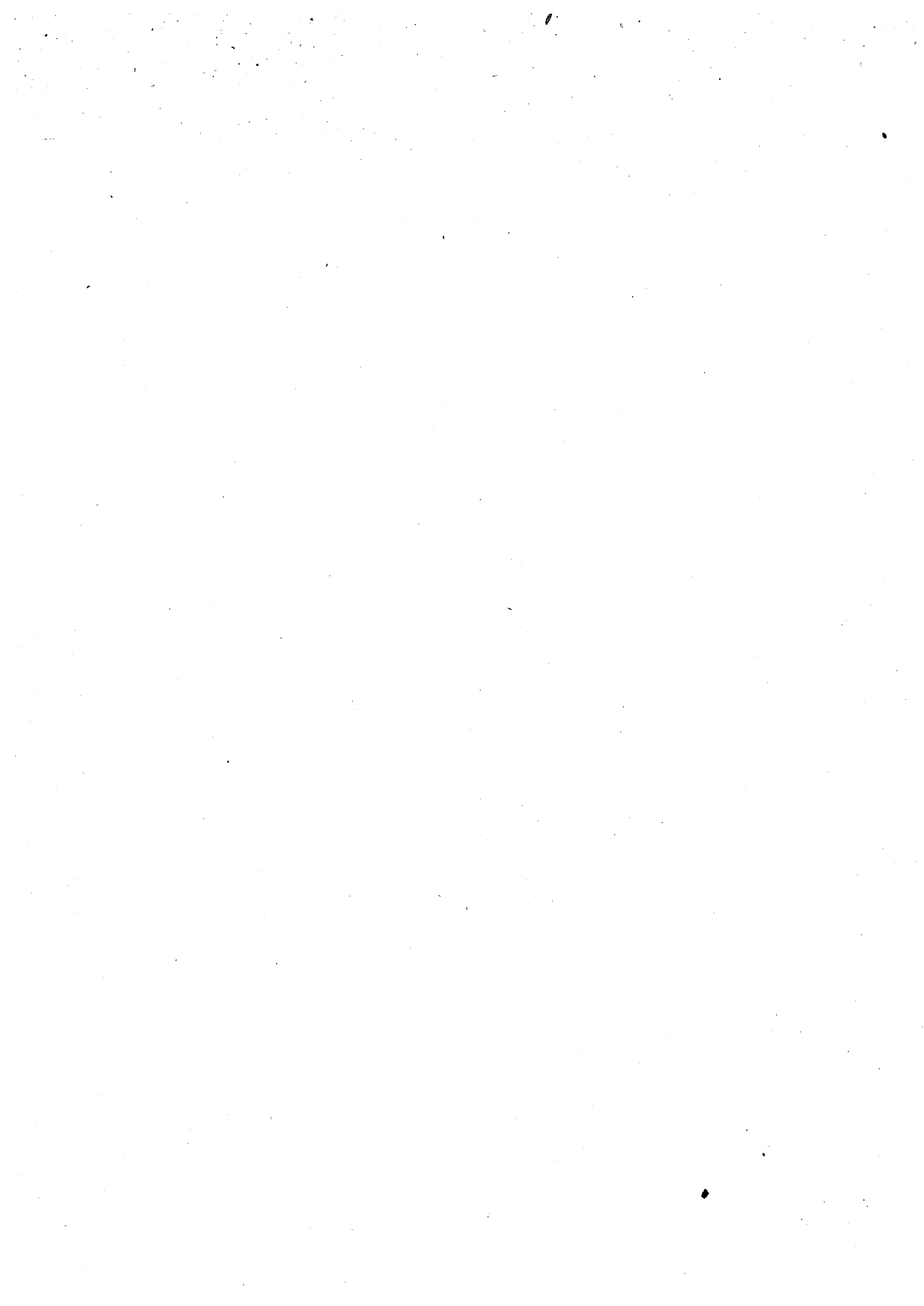
الوضع الراهن للعملة الوطنية (الدينار الجزائري):

تعتبر فترة بداية التسعينيات مرحلة حاسمة في تاريخ الدينار الجزائري، حيث تم تطبيق مجموعة من الإجراءات أساسها الإجراءات التخفيضي، حيث بعد صدور قانون النقد و القرض لسنة 1990، و مع الدخول في مرحلة الإتفاقات مع المؤسسات النقدية الدولية، خاصة بعد إبرام اتفاق ستاند-باي 1994 و إتفاق برنامج التعديل الهيكلي

1- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل " العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف " ملتقى المنظومة المصرفية. مرجع سبق ذكره.







1995، شرع في تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري و الإتجاه به نحو التحويل، حيث رفعت القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات و أصبحت مسؤولة عن الإلتزامات التي تربطها مع قطاع الخارج، كما ألغي نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلق بالإتفاقيات بين المؤسسات العمومية الاقتصادية و المؤسسات الأجنبية، و أستبدل نظام المراقبة المسبقة بنظام آخر يعرف بنظام الموازنات بالعملة الصعبة، حيث يجري تصحيح هذه الموازنات مراعاة لإحتياجات كل مؤسسة و المتوفر و المرتقب من العملات الأجنبية، و قد أدرجت الإحتياجات الإقتصادية للمؤسسات الخاصة في ميزانية العملات الصعبة الممنوحة للغرفة التجارية، كما إستفادت الإدارات المركزية من نفس الشروط التي تخضع لها المؤسسات التجارية في تأمين إحتياجاتها من السلع و الخدمات المستوردة. و مع إلغاء الترخيص الإجمالي لإستيراد و تصدير السلع و الخدمات و إلغاء الرقابة المسبقة أصبحت البنوك التجارية تقوم بالرعاية البعدية للبرنامج العام للتجارة الخارجية بتفويض من البنك المركزي¹، ولقد عرفت قيمة العملة الوطنية خلال هذه الفترة تراجعاً بنسبة 200% من قيمتها الإسمية ليقيم بنك الجزائر بعدها بخفض مجدداً للدينار بنسبة 100% حيث قدر بـ 18.4672 دج ثم 21.8717 دج ليصل إلى 22 دج مع نهاية سنة 1992 دج للدولار الواحد بـ 23.3503 دج سنة 1993، ثم 35.0552 دج سنة 1994، فبرنامج التصحيح الهيكلي أدى إلى أن يخفض الدينار بـ 70% بينما ارتفع سعر صرف السوق الموازية بـ 100% إذ تراجع الدينار ما بين 4% سنوياً خلال فترة 1991-1994 واستمر تراجع الدينار حيث بلغ سعر الدولار الواحد 54.7472 دج سنة 1996 مقابل 58.7351 دج سنة 1998 ثم 66.5722 دج سنة 1999 وبعدها 77.2600 دج سنة 2001 و حددت نسبة التراجع للدينار ما بين 98 و 2001 بـ 13% وإستمر التراجع موازاة مع إرتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار، مما دفع بالسلطات إلى التدخل في النصف الثاني من 2003 في سوق الصرف الأجنبية لدعم الدينار ورفعته مقابل الدولار بـ 11.5% إلا أن قيمة الدينار فقدت مع ذلك من قيمتها الإسمية مقابل سلة العملات كثيراً ليصل إلى 80 دج سنة 2004 و 71 دج سنة 2006. و غالباً ما يتدخل البنك المركزي للقيام بتصحيحات وعمليات ضبط دورية لأسعار الصرف، حيث يتسلم البنك مداخل النفط ليحولها إلى الدينار الجزائري².

الجدول رقم (17): تطور الدينار الجزائري خلال الفترة (1992-2006)

الوحدة : 1 الدولار/ دج

الفترة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
القيمة	22	23.3503	36	47.5	54.7472	57.7	58.7351

¹ - Isabelle Bensidoum ; Agnès Chevallier « Europe- Méditerranée: le pari de l'ouverture » édition Economica .1996 pp63.

² - محمود حميدات مرجع سبق ذكره ص (160-161).

الفترة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2006
القيمة	66.5722	75.3	77.2600	79.6	75.80	80	71.15 ¹

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا للمعطيات المتوفرة²

الجدول رقم (18): سعر الصرف الجزائري مقارنة بأهم العملات الدولية

العملات/المعدل	الدولار	الين الياباني	الجنيه الإسترليني	الأورو
المعدل السنوي	71.1582	62.4977	133.8239	91.2447
معدل نهاية الفترة	71.1582	59.8622	139.8275	93.7545

المصدر: موقع البنك المركزي الجزائري (www.bank-of-algeria.dz)

من خلال الجدول نلتزم تراجع الدولار أمام العملة الأوروبية الموحدة، وخاصة مقابل الجنيه الإسترليني الذي يعرف ارتفاعا ملحوظا في قيمته.

الوضع الراهن للإحتياطي الصرف:

لقد نتج عن البهبوحة المالية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة من جراء ارتفاع أسعار البترول تزايدا ملحوظا في إحتياطي الصرف الجزائري كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): يبين تطور إحتياطي الصرف

الوحدة: مليار دولار

34.2	نهاية جوان 2004	4.7	نهاية جوان 1999
35	نهاية جويلية 2004	7.6	نهاية جوان 2000
43.1	نهاية ديسمبر 2004	11.9	نهاية ديسمبر 2000
46	31 ماي 2005	17.9	نهاية ديسمبر 2001
50	جويلية 2005	18.4	نهاية مارس 2002

¹ - بظاهر علي " سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004، العدد الأول، ص 189. الأتترنت موقع البنك المركزي الجزائري- (www.bankofalgeria.dz.doc54.ht)

² - مداخلة محمد راتول "تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات" ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الإقتصادية مرجع سبق ذكره

51.7	نهاية سبتمبر 2005	21.1	نهاية جوان 2002
56.2	ديسمبر 2005	23.5	نهاية ديسمبر 2002
61	نهاية فيفري 2006	25.96	نهاية مارس 2003
68.4	نهاية جوان 2006	28	نهاية جوان 2003
68	نهاية أوت 2006	30	نهاية سبتمبر 2003
75	سبتمبر 2006	31.5	بداية جانفي 2004
180	ديسمبر 2006	33	بداية مارس 2004

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا للمعلومات ومراجع متعددة.

من الجدول نستنتج أن إحتياطي الصرف عرف تطورات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، فمثلا إزداد فقط خلال تسعة أشهر الأولى بأكثر من 20 مليار دولار ، وهناك عاملين ساهما في زيادة إحتياطي الصرف بهذه السرعة الكبيرة وهما:

* مستويات أسعار النفط المتزايدة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.

* تحويل جزء من الديون الجزائرية أي الدفع المسبق للديون.

وتسود ضبابية كبيرة في توظيف مفهوم إحتياطي الصرف، إذ أن هذا الأخير يتوزع بين سونطراك والمستثمرين الأجانب وصندوق ضبط الميزانية ، و حاليا الجزائر تقوم بإيداع مبالغ مالية في بنوك أجنبية أوروبية أمريكية على شكل سندات خزينة أو سندات بنسب فوائد لا تتعدى 2.5% ².

الوضع الراهن للمديونية

في الوقت الذي تراجعت فيه المديونية الخارجية للجزائر مع نهاية 2004 لتصل الى 21.411 مليار دولار مقابل 23.2 مليار دولار عام 2003 ، فإن خدمات المديونية الخارجية دون حساب الدفع المسبق للديون قدرت ب 4.44 مليار دولار نهاية سنة 2004 أي ما نسبته 12.6% من قيمة الصادرات الجزائرية مقابل 17.7% عام 2003 ؛ و 21.68% عام 2002، ويفسر هذا التراجع في نسبة خدمات الديون مقابل الصادرات بالإرتفاع المحسوس لحجم وقيمة الصادرات الجزائرية. ورغم أن مستوى المديونية الخارجية الجزائرية وتركيبها لا تضع الجزائر تحت ضغط المديونية، إلا أن تسديد الديون الجزائرية مسبقا بدأ سنة 2004 ، حيث قامت الجزائر بتسديد عشرات القروض المبرمة والممنوحة لها من طرف البنك الإفريقي للتنمية بما قيمته 633.8 مليون دولار بينما قامت عن

¹ - Hociene Benissad " Algérie: : de la planification socialiste à l'économie de marché " Op.Cit pp213.

بطاهر علي " سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. مرجع سبق ذكره. ص 203.

International financial Statistics FMI October 2006.

² - الأنترنترنت (<http://www.gucciaac.org.lb/arabreport/Algeria.htm>)

طريق التسديد المسبق بدفع 22 مليون دولار من إجمالي القروض الممنوحة لها من طرف البنك العالمي والتي تقدر بـ 652 مليون دولار. أما سنة 2005 فقامت الجزائر بالتسديد المسبق للديون لم قيمته 1.285 مليار دولار من مجموع القروض الممنوحة لها من طرف الهيئات المالية العالمية والبالغة 3.107 مليار دولار. كما وافقت في سنة 2006 الدول العضوة في نادي باريس على الطلب الجزائري للتسديد المسبق لديونها الخارجية المعاد جدولتها خلال المفاوضات المتعددة الأطراف التي جرت يومي 10 و 11 ماي، وتقدر الحصة الإجمالية من الديون المثقف عليها بـ 7.9 مليار دولار، وهو ما يعني أن مديونية الجزائر وصلت إلى حدود 7 ملايين دولار¹، علما أن الجزائر تعد ثالث دولة بعد البيرو وروسيا التي قدمت طلبا لنادي باريس الذي يتشكل من 19 دولة من أهم الدول الدائنة، وستقوم الجزائر وفقا للإتفاق بدفع ما قيمته 7.9 مليار دولار بصفة مسبقة بدلا من إنتظار الأجل المحددة لها. وقد تفاوض الوفد الجزائري الذي ترأسه وزير المالية رفقة محافظ بنك الجزائر خلال يومين حول أليات التسديد للديون التي قامت الجزائر بإعادة جدولتها سنتي 2004 و 2005 وتوصل الطرفين الى إتفاق متعدد الأطراف كمرحلة أولى ليفتح الباب للتوقيع على إتفاقيات ثنائية مع 16 دولة معنية بالديون الجزائرية وهي على التوالي فرنسا، ألمانيا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، إسبانيا، والولايات المتحدة إضافة الى فلندا، إيطاليا، اليابان، والنرويج، هولندا، بريطانيا، السويد، وسويسرا. وتجدر الإشارة الى أن ثلاث دول هي روسيا وإيرلندا وأستراليا العضوة في النادي غير معنية بالإتفاق، إذ سبق وسوت روسيا مسألة الديون مع الجزائر من خلال إتفاق ثنائي فيما ليس للجزائر ديونا تجاه أستراليا وإيرلندا. وللإشارة فإن الديون الجزائرية المعاد جدولتها لدى نادي باريس بقيمة 7.9 مليار دولار حددت لها رزنامة دفع تمتد من 30 نوفمبر 2006 و 30 نوفمبر 2011 أي أن الجزائر كانت ملزمة بدفع الدين الأصلي ونسب الفوائد خلال هذه الفترة. الى حين استيفاء قيمة الدين ككل.

الجدول رقم (20): يبين التسديدات المسبقة للديون التي قامت بها الجزائر منذ ماي 2006

¹ - الأترنت (http://www.babeldjazair.com/modules.php?name=web_links&l_op=viewlink&cid=8)

التاريخ	القيمة	الدولة
2006/08/07	445 مليون دولار	اليابان
2006/08/15	66 مليون دولار	سويسرا
2006/05/11	1.6 مليار دولار	فرنسا
2006/05/20	20 مليون دولار	البرتغال
2006/05/22	45 مليون دولار	هولندا
2006/05/27	225 مليون دولار	بلجيكا
2006/06/06	54.3 مليون دولار	الدانمارك
2006/06/21	369 مليون دولار	النمسا
2006/06/15	625 مليون من أصل 1.2 مليار	أمريكا
2006/06/22	690 مليون دولار	إسبانيا
2006/06/24	225 مليون دولار	كندا
2006/06/26	92 مليون دولار	السويد
2006/06/27	15.6 مليون دولار	النرويج
2006/06/27	11.8 مليون دولار	فنلندا
2006/06/29	202 مليون دولار	بريطانيا
2006/08/27	763 مليون دولار	ألمانيا

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لمصادر مختلفة

وإثر هذا التسديد المسبق للديون لدى نادي باريس مع 16 دولة، والتسديد المقرر مع نادي لندن في سبتمبر 2006 وكذا مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، فإن قيمة الديون الخارجية للجزائر انخفضت إلى حدود 5 ملايين دولار في نهاية سنة 2006، أي أقل من 4% من الناتج الداخلي الخام أو حوالي أقل من 10% من قيمة الصادرات المتوقعة لسنة 2006¹. إن الجزائر دفعت بصورة مسبقة خلال أقل من سنتين أكثر من 11 مليار دولار من جانب آخر اعتمدت الجزائر التي بات هدفها الأساسي بعد تسجيل أسعار البترول أرقاما قياسية، التخفيض من ديونها الخارجية أو تحويلها إلى إستثمارات مع العديد من الدول الدائنة، وهذه الآلية تعتبر أداة تنمية اقتصادية، تعكس إرادة

¹ -MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES (193.194.78.233/ma-ar/stories.php\$topic=05/01/18/1722229]

سياسية مشتركة للمساهمة في تقليص الدين عن الجزائر في إطار التدابير الدولية المعتمدة من قبل نادي باريس، فضلا عن تطوير وتنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي تتيح الآلية إقامة مستثمرين أجانب في الجزائر. علما أن خيار الدفع المسبق للديون يتضمن مزايا عديدة من بينها:

- ♦ يقل ثقل الدين الخارجي والفوائد المترتبة عنه
- ♦ يمكن الجزائر من إرساء منظومة بنكية ومالية ناجحة مما سيسمح من تحسن القرض العمومي.
- ♦ تخفيض العبء على ميزانية الدولة وبالتالي على الإقتصاد الوطني، مما يمكن من إستعمال الموارد الداخلية عوض الديون الخارجية.
- ♦ يقلص تبعية الجزائر من الناحية المالية ويدعم مؤشرات الإقتصاد الكلي.
- ♦ يعطي إشارات إيجابية لهيئات الضمان والبنوك وأسواق المال وهيئات التتقيط بأن الجزائر تمتلك ضمانات أكيدة مع توفر السيولة النقدية والقدرة على الدفع.
- ♦ التسديد المسبق للديون الجزائرية هي الصيغة المثلى لإثبات أن الجزائر بلد قادر على التسديد لما عليه من قروض، وعلى الدخول للسوق المالية الدولية.

الوضع الراهن للتضخم:

واجه الإقتصاد الجزائري خلال السنوات الماضية ضغوطا تضخمية شديدة إذ أن التضخم المالي في الجزائر عرف أزمة نقدية جاءت نتيجة إنخفاض أسعار النفط، فسمحت الدولة بإصدار النقود بدون مقابل " الإنتاج، الاحتياطي من الذهب " والجدول الموالي يبين تطور معدل التضخم خلال السنوات الأخيرة:

الجدول رقم (21) : يبين تطور معدل التضخم خلال الفترة (1991-2006)

الوحدة: %

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.6	5

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006 ¹
معدل التضخم	2.6	0.34	2.2	1.42	2.6	4.7	1.6	3.5

من خلال الجدول نستنتج أن التضخم عرف تزايدا متواصل في النصف الأول من التسعينيات حيث بلغ سنة 1992 معدل 31.7 % وتفسير ذلك يرجع الى عدة عوامل نذكر منها :

¹ - Hocine Benissad "l'ajustement structurel : l'expérience du Maghreb " Op.Cit pp87.

- Hociene Benissad "L'Algérie : de la planification socialiste à l'économie de marché " Op.Cit pp213. Office national des statistiques (WWW.ONS.DZ).

- التوسع النقدي المتتالي خلال سنوات هذه الفترة .
 - ارتفاع معدلات السيولة .
 - تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات الطلب
- الفترة 1996-1999 : تراجعت معدلات التضخم خلال الفترة (1996-1999) وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوط التضخيمية ونجاحها بداية من عام 1996 ، وقد بلغ معدل 18.7 فراح هذا المعدل يتراجع بصورة متواصلة ليقتصر على معدل 2.9 سنة 1999 ، وتعود هذه النتائج الحسنة الى تضافر عدة جهود نذكر منها :-
- التحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي .
 - تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة .
 - تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة
- وقد استمر التضخم في الانخفاض خلال الفترة 2000-2004 ، اذ قدرت نسبته سنة 2000 ب 0.34 مقابل 2.6 سنة 1999 وبهذه النسبة للتضخم أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية ، وحتى وإن كان يجب بذل المزيد من الجهود حتى تصبح الجزائر من الدول ذات التضخم المنعدم . لكن هذه النسبة للتضخم لم تستمر سرعان ما عاود التضخم حيث ارتفع الى معدل 2.2 سنة 2001 ، ثم تراجع من جديد ليقتصر 1.42% سنة 2002 ثم أخذ معدلات متزايدة من 2.6 سنة 2003 إلى 4.7 سنة 2004.

الوضع الراهن للبطالة والتشغيل في الجزائر :

تعاني الجزائر من معضلة البطالة التي تهدد تماسك وإستقرار المجتمع الجزائري لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الإجتماعي بالدرجة الأولى، ثم الجانب الإقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات العاطلة، بينما الإستغلال الأمثل لها، من شأنه أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام للخروج من الفقر والتخلف التي تميز هذه الدول. ولعل من الأسباب الموضوعية التي أدت إلى إرتفاع نسبة البطالة بالجزائر، تبنيها لبرنامج التعديل الهيكلي، الذي بموجبه تعمل على تطبيق نظام الخصخصة بمختلف أشكالها، حيث تتنازل الدولة عن المؤسسات العمومية لفائدة القطاع الخاص ، وفي إطار تعميق الإصلاحات الإقتصادية التي شرعت فيها منذ سنوات إبتداء من إستقلالية المؤسسات الممتدة إلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وإنتهاء برنامج التعديل الهيكلي تمهيدا للدخول في إقتصاد السوق. وفي مايلي:

الجدول رقم (22): يبين تطور معدل البطالة والنمو في الجزائر خلال الفترة (98-2006)

الوحدة: %

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006 ¹
النمو	3.8	3.2	2.4	1.9	4.1	6.8	6	-	4.8
البطالة	30.6	29.9	30	27.30	-	23.7	17	15.3	12.3

نسبة نمو إجمالي الناتج الداخلي

من خلال الجدول نستنتج أن هناك فجوة كبيرة ومتسعة على الدوام بين عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل والطلب، وتلعب عدد من المحددات المتداخلة الدور الرئيسي في نشأة هذه الفجوة وتوسيعها، ولعل أهمها زيادة معدلات نمو السكان ونمو القوى البشرية والقوى العاملة من جهة، وتباطؤ نمو الإقتصاد الحقيقي مع تباطؤ معدلات التشغيل وعدم كفاءة الإنتاج والاستثمار والإنتاجية، وضعف الأجور من جهة أخرى، بالإضافة إلى عوامل أخرى. والإحصائيات التي تتناول تطور الشغل في الجزائر في الفترة الممتدة بين سنة 2000 إلى غاية سنة 2005، تبين أن الزيادة في مناصب العمل تخص أساسا تشغيل الأجراء الغير الدائمين بمن فيهم الممرنون والتابعون للشبكات الإجتماعية. أما بالنسبة لتشغيل الأجراء الدائمين فقد بقي عددهم مستقرا على خلاف العمال الذين يشغلون مناصب لدى أرباب العمل المستقلين فزاد عددهم لنفس الفترة بـ 574 ألف منصب. وإنه في سنة 2000، كان شخص من مجموع اثنين يشغل منصبا دائما، أي ما يعادل نسبة 49% مقابل 38% فقط سنة 2005، كما إنخفض عدد العمال الدائمين بنسبة 11%. هذا الإنخفاض إستقاد منه أصحاب المؤسسات الذين يعتمدون في توظيفهم للعمال على المناصب الغير دائمة، حيث إنتقل عدد هؤلاء العمال الغير الدائمين من 12 مليون عامل سنة 2000 إلى 2.2 مليون عامل سنة 2005، بإرتفاع بلغ 85%. أما بالنسبة لعدد العمال التابعين للشبكة الإجتماعية فبلغ عددهم حوالي 592 ألف سنة 2005، بإرتفاع وصل بنسبة 95% مقارنة بسنة 2000. بخصوص عدد العمال الذين يشتغلون لدى أرباب المؤسسات المستقلة فإننقل من 1.6 مليون عامل سنة 2000 إلى 2.2 مليون سنة 2005، ما يمثل 27% من العدد الإجمالي للناشطين. والملاحظ رغم نتائج التوازنات المالية الإيجابية، وخاصة تحسن وإستدامت النمو الإقتصادي الذي إنتقل من 6% سنة 2003 بعد تلك المعدلات السلبية حيث قدر بـ 0% خلال الفترة 1991-1996 إلا أن السياسة الإجتماعية (نقص التشغيل، البطالة، القدرة الشرائية، ضعف المداخيل) عرفت تدهورا في ظل الإصلاح.

المطلب الثاني : إنفتاح الجزائر على العالم الخارجي

عرف الإقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة إقتصادية ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986، هذه التحولات تزامنت مع تطورات إقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الإقتصاد

¹ -www.finance.algeria.org

Hociene Benissad " Algérie : : de la planification socialiste à l'économie de marché " Op.Cit pp213.

Rapport(2003-2004) de l'OCDE l' Algérie, lundi 26/07/2004.

Hocine Benissad "l'ajustement structurel : l' expérience du Maghreb " Op.Cit pp87.

الجزائري و تدفعه إلى ضرورة التفاعل و الاندماج بصفة واسعة و مفتوحة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية. و بعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي، و استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، غدت الحاجة إلى انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أمرا لا مفر منه بل يكاد يكون لازما. يضاف إلى ذلك توقيع الجزائر على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي. كل هذه التحولات الجديدة أجبرت الجزائر على إتباع سياسة تمكنها من التأقلم و التفاعل مع هذا الوضع الجديد، والتي تتجلى في برنامج الإنعاش الإقتصادي.

و السؤال الذي سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا المبحث هو:

- ما هي انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، و عقد إتفاقية الشراكة على الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة؟.

- ماهي التدابير التي إتخذتها الجزائر لمواجهة أو للتأقلم مع هذا الوضع الجديد.

أ- عقد إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع الإتحاد الأوربي:

يعتبر الإتحاد الأوربي المورد الأول للجزائر نظرا للحجم الكبير من الواردات المستوردة منه والتي تزداد قيمتها يوما بعد يوم، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها تعزيز العلاقات التجارية أكثر وأكثر وخاصة بعد تبني الطرفين السياسة المتوسطية الجديدة سنة 1995. و تعرف السياسة المتوسطية الجديدة بأنها طرح أوربي، حيث ظهرت إلى الوجود في إعلان برشلونة يومي 27، 28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة الإسبانية، إذ اجتمع وزراء خارجية الدول الأوروبية المنخرطة في الإتحاد الأوربي مع نظرائهم من وزراء خارجية الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي سوف تكون الشراكة الأورو-متوسطية، هذه السياسة كانت مغايرة للطروحات السابقة؛ لأنها أخذت بعين الاعتبار المجالين السياسي والاجتماعي، إذن إتفاقية برشلونة تعطي إطار تعاوني يحتوي على ثلاثة جوانب:

➤ الجانب السياسي: يقصد به تحديد مجال موحد للسلام والاستقرار، أي تأمين الأمن الجهوي لأوروبا من منظور الحوار.

➤ الجانب الاجتماعي: الهدف المرجو هو تطوير الموارد البشرية وإعطاء الأولوية للتبادل بين المجتمعات.

➤ الجانب الاقتصادي: الهدف المرسوم هو الوصول إلى إنشاء منطقة مشتركة مبنية على التطور الاقتصادي والاجتماعي المستمر والمتوازن¹.

1- تعريف الشراكة وأهدافها :

¹ - منشورات المفوضية الأوروبية "الشراكة الأورومتوسطية" ص (03-09).

هي إتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف إقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كإحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات، ومن خلال هذا التعريف نستطيع إستخلاص عناصر الشراكة كما يلي:

- الشراكة عبارة عن عقد يستلزم اشتراك شريكين على الأقل سواء كان الشريك طبيعيا أو معنوياً.
- تتطلب الشراكة المساهمة بحصة من مال أو عمل حسب ما يتفق عليه الشريكين عند كتابة العقد.
- كذلك عنصر المساهمة في نتائج المشروع من أرباح أو خسائر حسب ما يتفق عليه الطرفين الشريكين وتختلف الشراكة الأورو متوسطة عن إتفاقيات التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف، وتمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الإتحاد الأوروبي و كل من الدول المتوسطة المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

2- أهداف الشراكة:

لقد أقيمت إتفاقية الشراكة من أجل تحقيق الأهداف التالية:

* أهداف الشراكة من منظور الدول الأوروبية :

- توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوروبية لتشمل دول الحوض المتوسط في جنوبه ودول الشرق الأوسط.
- تحاول أوروبا فرض نفسها وإستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي إنفردت وحدها بقيادة العالم وبمشروعها الشرق أوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية .
- التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها والزاحفة من دول الجنوب المتوسطي، والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في خلق بؤر التوتر والنزاعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة، والخطر النووي والإرهاب، وغيرها.
- الحاجة إلى إقترام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط.
- العمل على توفير عوامل الإستقرار في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها وتشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة.
- إيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب، حيث أن عدد السكان في دول البحر المتوسط بإستثناء الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي سيصل إلى 400 مليون نسمة في غضون سنة 2030¹، وبالتالي فإن هذا التزايد السكاني في هذه الدول سوف يؤدي إلى تزايد موجات الهجرة إلى دول الإتحاد الأوروبي، وتترى المجموعة الأوروبية أنه لا بد من إحتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، وتبني سياسات سكانية محكمة.

¹ -Revue De Commission Européenne " Europe et la méditerranée : vers un renforcement du partenariat "pp05.

➤ دعم تشجيع الإصلاح السياسي، وإحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون من دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة، الطاقة، الاستثمار.

*** أهداف الشراكة من منظور الدول العربية:**

تسعى الدول المتوسطية وخاصة الدول العربية من وراء هذه الشراكة أساسا إلى الإرتباط بوحدة من أكبر القوى الإقتصادية والعالمية كمحرك للتنمية والإندماج في الإقتصاد العالمي، لاسيما وأن العالم عرف ظهور تجمعات كثيرة مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA ورابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN والإتحاد الأوروبي UE، ولبلوغ هذه الغاية ينبغي علي الدول الأوروبية أن توفر وضعاً أفضل مميزاتاً لمنتجاتها¹ الدول العربية في السوق الأوروبية، بالإضافة إلى زيادة حجم المساعدات المالية والفنية من الإتحاد الأوروبي لتنمية الإقتصاديات العربية، ودعم عمليات التحرير والإصلاح الإقتصادي وتشجيع الإستثمارات الأجنبية في هذه الدول. ومن بين الأهداف الأخرى التي تطمح إليها الدول العربية من الشراكة نلخصها فيما يلي:

➤ الاستفادة من فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية، وكذا تخفيض القيود المفروضة علي الصادرات الزراعية بسبب حمائية السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية .

➤ الحصول علي مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا، بالإضافة إلي الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوروبي للاستثمار في هذا الإطار .

➤ الإستفادة من نقل التكنولوجيا، وذلك من خلال إقامة المشاريع الإستثمارية الأوروبية في الدول العربية **وخلاصة القول:** أن الهدف من الشراكة الأورو-متوسطية هو تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة، من خلال بناء منطقة تبادل حر أورو-متوسطية واسعة، وفي هذا الإطار أكد المشاركون في برشلونة بخصوص الجانب المالي بأن إقامة منطقة للتبادل الحر والوصول إلى شراكة حقيقية يتطلب دعماً مالياً معتبراً لتشجيع النمو الداخلي لهذه الدول.²

3- برنامج ميذا والمساعدات المالية:

تجسد دعم الدول الأوروبية للدول العربية آنذاك في موافقة المجلس الأوروبي على منح مساعدات مالية قدرت بـ 3.435 مليون أورو في الفترة ما بين (1995-1999) في شكل اعتمادات من ميزانية المجموعة الأوروبية، وبرنامج آخر من سنة (2000-2006)، بالإضافة إلى مساهمة البنك الأوروبي للإستثمار، وتدخل هذه المساعدات في إطار ما يسمى ببرنامج (MEDA) في المقابل المفهوم الجديد للتجارة من وجهة نظر الشراكة الأورو-

¹ -Abderrahmane Mebtoul " 1' Algérie face défis de la mondialisation" tome 1 office des publications universitaires 2002.pp137.

² - لخضر عزي، محمد يعقوبي " الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على المؤسسة الإقتصادية" مجلة العلوم الإنسانية)

متوسطة ،هو تجارة بلا حدود ولا حواجز، وإزالة هذه الأخيرة يجب ألا تكتفي النظم بأن تجعل الحدود متساوية من جهة أو أخرى، بل ينبغي أن تتبادل السلطات الثقة فيما بينها.

الجدول رقم (23): يوضح الإعانات الممنوحة في إطار برنامج دعم الشراكة الأورو- متوسطة للدول المغربية

برنامج ميديا (MEDAI) (1999-1995)			برنامج ميديا (MEDAI) (2006-2000)		
وضعية لخمس سنوات (1999-1995)			وضعية جزئية لأربع سنوات (2003-2000)		
البلد	التعهد (الالتزام)	الدفع	البلد	التعهد (الالتزام)	الدفع
الجزائر	164	30.2	الجزائر	181.2	32.6
المغرب	656	127.6	المغرب	524.5	279.3
تونس	428	168	تونس	305.9	243.2
المجموع	1.248	325.8		1.011.6	555.1

Source: Commission Européenne

من خلال قراءتنا للجدول يتضح أن برنامج (MEDAI) لسنة (1999-1995) رصد مبلغ الالتزامات المخصصة للدول المغربية الثلاثة بـ 1248 مليون أورو وأن المبالغ المدفوعة فعلا هي 325.8 مليون أورو ، أي نسبة التعهدات / المدفوعات تمثل 26% ، في حين نجد في برنامج (MEDAI) لمدة أربع سنوات (2000-2006) وصل مبلغ الالتزامات أو التعهدات 1011.6 مليون أورو ، أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات تمثل في 555.1 مليون أورو أي بنسبة 55%.

ويعتبر برنامج MEDA الأداة الأساسية للتعاون المالي الأورو-متوسطي ، والذي يهدف إلى مايلي

- تسهيل الإصلاحات الهيكلية على شكل إعانات للخزينة.
- برنامجين موافق عليهما في 1998 الأول لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME) بقيمة 57 مليون أورو، و الثاني لتقوية الإصلاحات الهيكلية والخصوصية بقيمة 38 مليون أورو. و هناك برنامج تم تحضيره مخصص لـ
- تطوير القطاع المصرفي.
- المساعدة في إحداث رأس مال للضمان المالي.
- مساعدة القطاع الاجتماعي¹.

4- خطوات الجزائر في مجال الشراكة وواقعها الحالي:

¹ -Revue De Commission Européenne "Le processus de Barcelone : le partenariat Europe -Méditerranée synthèse 2001.(15-22).

أعطت الجزائر موافقتها على مشروع الأورو-متوسطية سنة 1993 قبل أن توقع على إعلان برشلونة في نوفمبر 1995 الذي يربط الدول الأوروبية الخمسة عشرة و الدول المتوسطية الاثنا عشر، وبدأت مفاوضات الشراكة بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي في 1997/03/04 بمدينة بروكسل، وفي هذا الاجتماع أعلنت السلطات الجزائرية مطالبها التي كانت مغايرة لما تمّ الاتفاق عليه مع الدول المجاورة؛ هذا الاختلاف في الرؤية يتضح لنا في ثلاثة محاور:

* الجانب الاقتصادي يتضح في الانفتاح الكلي للأسواق الذي تطالب به دول الاتحاد الأوروبي، و هذا الطلب رفض من طرف الجزائر، مقابل ذلك إقترحت أن يكون هناك إنفتاح تدريجي للأسواق حتى يتم تطوير الإقتصاد الجزائري.

* حددت مدة المرحلة الإنتقالية اللازمة لإنشاء المنطقة الحرة بـ 12 سنة والجزائر ترفض معايير التدخل في سياسة الحماية الصناعية التي حددت في إعلان برشلونة مقابل الرفع التدريجي للتعريف الجمركية، فالجزائر تدافع عن مبدأ المراجعة الدورية لمعدلات التعريف الجمركية كل ثلاثة إلى خمس سنوات فيما يخص القطاع الصناعي الجزائري.

* خطوة الجزائر تنص على أن تكون درجة التدخل في التقليل من الحماية في القطاع الصناعي متوازنة مع درجة التدخل الأوروبية في الاقتصاديات العربية.

هذه الخطوة سوف تسمح للجزائر بتأمين الدعم الحقيقي للجهود المبذولة في مجال الإصلاحات الداخلية التي حددت في ثلاث عناصر:

• تدخل الاتحاد الأوروبي في تحقيق البرنامج الصناعي.

• وضع برنامج خاص لتطوير الصادرات خارج المحروقات.

• توسيع وتوطيد التعاون المالي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي، والذي لم يكن كافيا في السابق.

توقيع الجزائر لإنفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 أفريل سنة 2002 بفالنسيا في إسبانيا وقد تمحور حول:

1. تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد.

2. إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية.

3. ترقية الإستثمارات الخاصة وخاصة مناصب الشغل.

4. الإهتمام بالجانب الإجتماعي.

5. إقامة منطقة للتبادل الحر.¹

6. التفكيك الجمركي بين الطرفين تدريجيا على مدى 10 سنوات كاملة، وهذا بدءا من السنة الثانية من تنفيذ الإتفاق (2006/09/01)، على أن يتم بعدها إلغاء جميع الرسوم الجمركية على المواد المصنعة الأوروبية بعد دخول الجزائر منطقة التبادل الحر مطلع 2017. هذا الإتفاق القائم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، يهدف إلى

1 - عمورة جمال " منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورومتوسطية" مجلة العلوم الإنسانية العدد 26 جانفي 2006 (WWW.ULUMINSANIA.NET)

تحرير الإقتصاد الوطني، وفتح أسواق جديدة علاوة على تحرير مجال الطاقة بإعتبار أن أوروبا تعاني من التبعية في هذا الجانب للغاز الجزائري .

5- نتائج الشراكة الأورومتوسطية:

من أهم النتائج الناتجة عن الشراكة هي :

- رفع مستوى دخول المؤسسات الإقتصادية الى المنافسة في ظل اقتصاد السوق والعولمة، ووضع حد للتبعية الإقتصادية.

- تشجيع المستثمرين (وطنيا أو اجانب) ما بين الدول، وتطوير الطاقات الكامنة وغير المستغلة.

- إعادة تطوير الموارد و المواد الاولية المحلية.

- تطوير إمكانيات الصيانة.

- تطوير الصادرات خارج المحروقات، وخلق مناصب شغل.

- سياسة توازن جهوية بين مختلف القطاعات.

- تحويل التكنولوجيا والدراية المتطورة وتقنيات التسيير.

و هذا كله متوقف على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الاستراتيجية عن طريق تخفيف القواعد التنظيمية، وعامل الجباية.¹

- إن الهيكلية المطروحة في الإعلان تقضي بإقامة منطقة تجارة حرة خلال مدة محدودة لا تتعدى 2010 للمنتجات الصناعية، و بالرغم من أهمية ما ينطوي عليه فتح الأسواق من تحفيز للإستثمار والإنماء الإقتصادي وإطلاق مبادرة القطاع الخاص، إلا أن هناك آثارا هامة يمكن إيرازها فيما يلي:

✦ إن إزالة التعريفات الجمركية بشكل متسرع، قد يؤدي إلى مواجهة الشركات العربية لمنافسة جديدة من الشركات الأوروبية لا قدرة لها على التكافؤ معها، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية مما سيضعف فتح أسواق أمام المصنوعات الأوروبية من إختلالات الموازين التجارية للبلاد العربية، و إذا تم إغفال مصلحة أحد طرفي الشراكة لن تكون منطقة التجارة الحرة سوى توسيع السوق الأوروبية نحو الجنوب .

✦ إزالة التعريفات الجمركية تؤدي إلى إضعاف إيرادات الموازنات العامة للدول العربية، مما سيفوق مقدرة الإنفاق على مشاريع التنمية وعلى إتخاذ سياسات صناعية وإجتماعية تعويضية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن إزالة التعريفات الجمركية.

✦ ستبقى الأسواق الأوروبية مغلقة أمام المنتجات الزراعية للدول العربية التي ستخضع إلى نظام صارم، ولن تفتح إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للإتحاد الأوربي، وبعد تهميش الزراعة، والثغرة الرئيسية والمحورية في هذا المشروع هو أن الإتحاد الأوربي يطلب من الدول العربية المعنية أن تزيل القيود

¹ - زعباط عبد الحميد " الشراكة وأثرها على الإقتصاد الجزائري" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول. 2004. ص(51-65).
لخضر عزي، محمد يعقوبي مرجع سبق ذكره

الجمركية عن الصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية ومن جهة أخرى لا يزال الدعم يشكل المحور الرئيسي للسياسة الزراعية الأوروبية. والمزارع الأوربي يمنح مزايا تنافسية لا مجال إلى مقارنتها مع أوضاع المزارع العربي، ولو كانت الصادرات العربية من المنتجات الزراعية من الحجم ما يؤدي فعلا إلى المنافسة في الأسواق الدولية لربما كان للموقف المتصلب الذي يتخذه الإتحاد الأوربي ما يبرره، لكن هذه الصادرات لا تشكل سوى 5% من إجمالي الصادرات العربية. و من خلال ما سبق ذكره فإن تحرير التبادل التجاري بين الأطراف يجب أن يكون منسقا كما ونوعا، ومشروطا مع الهدف الأساسي الذي من المفروض أن تبني عليه خطة الشراكة، ألا وهي التنمية المؤزررة والسليمة والسريعة لكل الأطراف و خاصة الأقطار النامية منها.¹

ب- إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

يعتبر إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من الإستراتيجيات الجديدة التي تسعى الجزائر من أجل تحقيقها.

1- نشأة المنظمة العالمية للتجارة:

إنصفت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بتزايد الحواجز والقيود الجمركية بين الدول، وعقب هذه الحرب إنعقد مؤتمر هافانا أكتوبر 1947 في إطار الأمم المتحدة لمناقشة ميثاق منظمة التجارة الدولية تهدف إلى تنظيم التجارة الدولية لكن الفكرة لم تتجسد على أرض الواقع بسبب رفض الولايات المتحدة التوقيع على هذا الميثاق. إلا أنه أتفق على عقد إتفاقية عرفت بالإتفاقية العامة للتعريف، GATT تقوم بإجراء مفاوضات دورية الغرض منها تحرير التجارة الدولية وإلغاء القيود أمامها، ولقد عقدت GATT ثمانية جولات كان آخرها جولة أورغواي، التي إنتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية بدلا عن GATT، ومنه يمكننا القول أن الإتفاقية العامة للتعريف والتجارة هي أساس ميلاد منظمة التجارة الذي كان سنة 1995.

الجدول رقم (24): يبين أهم المفاوضات التي قامت بها GATT والتي كانت آخرها بمراكش أين تم الإعلان عن إنشاء OMC

¹ -التونسي ناجي "آثار إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية" ورقة بحث منشورة من قبل البنك الكويتي للصناعة-سلسلة المال والصناعة العدد 20 سنة 2002.

النتائج الأساسية	عدد المشاركين	التاريخ	الجولة
45000 تخفيض في التعريفات الجمركية على المنتجات المصنعة، تخفيض بمعدل 15 % من متوسط التعريفات على 50 % من التجارة العالمية	23	1947	جنيف
تخفيض التعريفات الجمركية بمتوسط 25 %	13	1949	أنسي
تخفيض التعريفات الجمركية على 8700 منتج جديد	38	1951/1950	توركواي
تخفيض التعريفات الجمركية	26	1956/1955	جنيف
تخفيض بحوالي 10 % من التعريفات الجمركية	26	1962/1961	ديلون
تخفيض التعريفات الجمركية بـ 35 % على المنتجات المصنعة و 20 % على الزراعة و كذا التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	62	1967/1964	كيندي
تخفيض التعريفات الجمركية بـ 34 % على المنتجات المصنعة، تعريفات و إجراءات غير جمركية في إيطار العلاقات غير التجارية	99	1979/1973	طوكيو
قيام منظمة التجارة العالمية، تعريفات إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات و الملابس ، الخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية. ¹	115	1994/1986	الأوروغواي

2- مبادئ وأسس المنظمة :

تقوم المنظمة علي المبادئ التالية:

المبدأ الأول: عدم التمييز بين الدول الأعضاء .

المبدأ الثاني : مبدأ شرط المعاملة الوطنية .

المبدأ الثالث :مبدأ إلغاء القيود الجمركية وتحويلها إلى رسوم جمركية

المبدأ الرابع :مبدأ الخفض العام و المتتالي للرسوم الجمركية.

المبدأ الخامس: مبدأ الشفافية.¹

¹-J. Longatte et P. Vanhove, "l'économie générale" Dunod Paris, 2001 p. 364

3- عضوية الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة:

الجزائر من الدول الملاحظة منذ 1964 في الإتفاقية العامة للتجارة و التعريفه ، وقد قامت بإيداع أول طلب لها ب GATT في سنة 1987 ، لكن الصعوبات الإقتصادية التي مرت بها الجزائر حالت دون تحقيق هذا الإنضمام ، ثم تقدمت الجزائر للمرة الثانية بطلب الإنضمام سنة 1996 و أشرط عليها أنذاك تقديم وثيقة تحتوي على المعلومات الشاملة عن الحالة الإقتصادية والقوانين الجزائرية، وهذه الوثيقة عبارة عن مذكرة تحتوي على 70 صفحة. علما أنه طرح على الجزائر منذ 1996 أكثر من 1200 سؤال عبر مراحل، وقد تم تنصيب لجنة وزارية في جويلية 2001 من طرف رئيس الحكومة ، وأوكلت لها مهمة الإشراف على ملف الإنضمام ، وهي تضم مجموعة من الخبراء من مختلف القطاعات الوزارية ، إلى جانب تشكيل هيئة تنسيق تضم 23 وزارة وعددا من المؤسسات كالجمارك وبنك الجزائر و 70 خبير يترأسها وزير التجارة ، وهي مقسمة إلى خمسة أفواج ، تتولى الإجابة عن أسئلة المنظمة العالمية للتجارة ، وتضم هذه الأخيرة 150 دولة ، ولكن التفاوض الثنائي مع الجزائر شمل 14 دولة فقط على إعتبار أنها تمثل أعلى نسبة تعاملات تجارية مع الجزائر ، وهي بذلك أكثر الدول إهتماما بالسوق الجزائرية ، وهي الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا. وبإعتراف الحكومة قدمت الجزائر تنازلات كثيرة وهي غير مستعدة لتقديم المزيد ، إلا أن الجزائر إستفادت كثيرا على مستوى الدبلوماسية التجارية ، حيث سمحت لها بالتحكم في التجارة الخارجية والفوضى التي كانت تعيشها مختلف الموانئ الجزائرية من خلال تصويب المنظومة التشريعية وتكيفها مع المنظومة العالمية . لكن الإنضمام الرسمي لن يتم إلا بعد مصادقة البرلمان على إتفاقية الإنضمام ، وهذا شرط أساسي من شروط المنظمة العالمية للتجارة ، إلى جانب إشتراط قانون ينظم حماية التجارة الخارجية يتوافق مع شروط الإنضمام للمنظمة.²

4- الآثار الناجمة عن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية:

يتأثر اقتصاد الجزائر على غرار دول العالم بتحرير التجارة العالمية ، و ينعكس ذلك على مختلف القطاعات الاقتصادية سواء قطاع تجارة السلع أو قطاع الخدمات ، إضافة إلى تلك الآثار المتعلقة بتنفيذ إتفاقية حقوق الملكية الفكرية . و يمكن دراسة هذه الآثار على الشكل التالي:

أ- الآثار السلبية : ويمكن تناولها من عدة زوايا:

❖ آثار تحرير تجارة السلع على الاقتصاد الوطني : ويمكن إجمال هذه الآثار في :

1- كما نعلم فإن حصة المحروقات من صادرات السلع و الخدمات استأثرت بالنسبة الأهم (98 %) ، وهذا معناه ضعف و محدودية الصادرات خارج المحروقات ، وبما أن الجزائر ليس بمقدورها في المدى القصير والمتوسط تطوير

¹ - Michel Rainelli " L Organisation mondiale du commerce " 2003 édition la Découverte 2002. pp88.

² - بطاهر علي " سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 1-2004 ص 179.

و إيجاد سلع بديلة تكسب من خلالها أسواقا خارجية فهذا معناه أن ما يقارب 98% من صادرات الجزائر لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية¹.

2- فتح أسواقنا أمام المنتج الأوربي سيلقى الترحيب من طرف المستهلكين نظرا لتعدد و نوعية السلع و جودتها مقارنة بمثيلاتها، و هذا معناه أن المنتج الوطني لن يكون قادرا على المنافسة، مما يؤدي إلى غلق الكثير من المؤسسات. وما يخلفه من آثار اقتصادية، اجتماعية و حتى سياسية .

3- كما نعلم فإن الجزائر تعاني من التبعية الغذائية (أكثر من % 24.21 من وارداتنا مواد غذائية) فإنه بموجب اتفاقية الجات فعلى كافة الدول المنظمة إلى منظمة التجارة العالمية رفع الدعم على المنتجات الزراعية، و هذا حتما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة فاتورة الواردات الغذائية خاصة بالنسبة للمواد الأساسية (حبوب، سكر، قهوة...)، و قدرت الخسائر التي ستحملها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية بما يقارب 300 إلى 400 مليون دولار سنويا².

❖ آثار تحرير تجارة الخدمات على الاقتصاد الوطني :

إن تحرير تجارة الخدمات في الجزائر عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية حتى و إن كان هذا التحرير تدريجي فإنه سوف يخلف آثارا سلبية على الاقتصاد الوطني و هذا راجع إلى وضع المؤسسات الجزائرية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية المزودة ب :التكنولوجيا و التقنية المتقدمة، خدمات عالية الجودة و الخبرة الإدارية و تسويقية متطورة ...في حين مؤسساتنا في الجزائر إمكانياتها محدودة في كل الجوانب السابقة و عليه ستقوم منافسة غير متوازنة بين الطرفين مكاسبها ستكون لصالح الطرف الأقوى الذي يستطيع الصمود و البقاء في السوق.³

❖ الآثار المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية :

في السابق كان أمام الدول النامية فرصة لإنتاج منتجات مماثلة لمنتجات الدول المتقدمة لكن بطرق تصنيع مختلفة و بأقل تكلفة، أما الآن و بموجب اتفاقية حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة فالأمر أصبح غير ممكن. و عليه فإن الجزائر في حالة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لن يكون باستطاعتها تقليد و نقل و محاكاة منتجات الدول الغربية، إذ سيصبح لزاما عليها أن تدفع و باستمرار حقوقا للشركات صاحبة الاختراع من أجل إنتاج منتجات تماثل منتجاتها. هذا ما سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف هذه المنتجات المحلية، مما يؤثر على درجة منافستها. أما في حالة رفضها للدفع فهذا معناه تخليها عن إنتاج هذه السلع وبالتالي ستعاني من التبعية للسوق الخارجية.

❖ الآثار الناجمة عن انخفاض الإيرادات :

¹ - صالح صالح " الآثار المتوقعة للإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير . العدد الأول . جامعة سطيف . 2001 . ص 53

² - نفس المرجع ص 54 .

³ - نفس المرجع ص 60 .

إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وما يترتب عليه من التزامات سيؤدي إلى انخفاض حصيله الإيرادات العامة وهذا راجع للأسباب التالية:

- 1- ستتكدب الخزينة العمومية خسائر معتبرة من جراء التفكيك الجمركي تتمثل في تراجع الإيرادات لأن أكثر من 25% من المداخل الجبائية مصدرها التحصيلات الجمركية¹ وهو ما يعادل من 1 إلى 1.5 مليار دولار سنويا.
- 2- تخفيض التعريفات الجمركية ثم إلغاؤها كليا، سيؤدي لا محالة إلى ارتفاع وتيرة الإستيراد على حساب التصدير، وهذا سينجم عنه من جهة خلل في ميزان المدفوعات ومن جهة أخرى صعوبة تصدي الصناعة الوطنية لمنافسة المنتجات الأجنبية المستوردة من الخارج، الأمر الذي ينتج عنه غلق الكثير من المؤسسات وبالتالي خسائر إضافية للخزينة العمومية وينطبق نفس التحليل على تجارة الخدمات.
- 3- الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية كون الجزائر تعاني من التبعية الغذائية والاعتماد على المصادر الخارجية لتغطية الطلب المحلي وهذا راجع إلى رفع الدول المتقدمة لدعمها للمنتجات الزراعية.
- 4- التكاليف الناتجة على زيادة الدعم والتحويلات الاجتماعية المتعلقة بالبطالة وارتفاع معدلات الفقر نتيجة للتحويلات الاقتصادية الجارية، والتي تقدر بحوالي 2.5 مليار دولار سنويا. إن مجموع هذه التكاليف لا يقل سنويا عن 3.5 مليار دولار سنويا، وهذا المبلغ لا يمكن تعويضه إلا بتبني الدولة استراتيجية فعالة لتأهيل اقتصادها الوطني².

ب - الآثار الإيجابية:

بعد كل ما تقدم فهذا لا يعني بالضرورة عدم وجود آثار إيجابية مترتبة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي نوجزها في التالي:

- 1- انتعاش الاقتصاد العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد الذي تعاني منه منذ السبعينات لأن النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات الدول النامية... الخ³ وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة ونمو اقتصادياتها وينطبق على الجزائر، كما ينطبق على الدول النامية.
- 2- الحماية التي توفرها قوانين GATT، وذلك بربطها باتفاقيات ملزمة لجميع الأطراف⁴.
- 3- رفع الدعم عن المنتجات الزراعية يؤدي إلى إعادة الإعتبار للقطاع الزراعي من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الدول المتقدمة يؤدي إلى زيادة ربحية المنتجات المحلية، وهذا ما يحفز المنتجين الزراعيين في الجزائر بالإهتمام أكثر بهذا القطاع.

1 - زغيب شهرزاد ، عيساوي ليلي "آفاق إضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة " مجلة العلوم الإنسانية. جامعة بسكرة العدد الرابع. ماي 2003. ص 94

2 - صالح صالحى مرجع سبق ذكره. ص 57.

3 - زينب عوض الله " العلاقات الاقتصادية الدولية " دار الجامعة للمطبوعات والنشر. الإسكندرية. 2000. ص 240.

4 - عبد المنعم مط، حمد النيل " آفاق التعاون الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية " مجلة العلوم الإنسانية وعلوم التفسير جامعة سطيف العدد الثاني. 2003. ص 94.

4- تحرير حركة عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة كفاءتها وإعادة توزيعها بكيفية واحتياجات السوق .
5- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناتج عن التكلفة ومنه استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج .
مما سبق يتضح الآثار الإيجابية الناجمة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة هي أقل بكثير عن الآثار السلبية التي ستتحملها، ولما كانت الجزائر ليست بمعزل عما يجري في العالم فالاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة لا مناص منها فلزما عليها تبني استراتيجية تقوم على هيكلة اقتصادها قصد تحسين وضعها وتخفيض درجة اعتمادها على الخارج، كل هذا من أجل تعظيم مكاسب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتقليص السلبيات لتكون المحصلة لصالح الاقتصاد الجزائري.¹

ج- برنامج الإنعاش الإقتصادي:

بسبب وضعية الركود التي يعيشها الإقتصاد الجزائري والناجئة عن برنامج صندوق النقد الدولي المطبقة في الجزائر التي كانت تهدف إلى إعادة توازنات الإقتصاد الكلي وأهملت الإقتصاد الجزئي، إرتأت الحكومة إنتهاج سياسة إنعاش للإقتصاد الوطني، وذلك بدعم حركية الإستهلاك التي يجب أن تلقي بدورها إستجابة سريعة من طرف المؤسسات الجزائرية، وفي أبريل 2001 أعلنت الحكومة عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وهو مخطط مكمل للميزانية لفترة أربعة سنوات.

1- تعريف البرنامج:

هو برنامج مهم وضخم، رصدت له إمكانيات مالية معتبرة تقدر بـ 525 مليار دينار موزعة على 4 سنوات (2001-2004)، أي حوالي 7 مليار دولار موجهة لتنمية الهياكل القاعدية التي تمكن من جلب الإستثمارات الوطنية والأجنبية بإنعاش الطلب وتخفيض البطالة من أجل القضاء على الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازنات الكبرى، وبالتالي فهو يكتسي أهمية بالغة من الناحيتين الإجتماعية والإقتصادية من حيث دعم النشاطات التي تمثل القيمة المضافة، والعمل على تطوير قطاع الصيد البحري ومعالجة ديون الفلاحين وإنجاز مشروعات الري والسكك الحديدية والأشغال العمومية، والإتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير الموارد البشرية بقطاعات التربية والتعليم والبحث العلمي والتكوين وقطاع الصحة. و لقد قسمت هذه الأموال بالطريقة التالية:

الجدول رقم (25): يبين طريقة تقسيم أموال برنامج الإنعاش الإقتصادي

¹ - خالدي خديجة "أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري" مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد الثاني 2005، ص(88-92).

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
589	-	-	196	392	دعم الإصلاحات خاصة إعادة رسملة البنوك العمومية
854	157	294	264	139	دعم الزراعة والصيد البحري
1491	39	467	561	425	التنمية المحلية
2253	26	492	1019	1216	الأشغال العمومية
1177	46	227	391	515	تنمية الموارد البشرية
¹ 6869	268	1481	2432	2687	المجموع

2- أهدافه:

- تحقيق التوازنات الكبرى.
- تعزيز النمو الإقتصادي إستجابة للحاجيات الإجتماعية المتنامية.
- تحسين المستوى المعيشي.
- تمويل المشاريع والهيكل القاعدية لتوفير المناخ المناسب لإستقطاب رأسمال أجنبي يساعدنا على تحقيق النمو الإقتصادي.
- ترقية منافسة المؤسسات.
- مواصلة دعم الإستثمار والتشغيل وإصلاح الجباية وعصرنتها.
- تبسيط الإجراءات الجمركية وإدراج تدابير مكافحة الغش والتدليس وتخفيض بعض بنود التعريفات الجمركية.²

3- النتائج المسجلة:

- إن تحقيق هذه الأهداف تم تخصيص مبلغ قدر ب 525 مليار دينار موجهة للجهة الشمالية للبلاد بنسبة 78% مس مختلف القطاعات: قطاع الري، قطاع العمران، التربية، الصحة، الغابات، الصيد البحري، الشباب والرياضة، قطاع التعليم العالي، ولقد تجسد هذا في التنمية الإقتصادية الملحوظة خلال السنوات الأخيرة، ونذكر منها مايلي
- بلغ التضخم أدنى مستوياته من 5% سنة 1998، 1.4% سنة 2002، 2.8% سنة 2003.
 - إنخفاض نسبة الفائدة التي أصبحت تتراوح بين 9.7% سنة 2003، في حين كانت تتراوح بين 8.5 و 12% سنة 1998.

¹ - معتصم نورية " إستراتيجية التنمية في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي- دراسة حالة معسكر- "مذكرة ماجستار جامعة أويكر بلقايد تلمسان 2005-2006، ص 120.

² - نفس المرجع السابق ص 125.

- تقلص المديونية الخارجية، وإعادة تشكيل إحتياطي الصرف.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الأخيرة.
- تراجع البطالة من أكثر من 29% الى 24% بفضل إستحداث أزيد من مليون منصب شغل في الإدارات والمؤسسات وقرابة مايعادل 1.2 مليون منصب شغل الخاصة بالأنشطة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة.
- إنجاز العديد من المنشآت القاعدية ، وكذلك بناء وتسليم 700 ألف مسكن.

من أجل بلوغ أهداف برنامج الإنعاش الإقتصادي بصفة نهائية تم وضع برنامج تكميلي لتحقيق الأهداف المرجوة من تنفيذ هذه السياسة الإقتصادية¹، ويمكن أن نعرف البرنامج التكميلي للإنعاش الإقتصادي بأنه برنامج جاء لتكملة البرنامج السابق له الذي هدفه هو تحقيق التنمية المستدامة لمواكبة التطورات العالمية الراهنة، إذ أن برنامج الإنعاش الإقتصادي الأول جاء بتخفيض البطالة وبمحاولة تحسين البنى التحتية، إلا أنه لم يحقق كل الأهداف المنتظرة منه وتؤكد على ضرورة وضع برنامج مكمل يهدف الى مواصلة تحقيق ما تطمح الجزائر للوصول إليه، ولقد خصص له مبلغ قدرت قيمته ب55 مليار دولار. وما يميز هذا البرنامج أنه خصص مبلغ قدر ب 488 مليار دج لتنمية ولايات الهضاب العليا والتي تضم 11 ولاية، تضاف إليها 200 مليار دينار كغلاف تكميلي لتمديد السكك الحديدية بطريق قاطع للهضاب من الشرق الى الغرب.

من خلال إستقراءنا لبرنامج الإنعاش يمكن أن نقول أنه مشروع خصص له مبالغ ضخمة، ويعود الفضل في ذلك الى إرتفاع أسعار البترول والتي نتج عنها عائدات مالية معتبرة للإقتصاد الوطني، وأنه يمكن أن يكون له بعد إستراتيجي إذا وظفت الموارد بصفة عقلانية. فوضعية الإقتصاد الوطني لا تزال تثير مخاوف عديدة مادامت القطاعات المختلفة لم تطبق بالقوة اللازمة الإصلاحات ولم تعالج المشاكل الهيكلية التي تؤثر على مستقبل الجزائر كفضاء إقتصادي ناجح قادر على الإنضمام للعولمة. إذ لا يكون هناك معنى لهذا البرنامج في ظل إقتصاد يعاني من تجزئة العمليات الإقتصادية، فبالرغم من تسجيل قطاع المحروقات نتائجاً إيجابية إلا أن قطاع الصناعة والقطاع المصرفي يعرفان ركوداً وهذا ما لا يخدم التنمية الإقتصادية الشاملة. أضف الى ذلك البيروقراطية الرشوة طبيعة الإدارة والمؤسسة الجزائرية نقص الشفافية في العمل. كلها تحد من تحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج بالرغم من ضخامة المبالغ المخصصة له.²

المطلب الثالث: واقع التجارة الخارجية الجزائرية.

لقد شهد قطاع التجارة الخارجية تغيرات في السياسات التجارية الجزائرية ، هذا القطاع الحيوي يرتكز بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات الذي يغطي الواردات المستوردة من العالم الخارجي، ويمول الإقتصاد المحلي.

أ- تطور التجارة الخارجية والسياسات التجارية الجزائرية:

¹ - CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL "Rapport sur la conjoncture économique et social du deuxième semestre 2004.

² - www.cg.gov.dz/dossiers/plan-reliance.htm.

ويمكن أن نقسم مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية إلى ثلاثة مراحل وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية الجزائرية

عقب الإستقلال ورثت الجزائر نظاما إقتصاديا يسيطر عليه إقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بمتخذي القرار إلى إعتقاد جملة من القوانين والمراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، ومن أجل تحقيق هذه الرقابة عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها:

- الرقابة على الصرف: حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة إستقرارا في سعر الصرف، هذا الإستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الإقتصاد الوطني، والتي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب إستثمارات كبيرة
- الرسوم الجمركية: وفي هذا المجال تم إستحداث معدلات جديدة، وتم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية، وتشجيع الصناعات التحويلية.
- نظام الحصص والتجمعات المهيمنة للشراء: عملت الحكومة الجزائرية الى فرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، والتي إستنادا إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية قامت بالرقابة على التجارة الخارجية، وكان الهدف من هذا الإجراء:

- إعادة توجيه الواردات.

- كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة.

- حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل إحتياجات الصرف القليلة.¹

الجدول رقم (26): يبين تطور الصادرات، الواردات، والميزان التجاري خلال (1963-69).

الوحدة: 10⁶ دج

¹ - Hociene Benissad Op.Citpp(87-100).

1969		1968		1967		1966		1965		1964		1963		السنوات
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	المواد
712	643	827	579	713	931	654	929	781	1138	915	1394	766	1151	الموارد الغذائية ومشتريات أخرى
62	2902	50	2605	33	1819	78	3291	25	1690	35	1933	249	2168	الطاقة والمحروقات
242	235	214	108	212	151	308	203	253	188	226	148	213	312	المنتجات الخامة
1245	74	691	57	615	91	1515	68	537	57	548	50	609	42	سلع التجهيز
922	202	595	192	523	73	1361	70	581	52	562	51	431	54	منتجات نصف مصنعة
841	41	807	30	1057	15	1065	49	1135	20	1186	12	1109	20	السلع الإستهلاكية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	60	1	سلع أخرى
4024	4097	3154	3571	3153	3080	14981	4610	3312	3145	3472	3588	3437	3748	المجموع
370-		73		418		73-		167-		116		311		الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

رغم إتباع الإجراءات الحمائية خلال هذه الفترة، إلا أن وضعية الميزان التجاري (كما يوضحها الجدول) كانت متذبذبة بين الفائض والعجز، فبعد الفائض المسجل في سنتي 1963 و 1964، عرفت الجزائر أول عجز لها في ميزانها التجاري سنة 1965 بقيمة 167 مليون دج، ويعود هذا العجز إلى انخفاض قيمة الصادرات،¹ ونسجل أيضا أكبر عجز خلال هذه المرحلة سنة 1969 بقيمة 370 مليون دج، ويعود هذا أساسا إلى الزيادة في الواردات بشكل ملموس وخاصة من سلع التجهيز والمنتجات النصف المصنعة، وهذا تلبية لإحتياجات البلاد، من جهة أخرى نلاحظ أن صادرات المحروقات عرفت ازدهارا خلال نفس الفترة.²

المرحلة الثانية: مرحلة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970/1989

¹ - تومي صالح وعيسى شقيب "التمدج القياسية لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1970-2002" مجلة الباحث ورقة العدد الرابع 2006/4 (ص 31-40).

² - زيري بلقاسم: تحرير الإستيراد و انعكاساته على الأداء الإقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي "نفاثر MECAS جامعة تلمسان العدد 1 أبريل 2005 ص 233.

بعد مرحلة الستينات ،جاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية إتجاه قطاع التجارة الخارجية ،حيث وابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على إحتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتج المتخصص فيه. كان الهدف من هذا الإحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإماتها في إطار التخطيط المركزي للنمو الإقتصادي والإجتماعي ،وكننتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة.¹

الجدول رقم (27): يبين تطور الصادرات،الواردات،والميزان التجاري (1970-1989).

الوحدة: 10⁶ دج

1980		1977		1973		1970		السنوات
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	المواد
7782	431	3544	526	1218	872	680	957	الموارد الغذائية ومشتريات أخرى
13680	476	9170	405	3325	277	2422	427	التموين الصناعي
854	51715	335	23445	118	6206	112	3456	الطاقة والمحروقات
11324	5	9442	2	2377	42	1813	25	ألات وسلع التجهيز
4176	1	4434	17	1155	36	691	72	معدات النقل ولوأحفاها
2697	20	1601	15	678	41	484	42	السلع الإستهلاكية
6	-	4	-	5	5	3	1	سلع أخرى
40519	52648	29475	24410	8876	7479	6205	4981	المجموع
2 ¹²¹²⁹		-5065		-1397		-1224		الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات -للجمارك الجزائرية (CNIS)

¹ - تومي صالح وعيسى شقيب مرجع سبق ذكره.

² - HOCINE BENISSAD " ECONOMIE DE DEVELOPPMENT DE L'ALGERIE: sons développement et socialisme " 2 édition OPU.ALGER 1982.(188-192).

1989		1986		1985		السنوات
و	ص	و	ص	و	ص	المواد
19965	264	7261	123	9728	281	الموارد الغذائية ومشتريات أخرى
25197	1711	16798	761	18517	863	التموين الصناعي
707	68927	619	34003	712	63299	الطاقة والمحروقات
15786	510	10970	16	12492	17	ألات و سلع التجهيز
4075	371	4842	06	5250	92	معدات النقل ولواحقها
4191	154	2854	26	2714	12	السلع الإستهلاكية
151	-	50	-	78	-	سلع أخرى
70072	71937	43394	34935	49491	64564	المجموع
1865		-8459		15073		الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

في ما يخص تطور الميزان التجاري والتركيبية السلعية للصادرات والواردات فمن الجدول نستخلص أن واردات المنتجات الغذائية في تزايد مستمر، فبعدما كانت تمثل 10.95% من مجموع الواردات ارتفعت الى 28.49% سنة 1989، مما يظهر أن الثروة الزراعية بصفة خاصة والإصلاح الزراعي بصفة عامة لم يؤتي أكله. ويتضح كذلك ارتفاع فاتورة إستيراد سلع التموين الصناعي والتجهيز وهذا بداية من السبعينات، ويعود هذا الإرتفاع إلى التوجه المتبني خلال هذه الفترة، حيث ركزت الدولة جهودها على إحداث قفزة نوعية في قطاع الصناعات الثقيلة وقطاع المحروقات، وبهذا تكون الواردات من سلع التجهيز والمواد الأولية ونصف المصنعة تمثل 90% من إجمالي الواردات عام 1980. أما الصادرات، فإن إنحصارها في قطاع المحروقات يتضح جليا من الجدول، فبعدما كانت نسبة صادرات المحروقات تمثل 69.4% سنة 1970 ارتفعت الى 98% سنة 1985. هذه الوضعية جعلت المحروقات تمثل المورد المالي الأول والوحيد المسجل في الميزان التجاري في عشرية الثمانينات 1986 أين تزامن إنخفاض أسعار البترول مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي.

المرحلة الثالثة: مرحلة تحرير التجارة الخارجية بعد 1988

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية، وكذا ضغط المنظمات الدولية عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية. أهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحلي¹:

1 - نفس المرجع السابق.

1- مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل 1994 :

قامت الحكومة بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير على الرغم من بقاء كثير من العوائق غير التعريفية، وبرنامج تحرير التجارة الخارجية بدأ بشكل تدريجي حيث جسده أولا قانون 88-29 الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج. ولقد تدعم اتجاه إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي يسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج، ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد، حيث يسمح بنك الجزائر لكل شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالاستيراد في كل السلع دون إتفاف أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملة لدى بنك وسيط معتمد. بعدها صدر المرسوم رقم 91-37 المؤرخ في فبراير 1991، والمرتبب أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط بهدف الربح، الأمر الذي أدى إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة. ونتيجة للفوضى التي عمت من إجراء تراخيص الاستيراد، وبهدف ضبط وتنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية، تم إصدار التعليمات الحكومية رقم 625 الصادرة في 18 أوت 1992، وهدفها حماية المنتج الوطني.¹ إذ قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الأجنبي وتقليص حجم الواردات، كما وضعت قواعد صارمة على التمويل، بحيث المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100000 دولار أصبحت تخضع لموافقة اللجنة الخاصة. كما أصدرت السلطات تعليمات تحرم الواردات التي ليست لها أولوية في تسهيلات النقد الأجنبي.²

2- مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد 1994 :

عرفت أنها مرحلة التحرير الخالي من القيود أي مرحلة التحرير التام، حيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهيئ الجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، ولقد صدرت التعليمات الحكومية رقم 94-13، المؤرخة في 12 أبريل 1994، والتي ألغت التعليمات 625 السابقة، واحتوت هذه التعليمات السماح لكل عملية استيراد البضائع دون أي قيد إداري أو كمي، حيث تم تحرير جميع عمليات الاستيراد باستثناء مجموعة من السلع الحيوية تخضع مؤقتا لمعايير مهنية، وفي هذا الإطار تم إعفاء الواردات من السلع الرأسمالية التي تقل قيمتها عن نصف مليون \$ من شرط الحصول على تمويل لا يقل أجله عن ثلاث سنوات.³ وهذا ابتداء من 01 يناير 1995. كما تم إلغاء القيود المفوضة على الصرف، وتخفيض التعريفات الجمركية من 60% سنة 1996 إلى 45% سنة 1997 ثم إلغاء تراخيص الاستيراد والتصدير وإيقائها على بعض المعاملات التجارية فقط.⁴ إذن ومن خلال ماسبق يمكن القول أن أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه المراحل:

- تخفيض قيمة العملة الوطنية .

¹ - YUCEF Deboub: "Le Nouveau mécanisme économique en Algérie" OPU Alger 1995, P 66.

² - بطاهر علي مرجع سبق ذكره ص (195-196).

³ - الهادي خالدي: " المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر) " دار الهومة أبريل 1996 ص 228

⁴ - HOCINE BENISSAD : " l'ajustement structurel (l'expérience du Maghreb)" op cit, PP 63-73.

- رفع الدعم على الأسعار .

- تغيير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير .

- رفع القيود الإدارية والكمية على الواردات.

الجدول رقم (28): يبين تطور الصادرات، الواردات، والميزان التجاري خلال (1990-1999).

الوحدة: 10⁶ دج

1999		1998		1994		1993		1990		السنوات
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	المواد
1454866	20172	1454132	20022	93515	1159	47555	2265	16907	450	الموارد الغذائية ومشتريات أخرى
1781866	216853	1634148	183729	164998	10791	98353	8077	26867	2216	الطاقة والمحروقات
98702	8112665	68694	5666161	1762	307230	2679	22782	840	1186 00	المنتجات الخامة
1526764	29418	1279809	8833	49592	434	40367	356	26415	547	سلع التجهيز
683441	16810	617664	2356	24429	72	12236	38	11707	107	منتجات نصف مصنعة
560413	9246	469089	7655	4881	520	3535	695	3980	187	السلع الإستهلاكية
679	-	49	-	1005	-	310	1	302	172	سلع أخرى
1454866	8405165	5503586	5888756	340142	320206	20503 5	23921 4	87018	1222 79	المجموع
229843.5		36517		15804-		34517		35261		الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

رغم الزيادة الملفتة للانتباه في الواردات بداية من سنة 1990، إلا أن الميزان التجاري لم يعرف عجزا إلا في سنتي 1994 و 1995، ويعود هذا العجز الى انخفاض أسعار البترول ورفع القيود عن الإستيراد . أما في ما يخص التركيبة السلعية للصادرات والواردات و مع إنفتاح الأسواق الجزائرية على السلع الأجنبية، تضاعفت الكميات المستوردة من كل فئة، فلقد ارتفعت المنتجات الغذائية بنسبة 54.78% في سنة 1991 مقارنة بسنة 1990 ومنتجات التمويل الصناعي بنسبة 53.14% مقارنة بنفس السنة. أما عن الصادرات ونظرا لغياب صناعة وطنية

تنافسية، بقيت المحروقات تمثل النسبة الأكبر من الصادرات. في حين نسجل تذبذبا في صادرات المواد الغذائية نتج عن تذبذب الإنتاج الزراعي.¹

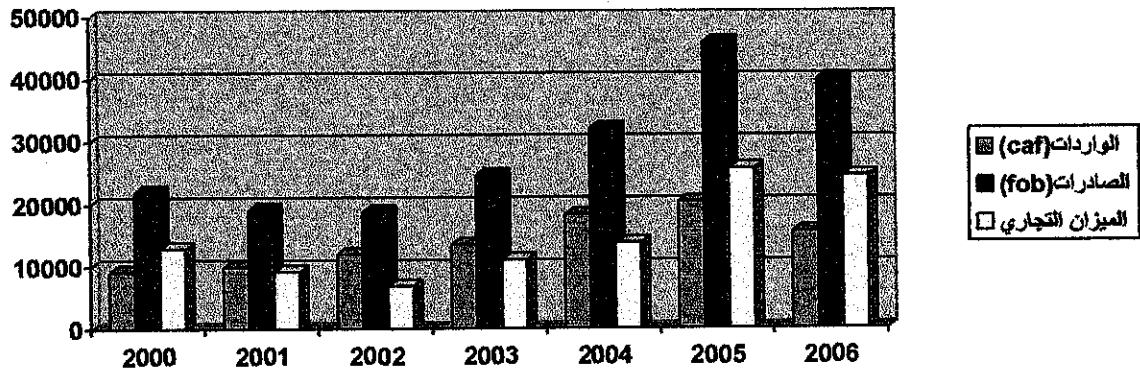
الجدول رقم (29): يبين تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال المرحلة (2000-9 أشهر من 2006).

الوحدة: مليون دولار

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
15603	20357	18308	13534	12009	9940	9173	الواردات (caf)
40061	46001	32083	24612	18825	19132	22031	الصادرات (fob)
24458	25644	13775	11078	6816	9192	12858	الميزان التجاري
257	226	175	182	157	192	240	معدل التغطية (%)

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

الشكل رقم (04): يبين تطور الصادرات، الواردات، الميزان التجاري خلال الفترة (2006-2000)



ملاحظة: الإحصائيات متعلقة بـ 9 أشهر فقط من سنة 2006.

ما يمكن تسجيله أيضا هو الإرتفاع الكبير للصادرات بداية من سنة 2000، حيث أن إرتفاع سعر البترول إبتداء من سنة 1999، نتج عنه زيادة في الصادرات بـ 50.7%. ولقد عرف الميزان التجاري من 2000 إلى 9 أشهر

¹ - تومي صالح وعيسى شقيب مرجع سبق ذكره.

الأولى من 2006 (كما يوضحه الجدول) فائضا في قيمته، وهذا راجع إلى الإرتفاع الكبير الذي شهده السوق النفطي العالمي بإستثناء سنة 2001، في المقابل بقيت الصادرات خارج المحروقات هامشية.

الجدول رقم (30): يبين التركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال الفترة (2006-2000) الواردات:

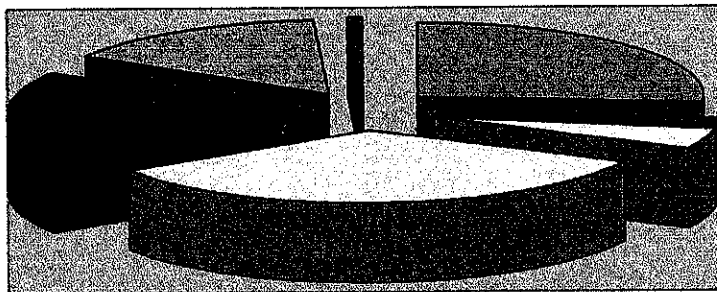
الوحدة: مليون دولار

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2686	3587	3597	2678	2740	2395	2415	مواد غذائية
176	212	137	114	145	139	129	الطاقة والمحروقات
2207	3107	2797	2112	1655	1466	1393	سلع إستهلاكية
611	751	784	689	562	478	428	منتجات خامة
3458	4088	3645	2857	2336	1872	1655	منتجات نصف مصنعة
120	160	173	129	148	155	857139	سلع تجهيز زراعية
6345	8452	4955	4423	3435	3068	3219	سلع تجهيز صناعية
15603	20357	18308	13534	12009	9940	9173	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

الشكل رقم (05): يبين التركيبة السلعية للواردات

التركيبة السلعية للواردات (2006-2000)



■	منتجات غذائية
■	طاقة ومحروقات
□	المنتجات الخامة
□	سلع التجهيز
■	منتجات نصف مصنعة
■	سلع إستهلاكية
■	سلع أخرى

الصادرات:

الوحدة: مليون دولار

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
54	67	59	48	35	28	32	مواد غذائية
39273	45094	31302	23939	18091	18484	21419	الطاقة والمحروقات
20	19	14	35	27	12	13	سلع إستهلاكية
134	134	90	50	51	37	44	منتجات خامة
545	651	571	509	551	504	465	منتوج نصف مصنعة
-	-	-	1	20	22	11	سلع تجهيز زراعية
35	36	47	30	50	45	47	سلع تجهيز صناعية
40061	46001	32083	20612	18825	19132	22031	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

في ما يخص تركيبة المبادلات التجارية، فإن التجهيزات الخاصة بقطاعي الصناعة ،غالباً ما تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الإستيراد بنسبة 44.61%. تأتي بعدها في المرتبة الثانية من الواردات الجزائرية المنتجات الموجهة لتوظيف وسائل الإنتاج التي جاءت بنسبة 9.73% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، تحتل المواد الغذائية المرتبة الثالثة من حيث الإستيراد بنسبة 15.75% ،وقد عرفت إنخفاضا معتبرا بلغ 19% مقارنة بسنة 2005. وإن المواد الإستهلاكية غير الغذائية، والتي قدرت نسبة إستيرادها بـ 14.17% قد عرفت إنخفاضا بنسبة 13.15% مقارنة بنفس الفترة، في الحين الواردات الجزائرية تحولت من التركيز أساسا على المواد الإستهلاكية الغذائية وغير الغذائية الى التجهيزات والألات المستخدمة في القطاعات الإنتاجية. علما أن قطاع المحروقات لا يزال يتصدر قائمة الصادرات بنسبة 98.56%، حيث سجل زيادة بنسبة 16.81% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005. في المقابل فإن تركيبة الصادرات الجزائرية تركز على صادرات المحروقات ،في المقابل تبقى الصادرات من غير المحروقات

هامشية¹ وحسب تقرير المنظمة العالمية للتجارة لعام 2006 فإن الجزائر قد احتلت المرتبة الأربعين بين أكبر الدول المصدرة الخمسين في العالم، حيث بلغ إجمالي صادراتها 46% مليار دولار في عام 2005 بمعدل نمو قدره 47%. وأشار التقرير أيضا أن الجزائر دأبت على تعزيز نمو صادراتها خلال الفترة ما بين (2000-2005) ، وتشير إحصائيات الجمارك إلى أن الجزائر لازالت تعتمد صيغة الدفع نقدا في تسديد وارداتها بنسبة تفوق 86% ، ولا تلجأ إلى صيغة القروض².

ب- واقع الصادرات خارج المحروقات:

بالرجوع إلى البعد التاريخي فإن تجربة تصدير منتجات خارج المحروقات قد أكد عليها كل من الميثاق الوطني لسنة 1976 وكذلك ميثاق سنة 1986 وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988. غير أن النتائج التي سجلت لم تحقق الأهداف ، والسبب في ذلك يعود إلى العديد من المشاكل التي تواجهها هذه الصادرات .

1- نبذة تاريخية حول تصدير منتجات خارج المحروقات:

تكتسي تجربة - تصدير مواد خارج المحروقات - أهمية خاصة في الجزائر وبالرجوع الى البعد التاريخي لها نجد أن الميثاق الوطني لسنة 1976 قد أكد وبشكل ملح على التركيز على وسائل التنمية المستقلة والتي تتضمن البنود التالية:

أولا : العمل على إيجاد وتطوير الموارد التي توفر التراكم .

ثانيا : ضمان توازن المبادلات مع الخارج .

ثالثا : ضمان الاستقلال المالي للدولة من أجل دعم التحرير الاقتصادي للجزائر بصفة نهائية .

رابعا : جعل السوق الوطنية أضمن قاعدة للتنمية الاقتصادية .

كان لإرساء قواعد الصناعات الأساسية في الجزائر عاملا مساعدا في التأكيد على تصدير منتوجات مصنعة ، إذ أن التصدير في الجزائر لم يعد اختيارا وإنما بات حتمية مفروضة على الإقتصاد الوطني، فنشاط التصدير نظرا لدوره الحاسم في تنمية الاقتصاد ينبغي أن يكون موضوع سياسة تطور وطنية حقيقية بفضل الإجراءات المتخذة في مجال دعم الأسعار وتكيف النظام الجبائي، وتحديد كفاءات تمويل ملائمة وتخفيف الإجراءات الادارية وتشجيع الوحدات المصدرة. ومع بداية ظهور مشاكل في السوق النفطية العالمية بدأت الدولة تتوجه نحو تنويع الصادرات بغية تسوية الإنخفاض المحسوس في الإيرادات من العملة الصعبة . وبهذا الخصوص عملت الدولة على إتخاذ إجراءات إستعجالية تخص تنمية الصادرات خارج المحروقات في يوم 14 أفريل من سنة 1984 نذكرها بايجاز فيما يلي:

أولا : إرتفاع مدة اعادة الأموال الى الوطن من 60 الى 120 يوم عمل على الأكثر

ثانيا : تفريز وانشاء هيئات تتدخل في التصدير (العبور - النقل - الضمانات - البنوك - الجمركة) .

¹ - Perbrooke Monde « Université de Sherbrooke »

² - إين حمود سكيبة "الصادرات الجزائرية خارج المحروقات" مجلة العلوم الإنسانية . جامعة منتوري قسنطينة . العدد 14 . ديسمبر 2000 . ص (209-217).

ثالثا: إلغاء الضغوط المعرقة لحركة المصدرين .

رابعا :مراجعة النصوص الموجودة لتشجيع القطاع العام على التصدير والعمل على إنشاء حوافز لهذه المؤسسات المصدرة ،وكذا تشجيع القطاع الخاص على التصدير في إطار القانون .

خامسا :عدم تحديد قائمة المواد القابلة للتصدير ،وعدم رفع مبالغ الإسناد إلى حد عالي .

سادسا :تخصيص مقادير من الإنتاج الوطني الموجه للتصدير .كما أن ميثاق 1986 قد أكد هو الآخر على أهمية التصدير خاصة مع بروز المعطيات الدولية الجديدة، والتي كانت لها إقرارات وإنعكاسات على إقتصاديات الدول النامية، ومن بينها الجزائر .إذن مع إشتداد أزمة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية في أبريل من عام 1986- إذ صلت الأسعار إلى مادون 10 دولارات للبرميل الواحد بات واضحا التوجه الحتمي نحو إيجاد بديل للمحروقات وهو ما أصطلح عليه بإسم الصادرات خارج المحروقات،متمثلة في تصدير منتوجات صناعية و فلاحية وخدمات. ومع حلول 1988 والذي يشكل بداية ظهور الإصلاحات الإقتصادية، والتي تركز على التعديل الهيكلي للإقتصاد الوطني والتوجه نحو إقتصاد السوق.. كل ذلك أكد صراحة التوجه نحو إفتحام الأسواق الخارجية ،ومن أجل هذا الهدف فإن الدولة قد سنت قوانين ونشريات عديدة تمثلت في الإطار التحفيزي للصادرات خارج المحروقات ،والذي يركز أساسا على مسائل عديدة نذكر منها:

- مسألة هيمنة الدولة على التجارة الخارجية والمرونة التي منحت لقطاع التجارة الخارجية خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 37/91 في 13 فيفري 1991، والمتعلق بتحرير عمليات التجارة الخارجية للمتعاملين الإقتصاديين الجزائريين بين قطاع عام وقطاع خاص.
 - مجال الضرائب والرسوم والتسهيلات المتمثلة في الإفادات الممنوحة للقطاعين الخاص والعام سواء كان إنتاجيا أو خديما (السياحة).
 - ما يتعلق بجانب التمويل بفضل الإجراءات العديدة والمتمثلة أساسا في جانب تدعيم القطاعات المصدرة والتسهيلات البنكية المختلفة.
 - مسألة تسويق الصادرات والتي تأخذ جانبا هاما في عملية ترقية المنتج المصدرة وترويجه في الأسواق الخارجية ،وهذا بفضل الهيئات العديدة التي أسندت لها هذه المهام مثل الشركة الجزائرية للمعارض والمعارض الدولية " SAFEX " والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والمركز الوطني لمتابعة الأسواق الخارجية والصفقات التجارية " OME"، ووكالة ترقية التجارة الدولية " APCI " .
- 2- المشاكل التي تعترض ترقية الصادرات خارج المحروقات:

إن النتائج التي تحققت خلال أكثر من عشرية من عمر تجربة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، تعكس وجود محيط غير سليم محفوف بالمشاكل والعراقيل وهي متشابكة ومعقدة، وبغية التبسيط يمكن تصنيفها إلى صنفين منها:¹

المشاكل الداخلية : نذكر منها:

- 1- المشاكل التنظيمية : وتتمثل في صعوبة التطبيق العملي للإجراءات التشريعية المتخذة بغية تشجيع وترقية الصادرات ، بمعنى عدم مواكبة النصوص القانونية المحلية لما تتطلبه ترقية الصادرات ، إضافة إلى مسائل أخرى تمس جوهر عملية التصدير.. إلخ.
- 2- المشاكل الهيكلية: وهي جوهر المشاكل بالنسبة للإقتصاد الجزائري عامة، والتصدير خاصة والمنتملة في مايلي:

- النوعية إذ تعاني المنتجات الجزائرية من النوعية الرديئة مقارنة مع نوعية المنتجات الأجنبية، وهذا سواء تعلق الأمر بالنسبة للقطاع العام أو الخاص. وعندما نبحث في أسباب رداءة نوعية المنتجات الجزائرية نجد أنفسنا أمام حلقات مفرغة عديدة تصب بأكملها في طبيعة سير الجهاز الإنتاجي الذي مازال يشغل بعقلية الإحتكار.
- غياب الشراكة في بعض الفروع الاقتصادية.
- غياب جهاز تمويلي مخصص للصادرات.
- عدم وجود المساعدة المناسبة المتعلقة بالبحث عن الأسواق الخارجية
- الأسعار، فالمنتجات الجزائرية تشهد إرتفاعا كبيرا ، مما يحد من القدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية
- وهذا بدوره يرجع الى تضخم التكاليف والنسبة الضعيفة للتكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية، إضافة الى عامل الإنتاجية المنخفضة . بمعنى قدرة المنتجات الجزائرية على المنافسة من حيث النوعية والأسعار
- غياب استراتيجية حقيقية تشمل مختلف القطاعات.

المشاكل الخارجية : عملت الدول المتقدمة على تدعيم تجارتها الخارجية بفضل التكتلات والمنظمات ، وهذه لها مزايا بالنسبة الى تلك البلدان ، بينما تشكل حاجزا أمام صادرات البلدان النامية ، ومن بينها الجزائر. ويبقى الحاجز الخارجي المتمثل في الحماية ونظام التفضيلات . يعيق ويحد من كمية الصادرات الى البلدان المتقدمة.

- 3- النتائج المسجلة للصادرات خارج المحروقات : لازالت تمثل الصادرات خارج المحروقات نسبا ضعيفة جدا في حجم الصادرات الكلية، ولازالت المجهودات المبذولة في إطار ترقيتها تتميز بالضعف، فعلى الرغم من أن مسألة ترقية الصادرات خارج المحروقات هي محط أنظار السياسات الإقتصادية الجزائرية ، وخاصة بعد أزمة النفط 1986 إلا أن النتائج المحصل عليها لم تكن في المستوى، وهذا ما يمكن لمسه في البيانات التالية .

الجدول رقم (31): جدول يبين قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1986-1993)

¹ - نفس المرجع السابق.

الوحدة : مليون دولار أمريكي

1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	①
718	321	250	369	180	291	145	166	②

① السنوات ② قيمة الصادرات خارج المحروقات

Source: C.N.E.S Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux de l'ajustement structurel en Algérie;2001;pp 204.

عند ملاحظة الجدول نجد أن معدل تغير الصادرات خارج المحروقات منذ 1986 الى 1990 متذبذب إضافة الى ذلك فهي لم تسجل تطورا متزايدا إذا تناقصت من 166 الى 145 مابين 1986 و1987، ثم ارتفعت في 1988 لتتناقص من جديد في 1989، وأخيرا ارتفعت سنة 1990. هذا كله يرجع الى فشل الإصلاحات الاقتصادية والعودة إلى الإعتماد على المحروقات. وإثر الناتج الضعيفة المسجلة خلال الفترة مابين 1986-1990 ركزت الدولة خلال برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري منذ 1995 اهتمامها على¹ تقويم الهياكل القاعدية ومحاولة تكييفها وفقا للتطورات الدولية، وفي هذا الصدد تم تشجيع الاستثمارات سواء الخاصة أو الأجنبية، وأيضا تم القيام بسياسة الإصلاحات الزراعية من أجل تنمية الصادرات الزراعية إضافة الى الإصلاحات الضريبية من أجل تقليل تبعية الميزانية إلى المنتج الواحد المتمثل في البترول .

الجدول رقم (32): جدول يبين قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1995-1999)

الوحدة: %

99	98	97	96	95	السنة
3.51	3.83	3.62	6.54	5.17	قيمة الصادرات خارج المحروقات

(المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات -للمارك الجزائرية(CNIS)

إن النسبة المتوسطة للصادرات خارج المحروقات خلال المدة 1994-2001 لم تتجاوز 4.44% من القيمة الكلية للصادرات، وقد سجلت أكبر نسبة لها سنة 1996 بمعدل لا يتعد 2% من الناتج الداخلي الخام². وهذا ما يبينه لنا الجدول رقم *** كما أن السنوات الأخيرة سجلت أيضا هامشية الصادرات خارج المحروقات، إذ لم تتعدى سنة 2004 نسبة 2.48%، علما أن أول مصدر خارج المحروقات بنسبة تقارب 23% تظل سونطراك من خلال الزيوت ومواد مشتقة، تليها نפטال بنسبة 12% تقريبا، بينما تظل الصادرات من مواد التجهيز الصناعية و الغذائية جد متواضعة، وأكثر من ذلك تظل هامشية، أما بالنسبة للصادرات الفلاحية فهي لم تتجاوز سقف 50 مليون دولار، في المقابل الغلاف المالي المخصص للواردات لذات المواد قارب 3 مليار دولار سنة 2004. علما أن عدد المصدرين

¹ - وصاف سعدي: " تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات " مجلة الباحث، مرجع سابق ص12.

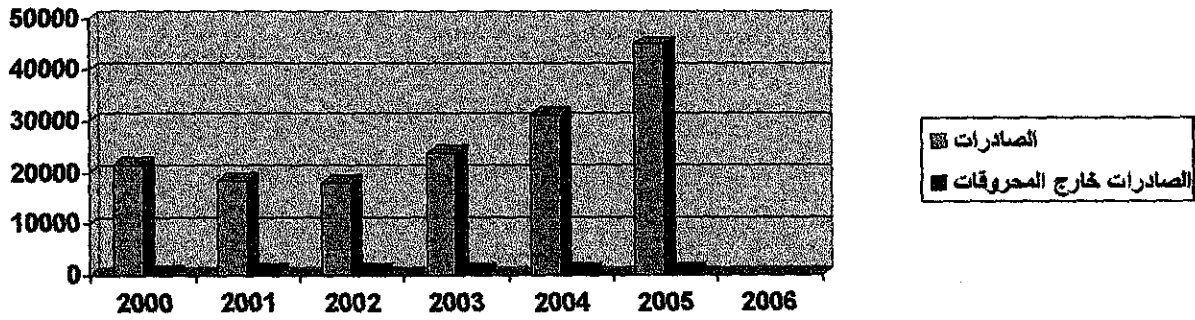
² - نفس المرجع السابق..

الحقيقين خارج المحروقات لا يتجاوز عددهم 15 مصدرا يشتغلون بصفة دائمة، من أصل 350 مصدر تسجل أسمائهم لدى مصلحة الجمارك. هذا في الوقت الذي قدرت فيه قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال سنة 2005 بـ 769 مليون دولار ما يعادل 2% من مجموع الصادرات الجزائرية، وما يعادل 20 يوما مما تستورده الجزائر بـ قيمة صادرات نפטال و سونطراك تتراوح ما بين 250 و 300 مليون دولار كمتوسط، بينما يقدر الباقي بحوالي 500 مليون دولار، ومع ذلك يمكن أن نقول بأن هناك صادرات جزائرية بدأت تبرز وإن كانت بوتيرة بطيئة مثل المواد الزراعية¹. و عرفت الصادرات خارج المحروقات إرتقاعا بنسبة 9.35% حسب إحصائيات السداسي الأول من سنة 2006، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2005، إلا أنها تظل هامشية لأنها تمثل فقط نسبة 2.10%، أي بقيمة تقدر بـ 538 مليون دولار، ولم تتجاوز منذ سنوات 700 مليون دولار سنويا، منها أكثر من 250 مليون دولار تتعلق بالمنتجات المشتقة من البترول. مع العلم أن المواد النصف المصنعة هي الأكثر طلبا في الخارج، حيث بلغت نسبة الصادرات فيها 0.81% من الحجم الكلي للصادرات لسنة 2006، أي ما يعادل 17 مليون دولار، فالمواد الغذائية والتجهيزات الصناعية بنسبة 0.11% و 0.09% على التوالي، وأخيرا المواد الإستهلاكية غير الغذائية بنسبة 0.04%.

الشكل رقم (06): يبين تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2006)

الوحدة مليار دولار

تطور الصادرات خارج المحروقات (2000-2006)



المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

ج- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية:

تعكس المبادلات التجارية الخارجية لبلد ما مكانة إقتصاد هذا البلد في العلاقات التجارية العالمية وبشكل خاص مدى قوته وتماسكه، فهي تعطي صورة لضعف أو قوة هذا البلد إقتصاديا، كما تعكس هذه المكانة أيضا مدى فعالية

السياسات التجارية لتصدي للتأثيرات والتغيرات الخارجية التي تنتج عن التقلبات في المبادلات الدولية والتكيف مع الوضع الجديد الذي يفرضه من حين لآخر التغير في النظام التجاري العالمي.

1- أهم المتعاملين التجاريين من الإستقلال إلى نهاية الثمانينات:

لقد بدأت الجزائر ومنذ الإستقلال العمل على تأطير وتنظيم التجارة الخارجية أي فرض الإحتكار عليها بهدف حماية الصناعات الناشئة في ميدان المبادلات الخارجية وتوجيهها حسب ما تمليه المصلحة الوطنية. وقد تركزت معاملات التجارة الخارجية في الفترات الأولى بعد الإستقلال على بلدان معينة، إذ تميزت الفترة ما بين (1963-1966) بتركيز التجارة على السوق الفرنسية، حيث إستوعب خلال هذه الفترة 70% من الصادرات الجزائرية، في المقابل حصلت الجزائر على 70% من الواردات من فرنسا. إتسع نطاق المتعاملين التجاريين مع الجزائر ليشمل دولا أخرى إضافية لفرنسا، فقد توجهت الصادرات الجزائرية في 1974 نحو الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 23.38%، أما ألمانيا بنسبة 20.51%، وفرنسا بنسبة 19.2%، وهو ما يبين إستحواذ ثلاث بلدان لوحدها على ما يقارب ثلثي صادرات الجزائر، أما الواردات فأزيد من نصفها كان يأتي من هذه البلدان حيث إحتلت فرنسا نسبة 27.8% متبوعة بألمانيا بنسبة 12.9% ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12% بقيت نفس هذه البلدان المذكورة سابقا تحتل حصة الأسد في معاملاتها مع الجزائر خلال الثمانينات، كما تظهره الجدول التالي:¹

الجدول رقم (33): التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات (1980-1988)

الواردات

الوحدة: مليار دج

1888	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
8.9	7.8	10.4	12.8	12	11.6	10.3	9	9.3	فرنسا
4.2	3.8	5.6	5.4	4.5	4	3.3	6.4	4.8	إيطاليا
5.7	3.5	4.7	5.5	5.4	5.5	6.8	5.6	5.5	ألمانيا
18.2	16.2	16.6	19.2	20.7	19.3	18.8	16.4	12.7	دول أخرى
4.6	2.3	3.3	3.2	2.8	2.9	3.7	3.9	2.8	أمريكا

¹ - HOCINE. BENISSAD op cit.(179-188).

1.8	1.3	1.9	2.8	4.1	2.9	3.6	2.5	1.7	اليابان
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	---------

المصدر: HOCINE. BENISSAD " la Reforme économique en algérie, ou l' indicible ajustement structurel" édition O.P.U(2 édition mise à jour).1991. pp101.

الصادرات:

الوحدة:مليار دج

1888	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
9.4	8.8	7.9	15.1	16.8	16.8	16.1	10.7	8	فرنسا
4.2	3.8	5.6	5.4	4.5	4	7.9	5.8	3.5	إيطاليا
5.7	3.5	4.7	5.5	5.4	5.5	3.2	6.2	7.4	ألمانيا
32.8	28.2	26.5	37.3	39.7	32.3	39	29.2	25.8	الإتحاد الأوروبي
15.1	11.6	10.3	13.7	19.4	21.1	13.7	28.1	34.1	دول أخرى
-	8.9	7.6	6.3	5	12.8	7.8	18.5	28.8	أمريكا
1.2	0.5	0.4	0.5	0.4	1.8	1.5	2.6	1.8	اليابان

المصدر: HOCINE. BENISSAD " la Reforme économique en algérie, ou l' indicible ajustement structurel" op cit pp 99.

الحصة النسبية لكل منطقة في التبادلات الخارجية للجزائر (1990-1989)

الوحدة: %

1990		1989		السنوات
و	ص	و	ص	الصادرات والواردات
53.8	58.3	49.3	54.7	السوق الأوروبية

المشتركة				
بلدان أوروبية أخرى	13.9	13.5	13.7	10.7
أمريكا الشمالية	14.8	19.6	15.5	24
البلدان الإشرافية الأوروبية	4.8	2.3	7.3	1.9
أمريكا اللاتينية	2.8	2.1	3.8	2
البلدان العربية	4.8	2.3	7.3	1.9
إفريقيا	2	2.6	2.4	1.9
آسيا	6.2	1.6	6.7	2

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

يظهر من خلال هذا التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق أن الإتحاد الأوروبي يحتفظ على هيمنته في السوق الجزائرية، بل عزز حصته من الصادرات من سنة لأخرى، حيث إنتقلت هذه الحصة من 25.8 مليار دج سنة 1980 إلى 32.8 مليار دج سنة 1988. من خلال إستقرائنا لزبانن الجزائر خلال مرحلة الثمانينات نستنتج تبعية الصادرات الجزائرية للسوق الرأسمالية بسبب إعتماها على منتج وحيد (المحروقات)، والتي تتميز بطلب منخفض بالدول الإشرافية الأوروبية، إذ لم تتعدى نسب الصادرات لهذه البلدان 2.4%. وإذا كان التوزيع الجغرافي للصادرات يبين أن أوروبا الغربية هي الزبون الرئيسي للجزائر، فأبضا التوزيع الجغرافي للواردات يعزز هذا الإتجاه بكون أن السوق الأوروبية تشكل أيضا المورد الرئيسي للجزائر. وتتصدر فرنسا دول المجموعة بالتصدير للجزائر، ومن خلال هذه الأرقام يتبين أيضا هيمنة السوق الرأسمالية على التبادلات الخارجية الجزائرية. ونستخلص من دراسة التوزيع السلمي الجغرافي للتجارة الخارجية خلال هذه الفترة أن المحروقات ظلت تشكل العمود الفقري للصادرات الجزائرية، حيث بلغت نسبتها من إجمالي الصادرات 96% في المتوسط.

2- أهم للمتاملين التجاريين خلال (1990-1999):

الجدول رقم (34): التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات (1994-1999)

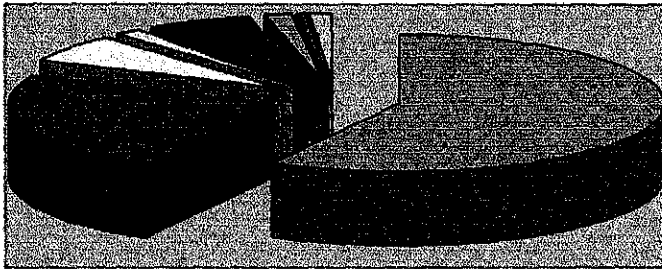
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
---------	------	------	------	------	------	------

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
8607	11255	10197	7954	6732	5903	5256	الإتحاد الأوروبي
2769	3506	3071	2242	2485	2125	2194	منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية
564	1058	1097	855	757	636	603	الدول الأوروبية الأخرى
889	1249	1166	567	385	269	142	أمريكا اللاتينية
2139	2506	1952	1206	943	579	599	آسيا بدون الدول العربية
369	31	525	418	366	179	64	الدول العربية (بدون U.M.A)
168	217	169	120	127	72	52	دول المغرب العربي
98	148	175	125	87	85	119	دول إفريقية أخرى

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - للجمارك الجزائرية (CNIS)

الشكل رقم (07): يبين أهم المصدرين للجزائر خلال الفترة (2005-2000)

أهم المصدرين للجزائر خلال المرحلة (2005-2000)



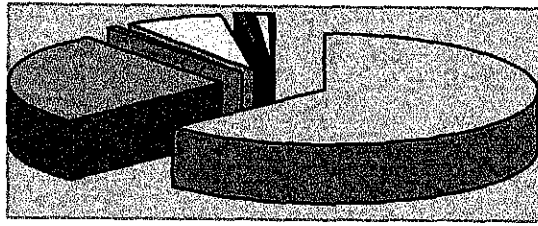
■	الإتحاد الأوروبي
■	منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية
□	دول أوروبية أخرى
□	أمريكا الجنوبية
■	آسيا
■	للدول العربية
■	دول المغرب العربي
□	دول إفريقيا أخرى

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الصادرات:
21117	25593	17396	14503	12100	12344	13792	الإتحاد الأوروبي
15054	14963	11054	7631	4602	4549	5825	منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية
42	15	91	123	130	87	181	للدول الأوروبية الأخرى
1893	3124	1902	1220	951	1037	1672	أمريكا الجنوبية
1178	1218	686	507	456	476	210	آسيا بدون الدول العربية
415	621	521	355	248	315	55	الدول العربية (بدون)

(U.M.A)						
344	418	407	260	250	275	254
18	49	26	13	50	26	42
						دول المغرب العربي
						دول إفريقية أخرى

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - الجمارك الجزائرية (CNIS)
الشكل رقم (08): يبين أهم المستوردين من الجزائر خلال الفترة (2000-2005)

أهم المستوردين من الجزائر للفترة (2000-2005)



<input type="checkbox"/>	الاتحاد الأوروبي
<input type="checkbox"/>	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
<input type="checkbox"/>	أوروبا أخرى
<input type="checkbox"/>	أمريكا الجنوبية
<input type="checkbox"/>	آسيا
<input type="checkbox"/>	أمريكا اللاتينية
<input type="checkbox"/>	الدول العربية
<input type="checkbox"/>	دول المغرب العربي
<input type="checkbox"/>	دول إفريقيا أخرى

ملاحظة: 2006 الإحصائيات تصل فقط الى 9 أشهر من 2006

لا يزال الاتحاد الأوروبي يتصدر قائمة زبائن الجزائر خاصة إيطاليا إسبانيا وفرنسا، علما أن القارة الأوروبية في مجموعها شكلت مجموعها شكلت منفذا أساسيا للصادرات الجزائرية تراوحت ما بين 92.61% كأعلى نسبة سنة 1995 و 88.19% كأدنى نسبة سنة 2005، في المقابل يتضح أن أيضا القارة الأوروبية شكلت المصدر الرئيسي للواردات الجزائرية و ذلك أن حصة الواردات القادمة من أوروبا مثلت في المتوسط حوالي 70% من سنة 1995 إلى 2006 تليها بعد ذلك القارة الآسيوية في تموين السوق الجزائرية كما ازدادت أهمية هذا السوق حيث انتقلت حصتها من 1.78% سنة 1997 إلى 13.70% سنة 2006. و يعود تركيز الواردات الجزائرية على القارة الأوروبية و القارة الآسيوية إلى البنية الهيكلية للواردات الجزائرية ذلك أن السلع الإنتاجية تهيمن عليها حيث بلغت حصتها في المتوسط 70% من إجمالي الواردات، بما أن هذا النوع من السلع حكر على الدول الصناعية الكبرى المتواجدة بالقارة الأوروبية فمن الطبيعي أن تأخذ هذه القارة حصة الأسد من جهة ومن جهة أخرى قرب القارة الأوروبية شجع على تعاضد دور الدول الأوروبية المجاورة كألمانيا، إيطاليا و إسبانيا و خاصة فرنسا - فهي المصدر الأول للجزائر بنسبة 21.40%-، الناجم عن الحقبة الإستعمارية الذي حقق لها أفضلية في التبادل التجاري مع الجزائر. وإطلاقا مما سبق نستنتج مايلي:¹

* كثافة الواردات أكبر مع الاتحاد الأوروبي من باقي العالم، أما الواردات التي يظهر فيها الأثر الجهوي هي السلع النصف المصنعة، سلع التجهيز و بعض السلع الوسيطة كالمواد الكيماوية.

* كثافة الصادرات أكبر مع الاتحاد الأوروبي من باقي العالم في قطاع المواد الأولية و المحروقات.

¹ زابري بلقاسم: "تحرير الإستيراد و انعكاساته على الأداء الإقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي" دفتر MECAS مرجع سبق ذكره ص 233

فخلاصة القول: إن أكثر تعاملات الجزائر سواءا إستيرادا أو تصديرا مع دول القارة الأوروبية التي أخذت حصة الأسد في التجارة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثاني: أثر الدولار على الإقتصاد الجزائري

إن المجالات الإقتصادية الأكثر تأثرا بتغيرات سعر صرف الدولار بإعتباره العملة الأجنبية التي يرتبط بها الإقتصاد الوطني، تتمثل في التجارة الخارجية المديونية، وإحتياطي الصرف وكذا العملة الوطنية، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: أثر الدولار على المديونية

تعتبر المديونية الخارجية إحدى الآليات التي أضرت بالإقتصاد الجزائر. وبالنظر إلى المصدر الرئيسي للتصدير المتمثل في الموارد الأولية، التي تتميز بأنها غير مستقرة من حيث الأسعار، فالجزائر تواجه صعوبات كبيرة في التمويل، بإستثناء الاستفادة من الظروف الملائمة للأسواق البترولية والأسواق المالية لتمويل الواردات من صادرات المحروقات، وعبر الاستدانة الخارجية. فمخزون الديون- بوتيرة غير منتظمة - تضاعف سنة 1996 ب 1,25 مرة و 1,09 مرة سنة 1999، أما خدمات الديون فقد انتقلت من 8,891 مليار دولار إلى 9,050 مليار دولار قبل إعادة الجدولة، أي ما يمثل 1,16 مرة. وبعد عمليات إعادة الجدولة اتجهت للخدمات نحو الارتفاع، فقد زادت ب 1,16 مرة سنة 1998 وب 1,14 مرة سنة 1999 وهناك عوامل أخرى خارجية تؤدي إلى تفاقم مشكلة خدمة المديونية، تتمثل في تغيرات أسعار الصرف وانخفاض صادرات المحروقات المتأثرة بتغيرات أسعار النفط وتقلبات أسعار صرف الدولار، وارتفاع النسب الحقيقية للفوائد، وكذا صعوبة التمويل الخارجي على المدى المتوسط لدى البنوك التجارية. ويعتبر تقل استخدام الدولار في المديونية والتجارة الخارجية الجزائرية نتيجة لتفاقم نوعية الصادرات، وسياسة الإستدانة المنتهجة، هذا ما يؤكد الأثر الكبير للدولار وتغيرات سعر صرفه على قيمة المديونية الخارجية الجزائرية، بإعتبار أن العملة الأمريكية تمثل جزء معتبرا ولا يستهان به من هذه المديونية. وفي مايلي نبين هذا الأثر.

1. أزمة 1986:

- لقد شهدت المديونية الخارجية خلال النصف الثاني من الثمانينات تضخما في قيمتها، وهذا التضخم يعود إلى:
- * تراجع قيمة الدولار الذي فقد حوالي 50% من قدرته الشرائية سنة 1985.
 - * إنهيار أسعار البترول سنة 1986.
 - * السببين السابقين أديا إلى تراجع المداخيل الخارجية بأكثر من 5.6 مليار دينار وبالتالي ارتفاع الديون الخارجية بأكثر من 10 مليار دولار.

إن الزيادة في المديونية بهذا الشكل الكبير لم تحدث خلال النصف الأول من الثمانينات، بالرغم من أن أسعار البترول عرفت تقلبات، إلا أن فترة (1984-1986) كانت حساسة جدا حيث تسارعت فيها الديون وزاد العبء بحوالي 07 مليار دولار، ويعود بالدرجة الأولى الى تدهور قيمة الدولار الأمريكي.

2. بداية التسعينات:

إنخفض مخزون الديون بمبلغ 2.664 مليار دولار، ويمكن تفسير هذا الانخفاض الحاصل في مخزون الديون ب:

- * تحسن نوعا ما قيمة الدولار مع بداية التسعينات.
- * الضعف الحاد في حشد القروض الخارجية.
- * التزام الجزائر بتسديد مستحقات الدين الخارجي في وقتها.

3. (1994-1996):

زاد مخزون الديون بمقدار كبير بلغ 7.762 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 30.17% رغم الإنخفاض الذي عرفته خدمات الديون، ويعود إرتفاع المخزون خلال هذه الفترة إلى ما يلي:

- * تأجيل استحقاقات الدين الرئيسية مضافا إليها الفوائد.
- * التمويلات المفرطة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.
- * ضعف العملة الأمريكية ما بين 1994 و 1995 على الخصوص.

الجدول رقم (36): نسب المديونية من العملات خلال الفترة (1994-1996)

الوحدة: دج

السنوات/ العملات	الدولار	الفرنك الفرنسي	الين الياباني	المارك الألماني	عملات أخرى
1994	51.3	15.3	15.6	6.8	11
1995	47.5	15.8	13.6	6.5	16.4
1996	42.1	15.9	12.7	11	22.9

المصدر: البنك المركزي الجزائري (www.bank-of-algeria.dz)

إن من الجدول السابق نستنتج مدى أهمية المديونية الخارجية بالعملية الأمريكية وهذا ما يؤكد تأثر هذه الأخيرة بتقلبات الدولار.

4. (1997-1999):

عرفت فيها الديون تناقصا بمبلغ 5,09 مليار دولار، أي بمعدل 15.31%، كما أن خدمات الديون تراجعت، ويفسر التناقص في مخزون الديون بصفة أساسية بما يلي:

- * تحسن سعر الدولار الأمريكي.
- * التراجع الذي عرفته عملية تعبئة القروض الخارجية.
- * اللجوء إلى الاحتياطات.

الجدول رقم (37): نسب المديونية من العملات خلال الفترة (1997-1999)

الوحدة: دج

السنوات / العملات	الدولار	الفرنك الفرنسي	الين الياباني	المارك الألماني	عملات أخرى
1997	44.8	14.7	11.5	6.2	22.8
1998	42.2	14.1	12.2	6.3	25.2
1999	42.1	12.6	13.4	5.6	26.3

المصدر: موقع البنك المركزي الجزائري (www.bank-of-algeria.dz)

5.(1999-2005):

الجدول رقم (38): نسب المديونية من العملات خلال الفترة (2000-2004)

الوحدة: دج

السنوات	الدولار	الفرنك الفرنسي	الين الياباني	المارك الألماني	عملات أخرى	الأورو
2000	42.5	11.8	12.6	5.2	27.9	-
2001	43.9	10.6	11.8	4.9	28.8	-
2002	42.0	-	12	-	16	30
2003	39	-	12	-	14	35
2004	39	-	10.6	-	10.5	39.9

المصدر: موقع البنك المركزي الجزائري (www.bank-of-algeria.dz)

يعاني الإقتصاد الجزائري نظرا لطبيعة بنية تجارته الخارجية المرتبطة بالسوق الأوروبية بنسبة تفوق 60% استرادا وتصديرا وقيمة الديون الخارجية المقدرة بالعملة الأمريكية بقرابة 40% من تأثير كبير جراء تقلبات الصرف بين الأورو والدولار ، إذ أن الخسائر الجزائرية من جراء تقلبات الصرف وان تراجعت (تتراوح ما بين 400 و500 مليون دولار سنويا)، لكنها يمكن أن تقدم مزايا مثل امكانية تقليص جزء من المديونية خاصة في حالة ارتفاع الدولار مقابل العملات الأخرى، فالجزائر شرعت منذ نهاية 2004 في اعادة التوازن لمديونيتها الخارجية ،حيث أضحت العملة الأوروبية [الأورو] تمثل تقريبا 40% من القيمة الاجمالية لها بذات المستوى مع نسبة الدولار الأمريكي حسب الجدول السابق ، ويرى الخبراء أن ضعف الدولار في سوق العملات الرئيسية يؤثر سلبا على حجم المديونية الذي ارتفع ب500 مليون دولار خلال عام 2000 ، حيث إنتقل حجم الديون من 20.5 مليار دولار إلى 21. مليار دولار في فترة شهرين فقط. كما أن ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار منذ 2003 بالخصوص بمعدل يتراوح ما بين 10 و 40% (حيث تراوح سعر صرف الأورو مقابل الدولار ما بين 1.10 أورو مقابل دولار واحد

الى 1.35 أورو للدولار كأعلى حد قياسي تسجله العملة الأوروبية) ،أدى إلى ارتفاع قيمة الديون الخارجية للجزائر المقدره بالدولار ،على الرغم من اجراءات الدفع المسبق لجزء منها. فالمديونية تراجعت بالدولار لكنها ارتفعت بالأورو، لتصل الى 23.4مليار دولار سنة 2003 والتي كانت نتيجة لتقلبات الصرف بين الأورو والدولار. وإعتبر خبراء بالبنك المركزي الجزائري أن انخفاض معدلات توظيف الأموال في البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الناشطة في الأسواق الدولية الكبرى ،هو الذي أدى بالحكومة إلى الإقتناع بضرورة التخلص من الأموال المخزنة للحد من تأثير المديونية.

إن يشكل الدولار الأمريكي معدلات عالية في تقدير المديونية مقارنة ببقية العملات ، فنسبته في الحجم الإجمالي للديون لا تقل عن 40%، وإن التطورات التي شهدتها المديونية الخارجية الجزائرية تأثرت بدرجة كبيرة بكل التقلبات التي تعيشها العملة الأمريكية، وتكشف حساسية الإقتصاد الجزائري للتطورات التي يشهدها الإقتصاد الأمريكي وكل المؤشرات الخاصة به وهذا الوضع لا يخدم مصالح الإقتصاد الجزائري الذي لا بد عليه أن يبحث عن البديل الذي يمكنه من فك الإرتباط الكبير بالدولار .

المطلب الثاني : أثر الدولار على إحتياطي الصرف و العملة الجزائرية

أ- أثر الدولار على إحتياطي الصرف:

لقد أدى إرتفاع أسعار البترول على الصعيد العالمي، إلى تحسن المؤشرات الإقتصادية الذي يعكسه حاليا توفر موارد العملة الصعبة ، ما يستطيع وفقا للمعايير الدولية تحقيق الإستقرار الإقتصادي، هذا ما جعل المشرفين على تحريك عجلة الإقتصاد الوطني يعتمدون على عائدات البترول، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء البحث عن بدائل أخرى لتتويع مصادر الدخل ، فالجزائر تستورد مجمل إحتياجاتها الغذائية والمنتجات المصنعة والنصف مصنعة من منطقة الأورو. في المقابل تمتلئ بطن الخزينة العمومية بالعملة الأمريكية الدولار عملة فواتير التصدير إلى الأسواق. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير أصدرته وزارة التجارة الجزائر بين أن الجزائر التي إستطاعت بشق الأنفس ملامسة عتبة المليار دولار في مجال تصدير المنتجات خارج المحروقات، وأن إستمرار تدهور الدولار سوف يؤثر سلبا على إحتياطي البلاد من العملة الصعبة. فإستمرار تدهور قيمة الدولار أمام العملة الأوروبية معناه غلاء السلع الأوروبية ،مقابل إنخفاض المداخيل. إن الإحتياطي النقدي خاصة وأن مصدره ليس الإنتاج الحقيقي وإنما هو ناتج عن مداخيل المحروقات ، وبالتالي الإحتياطي النقدي يرتبط كثيرا بتقلبات الصرف لاسيما أن الجزائر إرتأت حاليا أن تشكل إحتياطا نصفه بالأورو في حدود 51% ونصفه الآخر بالدولار في حدود 49% لضمان هامش أوسع من الحركة بعد أن كان الإحتياطي الجزائري يتشكل أساسا من العملة الأمريكية الدولار. فالجزائر كانت تتأثر بتقلبات صرف الدولار مقابل أهم العملات الرئيسية خاصة الأورو، وكانت الجزائر تفتقد من ذلك ما قيمته 150 مليون دولار سنويا كمتوسط.¹

¹ -الانترنت (<http://www.alriyadh.com/Contents11/01/2007/economy/econewsphp>)

ب- أثر الدولار على العملة الوطنية:

تأثير الدولار على الدينار مباشر ، إذ أن أي ارتفاع في قيمة الدولار معناه ارتفاع قيمة الدينار والعكس صحيح ، لأن الجزائر وفي حالة زيادة مداخيلها من العملة الصعبة تقوم بتحويلها (خاصة الدولار التي تمثل عملة مداخيل الجزائر) إلى دينارات جزائرية لتطرحها في التداول. ولقد أدى تدني قيمة الدولار أمام معظم العملات العالمية إلى ردود أفعال إيجابية من جانب العملة الوطنية الدينار إنعكست بشكل مباشر على ارتفاع قيمة الصادرات الغير نفطية والتي تشير تقديرات وزارة التجارة إلى بلوغها مليار دولار إلى نهاية عام 2006. ففي حين سجل الدينار بعض الارتفاع في قيمته أمام الدولار الأمريكي منذ العام 2004، يرى الخبراء الماليون أن ارتفاع قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار إنما كان أساسا نتيجة ضعف قيمة الدولار على المستوى العالمي، وبخاصة العملة الأوروبية الموحدة الأورو. وفي هذا الباب يرى الخبراء أن الدينار الذي سجل ارتفاعا بالنسبة للدولار ظل شبه مستقر مقارنة مع جل العملات العالمية. أما على مستوى السياسات المتبعة فقد شملت أهم التطورات على إشارات من بنك الجزائر بالسماح بتخفيض من قيمة الدينار من أجل الرفع من قدرة الصادرات غير النفطية على المنافسة ، مع الحفاظ على معدل تضخم منخفض. وحسب تقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة فإن أداء الدينار الجزائري أمام الدولار كان له الأثر الإيجابي على استقرار السوق المحلية .

المطلب الثالث: أثر الدولار على التجارة الخارجية

في دراستنا للتأثير الدولار على التجارة الخارجية، إرتئينا أن نركز أكثر على تأثير الدولار على تطور الصادرات باعتبار أن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي، أي أن النفط المسعر بالدولار يتم الإعتماد عليه بصفة شبه نهائية كمصدر لمداخيل الجزائر، والذي يمثل تقريبا 98% من الصادرات التي تصدرها الجزائر للعالم الخارجي. وحسب إفتراضاتنا من كل ما سبق نقول :

* أن الصادرات الجزائرية بمعنى المداخيل التي تعتمد عليها الجزائر أساسا في التمويل الداخلي عوفي تغطية ورداتها تتأثر بتغيرات أسعار صرف الدولار ، وبأسعار النفط في الأسواق العالمية ، وأنه حتى لو فرضنا أن أسعار النفط في الأسواق العالمية مرتفعة وسعر الدولار منخفض مقارنة بالعملات الأخرى خاصة الأورو الذي يتم الإعتماد عليه بشكل كبير في واردات الجزائر من مختلف السلع ، فإن إيرادات الجزائر تتأثر في اتجاه الإنخفاض. ولدراسة هذه الفرضية سنقوم بدراسة تطور سعر صرف الدولار ، وكذا تطور أسعار النفط ومدى أثر ذلك على التجارة الخارجية الجزائرية، ويكون ذلك عبر مرحلتين .

أ-المرحلة الأولى: قبل أزمة 1986 :

لقد أدت الوفرة في الدولارات عند الدول الأوروبية ذات الفائض مع أمريكا في الستينات الى فقدان الثقة فيما عندها من أرصدة متراكمة كإحتياطي ، فقامت بتحويل الفائض الى ذهب الأمر الذي أدى الى هبوط المخزون الذهبي الموجود لدى أمريكا ، وقد إنخفضت قيمته في ظرف (10)سنوات من [1960-1970] ب18 مليار دولار وأسفر

هذا التوجه عن هبوط أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي الأمر الذي أدخله في أزمة. فقد عرف الدولار مع بداية السبعينات أحداثا متنوعة ذات تأثيرات متميزة، كان لها الأثر الكبير على مستوى عالمي، إذ أنه شهد تخفيضين في قيمته متتاليين، ففي 1971 تم تخفيض قيمة الدولار بحوالي 8%. وفي بداية 1973 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض ثان في قيمة الدولار بقيمة 10%، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة الذهب إلى 40.22% دولار للأقية الواحدة. و خلال النصف الأول من سنة 1975 ارتفع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية بمقدار 15%، إلا أنه لم يدم طويلا، فمنذ 1977 وإلى غاية أكتوبر 1978، تعرض الدولار إلى سلسلة من الأزمات أدت إلى انخفاض قيمته إتجاه العملات الأوروبية والين الياباني، بلغت نسب الانخفاض 26.69% و 10.36% و 40.08% تجاه المارك الألماني، والين الياباني، والفرنك السويسري على التوالي. وقد إتخذت الولايات المتحدة الأمريكية بعدها سلسلة من التدابير، إرتكزت أساسا على الحد من تدني قيمة الدولار بدعمه في أسواق صرف العملات، وكنتيجة لهذه التدابير إرتفع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى، وتراجع عجز ميزان المدفوعات. في بداية الثمانينات عرف سعر صرف الدولار تحسنا ملحوظا، تجاه العملات الأخرى حيث إرتفع سعره أمام كل من الجنيه الإسترليني والمارك الألماني و الفرنك الفرنسي و الفرنك السويسري بالنسب المئوية على التوالي 35.67%، 13.27%، 17.83%، 32.32%، 20.40%. ويعود هذا الإرتفاع إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية 1984 برفع أسعار الفائدة بغية دعم الدولار وأيضا للحد من التضخم الذي عانت منه أمريكا خلال هذه الفترة. وعن العلاقة بين الدولار وأسعار البترول، نقول أنه منذ بداية إكتشاف البترول وتجارته عالميا وسعره يتم تقويمه بالدولار. وبرزت العلاقة القوية بين سعر برميل البترول وتغيرات أسعار صرف الدولار أكثر بعد فك إرتباط الدولار بالذهب في أوت 1971، وفي عام 1973 أصبح بمقدور منظمة الأوبك أن تحدد سعر برميل البترول تبعا لما يمليه مركزها الاحتكاري في السوق. والإرتفاع الذي عرفه الدولار خلال الفترة (1981 و 1985)، تجاه جميع العملات تقريبا عمل على تحسين القيمة الحقيقية للبرميل. إذ أدت تغيرات أسعار صرف الدولار إلى زيادة القيمة الحقيقية لبرميل البترول خلال الفترة من (1973-1985) بنحو 4% سنويا. أما في ما يخص المحروقات التي تعتمد عليها التجارة الخارجية الجزائرية بصفة شبة مطلقة، فإنه قد تم إكتشاف أول بئر للبترول في الجزائر في 23/04/1949، بإنتاج 100000 طن سنويا، إلا أن الإستفادة الفعلية لإنتاج النفط كانت عام 1959. بعد الإستقلال كان قطاع المحروقات خاضعا لقرارات إتفاقية إيفيان 1962 والمرتكزة أساسا على أن الإدارة الفرنسية هي التي تعطي رأيها في كل النشاطات المتعلقة بالبترول. ونظرا لهذا الوضع قامت الجزائر بإنشاء شركة سونطراك في 31/12/1963، تتولى تحقيق مد الأنابيب من حاسي مسعود وأرزويو. في عام 1966 تم منح كافة الصلاحيات لسونطراك للتفاوض وأصبحت تتحكم في كافة النشاطات، بعدما كانت مقتصرة على النقل والتسويق وإمتدت لتشمل مجال البحث والتنقيب والتحويل، إلى أن جاء تاريخ 24/02/1971 أين تم الإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية بتحويل ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية سونطراك. ويعتبر تأميم الموارد

الطبيعية الجزائرية بمثابة إستقلال إقتصادي ،مدعما للإستقلالها السياسي ، حيث كانت تهدف الجزائر من وراء هذه الخطوة الى تحقيق تنمية إقتصادية شاملة .ولا يتحقق هذا إلا بفرض السيطرة على قطاع المحروقات الذي تركز عليه أغلب الصناعات الرئيسية في الإقتصاد من جهة ،ومن جهة أخرى أهمية هذا القطاع في تشكيل التراكم المالي الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل قطاعات الإقتصاد . لقد تميزت فترة السبعينات بارتفاع الأسعار في الأسواق النفطية بشكل كبير ،حققت من خلاله الدول النفطية عوائد بترولية جد مهمة إنعكست إيجابيا على إقتصادياتها. وتعتبر حرب أكتوبر 1973 منعرج كبير في مراحل تطور أسعار البترول بعد أن قامت الدول الأعضاء بإتخاذ قرار جماعي على زيادة أسعار الخام دون موافقة الشركات الإحتكارية ، وهذا ما إنعكس على عائدات الجزائر التي تطورت بحسب تطور الأسعار ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (39):تطور أسعار النفط (1970-1985)

الوحدة: دولار للبرميل الواحد

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
①	2.85	3.5	3.5	3.9	12.3	12.75	13

السنة	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1985
①	14.30	14.10	21	37	32.42	35	30	29

① سعر النفط الجزائري .المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لمصادر مختلفة

الجدول رقم (40):تطور الإيرادات النفطية(1970-1979)

السنوات	①	②	③
1973-1970	%29.5	%77.4	304
1974	%57.2	%93.2	1176
1975	%53.7	%93.1	1078
1976	%54.3	%95	1277
1977	%53.8	%96	1374
1978	%47.2	%96.1	1321
1979	%57.4	%97.6	1981

①:نسبة الجباية البترولية ②:نسبة المحروقات من إيرادات الصادرات ③:دخل صادرات المحروقات لكل فرد(دج)

Source: ammar belhimer" LA DATTE EXTERIEURE DE L'ALGERIE "casbah éditions, Alger; 1998; p55.

من الجدولين نستنتج تطور سعر النفط الجزائري وهذا ما أدى إلى تزايد الإيرادات الجزائرية بشكل كبير وفي مدة وجيزة ، أما عن النصف الأول من الثمانينات فقد بلغ فيها سعر البترول أوجه من الارتفاع و هو 38.8 دولار أمريكا للبرميل سنة 1981 و لم ينزل أبدا تحت 27 دولار محتفظا بقوته الشرائية و معززا أيضا بارتفاع الدولار إلى أكثر من 10 فرنك فرنسي .

من خلال إستقراءنا لواقع التجارة الخارجية في هذه المرحلة نلاحظ تزايد صادرات الجزائر من النفط والغاز بنسب عالية بسبب تزايد حجم الإنتاج ، حيث بلغت صادرات الجزائر من المحروقات في المخطط الرباعي الأول والثاني من السبعينات 82%، 95% من إجمالي الصادرات على التوالي. في نفس الوقت نلاحظ أن حجم الواردات قد إزداد بتزايد حجم الصادرات بشكل كبير ، والهدف من ذلك تنفيذ المشاريع المسطرة في المخطط الثلاثي والرباعي الأول والثاني. هذا ما أدى إلى إرتفاع قيمة الواردات على قيمة الصادرات ، وبالتالي عجز ميزان المدفوعات. إذ أنه في مدة (11) سنة إرتفعت الواردات بنسبة أكبر من 20% بالنسبة للنتائج المحلي. ولقد حقق الميزان للتجاري مع بداية الثمانينات فوائض ناتجة عن تحسن أسعار النفط والدولار.

و خلاصة هذه المرحلة نجدها في الجدول التالي.

التجارة الخارجية الجزائرية	النفط	الدولار
* لم يكن هناك تأثير كبير لأزمة الدولار على التجارة الخارجية ، فالصادرات زادت بفعل تحسن أسعار النفط ، مقابل زيادة الواردات بشكل أكبر بفعل ضخامة تكاليف المخططات.	* شهدت أسعار النفط إرتقاعا معتبرا خاصة أثناء حرب أكتوبر 1973. وحافظت الأسعار على إرتفاعها حتى نهاية النصف الثاني من الثمانينات.	* شهد تخفيضين في 1971 بقيمة 8% وفي 1973 بقيمة 10%. ما يمكن أن نقوله أن قيمة الدولار كانت متكدبة بين الإرتفاع والإنخفاض. نتيجة لظروف عاشتها أمريكا، وعاشها العالم آنذاك. * تحسنت قيمة الدولار خلال الربع الأول من الثمانينات،

ب- المرحلة الثانية : بعد أزمة 1986

يمكن أن نقسم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل:

1- أزمة 1986:

في 1985 قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، بتخفيض أسعار الفائدة لديها بهدف دفع سعر صرف الدولار إلى الإنخفاض، وقد أدى هذا الى حدوث هزات عنيفة في الأسواق المالية الدولية. إذ شهدت للفترة الممتدة ما بين (1984-1986) ، إنخفاضا لمعدلات نمو الناتج القومي الحقيقي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا، وكانت الأسباب الرئيسية لهذا الإنخفاض تكمن في إرتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير حتى سنة 1985. في

سنة 1987 رفعت الولايات المتحدة الأمريكية أسعار الفائدة مما أدى الى إنخفاض أسعار الأوراق المالية بشكل حاد في الأسواق المالية الدولية ،ومنذ نهاية هذه السنة تزايدت مطالبة اليابان وألمانيا للولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل لدعم الدولار عن طريق تخفيف عجز موازنتها العامة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تف بوعودها ،وكان هدفها هو تحقيق مزايا تنافسية في الأسواق الدولية من خلال إنخفاض قيمة الدولار،ومنه تخفيف العجز في ميزانها التجاري. أدى تدهور قيمة الدولار وأسعار الأوراق المالية في أهم الأسواق المالية الى إنتشار موجة الذعر في الأوساط المالية الدولية. مما حتم على اليابان وألمانيا على التدخل في الأسواق المالية لدعم الدولار من خلال شراء مبالغ كبيرة منه مقابل عملاتها المحلية ،وهو ما ساهم في رفع معدلات التضخم لديها. كانت سنة 1986 سيئة على الإقتصاد الجزائري، إذ شهدت انهيار سعر البترول إلى 13 دولار و هبط حتى 11 دولار للبرميل الخام في نهاية 1988 مرفوقا بهبوط قيمة الدولار أيضا إلى ما يتراوح بين 5 و 6 فرنكات فرنسية أي بنسبة 40 إلى 50 % . ومن بين أهم الأسباب لتراجع أسعار البترول في السوق العالمي هي :

- إنخفاض الطلب العالمي ،حيث إنخفض سنة 1982 بنسبة 22 % عم كان عليه في 1981.
 - فائض في الإنتاج وتنافس بعض الدول المنتجة على زيادة إنتاجها المحلي وزيادة حجمها في الإنتاج البترولي الكلي.
 - مخزون كبير لدى الدول الصناعية يمكنه من إمتصاص أي هبوط عابر في إنتاج البترول.
 - إكتشافات بترولية مهمة قد تحققت في أنحاء شتى من العالم مما وسع قاعدة للتنوع الجغرافي للإنتاج البترولي.
 - منظمة الأوبك لم تستطع أن تحافظ على وحدة صفوفها ، مما أضعف قدرتها على مواجهة تقلبات السوق.
- وأزمة 1986 هي التي بينت مدى ريعية وتبعية الإقتصاد الجزائري إلى تغييرات أسعار البترول وإلى تغييرات صرف الدولار ، فنتائج هذه الأزمة على مختلف مجالات الإقتصاد الجزائري مازلنا نعاني من ويلاتها إلى حد الساعة، إلا أننا يمكن أن نعتبرها نقطة بداية للتفكير في التفتح أكثر على العالم الخارجي بإتباع سياسات وإجراءات تعمل على تقوية البنى الإنتاجية والحد من هذه التبعية. إذن الميزان التجاري الذي حقق مع بداية الثمانينات فوائض ناتجة عن تحسن أسعار النفط والدولار، ما لبث أن حقق إنخفاضا مستمرا، والذي يرجع الى تدهور عوائدها من جراء تدهور أسعار النفط ، وبالرغم من أن الجزائر حققت فائضا في ميزانها التجاري سنة 1989 ، إلا أن هذه النتيجة جاءت نتاجا للسياسة المتبعة من قبل الدولة والتي تهدف إلى تقليص الواردات.
- وخلاصة هذه الفترة نجسدها في الجدول التالي.

الدولار	النفط	التجارة الخارجية الجزائرية
* إنخفض الدولار خلال النصف الثاني من الثمانينات. وهذه كانت سياسة معتمدة من قبل الإدارة الأمريكية	* شهدت أسعار النفط إنخفاضا حادا سنة 1986 وصلت الى سعر 11 دولار للبرميل.	* لقد عرف الإقتصاد الجزائري الريعي ككل أزمة حادة هو يعاني من ويلاتها ليومنا الحالي جراء إنخفاض أسعار النفط، وتدني قيمة الدولار في سنة 1986.

2- (1990-2003):

من خلال إستقراء مختلف المؤشرات والمجاميع الإقتصادية الخاصة بفترة التسعينات، يظهر جليا مستوى سيطرت للدولار على الإستخدامات العالمية، وإرتكاز النظام النقدي عليه. وقد عملت الأسواق المالية الأمريكية الكبيرة والمتطورة، وكذا الحجم النسبي لإقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية- مقارنة بالتكتلات الإقتصادية الكبرى على هيمنة الدولار- الذي عرف تدني في قيمته خلال الربع الأول من التسعينات خاصة سنة 1993 و1994، إلا أن قيمته تحسنت وإسترجعت قواها مع حلول سنة 1995، ومن أهم الأسباب التي أمدت الدولار بالقوة الحجم الضخم لتدفق الاستثمارات والأموال الأجنبية إلى الأسواق الأمريكية، حيث استقطبت دولة الدولار حوالي 20% من تدفقات رؤوس الأموال في العالم عام 1992، وهو ما دفع الدولار للاتجاه نحو الصعود أمام معظم العملات بحوالي 25% ابتداءً من عام 1995. ولكن التراجع الذي بدأ يشهده الدولار بداية من عام 1999 كانت ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه لن يدوم طويلا، لأنها تمكنت من استقطاب حوالي 64% من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال العالمية بمبلغ يصل إلى 288 مليار دولار سنة 2000، وكانت تراهن على أن هذه التدفقات يمكنها التغلب على تراجع الدولار، وعلى تفاقم العجز في الميزان التجاري الأمريكي، إلا أن الدولار إستمر في التراجع مقابل العملات الرئيسية .

أما أسعار البترول فقد عرفت إنخفاضا مع بداية التسعينات، ويفسر هذا الانخفاض بإرتفاع مستوى العرض مقارنة بمستوى الطلب، حيث لم تعرف إستقرارا وإستمرت في الإنخفاض من عام 1988 لتصل الى 14.2 دولار، يرجع هذا الإنخفاض الى رفع الدول للصناعية من مخزوناتها خوفا من حرب الخليج. في عام 1991 إنخفض السعر من جراء سحب الدول للصناعية من مخزوناتها ليبقى خلال الفترة 1992-1995 دون المستوى 20 دولار للبرميل. بعد هذه المرحلة عرفت أسعار النفط تحسنا الى غاية الثلاثي الثالث من سنة 1997، لتتعرض السوق النفطية العالمية بعده في عام 1998 إلى مجموعة من الظروف أدت إلى حدوث إختلال كبير في العرض والطلب، فمن

ناحية الطلب فقد إتسم بضعف كبير ،حيث بلغ حجم الزيادة في الطلب العالمي حوالي 0.3 مليون برميل يوميا ،وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالسنوات الأربعة السابقة التي تراوحت بين 10 و 20 مليون برميل يوميا ، وهذا بسبب تقلص الإستهلاك في دول جنوب شرق آسيا نتيجة الأزمات الإقتصادية والمالية والتدهور الكبير في روسيا. إضافة الى إعتدال الشتاء عام 1998. أما من ناحية العرض، فقد إتسم بإرتفاع الإمدادات النفطية ،بعد أن رفعت منظمة الأوبك سنة 1997 سقف إنتاجها بحوالي 2.5 مليون برميل يوميا ليصل الى 27.2 مليون برميل يوميا ،تزامن هذا مع إرتفاع تدفق الإمدادات من خارج الأوبك بمعدلات قصوى الأمر الذي أدى الى إرتفاع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية بمعدلات كبيرة ما نتج عنه زيادة الإختلال في السوق النفطية. مع بداية سنة 1999 ،تحسنت الأوضاع الإقتصادية في مجمل الدول مقارنة مع ما كانت عليه عام 1998. حيث إرتفع معدل للنشاط الإقتصادي وبذلك إرتفع معدل النمو الإقتصادي العالمي الى 3.6% خلال هذه السنة مقارنة مع 2.5% عام 1998. هذا وهناك مجموعة من العوامل الأخرى شجعت الطلب أكثر على النفط في الأسواق النفطية ،وبالتالي تحسن أسعار النفط الذي كان إبتداء من 1999 ،وقد بقي مساره متوجها دوما نحو الإرتفاع بإستثناء الربع الرابع من عام 2001.

الجدول رقم (41) : تطور المعدل السنوي لسعر البترول الجزائري خلال الفترة (1999-2003).

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	90	91	92	93	94	95
المعدل السنوي	24.32	20.44	20.01	20.50	15.80	17.01

96	97	98	99	2000	2002	2003
20.70	19.05	12.85	18	27.6	24.3	28.2

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لمصادر مختلفة

يظهر من الجدول أن أسعار البترول كانت متذبذبة بين الإرتفاع و الإنخفاض خلال الفترة (1990-1999)، إلا أنها إبتداء من 1999 بدأت تتجه نحو الإرتفاع المستمر والكبير.

لقد قسمنا هذه المرحلة في دراستنا للأثر الدولار وأسعار النفط على التجارة الخارجية الى أربعة فترات:

*** من 1990-1994:**

تميزت فيها الصادرات بانخفاض متتالي، إذ تراجعت بمقدار 484 مليار دولار سنة 1994 مقارنة بسنة 1990 وهو يمثل تراجعا قدره % 10,56 من الناتج الداخلي الخام لسنة 1994. بتأثير تندي أسعار النفط في السوق العالمية، زيادة على ذلك، فقد ضعفت القدرة الشرائية للدولار الأمريكي خصوصا سنتي 1993 و 1994. أما الواردات الجزائرية فهي تشكل مبالغ ضخمة مقارنة بمداخيل الصادرات ، حيث أنها مثلت ما بين 17 % و 23 % من الناتج الداخلي الخام، وهي لا تقتصر على تشكيلة معينة من الاستيرادات، بل تتضمن مختلف لحتياجات النشاط الاقتصادي الوطني زيادة على الحاجيات الغذائية . كما تبين لنا مدى تبعية الجزائر الكبيرة للعالم الخارجي مثلها مثل الصادرات، وتنوعها

وحجمها يكشف الضعف الكبير لجهاز الإنتاج الوطني وضعف مستوى العرض أمام الطلب المتنامي. ولقد بلغت الواردات سنة 1990 حجما إجماليا قدره 779 مليار دولار، وكان هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار النفط وإلى الاستيراد المفرط، وتشكل مواد التجهيز الصناعي والفلاحي والمواد الأولية ونصف المصنعة مجتمعة نسبة كبيرة من إجمالي الواردات، وكانت قد ارتفعت بمقدار 303 مليون دولار مقارنة بسنة 1989. إلا أنها انخفضت في 1991 بمقدار 942 مليار دولار، ويعود الانخفاض الحاصل إلى التحكم في حجم الاستيراد وللانخفاض الحاصل في الصادرات.

* من 1995-1997:

مع حلول عام 1995 عرفت فيها مداخيل الصادرات تطورا ملحوظا، حيث بلغت 713 مليار دولار لسنة 1997، وفي هذه السنة تحقق فائض تجاري معتبر 365 مليار، وتعود هذه النتيجة إلى ارتفاع أسعار النفط الذي تواصل إلى غاية نهاية الثلاثي الثالث من سنة 1997 وإلى التحسن الذي شهده الدولار، في المقابل شهدت الواردات في هذه الفترة تزايدا ملحوظا إذ سجلت سنة 1995 حجما إجماليا قدره 7910 مليار دولار وهو يعود هذا التزايد إلى جملة من العوامل أهمها:

- التزايد المفرط في حجم الاستيراد.
 - تدني مستويات العرض كنتيجة لضعف مستوى الجهاز الإنتاجي، انخفاض مستوى إنتاج المواد الأولية ونصف المصنعة.
 - ارتفاع أسعار مواد الاستيراد.
- إلا أن الواردات عادت إلى الانخفاض، حيث بلغت 4422 مليار دولار سنة 1997 وقد تمثلت 10.5% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1997. ويمكن تفسير هذا التدني بالعوامل الممالية:
- التحكم في حجم الاستيراد.
 - تدني الأسعار في الأسواق الدولية وانخفاض أسعار المواد الأولية ونصف المصنعة.
 - هبوط أسعار النفط الخام الجزائري.

* سنة 1998:

شهد الإقتصاد الجزائري سنة 1998 أزمة، حيث وصل متوسط سعر النفط إلى ما دون 13 دولار للبرميل، فإنخفاض الإنتاج والأسعار انعكس سلبيا على العوائد النفطية التي تراجعت بمقدار 653 مليار دولار مقارنة بسنة 1997 هذا ما أثر على الصادرات الجزائرية التي إنخفضت بحوالي 34% عما كانت عليه في 1997، و مداخيل الصادرات تكدت بنسبة 72.6% مقارنة بسنة 1997، وحفاظا على نسق حجم الاستيراد ارتفعت الواردات بنسبة 14,69% مقارنة بسنة 1997.

والجدول رقم (42) يبين تطور الواردات خلال الفترة (1990-1999).

عنوان الجدول: تطور الواردات 1990-1999

وحدة القياس: مليار دينار

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
9,164	9,574	8,347	9,098	10,789	9,693	8,788	8,406	7,681	9,775	الواردات
-4,28	+14,69	-8,25	-15,67	+11,30	+10,29	+4,54	+9,43	-21,42	-	التطور %
19,27	20,21	17,44	19,42	25,65	22,86	17,25	17,06	16,92	16,08	الواردات/ % PIB
47,551	47,354	47,849	46,826	42,051	42,388	50,929	49,251	45,375	60,757	PIB

المصدر: علة محمد مرجع سبق ذكره (الواحق)

* من 1999-2003:

في سنة 1999 ارتفع سعر النفط بمعدل % 40 عما كان عليه في المتوسط سنة 1998 ، وترتب عن هذا الارتفاع تحقيق فارق في مداخل صادرات المحروقات قدره 882 مليار دولار. أما الواردات فقد عادت إلى الانخفاض بسبب:

- التحكم في حجم الاستيراد.
 - تدني الأسعار في الأسواق الدولية (انخفاض أسعار المواد الأولية ونصف المصنعة).
 - الصعوبات المالية للمؤسسات العمومية.
 - انخفاض أسعار النفط خلال السداسي الأول من السنة.
- وقد زاد حجم الصادرات في العام 2001 عن 20 مليار \$ وفي المقابل زادت أيضا قيمة الواردات. وتتمثل تركيبة الواردات الجزائرية للعام 2001 من 32% منتجات غذائية 31% تجهيزات وآلات ومعدات النقل، 21% منتجات صناعية أخرى، 10% منتجات كيميائية، 6% مختلف الأصناف الأخرى. أما في مجال الصادرات نجد أن إيطاليا تأتي على رأس الدول المستوردة من الجزائر ثم تليها الوم. أ وإسبانيا وفرنسا، والبرازيل، أما فيما يخص الواردات فنجد أن فرنسا هي في مقدمة الدول المصدرة إلى الجزائر ثم بعدها نجد الوم. أ وإيطاليا وألمانيا وتركيا. كما قد تقرر الانفتاح الاقتصادي الخارجي و الداخلي بفضل التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في أبريل 2002.

وخلاصة هذه الفترة نجسدها في الجدول التالي.

الدولار	النفط	التجارة
<p>من 1994-1990:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تندي قيمة الدولار خاصة في سنة 1993 و 1994. 	<p>من 1994-1990:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إنخفاض أسعار البترول. 	<p>من 1994-1990:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تراجع الصادرات. • تزايدت الواردات وعرفت تراجعا فقط سنة 1992.
<p>من 1999-1995:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحسن قيمة الدولار. 	<p>من 1997-1995:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إرتفاع أسعار البترول. 	<p>من 1997-1995:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تزايد الصادرات. • إنخفضت الواردات.
<p>من 2003-99:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تندي قيمة الدولار 	<p>سنة 1998:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إنخفاض أسعار البترول. 	<p>سنة 1998:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تراجع الصادرات. • تزايد الواردات.
	<p>من 2003-1999:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحسن أسعار البترول. 	<p>من 2003-1999:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تزايد الصادرات إبتداء من 1999. • إنخفضت الواردات سنة 1999 وعادت إلى التزايد.

3- (2006-2003):

لقد شهد الدولار خلال هذه الفترة إنخفاضا متتاليا في قيمته مقابل العملات الرئيسية ، إذ أنه فقد 30% من قيمته ما بين 2002 و 2004 ، ورغم تحسن قيمته نوعا ما خلال النصف الثاني من 2005 الى أنه عاد لوضع الإنخفاض ، حيث بلغت قيمته مع نهاية 2006 سعر 109.66 ينا للدولار الواحد، ووصل سعر صرف الأورو إلى 1.2923 دولارا. إلا أن المحللون الإقتصاديون يرون أن سياسة الدولار المنخفض تخدم المصالح الإقتصادية للولايات المتحدة بشكل كبير هذا ما جعلها تتباطئ في إتخاذ إجراءات وسياسات تعمل على الحد من هذا الإنخفاض¹. في المقابل تشهد أسعار النفط العالمية خلال للفترة الأخيرة إرتفاعا ملحوظا تجاوز نطاق التوقعات حيث لم يعد معدل الارتفاع دولارا أو دولارين يوميا بل قفز من 5 – 10 دولارات ويرجع ذلك الى عدة أسباب رئيسية منها ، نذكر من أهمها:

1. الإهتمام بإستخدام الغاز بدلا من المازوت .
2. العلاقة بين الأورو والدولار، أثر في مستويات الاسعار فمع ظهور العملة الأوربية الموحدة وإرتفاع قيمتها أمام الدولار، أثر ذلك سلبا على الدول المنتجة والمصدرة للنفط لصالح الدول المستهلكة .
3. إندلاع الحرب على العراق وإستمرار إنقطاع الإمدادات إلى فنزويلا نتيجة الإضراب منذ عام 2002. إضافة إلى

¹ - الأترنت(www.alwatan.com/graphics/2005/12des/30-12/dailyhtm/economy/htm)حسن العالي

الإضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا التي قطعت جزء كبير من إمداداتها عن السوق البترولية، حيث بلغ إجمالي النفط المفقود حوالي 800 ألف برميل يوميا. وهي عوامل جديدة في العلاقات الاقتصادية بين الدول بعضها البعض لأن كل دولة لها اهدافها وتوجهاتها الاقتصادية.

4- وجود اعاصير في الولايات المتحدة الاميركية خلال الفترة الماضية اثرت على انتاج النفط ومعامل التكرير.

5- تزايد معدل النمو العالمي، وبالتالي زيادة الطلب على النفط.

ولقد حققت الدول النفطية مداخيل معتبرة من جراء الإرتفاع المستمر والكبير للأسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي مايلي جدول يبين تطور سعر النفط الجزائري¹.

الجدول رقم (43) : تطور متوسط سعر النفط الجزائري (2004-2006)

الوحدة: \$1 للبرميل

الفترة	متوسط سعر النفط الجزائري
جانفي 2006	64.06
فيفري 2006	61.59
مارس 2006	62.98
تلاوي اول	62.90
أفريل 2006	70.21
ماي 2006	70.31
جوان 2006	69.15
تلاوي ثاني	69.88
متوسط 2005	54.64
متوسط 2004	² 38.35

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لمصادر مختلفة

إلا أن أسعار النفط عرفت نوعا ما إنخفاضا مع نهاية سنة 2006 وبداية 2007، حيث بلغ سعر البرميل الواحد أقل من 56 دولار، ويرى المحللون أن هذا التراجع يعود إلى :

1. تراجع حدة الأزمات، وتراجع الإستهلاك في أبرز الدول الصناعية.
2. إرتفاع المخزون الأمريكي، وعودة الإنتاج لأبرز الدول المنتجة.

¹ - ضياء مجيد الموسوي "ثورة أسعار النفط 2004" ديوان المطبوعات الجامعية. 2004. ص.17.

² - الأترنت (www.elkhabar.com) 2006/07/15

3. تحسن الظروف المناخية، كما تراجعت حدة المضاربة في الأسواق والبورصات العالمية.

أما في ما يخص أثر الدولار على التجارة الخارجية الجزائرية فإن ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار منذ 2003 بالخصوص بمعدل يتراوح ما بين 10 و 40% (حيث تراوح سعر صرف الأورو مقابل الدولار ما بين 1.10 أورو مقابل دولار واحد الى 1.35 أورو للدولار كأعلى حد قياسي تسجله العملة الأوروبية)، أضحي يمثل عبئا كبيرا، يتمثل في ارتفاع كلفة الواردات الجزائرية من منطقة الأورو لا سيما المواد الرئيسية كالقمح والأدوية بنسب تتراوح ما بين 20 و 30% من قيمتها السابقة. وعلى ضوء هذه التطورات، وبما أن الاقتصاد من بين الاقتصاديات المرتبطة عضويا بالتجارة الخارجية بمعدلات شبه مطلقة الأكثر تأثرا جراء هذه التقلبات، ومن الأسباب الرئيسية لتلك هو استيراد الجزائر ما نسبته 65% من منطقة الأورو بالعملة الأوروبية، وتتشكل واردات الجزائر في مجملها سنويا من مواد التجهيز الصناعية والزراعية والمواد الغذائية، مقابل تصدير المحروقات بالدولار الأمريكي، وتمثل تقلبات الصرف المتواصلة مصدر قلق بالنظر إلى مضاعفاته على مستويين، الأول تضخيم قيمة الواردات بصورة معتبرة بنسبة تتراوح ما بين 5% الى 20% حسب تقديرات الخبراء جراء ارتفاع العديد من المواد المستوردة من منطقة الأورو، وهو ما لاحظناه مع القمح والأدوية والمواد الفلاحية وحتى مواد التجهيز التي ارتفعت قيمتها كثيرا مقابل تراجع مداخيل المواد المصدرة بما فيها المحروقات جراء تراجع قيمة الدولار، وإمكانية أن ينعكس ذلك على مستويات التضخم، وتسجيل ارتفاع في قيمة المديونية الخارجية.¹

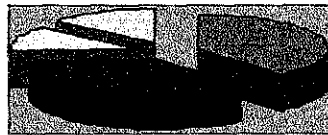
المبحث الثالث: أثر الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية

تعتمد الجزائر في وارداتها أساسا على العملة الأوروبية، نظرا للحجم الكبير للمبادلات مع الدول الأوروبية، وهذا ما عهدناه منذ الإستقلال وإلى يومنا. إذن فإننا الجزائر ليست مستبعدة من تأثرها من جراء ارتفاع وإنخفاض قيمة العملة الأوروبية الموحدة.

المطلب الأول: أثر الأورو على المديونية الخارجية

الشكل رقم (09): هيكل المديونية الخارجية حسب العملات لسنة 2003

هيكل المديونية الخارجية حسب العملات



■	الدولار
■	الأورو
□	اليين الياباني
□	عملات أخرى

¹ الأترنت (http://www.alriyadh.com/Contents/31-08-2004/Economy/Oil_2489.php)

حسب المعطيات¹ المتوفرة نلاحظ أن المديونية الخارجية الجزائرية على المدى الطويل تتشكل من عملات مختلفة من بينها العملة الأوروبية التي تمثل حوالي 35% من حجم الديون الكلية، فيما يمثل الدولار 39.1% والين الياباني حوالي 12% أما الديون الخارجية المتبقية فتمثلها عملات أخرى وبناء على هذه المعطيات (بنك الجزائر 2003) تبين أن العملة التي لها التأثير الكبير هي الدولار، إذ أنها تحدد الحجم الحقيقي لمديونيتنا الخارجية. إذن بناء على هذه المعطيات، يتبين أن العملة الأكثر تأثيرا هي الدولار، فهذه العملة تحدد الحجم الحقيقي لمديونيتنا الخارجية خصوصا و أن مصدرها الأساسي هي الواردات الناتجة عن الصادرات و بالتالي فهي غير مكلفة من حيث نسب الفائدة و إذا تم توظيفها يمكن أن نجني منها نسب فائدة صافية أعلى من العملات الأخرى المتحصل عليها بواسطة الاقتراض. وإذا اعتمدت الجزائر على هيكله الديون بعملة غير الدولار فإنه حينما ترتفع نسب صرف هذه العملة مقابل عملات تسديد الديون الخارجية خارج الدولار فإن قيمة المديونية تنخفض لأن الجزائر في هذه الحالة بحاجة إلى مبالغ أقل بالدولار لدفعها، أما إذا إنخفض سعر صرف هذا الأخير مقارنة بتلك العملات فإن قيمة المديونية مرشحة للإرتفاع.

و تشير إلى أن الدول الأوروبية تعتبر من أهم الدول الدائنة و المتعاملة مع الجزائر، و ذلك لاعتبارات تاريخية، جغرافية و اقتصادية. و يمكن القول أن عملية انطلاق الأورو كان له حتما تأثير على المديونية الخارجية للجزائر، فهناك مفارقة بين الإيرادات الناتجة عن التصدير و التي أغلبها دولارات و المديونية بالعملات الأوروبية ب 33% و التي حولت كمية منها إلى الأورو، هذا ما أدى إلى عدم اليقين حول القيمة الفعلية لخدمة الديون و إلى ارتفاع قيمة المديونية، و ذلك ناتج عن تقلبات سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية و الأورو، بحيث أن انخفاض معدل سعر صرف الدولار مقابل الأورو، يؤدي إلى إرتفاع قيمة المديونية، لأننا سنحتاج إلى عدد أكبر من الدولارات لتسديدها، والعكس (إرتفاع الدولار مقابل الأورو) يؤدي إلى انخفاض قيمة المديونية المسماة بالأورو، وهو ما حدث فعلا في سنة 1998 أين أدى إرتفاع الدولار و إنخفاض الأورو إلى المساهمة في إستقرار الدينار الجزائري، و ترتب عن ذلك إنخفاض المديونية الخارجية إلى 25.5 مليار دولار في سنة 1997، كما إنخفضت نسبة خدمة الديون إلى 22% مع نهاية سنة 2000، بعد أن كانت تقدر ب 39% سنة 1997، و بالتالي فإن سعر الصرف بين الدولار مقابل الأورو له أثر بالغ على إستقرار المديونية الخارجية للجزائر سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض، لذلك ينبغي مراقبة عمليات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو. كما أن قيام الوحدة النقدية و ما خلقت من سوق مالية عالمية جديدة، و فر فرصة جديدة لهذه البلدان للقضاء على حالة عدم التطابق بين حالة الميزان التجاري و ديونها الخارجية، و أي زيادة في قيمة الأورو ستفيد البلدان التي تربط عملاتها بالأورو، لأنها ستقلل من التكلفة التي تتحملها بالعملة المحلية لقاء خدمة الديون المقومة بالدولار، و على العكس من ذلك، فأى انخفاض في قيمة الأورو سيزيد من تكلفة خدمة تلك للديون.

¹ -Abdellatif Benachenhou "Un pays- l'algérie aujourd'hui-gagne "revue publié avec le soutien du commissariat de l'année de l'algérie en France.pp34.

المطلب الثاني: أثر الأورو على إحتياطي الصرف و العملة الجزائرية

أ- أثر الأورو على إحتياطي الصرف:

إن الجزائر شريك غير مؤثر بصورة مباشرة على نظام الدفع الدولي ، و بالتالي لا يمكنها اتخاذ قرارات أحادية أو انفرادية يمكن أن تكلفها غالبا ، إضافة إلى ذلك ، فإن إيراداتها بالعملة الصعبة تتم بنسبة 95 % بالدولار الأمريكي ، إذن أي انخفاض في سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و العكس صحيح . و إذا افترضنا أن الجزائر تقرر فوتره صادراتها من المحروقات بالأورو ، و بما أن سعر هذه المواد في السوق الدولية ما يزال يحدد بالدولار الأمريكي ، فإننا سنخلق بالتالي سوقا خاصا بنا للمحروقات ، كما أننا سنجد أنفسنا أكثر اندماجا و تبعية للسوق الأوروبية دون أي تأثير إيجابي على بنية الصادرات ، بل سيحدث هناك خلل في هذه البنية ، و الحق للاتحاد الأوروبي في أن يملئ علينا سياسته في مجال المحروقات. لذلك بنك الجزائر مطالب بتوزيع إحتياطاته بين الدولار¹ و الأورو حسب توزيع التجارة الخارجية للجزائر بين منطقة الدولار و منطقة الأورو ليستخدم الأورو في تسوية تجارة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي و يستخدم الدولار لتسوية تجارتها مع الولايات المتحدة ، و ذلك للحد من التحويل بين الدولار و الأورو - و الذي قد لا يكون في صالح الجزائر - من التآكل بسبب تعرض الدولار للتراجع و تعرض العوائد المحققة عليه للهبوط حيث أدى تأثير الدولار مقابل الأورو إلى التأثير على قيمة هذه الإحتياطات ، و هذا ما قد يكون دافعا للسلطات النقدية في الجزائر إلى ربط الدينار بسلة من العملات حسب نسب توزيع التجارة و توزيع الإحتياطات لدى بنك الجزائر .

ب- أثر الأورو على العملة الجزائرية:

من خلال ماسبق ، رأينا أن الاقتصاد يتأثر بالأورو من عدة جوانب أهمها التجارة الخارجية ، و أسعار الصرف و المديونية و الإحتياطات . و بعد استعراض أهم الآثار المتوقعة من دخول الأورو حيز التطبيق على الاقتصاد الجزائري تبين لنا أن الأورو لن يكون له على الأقل في المدى القصير تأثير على سعر صرف الدينار الجزائري ، بحكم أن إيرادات الجزائر بالعملة الصعبة تتم بنسبة 95 بالمائة بالدولار الأمريكي ، و أي تعامل نقوم به الجزائر مع الاتحاد الأوروبي يمكنها من أخذ جزء من إحتياطاتها المسعرة بالدولار و تحويلها فقط إلى الأورو دون اعتماده كوحدة دفع . و إذا تم قبول الأورو كأداة لتسوية المدفوعات ، فإن استخدامه كوحدة حسابية لتقويم للمبادلات الجزائرية يدفع البنوك الجزائرية إلى تحويل جزء من إحتياطاتها الدولارية إلى الأورو لتغطية وارداتها من منطقة الأورو . و على هذا الأساس فإن تحديد للعلاقة بين الدولار و الأورو و انعكاساتها على الدينار الجزائري ، من الممكن أن يؤدي إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الدينار و الدولار و اللجوء إلى ربط الدينار بسلة من العملات لتفادي تأثر الاقتصاد الجزائري بأية أزمات يتعرض لها في المستقبل و سوف يمتد ذلك إلى الإحتياطات لدى بنك الجزائر وعموما يمكن القول أن تثبيت العملة بالأورو يحقق جملة من الإيجابيات أهمها:

¹ - رابع شريط " مجلة الإقتصاد الجزائري والأورو " - العدد 08-2003.

* الأورو يعطي للمستثمر الأجنبي القدرة على إتخاذ القرار وفق القواعد الموضوعية، مما يدفع بتدفق رؤوس الأموال الأوروبية الخاصة نحو الدول التي تقوم بعملية التثبيت، وهو ما يساعدها على تمويل مديونيتها العامة والخاصة.

* الإنفتاح على السوق المالية الأوروبية، يؤدي إلى رفع كفاءة السوق المالي في الدول التي تقوم بالتثبيت، ويؤمن عملاتها من التهريب والمضاربة، ويدفع السلطات إلى الضغط على الأسعار والعجز الميزاني والمديونية وهو ما من شأنه أن يدعم ثقة المستثمر الأجنبي المحلي.¹
أما الآثار السلبية المحتملة فهي :

* يفقد البنك المركزي للدولة التي تقوم بالتثبيت لقراره، وتحكم البنك المركزي الأوروبي في القرار النقدي، مما يعني التحكم في القرار الإستثماري والإنتاجي والإنفاسي والإداري لهذه الدولة من قبل الإتحاد الأوروبي.

* عملية الربط أو التثبيت، يتطلب من الدولة أن يتوفر لدى بنكها المركزي إحتياطي من أرصدها الدائنة بالأورو، تكون كافية لتغطية الكتلة النقدية المتداولة والطوارئ والمخاطر وغيرها، وأيضاً غطاء مالي كافي لتمويل الواردات الضرورية من سلع وخدمات إستهلاكية.²

المطلب الثالث : أثر الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية

قبل التطرق لأثر الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية، إرتأينا أن نحلل طبيعة وحجم العلاقات التجارية مع الإتحاد الأوروبي، وإلى تحديد العوامل التي ساهمت و تساهم في زيادة وتكثيف حجم هذا التبادل.

أ- تحليل العلاقات التجارية مع الإتحاد الأوروبي:

العلاقات التجارية التي تربط الجزائر بدول الإتحاد الأوروبي كبيرة جداً، فدول الإتحاد الأوروبي تمتص نسباً من الصادرات الجزائرية، و تقدم سلع كثيرة ومتعددة من واردات الجزائر؛ ومن إستقراتنا للإحصائيات يتضح لنا أن هناك فائض في الميزان التجاري لصالح الجزائر قدر بقيمة 2.283 مليون أورو سنة 1999؛ و من تحليلنا للصادرات الجزائرية نلاحظ أنها تعتمد إلى حد كبير على المحروقات (البترول والغاز الطبيعي)، و التي كانت تمثل سنة 1999 نسبة 95 % و تمثل 30 % من الناتج الداخلي الخام و 60 % من ميزانية الدولة. فمن المعروف أن الجزائر ترتبط بعلاقات متشابكة مع دول الإتحاد الأوروبي، والعلاقة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية ليست وليدة اليوم فهي تعود إلى ما قبل الاستقلال وما ترتب عنه من ارتباط في الاقتصاديات خاصة مع الاقتصاد الفرنسي.

1- التبادل التجاري : إن الدول الأوروبية تعتبر المورد والزيون الرئيسي للجزائر ، حيث 60 % من واردات الجزائر مصدرها دول الإتحاد، أما صادراتها فهي تمتص نسبة 64 % ، خلال السنتين 1999 و 2000 نلاحظ الأهمية التي تحتلها الدول الأوروبية في المبادلات التجارية من الجدول الموالي.

1 - صورة جمال منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو- متوسطية (www.uluisania.net) مرجع سبق ذكره

2- أحمد باسي "الآثار المحتملة لإنفاق الشراكة الأوروبية على الإقتصاد الجزائري" مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة جامعة الجزائر مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (44): يبين الموردين الرئيسيين للجزائر سنة 1999 و 2000 وللحجم الصادرات والواردات من أوروبا خلال الفترة (2001-9 أشهر الأولى من 2006)

الوحدة: مليون دولار

الواردات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
الاتحاد الأوروبي	5079	55.42	5334	57.97	+5.02
OCDE	2171	23.69	2060	22.39	-5.11
البلدان الأوروبية الأخرى	470	5.13	503	5.47	+7.02
أمريكا الجنوبية	244	2.66	255	2.77	+4.51
آسيا	776	8.47	741	8.05	-4.05
البلدان العربية	252	2.75	155	1.68	-38.49
بلدان المغرب العربي	36	0.39	42	0.64	-16.67
بلدان أفريقيا	136	1.84	111	1.21	-18.38
المجموع	9146	100	9201	100	+0.40

الوحدة: مليون دولار

الواردات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإتحاد الأوروبي	5903	6732	7954	10197	11255	8607
الدول الأوروبية الأخرى	636	757	855	1097	1058	564

الصادرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإتحاد الأوروبي	12344	12100	14503	17396	25593	21117
الدول الأوروبية الأخرى	87	130	123	91	15	42

المصدر: موقع الجمارك الجزائرية على الانترنت <http://www.douane.dz>

نلاحظ من الجدول أعلاه أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المراتب الأولى في ما يخص التصدير والإستيراد من الجزائر، وتعزيزها لهذه المراتب يزيد من سنة إلى أخرى.

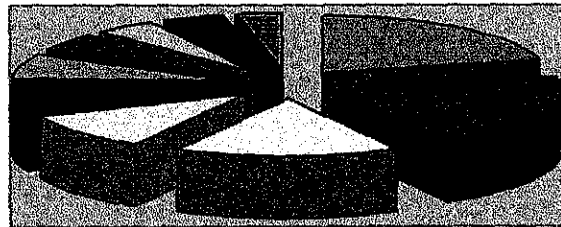
2- **الشركاء التجاريون داخل الاتحاد الأوروبي:** إن التبادل بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي متمركز على ثلاث دول هي: فرنسا، إسبانيا و إيطاليا؛ و هذه الثلاث كانت تمثل ما يقارب نصف السلع المصدرة من البضائع الأوروبية إلى الجزائر أي حوالي 47% ؛ و احتلت السلع الفرنسية المرتبة الأولى بحوالي 25% من مجموع

الصادرات الأوروبية و تبعتها إسبانيا بـ 12.6% تليها إيطاليا بنسبة 9.1%. أما بالنسبة للصادرات، فإن مجموعة الثلاث تمثل نسبة 41% من الصادرات الجزائرية ، وتحتل إيطاليا المرتبة الأولى بنسبة 20.82% لتكون الزيون الأول للجزائر، ثم فرنسا بنسبة 12.85% ، و أخيرا إسبانيا بنسبة 7.7% . وهذا حسب إحصائيات 1999. و في سنة 2000 حافظت إيطاليا على مرتبتها كزيون رئيسي أول بنسبة 2.12% ، لتأتي بعدها فرنسا بنسبة 11.61% ، وأخيرا إسبانيا بـ 9.21% . أما الشكل رقم () والجدول () فيبينان أهم الزيائن والموردين للجزائر لسنة 2001.

الزيائن	الموردون	الترتيب حسب حجم التجارة
إيطاليا	فرنسا	18% إيطاليا
أمريكا	إيطاليا	17.4% فرنسا
فرنسا	أمريكا	13.9% أمريكا
إسبانيا	ألمانيا	8.8% إسبانيا
دول الجنوب	إسبانيا	6% دول الجنوب
تركيا	تركيا	5.8% تركيا
البرازيل	كندا	4.2% البرازيل
كندا	بلجيكا	3.7% ألمانيا
بلجيكا	بريطانيا	3.7% كندا
بريطانيا	روسيا	2.9% بلجيكا

الشكل رقم (10): يبين ترتيب المتعاملين الإقتصاديين مع الجزائر على حسب المبادلات التجارية لسنة 2001¹

ترتيب المتعاملين الإقتصاديين مع الجزائر على حسب المبادلات التجارية لسنة 2001



- إيطاليا
- الوركأ
- فرنسا
- إسبانيا
- دول الجنوب
- تركيا
- البرازيل
- كندا
- بلجيكا
- بريطانيا

¹- Abdellatif Benachenhou op cit, PP 24

إن ومن خلال الشكل والجدول السابقين نستخلص أن مكانة الدول الأوروبية في التجارة الخارجية الجزائرية تحتل مراتبا جد متقدمة، ونفس الوتيرة تشهدها السنوات الأخيرة ،فرنسا تعتبر الجزائر الزبون الأول للجزائر في إستيراد القمح بنوعيه اللين والصلب، حيث إستوردت الى غاية نهاية أكتوبر 2006 ما يقدر ب670 ألف طن .أما في ما يخص الصادرات الجزائرية نحو فرنسا فقد إرتفعت سنة 2006 خاصة في مجال المحروقات التي وصلت الى أكثر من 2 مليون أورو، حيث عرفت إرتقاعا ب47.2%. علما أن الجزائر تعتبر ثاني سوق لفرنسا بعد الصين خارج منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية. هو المصدر¹ الأول للجزائر بنسبة 21.40%. نفس الشيء يتعلق بألمانيا، إذ شهد التبادل التجاري بين ألمانيا والجزائر نموا ملحوظا ومتزايدا ،فالإحصائيات تشير الى أن قيمة الصادرات الألمانية الى الجزائر فاقت المليار أورو خلال 2005 وهو ما يعد إرتقاعا بنسبة 60% مقارنة من عام 2003، ومعدل إرتفاع الصادرات الألمانية عام 2006 قدر ب22% مقارنة مع 2005، لتحتل بذلك ألمانيا المرتبة الرابعة بعد كل من إسبانيا وإيطاليا والصين في قائمة الدول المصدرة للجزائر . وتتصدر قائمة السلع الألمانية المصدرة للجزائر كل من قطع الغيار للسيارات تليها الآلات والمعدات الصناعية بما فيها المعدات الخاصة بقطاع النفط. كما أن أوروبا عازمة على تطوير صادراتها من الغاز خلال العشرية المقبلة بشكل كبير مع الجزائر، التي تقوم بإنجاز مشاريع لأنابيب نقل الغاز و التي ستقوم بمضاعفة طاقتها الإنتاجية للتصدير، علما أن واردات إيطاليا وحدها تشكل نصف واردات الدول الأوروبية من الجزائر. فهي تهدف إلى التمكن من التحكم في أسعار الغاز في السوق الأوروبية ،وذلك عن طريق تكثيف الإستثمارات في الجزائر وترقية إمكاناتها في مجال نقل الغاز نحو أوروبا، وبالتالي يجب أن يتوحد الإتحاد الأوروبي مع الجزائر ،لأن مصلحة الجزائر أيضا تقتضي إغتنام فرص تسويق منتوجاتها الغازية ومضاعفتها إلى أوروبا. والتوقعات تقول أن مبيعات الغاز الجزائري سترتفع ب50% في غضون 2010 .

3- الميزان التجاري الجزائري-الاتحاد الأوروبي: خلال الفترة الممتدة بين 1994 و 1996 سجل الميزان التجاري فائضا لصالح الجزائر سنة 1996 ، و يقدر بـ 2.3 مليار دولار، وزاد هذا الفائض في سنة 1997 إلى 2.7 مليار دولار خلال الأشهر التسع الأولى. في سنة 2000 ارتفعت نسبة المبادلات لتصل إلى 57.97% من مجمل الواردات الجزائرية مقابل 62.72% من الصادرات.

4- هيكلية المبادلات التجارية: إن هيكلية المبادلات التجارية مع دول الإتحاد الأوروبي لا تختلف كثيرا عن هيكلية المبادلات الخارجية للجزائر، و تبقى دول الإتحاد الممول الرئيسي فيما يخص تجارة المواد الغذائية للسوق الجزائرية التي تحتل المرتبة العاشرة في استيراد المواد الاستهلاكية والمرتبة الأولى في استيراد القمح الصلب في العالم؛ فتجارة القمح الصلب تمثل 90% من صادرات دول الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر².

¹ - مداخلة بن بوزيان .الطاهر زياني بملتي بلدية مرجع سبق ذكره

² - مداخلة زايدي بلقاسم "انعكاسات وتحديات الأور و على الإقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية" بملتي بلدية مرجع سبق ذكره

ب- عوامل الإرتباط التجاري مع الإتحاد الأوروبي:

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر ، إذ يساهم بنسب معتبرة في التجارة الخارجية للجزائر ، هذه النسب تضع الجزائر في المرتبة الثالثة من بين 12 دولة المنخرطة في مسار برشلونة بالنسبة للضفة الجنوبية من المتوسط بعد كل من تونس و مالطا. و تتمثل واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي في المعدات و الآلات ، و المواد الغذائية ، و السلع الإنتاجية ، في حين تتمثل صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي في الغاز النفط و منتجاته ، و بعض المنتجات الصناعية ، و على هذا الأساس فإن حجم و نمط التبادل يعكس حجم المبادلات الكبير بين الطرفين ، أي الإتحاد الأوروبي من جهة و الجزائر من جهة أخرى، جاء نتيجة لإعتبارات من بينها:

1. لعب القرب الجغرافي من أوروبا دورا هاما في تطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر الأوروبية، و بالتالي فإن إطلاق الأورو مع بداية الألفية الثالثة أثر بشكل محسوس على زيادة اهتمام أوروبا بالسوق الجزائرية ، عن طريق إقامة شركات معها و التطلع إلى إقامة المنطقة الحرة جنوب المتوسط التي تنوي الجزائر الانضمام إليها مع مطلع سنة 2010 من شأن استقرار العملة الموحدة الأورو أن يساهم في زيادة هذا التوجه.
 2. المعرفة الجيدة للسوق الأوروبية سواء للمصدرين أو المستوردين.
 3. تحكم المتعاملين الجزائريين على الأقل في اللغتين الفرنسية و الإنجليزية.
 4. صادرات المحروقات الجزائرية تمثل حصة هامة في السوق الأوروبية المشتركة.
 5. إرتفاع الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، نتيجة لزيادة المنافسة داخل دول منطقة الأورو، حيث كما هو معروف إن اتفاقية ماستريخت نصت عدة معايير صارمة وضرورة احترامها من طرف دول الإتحاد الاقتصادي و النقدي خاصة فيما يتعلق بمحاربة التضخم و استقرار الأسعار.
 6. الاستفادة من شفافية الأسعار داخل الإتحاد النقدي ، حيث ستمكن المستوردين من مقارنة الأسعار داخل دول الأورو بسهولة كبيرة ، نظر الوجود عملة واحدة، و بالتالي يمكنهم من اختيار العملاء في أي نقطة من داخل المنطقة النقدية دون القيام بمقارنة الأسعار بين العملات¹.
- هذا الحجم المعتبر للتبادل التجاري مع هذه المنطقة الاقتصادية سيستمر بنفس الوتيرة في السنوات المقبلة ، خاصة و أن حصة الصادرات من المحروقات الجزائرية تمثل حصة هامة في السوق الأوروبية . من جانب آخر هناك عامل آخر إضافي يمكن أن يساعد على تكثيف و دعم العلاقات التجارية مستقبلا مع الإتحاد الأوروبي ، يتمثل في مسار و عملية خوصصة المؤسسات العمومية خاصة مع قرار المستثمرين شراء بعض من هذه المؤسسات أو المساهمة في رأس مال البعض منها . في المقابل فإن المعاملات التجارية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي الي يتم تسويتها بالأورو. فعلى هذا الأساس حجم و نمط التبادل يعكس نوع من عدم التكافؤ و التناظر في هذه العلاقة ، التي تكمن في العناصر التالية:

* الاختلاف و الفرق الواسع في مستويات التنمية ، و القدرات التكنولوجية و المالية و في القوة التفاوضية ، أي بين مجموعة مكونة من خمسة وعشرون دولة قوية اقتصاديا و على درجة عالية من التقدم ، و هي المجموعة الأوروبية و إقتصاد نام.

* الاختلاف الواسع في النقل البشري و الاقتصادي و السياسي.

* عدم التناظر يمكن أن يشمل عدم التناظر في حجم السوق من ناحية العرض و الطلب ، مستوى المعيشة ، رد الفعل ازاء الصدمات الاقتصادية الكلية الخارجية و في هيكل المبادلات.

* الإختلاف الواسع في مكانة الطرف عند الآخر ، فالإتحاد الاوروبي يمثل حوالي 65 % من التجارة الخارجية الجزائرية ، بينما مكانة الإقتصاد الجزائري تنحصر في 5 % من حجم التجارة الخارجية. كما أن الجزائر تعاني من تبعيتها لمورد مهيم مما جعل التجارة الخارجية لا تعرف تغيرا كبيرا، واعتماد الصادرات على نشاط معين ، و قطاع زراعي ضعيف الكفاءة¹.

ج- الأورو و أثره على التجارة الخارجية الجزائرية

يمكن أن نقسم أثر الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية إلى مرحلتين ، لأنه ومنذ انطلاقة الأورو عرف وضعين الأول تمثل في إنخفاضه مقابل العملات الرئيسية الأخرى ، ويتجلى الوضع الثاني في الإرتفاع الذي عرفته العملة الأوروبية ابتداء من 2003.

1- المرحلة الأولى (1999-2003):

مبدئيا يمكن أن نقول بأن إنخفاض عملة الأورو مقابل الدولار في بلادنا أمر ايجابي لأن مداخيلنا بالدولار ونفقاتنا بالأورو ، وبما أن الفترات الأولى من بداية تداول الأورو شهدت إنخفاضا في قيمه، وللاستفادة قدر الإمكان من مزايا إطلاق الأورو ، تم استغلال فرصة تدهور أسعار صرفه اتجاه العملات الأخرى مباشرة بعد إطلاقه، الذي أدى تلقائيا إلى انخفاض الأسعار داخل الإتحاد الأوروبي ، وبالتالي انخفاض أسعار المواد المستوردة من دول المنطقة النقدية نحو الجزائر، حيث استفاد المستهلك الجزائري بالدرجة الأولى ، ومع ذلك تدخلت ظروف أخرى غير اقتصادية والتي يعاني منها الإقتصاد الجزائري حاليا و أهمها على الخصوص:

- المنافسة غير النزيهة بين بعض المستوردين الجزائريين.

- وجود احتكارات من طرف بعض المستوردين و عرقلتهم لأي مستوردين جدد بغية محافظتهم على مزايا الأسعار المرتفعة .

- وجود صعوبات تواجه مزايا انخفاض الواردات و منها ارتفاع الرسوم الجمركية و ارتفاع تكاليف النقل .

فقد شهد شقي التجارة الخارجية تزايدا معتبرا ، بما في ذلك الواردات من مواد غذائية و مواد التجهيز ، وكذا صادرات الغاز و البترول.

¹ <http://sarambite.info/vb/showthread.php?t=102-1>

2- المرحلة الثانية (2004-2006):

كما هو معلوم فإن صادرات الجزائر تتم بالدولار، لأن الأمر يتعلق بالبترول الذي يتم تقييمه في البورصة الدولية بالدولار عموماً نعلم أيضاً تارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض، لكن مقابل ذلك جزء كبير من واردات الجزائر تتم بالأورو الذي عرف في السنوات الأخيرة قوة نقدية في البورصات العالمية وهو ما يجعل بلادنا تخسر من الناحية النقدية، مما يؤثر أيضاً على أسعار المواد الإستهلاكية والمواد التي تدخل في الصناعات التحويلية، البناء... وهو ما لاحظنا، فمثلاً بمجرد أن ارتفعت قيمة الأورو إرتفعت أوتوماتيكياً أسعار السيارات المستوردة خاصة الأوروبية منها، والأمر ينطبق أيضاً مثلاً على غبرة الحليب و الياغورت...، وهذا يعني أن بتراجع الأورو مقابل الدولار فإن المواد المستوردة ستتراجع أسعارها هي الأخرى. فالعلاقة مباشرة و متماسكة ففاتورة و وارداتنا ستتخفض مقابل ارتفاع القيمة المالية لحجم صادراتنا لأن كلفة السلع بالأورو. هذا يعني أنه بإمكان بلادنا أن تشتري سلعا مثلاً إستهلاكية ضعف ما تعودت أن تشتريه من الناحية الكمية وسيكون لذلك تأثير مباشر على أسعار المواد في السوق الوطنية، مواد إستهلاكية قمح فريضة حليب، والمواد التي تدخل في الصناعة نصف مصنعة مثل السيارات الآلات الشاحنات. إلا أن الواقع الذي عاشته وتعيشه التجارة الخارجية الجزائرية في ظل قوة الأورو يبين لنا عكس ذلك، إذ أنه بالرغم من ارتفاع قيمة الأورو في السنوات الأخيرة مقابل العملات الرئيسية وخاصة الدولار، إلى أن الإتحاد الأوروبي بقي الشريك التجاري الأساسي مع الجزائر ويحتل مراتب متقدمة مقارنة بالدول الشريكة الأخرى. فالاقتصاد الجزائري يوجد حالياً في مرحلة إعادة هيكلة، ونحن نعلم أن هذه العملية تراكمية و تتطلب فترة زمنية طويلة، كما أنها عملية بطيئة و معقدة، فلا يمكن توقع أن يؤثر الأورو على تركيبة و طبيعة الصادرات الجزائرية التي تعتمد حالياً على 98% من المحروقات، ستستمر كذلك في السنوات المقبلة و بأشكال مختلفة، و بكميات أهم مع توقع ارتفاع في إنتاجية الحقول المكتشفة حديثاً، بالنظر إلى توسيع نشاط الاستكشاف و الاستغلال و الإنتاج منذ 1991 من جهة، و تزايد حاجيات دول الإتحاد الأوروبي من الطاقة من جهة ثانية، كما أن الواردات الجزائرية تتشكل أساساً في المنتجات الغذائية إلى جانب مواد الإستهلاك الصناعي و مواد للتجهيز التي ترتفع تدريجياً مع انتعاش الاستثمارات و عودة النمو. فبالنسبة للصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي واجه المصدر الجزائري صعوبات جديدة للتعريف بمنتجاته في أسواق دول الإتحاد الأوروبي (مثل المواصفات القياسية و معايير الصحة و السلامة و مواعيد دخول السلعة، و نظام الحصص و الرسوم الجمركية و الأسعار المرجعية و بند الإنقاذ)، و حيث أن الأورو أدى إلى تقليل نفقات الإنتاج و تحسين النفقات الإنتاجية في دول الإتحاد الأوروبي، هذا ما جعل المنتجات الجزائرية في موقف تنافسي ضعيف أمام مثيلاتها الأوروبية¹. و هذا أدى إلى تحول دول الإتحاد الأوروبي إلى الحصول على بعض وارداتها من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، و إستغنائها عن الحصول عليها من الجزائر و ذلك لأنها ستكون بسعر منخفض و جودة عالية، و في نفس الوقت تأثرت عوائد

¹ - <http://sarambite.info/vb/forumdisplay.php?f=3>

الصادرات الجزائرية بسبب تقلبات في أسعار صرف الأورو مقابل الدولار . لأن ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الأورو يؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات الجزائرية . أما انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو فإنه يؤدي إلى انخفاض عوائد الصادرات . و في مقابل ذلك هناك أثر إيجابي على حصيلة الجزائر من صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي ، حيث في ظل العملات الوطنية فإن حصيلة الجزائر من الصادرات إلى أي دولة من دول الاتحاد تتأثر بالتغير في سعر صرف عملة هذه الدولة ، فإذا حدث هبوط في سعر صرف هذه العملة ، فإن هذا يعني تراجع في حصيلة صادرات الجزائر إليها ، أما في ظل العملة الموحدة فإن الجزائر تستفيد من اختفاء الآثار السلبية المصاحبة للتذبذب في أسعار صرف العملات الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي ، مما يقلل من تأثير حصيلة الجزائر من الصادرات . أما بالنسبة للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي ، فيمكن أن نقول أن الجزائر إستفادت من استخدام الأورو كعملة موحدة ، لأن ظهور الأورو أدى إلى زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية ، و زيادة الشفافية في الأسعار مما أدى إلى تنافس الدول الأوروبية من أجل التعريف بمنتجاتها من السلع المختلفة . و هنا يؤدي إلى تخفيض الأسعار و تحسين الجودة ، و هي نقاط في صالح الجزائر ، في المقابل يجب مراقبة الأسواق الجزائرية عن كثب و ذلك لتجنب قيام بعض دول الاتحاد بإغراق الأسواق الجزائرية ببعض السلع . كما أن المستورد الذي يتعامل مع دول الاتحاد الأوروبي سيستفيد في ظل الأورو بسبب الشفافية في الأسعار ، و تقليل تكاليف تحويل العملات من أجل تسوية مدفوعات هذه الواردات . و أدى ثبات سعر الأورو إلى تركيز المستورد الجزائري في دراسة أنسب الأسواق الأوروبية للحصول على السلع التي يريد إستيرادها ، بعيدا عن حسابات سعر الصرف ، ولقد مكن المستورد من التوجه إلى السوق الذي يمكن من خلاله تدبير إحتياجاته من السلع بأقل تكلفة ممكنة دون مفاجأة من سعر الصرف في هذا السوق ، أو دون التحوط لأي تقلبات فيه . ولكن يبقى التأكيد على أن سعر الصرف ليس هو العامل الوحيد المؤثر على الصادرات و الواردات حيث هناك عوامل أخرى .

من خلال تحليلنا لأثر الأورو على التجارة الخارجية فإننا نستنتج أن إقرار نظام العملة الأوروبية الموحدة في جانفي 2002 ، لم يغير من حجم العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر و لم تتأثر هذه العلاقات سلبا ، لأنها تطورت خلال سنوات عديدة و متتالية ، على الرغم من تقلبات نسب صرف عملات الاتحاد الأوروبي حيال الدولار الأمريكي خلال هذه السنوات .

إن حجم التبادل مع الإتحاد الأوروبي عرف تزايدا ملحوظا في ظل إنخفاض وإرتفاع الأورو مقابل العملات العالمية الأخرى، وخاصة الدولار.¹

¹ - مداخلة يونوة شعيب ، بلعربي عبد القادر ، بسوح نظيرة " ملتقى اليورو وإنعكاساته على الدول العالم الثالث - فرص وتحديات - " أيام 18-20 أبريل 2005 الأغواط

الخاتمة:

كان السجل الإقتصادي الجزائري يدعو إلى الإعجاب خلال عقدي الستينات والسبعينات ، وكان الهدف الأساسي للسلطات آنذاك هو مواجهة التخلف والتبعية عن طريق الإستثمارات في التنمية الصناعية وفي البنية الأساسية للإقتصاد الوطني لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة. ولقد إعتقد الكثير من متخذي القرار في الجزائر بأن التغييرات التي حدثت في أسعار البترول وفي أسعار الصرف مع بداية عشرية الثمانينات ، والتي إرتبطت بالحرب العراقية الإيرانية دائمة ومستمرة ، وأنها غير طارئة ، مما إنعكس على الإنفاق للإقتصادي للموارد الإقتصادية والمالية الإضافية التي نتجت عن الإرتفاع في أسعار البترول ، رغم أن الكثير من التحليل كانت تقول بأن هذه الحالة مؤقتة. فالنصف الثاني من عشرية الثمانينات تميز بوضعية إقتصادية صعبة ، خلالها ظهر تأثير انخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للدولار على عملية التنمية ، فقد نتج عن ذلك ركود في الإقتصاد ، وبالتالي ظهرت عدة نتائج سلبية كإرتفاع الأسعار للموارد الأساسية والاختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية ، استفحال السوق السوداء وإرتفاع معدل التضخم. هذا ما جعل الجزائر تفتتح أكثر على العالم الخارجي بتطبيق سياسات كل من البنك العالمي و صندوق النقد الدولي ، التي نتج عنها نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق التوازنات الكبرى ، ونتائج سلبية تمثلت خاصة في الجانب الإجتماعي ، ومع دخول الألفية الثالثة إتجهت الجزائر نحو تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاقها ، إذ تم عقد إتفاقية للشراكة وهناك سعي من قبل السلطات المعنية إلى الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة . وإن عملية عقد إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي شجعت من حدة المبادلات التجارية مع الدول الأوروبية وبالتالي تعزيز الإرتباط بعملة الأوروبية الموحدة الحديثة الظهور ومن خلال دراستنا في هذا الفصل لواقع الإقتصاد الجزائري خاصة مع إنفتاحه على الإقتصاد العالمي ، وكذا لأثر كل من الدولار - عملة مداخيل الجزائر - والأورو عملة نفقات الجزائر - توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الجزائر تعرف في الوقت الحالي وضعية مالية مريحة ، ناتجة عن إرتفاع أسعار البترول ، هذا ما أهلها للقيام بإصلاحات إقتصادية شملت نطاقا واسعا من الإقتصاد الوطني ، وقد إرتكزت أساسا في برنامج الإنعاش الإقتصادي.
- عرفت الجزائر في الوقت الحالي وأكثر من أي وقت مضى تفتحا كبيرا على العالم الخارجي ، إرتكز أساسا في عقد إتفاقية الشراكة وما سينتج عنها من آثار سلبية وإيجابية على الإقتصاد الوطني ، وكذا في إصرارها المستمر على الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة. هذا كله أدى بالجزائر إلى إتباع سياسة إقتصادية تمثلت في برنامج الإنعاش الإقتصادي الهدف منها هو إعداد الأرضية المناسبة للإستثمار وبالتالي التآقلم مع هذا الإنفتاح .
- في ما يخص التجارة الخارجية الجزائرية ، فالصادرات تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى ، والركيزة التي تقوم عليها الإستراتيجيات التنموية.

- بالرغم من تعدد الإصلاحات وتنوعها والهادفة إلى القضاء على تبعية الإقتصاد الوطني للبتروول، إلا أن الصادرات خارج المحروقات لحد الآن مازالت هامشية وتمثل نسبة ضئيلة من الصادرات الجزائرية. وهي تمثل إشكالية كبرى في التجارة الخارجية الجزائرية جراء ضعف الجهود المبذولة لترقيتها.
- كانت للأزمة البترولية نتائج سلبية على الإقتصاد الجزائري ككل عانت وتعاني الجزائر من ويلاتها إلى اليوم، ومن خلالها نلتهم مدى ربيعة الإقتصاد الجزائري وتأثره الكبير بسعر صرف الدولار وأسعار النفط التي تتحدد على نطاق دولي .
- تبرز أهمية قطاع المحروقات في مختلف التوازنات الخارجية إنطلاقاً من سيطرته على الصادرات ، إذ يساهم بمعدلات عالية في الداخلي الخام، فالنمو الإقتصادي الذي يرتكز أساساً على هذا القطاع.
- يعتبر الدولار العنصر الحساس في الموارد المالية المتأتية من الصادرات ،وهو ما يعكس درجة ارتباط الإقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تغيرات.
- بالرغم من ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل العملات الأجنبية خاصة منها الدولار، إلا أن هناك مجموع و من العوامل ساهمت في استمرار وزيادة الإستيراد من الدول الأوروبية وخاصة فرنسا.
- عملت مجموعة من العوامل على ارتفاع عبء المديونية بشكل متنامي، فقد بلغت قيمة المديونية خلال التسعينات مستويات عالية جداً نتيجة الحشد الكبير للقروض والارتفاع المتزايد للخدمات وتنامي معدلات الإستيراد، والتراجع الذي عرفه سعر الدولار خلال التسعينات. فالمديونية تتأثر بدرجة كبيرة بالتقلبات التي يشهدها الدولار، حيث تنعكس بالإيجاب كلما حافظ الدولار على مستوياته العالية مقارنة به بقية العملات الرئيسية.
- أن عمليات تمويل للتنمية مرهونة بشكل كبير لما يطرأ على مستوى السوق البترولية الدولية من تقلبات وكذا بتغيرات أسعار الصرف ،والخروج من هذان القيدين مرهون بالبحث عن مصادر تمويلية دائمة ومستقرة تحقيقاً لأهداف التنمية.
- أخذاً بعين الإعتبار طبيعة التجارة الخارجية الجزائرية التي يسيطر الدولار على صادراتها والأورو على مدفوعات وارداتها تتأكد حتمية تنويع الإحتياجات من العملات الرئيسية بإعطاء الأورو الحجم الذي يحقق للإقتصاد الدائم ويجعله بعيداً عن تأثير الأزمات المالية والنقدية التي تنتقل عبر القنوات المالية والتجارية.

الغاية العامة

الغاية العامة هي الغاية التي تسعى اليها الجماعة ككل، وهي الغاية التي يجب ان تكون في صالح جميع افراد الجماعة، وتكون متوافقة مع المبادئ والقيم التي تتبناها الجماعة.

** الخاتمة العامة **

إن تمويل التجارة الدولية و البحث عن الاستقرار النقدي الدولي، كان و لا يزال الاهتمام السائد في مجال العلاقات الدولية. فمن خلال تتبع التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية، يمكن أن نحدد ثلاثة نظم نقدية مختلفة شهدها العالم الحديث، كان أولها نظام قاعدة الذهب و التي من خلالها عرف نظام النقد الدولي ازدهار اقتصادي و استقرار نقدي من خلال التجارة الحرة نسبيا و حركة رؤوس الأموال غير المقيدة، خلال نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين كما شهد استعمال القطع المعدنية كوسيلة للتبادل ، إلا أن هذا النظام إنهار و تلاشى مع بداية الحرب العالمية الأولى التي شهدت بداية استعمال النقود الورقية. و بانتهاء الحرب العالمية الثانية، و كبديل لنظام قاعدة الذهب، تم تبني نظام نقدي عالمي جديد، و الذي يعرف بنظام "بريتن وودز"، فمن خلال هذا النظام تم إعطاء للدولار الدور القيادي في النظام النقدي الدولي بما في ذلك المبادلات التجارية الدولية، كما تم إنشاء صندوق النقد الدولي الذي كان الهدف منه تحقيق استقرار أسعار الصرف و مساعدة الدول العضوة فيه، التي تعاني من إختلالات في موازين مدفوعاتها إلا أن الدولار الأمريكي عاش فترات ضغط و إنخفاض مستمر لقيمته جعلته يعيش أزمة عرفت بأزمة الدولار، و هذا ما أدى بموازين المدفوعات الأوروبية إلى التحسن و تسجل فوائض بداية من عام 1958 . و نتيجة لهذا الوضع المتأزم، قررت السلطات الأمريكية، و على لسان رئيسها "نيكسون" في 15 أوت 1975، إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، و هو ما يعني نهاية النظام القائم على إتفاقية "بريتن وودز". و مع بداية عام 1973 تركت الدول سعر صرف عملاتها حرة، لتأتي إتفاقية جامايكا في عام 1978 و التي اعتبرت بمثابة قوانين تسيّر أوضاع التمويل النقدي و السيولة الدولية عن طريق التعديل في أحكام صندوق النقد الدولي. و في مقابل كل هذه التغيرات، كانت أوروبا تبحث عن آليات للمحافظة على استقرار أسعار الصرف لعملاتها إتجاه بعضها البعض، فأنشأت نظام لإستقرار أسعار الصرف كخطوة أولى عرف بـ "الثعبان الأوروبي" ثم أستبدل بـ "النظام النقدي الأوروبي" وصولا إلى الوحدة النقدية و الاقتصادية، و لقد أعتبر ظهور الأورو حدثا رئيسيا في الإقتصاد العالمي، و في تطبيق النظام النقدي الدولي نظرا للقوة التي تمثلها إقتصاديات دول الجماعة الأوروبية. و عليه، فإن ظهور الأورو كعملة دولية جديدة له

الأثر في مجال التجارة الدولية، و من ثم الأثر على أسواق الصرف الأجنبي، و بالتالي التأثير المباشر على أسعار صرف العملات و من خلال ما سبق، فلا شك أن العملات الدولية القوية، تأثرت بظهور الأورو، خاصة الدولار الأمريكي و الين الياباني بإعتبار أن الأورو تستند على مقومات جعلها ترتقي إلى مستوى العملة الدولية التي لا بد عليها أن تحقق الاستقرار الدولي الذي تقوم عليه الولايات المتحدة الأمريكية منفردة بإدارته، مستندة في ذلك على القوة العسكرية و السياسية و الإقتصادية. و مما لا شك فيه، هو أن الأورو قلل من الهيمنة الأمريكية، إذ أنه أدى إلى تحويل النظام النقدي الدولي من أحادي القطب (العملة الرئيسية الدولار) إلى ثنائي القطب (العملتان الرئيسيتان للنظام النقدي الدولي هما، الدولار - الأورو)، وفتح الصراع على مصراعيه بينهما.

وإنطلاقا من ثقل كل من الدولار و الأورو في إجمالي إيرادات التصدير ومدفوعات الإستيراد ، وفي إجمالي الديون الخارجية الجزائرية ، وفي تكوين إحتياطيات الصرف، إنصبت هذه الدراسة وخاصة في الفصل الثالث على مدى تأثير كل واحدة منها على التجارة الخارجية الجزائرية.

**** النتائج ****

وبعد تحليل مختلف فصول هذه الدراسة، وبعد محاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة ، تم إستخلاص النتائج الموالية:

1. النقود عرفت تطورا كبيرا من مرحلة إلى أخرى ، وكان هذا التطور نتاجا للتقدم الإقتصادي و لتطور حجم المبادلات التجارية و النقدية و المالية الدولية.
2. النظام النقدي الدولي في حركية تطور مستمرة ، وذلك وفقا لتطور المبادلات التجارية الدولية و للآثار الناتجة عن طبيعة أنظمة الصرف المتبعة و تأثيرتها على مختلف إقتصاديات الدول و إن الأزمات التي شهدتها الإقتصاد العالمي جعلت مختلف الدول تعطي عناية بطبيعة نظام الصرف المتبع ، والذي يجب أن يكون مناسبا مع طبيعة إقتصاداته.

3. أصبح الأورو بديلا رئيسيا للدولار في مجمل التعاملات الدولية، إذ أنه أحرز تقدما مذهلا أمام العملات العالمية الأخرى في تسعير التبادل التجاري العالمي، وكاحتياطي في البنوك المركزية، زيادة على كونه وسيلة لعقد الصفقات ومنح القروض والمنح.

4. إمكانية تحول العديد من الدول العربية المصدرة للنفط للتسعير بالأورو بعدما سجلت خسائر جراء ارتباطها بالدولار لتسعير صادراتها النفطية.

5. تأثير الأورو على الاقتصاديات العربية يتركز أساسا عبر قنوات التجارة الخارجية والاستثمارات، خاصة وأنها تعتمد على الدولار كاحتياطي من العملة الأجنبية.

6. رغم أن الأورو أثار ويثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بإعتباره يمثل عملة أكبر إتحاد نقدي وإقتصادي لدول أوروبية متقدمة إقتصاديا، إلا أن الدولار لا يزال العملة الدولية المحورية التي يرتبط بها الإقتصاد العالمي خاصة وأنها العملة التي يفوتر بها النفط. فالبتترول يمثل 10% من المبادلات السلعية الدولية ومن هنا تنتج أهمية الدولار كعملة تقويم الاسعار وتسوية المدفوعات البترولية.

7. الدولار الضعيف سياسة أمريكية تخدم مصالحها الإقتصادية.

8. قوة العملة هي نتيجة لقوة الإقتصاد.

9. يتجلى أثر الدولار على التجارة الخارجية أساسا في أزمة 1986، إذ أن تدهور قيمة الدولار وإنخفاض أسعار البترول كانا لهما الأثر السلبي المباشر على الإقتصاد الجزائري بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية، إذ إنخفضت كل من الصادرات والواردات بشكل كبير.

10. إرتفاع الدولار أمام الأورو يؤدي إلى زيادة مداخيل الجزائر، فالدولار هو عملة مداخل الجزائر، في المقابل الأورو هي عملة نفقاتها.

11. إطلاق الأورو حافظ على بقاء الإتحاد الأوروبي كشريك إقتصادي وتجاري أول للجزائر. إذ زادت الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي نتيجة لزيادة المنافسة في منطقة الأورو التي أدت إلى البحث عن أسواق جديدة في دول العالم الثالث. فالرغم من أن الواقع الحالي يعكس إرتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار، إلا أن هناك مجموعة من العوامل تفرض إستمرار إرتفاع حجم الواردات من الدول الأوروبية.

12. وضعية العملات خاصة الدولار والأورو التي تخدم مصالح الإقتصاد الجزائري، هي أن يكون الدولار مرتفع والأورو منخفض.

13. من الملاحظات التي يمكن إستخلاصها أن الجزائر من بين الدول التي تتأثر من تقلبات الصرف بين الدولار والأورو، ويحد ذلك من المكاسب المالية المحققة ، فالجزائر تخسر ما قيمته 150 إلى 200 مليون دولار سنويا كمتوسط بإعتبارها تعتمد في وارداتها على العملة الأوروبية أساسا، فيما تصدر بالدولار بالنظر لطبيعة الصادرات الجزائرية التي يغلب عليها المحروقات.
14. تظل الإحتياطات من الذهب الأضمن على عكس الإحتياطي النقدي الذي يرتبط كثيرا بتقلبات الصرف، لاسيما أن الجزائر حاليا إرتأت أن تشكل جزء منه بالأورو ، و الجزء الآخر بالدولار لضمان هامش أوسع من الحركة بعدما كان الإحتياطي يرتكز أساسا على الدولار.
15. التقلبات التي عرفتها سوق الصرف لاسيما بين الدولار والأورو من جهة ،والدينار والأورو من جهة ثانية أنت إلى إرتفاع قيمة المديونية ب500 مليون دولار سنة 2004 وتضخيم أعباء العديد من المؤسسات.

**** التوصيات ****

1. ينبغي للجزائر أن تعي كل التغييرات التي تحدث على الساحة الاقتصادية والمالية لمسايرتها والتحكم فيها، والإدراك الواعي لما يجري من تنافس بين الدولار والأورو.
2. على الجزائر أن تتعامل مع كل العملات العالمية وتنويع احتياطاتها .
3. ضرورة إجراء الإصلاحات و إتباع سياسات إقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي إلغاء تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات..
4. إعطاء الأولوية والتحفيز أكبر للنشاطات والمشاريع الإنتاجية والإبداعية بالإعتماد الفعلي على الطاقات البشرية الوطنية أينما كانت، وببتمير مبادراتهم وإبداعاتهم وإبتكاراتهم.
5. ضمان تكوين مستحدث في مجالات الإقتصاد والإدارة، أو التسيير لإطارات المؤسسات الصناعية والإدارات المختلفة.
6. ضرورة الإهتمام بالصناعات التصديرية ،بجانب صناعات تحل محل الواردات خاصة الصناعات التي تتميز فيها الجزائر بميزة تنافسية مثل الصناعات المشتقة من المحروقات.

7. لا بد على الجزائر أن تتخذ تدابير جديدة على مستوى وزارة المالية وبنك الجزائر بإتجاه إعادة إحياء وتنشيط سوق الصرف بأجل الذي يرمي أساسا إلى تفادي خسائر الصرف خاصة بين الدولار والأورو، التي تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للمؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر فضلا عن الإقتصاد الجزائري، حيث قدرت خسائر تقلبات صرف الأورو مقابل الدينار والدولار بأكثر من 250 مليون دولار سنة 2004.

8. وللحد من تقلبات الصرف يقترح المحللون الإقتصاديون أن تقوم الجزائر بتغطية الواردات بالشراء بأجل وتغطية الصادرات بالبيع بأجل، هذا ما سيسمح بتخفيض أعباء المؤسسة بما في ذلك التي تسعى للتصدير .

9. على الدول العربية أن تجعل من نجاح العملة الأوروبية الموحدة عاملا مشجعا وقوة تقني بها لتكوين سوق عربية مشتركة وعملة عربية موحدة.

أمام هذه النتائج والإقتراحات، يبقى هناك مجموعة من الأسئلة الهامة والمرتبطة بالموضوع، والتي تمثل محاور بحوث ودراسات أخرى يمكن إيجازها في مايلي:

1. مامدى فاعلية البرامج التنموية المتبعة في التقليل أو بالأحرى محو تبعية وريعية الإقتصاد الجزائري. وهل هناك عقلانية في تسير البجبوحة المالية التي تعيشها الجزائر حاليا والنتيجة عن إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية؟.

2. بعد أن إستطاع الأورو منافسة الدولار. هل من الممكن أن يسعر النفط بالأورو بدلا من الدولار؟

3. ما أثر تسعير النفط بالأورو على الإقتصاديات البترولية، بما في ذلك إقتصاديات الدول العربية؟.

4. هل الإنخفاض المستمر للدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى يمكنه من الحفاظ على مكانته العالمية المهيمنة؟.

وأخيرا أرجو من الله أن أكون قد وفقت في إختيار الموضوع وفي معالجته.

قائمة المراجع

** قائمة المراجع **

الكتب:

* بالعربية:

1. بخرار يعدل فريدة "تقنيات وسياسات التيسير المصرفي" ديوان المطبوعات الجامعية طبعة الثانية 2000 .
2. زينب عوض الله ود. أسامة محمد الفولي " أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي" منشورات الطبى الحقوقية 2003 .
3. ضياء مجيد المرساوي " الإقتصاد النقدي-المؤسسات النقدية .البنوك التجارية .البنوك المركزية- "مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية .
4. ضياء مجيد المرساوي "الإصلاح النقدي" دار الفكر مكتبة الإعلام والنشر والتوزيع الجزائر طبعة 1993 .
5. محمد حويدار "الإقتصاد النقدي" دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 1998.
6. منير محمد الجنبيني وأ.ممدوح محمد الجنبيني " _النقود الإلكترونية " دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2005 .
7. عبد اللطيف بن أشهمو مدخل الى الإقتصاد السياسي ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 1999 .
8. محمد صادق " النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي" دار تريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة الطبعة الأولى 1997.

9. زينب حسين عوض الله "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة المكتبة الاقتصادية - مطالع الأمل.

10. ضياء مجيد المرساوي "النظام النقدي الدولي" دار الفكر الجزائر.

11. زينب حسين عوض الله الإقتصاد الدولي - نظرة عامة على بعض القضايا دار الجامعة للنشر الجديدة، الأزاريطة الإسكندرية طبعة 1999.

12. فرانسيس جيرونيام، نقل الى العربية د. محمد عبد العزيز، ود. محمد الفاجر "الإقتصاد الدولي" منشورات جامعة قاريولس، الطبعة الأولى سنة 1999.

13. محمد دويطار، وأسامة الفولي "مبادئ الإقتصاد النقدي" دار الجامعة الجديدة مصر 2003.

14. الأستاذ عبد المطالب عبد الحميد "النظام الإقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر" مجموعة النيل العربية.

15. الطاهر لطرش "تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية. 2000.

16. زينب حسين عوض الله "الأقتصاد الدولي - العلاقات الاقتصادية والنقدية والحولية - الإقتصاد الدولي الخاص للأعمال - إتفاقيات التجارة العالمية" دار الجامعة الجديدة مصر 2004.

17. مروان عطون الأسواق المالية والنقدية - البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال ديوان المطبوعات الجامعية 1993.

18. محمود حميدات "مدخل الى التحليل النقدي" ديوان المطبوعات الجامعية 2000.

19. رمزي زكي " التاريخ النقدي للتلف. دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكون التاريخي للتلف بحلول العالم الثالث " عالم المعرفة 1987.
20. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان " التبادل التجاري - الأسس العولمة والتجارة الإلكترونية " دار الهمد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى. 2004.
21. رشاد العصار، حسام داود، عليان الشريف، مصطفى سليمان " التجارة الخارجية " دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة. الطبعة الأولى. 2000.
22. محادل أحمد حفيش / د. أسامة محمد الفولي / د. محمود شهاب " الاقتصاد الدولي: جوانب اقتصاد الدولي المعاصر، العلاقات الاقتصادية الدولية العربية، " دار الجامعة الجديدة سنة 1990.
23. محمد زكي القاسبي " مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية " دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت.
24. محادل أحمد حفيش / د. أسامة محمد الفولي / د. محمود شهاب " أساسيات الاقتصاد الدولي " دار الجامعة الجديدة سنة 1998.
25. مصطفى رشدي شبيحة " الأسواق الدولية : المفاهيم والنظريات والسياسات " دار الجامعة الجديدة. 2004.
26. أحمد بديع بليح " الاقتصاد الدولي، مدلولات ميزان المدفوعات المصري، تطور الاقتصاد الدولي، نظريات التجارة الدولية " توزيع منشأة المطابع بالإسكندرية. 1993.
27. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد " النقود، البنوك، والعلاقات الاقتصادية الدولية " دار النهضة العربية بيروت. 1997.

28. عادل أحمد حشيش "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة الجديدة للنشر
2000.

29. جمال الدين لعويصات "العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية" دار الهومة للطباعة و
النشر الجزائر.

30. هشام متولي "الحوار تاريخ النظام النقدي الدولي 1945-1977". دار طلاس
للدراسات والترجمة والنشر طبعة 1989.

31. ضياء مجيد المرساوي العداثة والمهمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية ديوان
المطبوعات الجامعية 2004.

32. مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي"، دار المعرفة الجامعية، 1996.

33. صلاح الدين حسن السيسى "الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو-
السوق العربية المستخرجة الواقع والطموح" عالم الكتب، الطبعة الأولى.

34. محسن الخضيرى "اليورو- الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة -"مجموعة
النيل العربية، الطبعة الأولى 2002.

35. بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ديوان المطبوعات
الجامعية، سنة 2004.

36. ضياء مجيد الموسوي "ثورة أسعار النفط 2004" ديوان المطبوعات الجامعية.

37. الهادي خالدي: "المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقته

بالجزائر) " دار الهومة أبريل، 1996.

38 فريد رانجب النجار " اليورو والعملة الأوروبية الموحدة -الحقائق ، الآثار التجارية

والمصرفية، التوقعات " مؤسسة شباب الجامعة 2004.

39 سمير حارم " اليورو " سلسلة قضايا الساعة 03- دار الفكر المعاصر 1999.

40 زينب محوض الله " العلاقات الاقتصادية الدولية " دار الجامعة للمطبوعات والنشر

الإسكندرية.2000.

41 محمد اللطيف بن أشنمو " محزنة الجزائر - حفلة وأفاق -" فيفري 2004.

* بالفرنسية:

1. Michelle de Mourgues " La Monnaie, Système Financier et Théorie Monétaire " 3 ème édition. composé par Economica .Paris .

2. h.Beniessad." Economie Internationales " O.P.U Alger.1983

3. André Dumas " l'économie mondiale -commerce finance "-2édition Deboeck.

4. Martin Peyrard-moulard " les Parements Internationaux " édition Ellipses 1996.

5. JEANS-MARESIROEN," Finances Internationales " édition Armondcolin, Paris.1997.

6. Pierre Leconte " La Tragédie Monétaire " 2 édition office d'édition impression librairie (O.E.I.L) f.x. de Guibert Parais 2003 .

7. B .DOMINIQUE " LES TAUX DE CHANGE " édition la Découverte Paris 1991 .

8. Agnès Bènassy Quèrè benoit coeurè "économie de l'euro" édition la Découverte 2002.

9. Michel Ielart "LE SYSTÈME MONÉTAIRE INTERNATIONAL"
6^{ème} édition de la Découverte.
10. Béatrice Majnoni D'intignano " l'instabilité monétaire
".Vendôme Impressions GROPE landais .OCTOBRE 2003.
11. Centre d'études prospectives et d'informations internationales
« l'économie mondiale 2003 » édition la Découverte 2002
12. Ahmed Benbitour " L'Algérie au troisième millénaire " édition
Marinoor, Alger 1998.
13. Ammar Belhimer" LA DATTE EXTERIEURE DE L'ALGERIE
"casbah éditions, Alger; 1998.
14. Nacer-Eddine SADI "La Privatisation Des Entreprises Publiques
en Algérie : objectifs, modalités ,et enjeux "Office des Publications
universitaires .2005
15. Hocine Benissad "l'ajustement structurel : l'expérience du
Maghreb1999. " Office Des Publications Universitaires.
16. Hociene Benissad " Algérie : de la planification socialiste à
l'économie de marché " ENAG édition Alger 2004.
17. Abderrahmane Mebtoul " l'Algérie face défis de la
Mondialisation" Tome 1 Office Des Publications Universitaires
2002.
18. J. Longatte et P.Vanhove, " l'économie générale " Dunod Paris,
2001.

19. -Michel Rainelli " L Organisation mondiale du commerce " 2003 édition la Découverte 2002.
20. YOUCEF Deboub:" Le Nouveau Mécanisme Economique en Algérie" OPU Alger 1995.
21. - HOCINE BENISSAD " ECONOMIE DE DEVELOPPMENT DE L'ALGERIE: sons développement et socialisme " 2 édition OPU.ALGER.
22. PHILIPPE Narassiguin « MONNAIE banques centrales dans la zone euro » édition de Boeck .2004.
23. Richard Baillie ,Patrich McMahon « Le marché des changes » édition ESKA.1997.
24. - Isabbele Bensidoum ; Agnès Chevallier « Europe-Méditerranée: le pari de l'ouverture » édition Economiaca .1996.
25. HOCINE. BENISSAD " la Reforme économique en Algérie, ou l'indicible ajustement structurel" édition O.P.U(2 édition mise à jour).1991.
26. François-Olivier Manson « Le guide EURO : des Fonctions Juridiques Ressources Humaines» édition d'organisation 1999.

الأنترنت:

1. www.bank-of-algeria.dz موقع البنك المركزي الجزائري
2. www.douane.dz موقع الجمارك الجزائرية على الأنترنت
3. http://www.finances.gouv.fr/notes_bleues/nbb/nbb200/refor.htm

المجلات:

1. رابع شريط، الاقتصاد الجزائري واليورو - مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة - جامعة الجزائر، العدد 2003/08.
2. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة. جامعة الجزائر العدد 10 سنة 2004.
3. مجلة الاقتصاد والمناجمنت "الفقر والتعاون" جامعة أبو بكر بلقايد. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير العدد الثاني. 2003/03/02.
4. مجلة العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة. العدد 21 جوان 2004.
5. مجلة العلوم الإنسانية. (WWW.ULUMINSANIA.NET).
6. مجلة اقتصاد شمال إفريقيا العدد الأول. جامعة حسينة بن بوعلي شلف. 2004.
7. دفاتر MECAS جامعة تلمسان العدد 1 أبريل 2005.
8. مجلة الباحث ورقة العدد الرابع 2006/4.
9. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الثاني 2005.
10. منشورات المفوضية الأوروبية "الشراكة الأوروبية المتوسطية".
11. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول. 2004.
12. سلسلة المال والصناعة العدد 20 سنة 2002.
13. دفاتر MECAS جامعة تلمسان العدد 1 أبريل 2005.
14. جون ماركس " المدخل إلى السوق الأوروبية الواحدة - دليل MEED العملي لأوروبا الجديدة. منشورات أصدرتها MEED بالإشتراك مفوضية المجتمعات الأوروبية.

15. محمد آدم " اليورو الوجه الآخر للعملة الأوروبية الموحدة " مجلة النبا الإلكترونية
العدد 41 .2001.

16. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة بسكرة العدد الرابع.ماي 2003.

17. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير . العدد الأول . جامعة سطيف . 2001 .

18. مجلة العلوم الإنسانية وعلوم التسيير جامعة سطيف العدد الثاني .2003.

Les rapports et les Revues :

1. Rapports Annuels De la Banque d'Algérie, 2002.
2. CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL" Rapport sur la conjoncture économique et social du deuxième semestre2004.
3. Rapport Annuel sonatrach 2005.
4. C.N.E.S Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociales de l'ajustement structurel en Algérie;2001 .
5. LICCAL " la lettre d'information " Revue Mensuelle éditée par la chambre algérienne de commerce et d'industrie.octobre2005.N°175
6. Rapport (2003-2004) de l'OCDE l'Algérie, lundi 26/07/2004.
7. Revue De Commission européenne " l'Europe et la méditerranée :vers un renforcement du partenariat ".
8. Revue de Commission européenne "le processus de Barcelone : le partenariat Europe- Méditerranée Synthèse 2001.
9. Abdellatif Benachenhou "un pays- l'Algérie aujourd'hui- gagne "Revue publié avec le soutien du commissariat de l'année de l'Algérie en France.